كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول
توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة
تحليل وتقييم

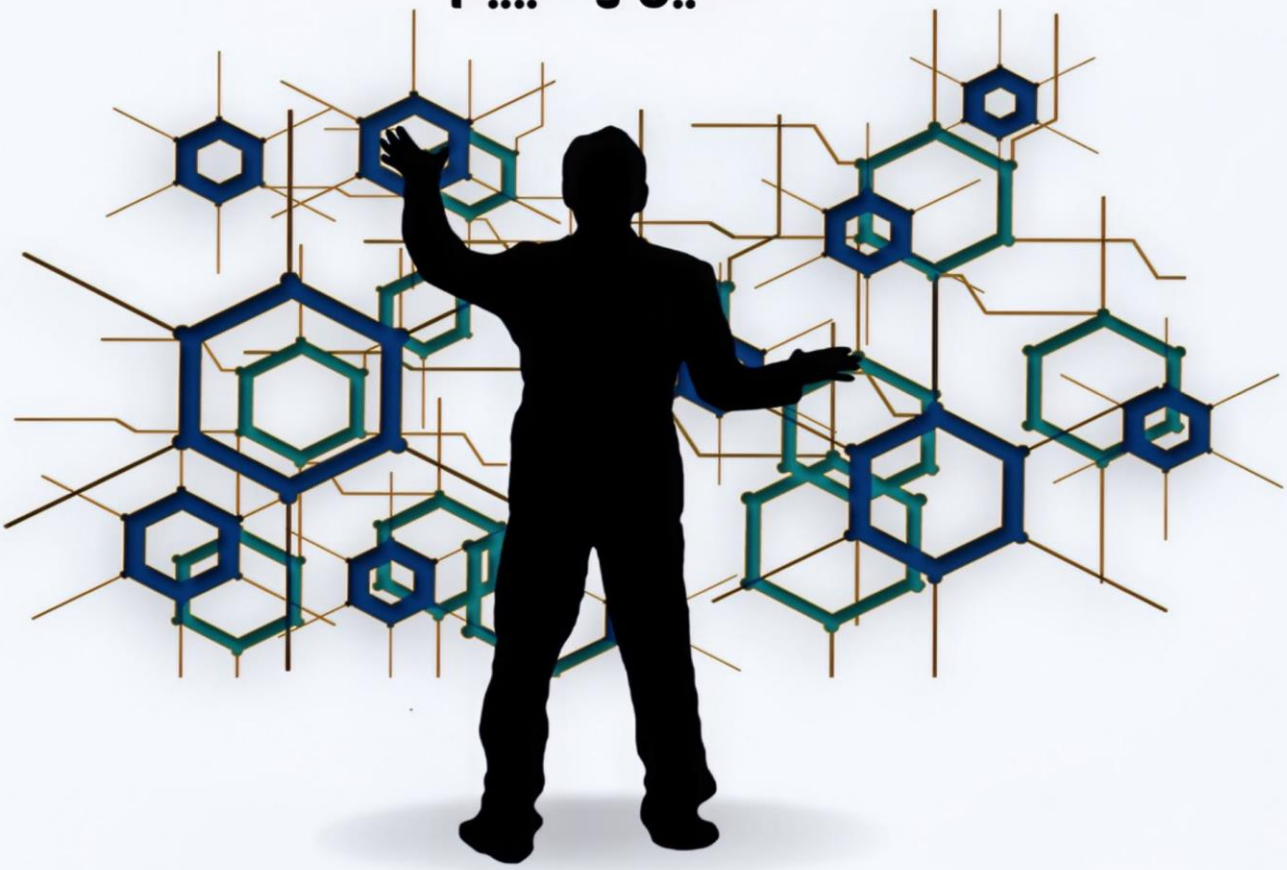

University of Sirte - Libya

18/5/2024

Book of the First International Scientific Conference: Employing social sciences in the service of sustainable development: analysis and evaluation

هيئة تحرير الكتاب

أ.د حسين سالم مرجين

د. فريحة أبوبكر أبوعمود

أ. سالمة إبراهيم بن عمران

كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول

توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة

تحليل وتقييم 2024/05/18م جامعة سرت – ليبيا

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية – بنغازي – ليبيا

هاتف : 9090509- 9096379- 9097074

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 2024/794

رقم الدولي الموحد ردمك ISBN 978-9959 -9753-1-7

لا يسمح بإعادة نشر إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله او استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

كل وما ورد في هذا الكتاب يُعبر عن وجهات نظر الباحثين أنفسهم ولا يعبر بالضرورة عن وجهات نظر إدارة المؤتمر او الرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

حقوق النشر والطبع للرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية 2024م

اللجنــة العليــا

ر.م	الاســـــــم	الصّفـــــــة
1	أ.د. سليمان مفتاح الشاطر	مشرفًا
2	د. رجوان محمّد رجوان	رئيسًا
3	د. علي كركوة علي	عضوًا

اللجنــة العلمية

ر.م	الاســـــــم	الصّفـــــــة
1	أ.د. حسين سالم مرجين	رئيسًا
2	د. فريحة أبوبكر أبوعمود	عضوًا
3	أ.د. عبدالخالق يوسف ختاتنة	عضوًا
4	أ.د. هالة رمضان علي	عضوًا
5	أ.د. حبيب حسن اللولب	عضوًا
6	أ.د. جواد الرباع	عضوًا
7	أ.د. عبدالوهاب محفوظ أحمد	عضوًا
8	أ.د. عائشة عبدالسلام العالم	عضوًا
9	د. انتصار مسعود العقيبي	عضوًا

اللجنــة التحضيرية

ر.م	الاســـــــم	الصّفـــــــة
1	د. عادل أحمد العباني	رئيسًا
2	د. علي امحمد أبودبوس	عضوًا
3	أ. سالمة إبراهيم بن عمران	عضوًا
4	مدير مكتب الاعلام الجامعي	عضوًا
5	مدير مكتب الخدمات العامة	عضوًا
6	امبارك على دبنون	عضوًا

قائمة المحتويات

ر.م	المحتـــــوى	الصفحة
1	كلمة السيد / الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية	7
2	كلمة السيد / رئيس جامعة سرت	8
3	كلمة السيد / رئيس اللجنة العلمية والأمين العام للرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية	9
4	كلمة السيد / رئيس المؤتمر وعميد كلية الآداب والعلوم	11
5	كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول: توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة: تحليل وتقييم	13
6	دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا وسن عبد المجيد النويصري	15
7	دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من اعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بالجامعات الليبية أ.يوسف أمحمد صالح "	38
8	تصور مقترح لدور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية " د. ناصر سعيد علي محسن الدحياني – د. أمير عبدالولي حيدر الصنوي	54
9	دور المؤسسات التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة د. فتحي أحميدة مرعي رحيل "	78
10	دراسة لبعض المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة في ليبيا أ.د. عائشة عبد السلام العالم	98
11	العلوم الاجتماعية ودورها في دعم وتطوير التنمية المستدامة في المجتمع الليبي: قراءة تحليلية لبعض التقارير الإنمائية للأمم المتحدة أ.د. عمر موسى عمر بوحرده	112

قائمة المحتويات

ر.م	المحتـــــوى	الصفحة
12	دور الجامعات والمنظمات العلمية في تطوير برامج البحث الميداني لتحقيق الدراسات الاجتماعية دورها في التنمية المستدامة أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان	136
13	التفكير الناقد سبيل لتحقيق التنمية المستدامة د. سرتية صالح حسين العاتي	147
14	استراتيجيات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا: واقع و آفاق د.قاسي يسمينة	160
15	التربية والتعليم ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي د مفتاح ميلاد مسعود الهديف	175
16	المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الشركة الليبية للحديد والصلب أنموذجاً د.فريحة ابوبكر أبوعمود أ.علي إمحمد أبودبوس	195
17	دور الريادة الاستراتيجية في الجامعات الليبية لتحقيق التنمية المستدامة (جامعة بنغازي انموذجا): دراسة ميدانية من وجهه نظر اعضاء هيأة التدريس د. زينب ابوزيد ابوبكر أ. عادل ابوبكر عبدالقادر	216
18	أهمية العلوم الاجتماعية في تحفيز المجتمع لخلق تنمية مستدامة د. سامي عبدالكريم الأزرق	240
19	دور الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي " دراسة ميدانية على عينة من آراء بعض الأفراد بمدينة طرابلس. د. مصطفى خليفة إبراهيم	259
20	المسؤولية الاجتماعية واثرها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي "دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي" د. بشير محمد العبار	272

قائمة المحتويات

ر.م	المحتـــــوى	الصفحة
21	دور الجمعيات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "دراسة ميدانية في مدينة البيضاء" د. عبد الباسط عمر امرايف د. باهية عطية الصالحين	305
22	دور المرأة العاملة في تنمية المجتمع المحلي (دراسة ميدانية على عينة من مدارس التعليم الاساسي بمكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي زليتن) د . سالم أحمد الجندي د . أحمد مفتاح مشيري	329
23	عنوان البحث مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي د. ربيعة مسعود عمر احفاف	351
24	دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة رؤية تحليله من خلال أهدافها د. انتصار مسعود العقيبي	381
25	دور المؤسسة الجامعية في تحقيق التنمية المكانية أ. اسامة غيث احمد محمود أ. ميلاد محمد ميلاد الشاطر	395

كلمة السيد الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية

أ.د. عبدالمجيد بنعمارة

يُسعدنا أن نضع بين أيديكم هذا الكتاب المهم بعنوان : **توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة تحليل وتقييم** يأتي هذا الكتاب كحصيلة لبحوث تم تقديمها خلال مؤتمر علمي عُقد في جامعة سرت - ليبيا في 18 مايو 2024م ، حيث شارك اتحاد مجالس البحث العلمي العربية في تنظيمه عبر الرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزيدًا بالخدمة المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي. لم يعد دور هذه المؤسسات مقتصرًاعلى تقديم المعرفة الأكاديمية فقط ، بل تطور ليشمل أدوارًا جديدة ومهمة مثل التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم الأخضر. ومما لا شك فيه أن التعليم العالي يحتل مركزاً مرموقاً في خطط التنمية للدول المختلفة، حيث يُعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

على الرغم من الأهمية الكبيرة لدور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية، إلا أنه لا يزال الاهتمام بهذا الدور على المستوى مؤسسات التعليم العالي العربية محدوداً جداً. ما تزال وظيفة مؤسسات التعليم العالي محدودة في إطار وظيفتها الأولى وهي تقديم الخدمة التعليمية والتعلمية بدلاً من مشاركة أوسع في الأنشطة التنموية .

من بين أهداف هذا المؤتمر هو تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات التعليم العالي العربية في تحقيق تنمية مستدامة أكبر في المجتمعات العربية. وسعى المؤتمر إلى تعزيز هذا الدور من خلال إثراء النقاشات وتقديم رؤى جديدة حول كيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة.

نأمل أن يسهم هذا الكتاب في فتح آفاق جديدة في مجالات البحث والتطبيق، وأن يكون مرجعًا قيمًا لكل الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية المستدامة ودور العلوم الاجتماعية في تعزيزها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. عبدالمجيد بنعمارة

الأمين العام

لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية

كلمة السيد / رئيس جامعة سرت

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
وبعد،،،

إن حركة التطور العلمي والتكنولوجي المذهل فرضت على مختلف العلوم أن تسعى إلى مواكبتها والسير حثيثاً للّحاق بها .

ومن هنا كان لزاما الاهتمام بالعلوم الاجتماعية وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في نشر المعرفة المتعلّقة بسلوكيات الأفراد والجماعات .

وعلى ضوء ما سلف كان لجامعة سرت أن تسعى إلى العمل على جمع الخبرات والكفاءات بملتقى علمي تحت راية المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان **" توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة تحليل وتقييم "**، في **الثامن عشر** من شهر **مايو** من العام **2024 م** ، ليكون انطلاقة لدعم التنمية المستدامة تقييمًا وتحليلاً واستشرافًا .

هذا الكتاب يُمثّل نتاج لخبرات عربية في مجال العلوم الاجتماعية اجتمعت وعرضت وأنتجت، وكان نتاجها ما نضعه بين أيديكم .

والله ولي التوفيق

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة السيّد / رئيس اللجنة العلمية
الأمين العام للرابطة العربية للعلوم الاجتماعية الإنسانية

أ.د. حسين سالم مرجين

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
وبعد،،،
السيدات والسادة الحضور الكرام

أنا سعيد جدًا بالترحيب بكم جميعًا باسم الرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية واللجنة العلمية في هذا المؤتمر العلمي الدولي المتميز حول "توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة" .

إن انعقاد هذا المؤتمر يعكس الدور الحيوي الذي تقوم به الرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في تعزيز البحث العلمي وتطوير المعرفة في هذه المجالات الحيوية؛ فالرابطة تؤمن بأن العلوم الاجتماعية والإنسانية تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة التي باتت ضرورة مُلحة في عالمنا المعاصر .

كما تؤكّد الرابطة على أهمية التعاون البحثي والأكاديمي بين الجامعات والمراكز البحثية على المستوى العربي والدولي، ونحن فخورون بأن يكون في هذا المؤتمر محكّمون من مختلف الجامعات الليبية، فضلاً عن محكمين من الدول العربية والأجنبية، هذا التنوع والتعاون البحثي يُثري جودة الأبحاث المقدمة، ويُعزّز من قيمتها المضافة .

إن اللجنة العلمية لهذا المؤتمر قد بذلت قصارى جهدها في تحكيم الأبحاث المقدمة بموضوعية ودقة، مما أسفر عن قبول (20) بحث من أصل (30) بحث تم استلامها، وهذا يعكس المعايير العلمية الرفيعة التي تحرص اللجنة على تطبيقها لضمان تميّز وجودة الأبحاث التي سيتم عرضها في هذا المؤتمر .

لقد قام فريق كبير ومتنوع من المحكّمين البارزين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بتحكيم الأبحاث المقدمة لهذا المؤتمر، هؤلاء المحكّمون ينتمون لجامعات عريقة، ولهم بحوث متميزة في العالم العربي وخارجه، وقد تم اختيارهم بعناية لضمان أعلى معايير الموضوعية والجودة العلمية في تحكيم الأبحاث .

ويشمل فريق التحكيم نخبة من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث المرموقة في مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والجزائر والأردن والإمارات وبريطانيا وغيرها، وقد تمت الاستعانة بهؤلاء المحكّمين المرموقين لضمان أن تكون البحوث المقبولة والمنشورة في هذا المؤتمر ذات جودة عالية، وإضافة حقيقية للمعرفة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية .

هذا التنوع والتميّز في هيئة المحكّمين يعكس التزام الرابطة العربية واللجنة العلمية بالتعاون الأكاديمي الدولي، وتعزيز ثقافة النزاهة والجودة في البحث العلمي، كما أنه يُساهم في إضفاء المزيد من الموثوقية والمصداقية على نتائج وتوصيات هذا المؤتمر العلمي المهم .

أنا على يقين بأن هذا الجهد المتميز في التحكيم سوف ينعكس إيجابًا على مستوى البحوث المقبولة والمنشورة في هذا المؤتمر، وأنا على ثقة بأن مداخلاتكم وأوراقكم البحثية ستساهم بشكلٍ فعّال في إثراء النقاش حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، كما نأمل أن يخرج هذا المؤتمر بتوصيات وحلول عملية تُسهم في تطوير هذا المجال الحيوي .

أتمنى لكم جميعا التوفيق

أ.د. حسين سالم مرجين

رئيس اللجنة العلمية

الأمين العام للرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

كلمـة السيـد / رئيـس المؤتمـر

د.رجوان محمد رجوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي عليه نتوكل وبه نستعين، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمةً للعالمين، الذي أول ما أنزل عليه من الوحي ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾

أما بعد.....

باسمي واسم زملائي في هذه الكلية كلية الآداب والعلوم زمزم نرحّب بكم جميعًا في هذا المؤتمر الدولي العلمي الأول الذي يُجرى لأول مرة في مناطقنا المحيطة ، وتُنظمه هذه الكلية الفتية بجامعة سرت ، فيطيب لنا أن نرحّب بالسادة :

- السيد / رئيس جامعة سرت .
- السيد / وكيل الجامعة للشؤون العلمية .
- السيد / الكاتب العام بالجامعة .
- السادة / رؤساء ومديرو الإدارات والمراكز بالجامعة .
- السيد / أ.د. فتحي المنصوري - مستشار الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية .
- السيد / أ.د. حسين مرجين - رئيس اللجنة العلمية بالمؤتمر ، الأمين العام للرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية .
- السيد / المهندس محمد أبوحصان - مدير إدارة الشؤون الفنية بالشركة الليبية للحديد والصلب .
- السيد / د. محمد دبوب - مدير عام مركز البحوث الاجتماعية ودراسة السياسات المعمّقة بالهيئة الليبية للبحث العلمي .
- السيد / رئيس المجلس الاجتماعي زمزم .
- السادة / رؤساء الأقسام والموظفون بكليتنا العامرة بوجودهم .

يطيب لنا في هذا المقام أن نرحّب بضيوفنا الأكارم من الباحثين المشاركين والحاضرين لفاعليات هذا الملتقى العلمي فمرحبًا بضيوف ليبيا وضيوف زمزم المعطاء، وضيوف جامعة سرت، نرحب بالجميع كلاً باسمه وصفته ومقامه.

يسعدنا أن نضع بين أيديكم حصيلة جهد عمل دؤوب استمر لفترة زادت عن ستة أشهر بدءاً من الموافقة على هذا المؤتمر في اجتماع مجلس الجامعة، وقرار السيد رئيس جامعة سرت، رقم (4) لسنة 2024م؛ بتشكيل لجان المؤتمر إلى لحظة كتابة هذه الكلمات.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالخدمة المجتمعية لمؤسّسات التعليم العالي، حيث لم يعد دور مؤسّسات التعليم العالي مقتصراً على تقديم المعرفة فحسب وإنما تطوّر ليشمل أدواراً جديدة مثل التعليم من أجل التنمية المستدامة وبناء القدرات، ومما لا شك فيه أن التعليم العالي يحتل مركزاً مرموقاً في خطط التنمية للدول المختلفة.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لدور مؤسّسات التعليم العالي في التنمية المستدامة كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية، إلا أنه لا يزال الاهتمام بهذا الدور على المستوى المحلي والعربي محدوداً جداً، وما تزال وظيفة مؤسّسات التعليم العالي محدودة في إطار وظيفتها الأولى وهي تقديم الخدمة التعليمية بدلاً من مشاركة أوسع في الأنشطة التنموية؛ لذلك من بين أهداف هذا المؤتمر هو تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسّسات التعليم العالي في تحقيق تنمية مستدامة أكبر في المجتمع.

وأخيرًا وليس آخرًا نتوجه بالشكر والعرفان لكل الجهات الداعمة لهذا المؤتمر وعلى الأخص الدور الكبير الذي قامت به الشركة الليبية للحديد والصلب، والشكر لكل من بذل حبة عرق من أعضاء هيئة التدريس وموظفي الكلية من أجل نجاح هذ المؤتمر.

نتمنى لأعمال هذا المؤتمر النجاح، وأن يحقق أهدافه بامتياز

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د.رجوان محمّد رجوان

عميد كلية الآداب والعلوم ورئيس المؤتمر

كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول : توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة : تحليل وتقييم

نظّمت جامعة سرت / كلية الآداب والعلوم – زمزم بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، والرابطة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، والهيئة الليبية للبحث العلمي ، وبرعاية الشركة الليبية للحديد والصلب المؤتمر العلمي الدولي الأول ، السبت، 18 مايو 2024م ، الذي يعكس الأهمية المتنامية للعلوم الاجتماعية في دفع عجلة التنمية المستدامة.

ويُعدّ هذا المؤتمر فرصة ثمينة للتواصل والتشارك بين الخبراء والمختصّين من مختلف الدول العربية، والذين قدموا أبحاثًا وأوراقًا علمية قيمة ، نتطلع إلى أن تُسهم في إثراء المعرفة، وتعزيز دور العلوم الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ويهدف المؤتمر إلى :

- البحث والكشف عن دور العلوم الاجتماعية في دعم جهود التنمية المستدامة .
- تقييم الجهود الحالية المبذولة في مجال التنمية المستدامة ، وتحديد المشكلات والتحديات الرئيسة التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة .
- تحليل دور العلوم الاجتماعية في تحليل السياسات والبرامج التنموية ، وتقديم الحلول والاقتراحات لتحسين هذه البرامج والسياسات .
- خلق بيئة للحوار وتبادل وجهات النظر بين الباحثين والمتخصّصين لتعزيز الدور المحوري للعلوم الاجتماعية في دعم وتحقيق جهود التنمية المستدامة .
- استعراض أهم التجارب والابتكارات الدولية الرائدة والمتقدمة في مجالات العلوم الاجتماعية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- لفت نظر متخذي القرار إلى الجوانب المهمة في دور العلوم الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة، وكونها ماتزال بحاجة إلى مزيد من البحث .
- تقديم المقترحات التي من شأنها تفعيل دور العلوم الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة ، وربط النتائج بمؤسسات رسم السياسات العامة وصنع القرار في الدولة .

وحرصت جامعة سرت واتحاد مجالس البحث العلمي العربية على إخراج البحوث المقدّمة ضمن كتاب مخصّص لما سيحققه من إنجاز علمي وأكاديمي للمؤسّسات المشاركة والتي تسعى لتعزيز التواصل

العلمي والبحثي بين المهتمين في مجال العلوم الاجتماعية، والمؤسّسات الأكاديمية داخل ليبيا وخارجها من أجل إبراز أهمية العلوم الاجتماعية والتي تكمن في الآتي :

- ✓ تحليل التحدّيات والمشكلات التي تُواجه التنمية المستدامة، وإيجاد الحلول المناسبة لها .
- ✓ رسم وتحليل السياسات والبرامج التنموية وتحسينها باستخدام المعارف والتقنيات الحديثة ، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الابتكار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في المناطق الحضرية والريفية .
- ✓ وضع رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في ليبيا ، بما في ذلك تحليل التحدّيات والفرص ، وتحديد الخطط والاستراتيجيات المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

لقد عكست محاور هذا المؤتمر المهم أهمية العلوم الاجتماعية في دعم وتحقيق التنمية المستدامة على نحو شامل ومتكامل، وهي :

- **المحور الأول :** دور العلوم الاجتماعية في دعم وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
- **المحور الثاني :** تحليل دور العلوم الاجتماعية في رسم وتحليل السياسات والبرامج التنموية، وكيفية تحسين هذه البرامج والسياسات .
- **المحور الثالث :** أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسّسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة .
- **المحور الرابع :** رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في ليبيا .

إن هذه المحاور تبرز بوضوح الأهمية الحيوية للعلوم الاجتماعية في فهم وتحليل واقع التنمية المستدامة، وتقديم الحلول والتوصيات اللازمة لتحقيقها، كما تمثّل هذه المحاور خطوة مهمة في تعزيز دور العلوم الاجتماعية في دعم وتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

" دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا "

وسن عبد المجيد النويصري.

مؤسّسة مساحة بلس للتطوير وريادة الأعمال. طرابلس. ليبيا.

wasooona97@gmail.com

الملخص :

تتحدث هذه الورقة عن دور المشروعات الريادية ومستوى تهيئة البنية التحتية والدعم المناسب لنشوئها وتطورها، كما تعرض الورقة أهداف التنمية المستدامة وأهمية توجيه الشباب نحو فكر جديد ومتطور وريادي لتحقيق التنمية المستدامة وضرورة تبنيهم للأفكار الريادية وتوظيفها بهدف حل المشكلات التي تواجههم وأبرزها البطالة والفقر .كذلك تبرز الورقة دور رواد الأعمال في إحداث التغيير المطلوب من أجل تحقيق نمو مستدام، وتأمين مستقبل أكثر استدامة للأعمال بما يضمن الحفاظ على البيئة في مشاريعهم، كما تناقش الورقة مجموعة من المبادرات الفردية التي ظهرت على الساحة الليبية لدعم ريادة الأعمال من بينها معرض ليبيا للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتهدف هذه الورقة إلى التعريف بدور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك عرض المبادرات الفردية في ليبيا لدعم ريادة الأعمال وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص بالمشكلة المحددة .

الكلمات المفتاحية : (دور – ريادة الأعمال – تنمية مستدامة – ليبيا)

1. المقدمة :

ظهر مصطلح ريادة الأعمال بشكل واضح وملفت في الفترة الأخيرة، وتسببت التطورات التكنولوجية في تعزيز هذا الظهور، فقد تأثرت نشر الأفكار الإبداعية بشكل مباشر بالتطورات التكنولوجية، مما ساهم في إثارة روح الإبداع بين الشباب ودعم الاعتماد على الذات وإنشاء المشاريع الناشئة بعيدًا عن الاحتكار الوظيفي، وهذا يؤدي إلى زيادة دوران الاقتصاد الوطني ومساهمته في حل مشكلات البطالة والفقر والتشرد، ويسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

منذ عام 1986، أطلقت الأمم المتحدة الإعلان العالمي بشأن الحق في التنمية. ولكن الدول النامية لم تستجب لهذا الإعلان إلا في بداية القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت في مسار التنمية المستدامة ووضعت خططًا لتحقيقها، وعلى الرغم من مشاركة ليبيا في هذا السباق مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ريادة الأعمال، إلا أن هذه الجهود كانت في الغالب مبادرات فردية لم تحصل على

الدعم الكافي من الحكومة، وعلى الرغم من ذلك، حاولت حاضنات الأعمال في ليبيا المساهمة في دعم المشاريع الناشئة من خلال العديد من المبادرات .

2. المشكلة البحثية :

انطلاقاً من الطرح السابق تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة من سؤال رئيسيّ مفاده :

- **ما الدور الذي تقوم به ريادة الأعمال في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة ؟**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف يمكن تعزيز دور المشروعات الريادية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ؟

2- ما هي التحديات أمام رواد الأعمال الناشئين ؟

3- ما هو الدور التي تساهم به المبادرات الفردية في ليبيا لدعم رواد الأعمال ؟

3. أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية من خلال :

1- سد الفراغ البحثي بسبب نقص البحوث حول هذا الموضوع .

2- الربط بين دور المشروعات الريادية ومستوى تهيئة البنية التحتية والدعم المناسب لنشوئها وتطورها وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3- تحسين أوجه التنمية المختلفة لا سيما الاقتصادية منها والاجتماعية .

4- أهمية توجيه الشباب نحو فكر جديد ومتطور وريادي لتحقيق التنمية المستدامة .

5- ضرورة تبني الشباب للأفكار الريادية وتوظيفها بهدف حل المشكلات التي يعانون منها وأبرزها البطالة والفقر .

4. أهداف البحث :

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط الآتية :

1 - تأطير مفاهيمي لمفهوم الريادة وريادييي الأعمال .

2- التعريف بدور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

3- تحديد خصائص ودور المشروعات الريادية في التنمية.

4- تناول أهم المعوقات التي تعترض المشروعات الريادية، وكيفية تعزيز دورها.

5- عرض المبادرات الفردية في ليبيا لدعم ريادة الأعمال.

5. منهج البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث وانطلاقاً من طبيعته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص بالمشكلة المحددة ، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها ، والجوانب التي تدور حول إشكالية أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها على أرض الواقع، وعلى تفسير الواقع القائم لتحديد الظروف ، حيث استُخدم في البحث استبيان يهدف لجمع المعلومات حول المشروعات الريادية في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

6. مجتمع البحث :

المشاريع الريادية الناشئة في ليبيا .

7.عينة البحث :

اقترح الابتداء ب 1000 مشروع ريادي تم اختيار عينة تتكون من 100 مشروع بطريقة عشوائية غير منتظمة .

8. أدوات البحث :

الاستبيان : هو أداة أو أسلوب يستخدم لجمع البيانات من المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة، لتقديم حقائق وأفكار وآراء معينة ، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع البحث والدراسة وأهدافها دون تدخل الباحث في التقدير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات . (الصديق ، 2006 م)

9. حدود البحث :

- الحدود الموضوعية : معرفة مدى دور رواد الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

- الحدود الزمانية : تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية ما بين عام 2012 إلى عام 2021 .

- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المدن الكبرى في ليبيا (طرابلس– سبها – بنغازي –مصراتة).

10. مصطلحات البحث :

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط الآتية :

أ) ريادة الأعمال : " Entrepreneurship " هي العملية الديناميكية لتكوين ثروة متزايدة وابتكار أشـياء ذات قيمة تؤثر على المجتمع، إذ يوفر رائد الأعمال كمية هائلة من السـلع والخدمات التي تعمل على نمو الرعاية الاجتماعية . (What is entrepreneurship? 2020)

ب) التنمية المسـتدامة : " development Sustainable " هي التنمية التي تسـتجيب لحاجيات الحاضـر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها . (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة 1987) .

11.الدراسات السابقة :

تناولت الورقة البحثية عدداً من الدارسات التي تتعلق بموضوع الدارسة الحالية للوقوف على القضايا والمشكلات المتناولة، والتعرف على الأساليب والإجراءات المتبعة، وأهم النتائج التي توصلت إليها:-

أولاً : الدراسات العربية :

1-دراسة (النعمي ، 2022) الرياض، السعودية .

دراسة بعنوان "دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030 دراسة تطبيقية على أمانة منطقة عسير" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030، دراسة تطبيقية بأمانة منطقة عسير، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والارتباطي، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSSوشملت هذه الدراسة مسحاً ميدانياً لعينة مكونة من (279) فرداً، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداةً لجمع البيانات في الدراسة، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات ، توصلت النتائج إلى أن إجمالي ما تؤثر به ريادة الأعمال في البعد الاقتصادي يبلغ (33,7%)، كما أن إجمالي ما تؤثر به ريادة الأعمال في البعد الاجتماعي يبلغ (24,9%)، وأن إجمالي ما تؤثر به ريادة الأعمال في البعد البيئي يبلغ (17,6%) كذلك توصلت الدراسة إلى وجود موافقة بدرجة عالية جداً وعالية حول واقع ممارسة بعد ريادة الأعمال والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي بمنطقة عسير من وجهة نظر عينة البحث المستطلعة. وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بتوفير جميع سبل الدعم لرواد الأعمال لتنمية وتطوير المشروعات الاستثمارية

الريادية ذات المردود الايجابي الذي يُسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في مجال التنمية المستدامة، تشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات الإدارة البيئية والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر عن طريق توجيه رواد الأعمال إلى والاعتماد على النظم البيئيَّة واستثمارات بيئيَّة جديدة والاهتمام بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، تفعيل دور الشراكة من أجل الريادة والتنمية المستدامة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء ، وضع الخطط والدراسات والتي تمكن من بلورة مشاريع اقتصادية محلية قابلة للاستدامة .

2- دراسة (أبو يوسف ، 2018) القاهرة ، مصر .

دراسة بعنوان "ريادة الأعمال والاستدامة : الحاجة إلى حلول مبتكرة ومؤسسية" تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة دور الابتكار والجودة المؤسسية لتحقيق الاستدامة حيث يعد من القضايا الهامة التي تعالجها مناقشات التنمية المستدامة الحالية، خاصة في البلدان النامية، توضح الدراسة دور الابتكار والجودة المؤسسية وريادة الأعمال في التغيير الهيكلي نحو مستقبل مستدام لقارة أفريقيا باستخدام نموذج منحنى كازنتز Kuznets البيئي المعدل، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسهم في توضيح الظروف التي تسمح للدول الأفريقية بالتحرك نحو اقتصادات أكثر استدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن ريادة الأعمال الرسمية وغير الرسمية تؤدي إلى خفض الجودة البيئية والاستدامة في 17 دولة إفريقية، كما أظهرت النتائج العملية أن ريادة الأعمال غير الرسمية تسهم أكثر من ريادة الأعمال الرسمية في هذا التدهور البيئي، بالإضافة إلى أن العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة تتحول بشكل إيجابي في وجود مستويات عالية من الابتكار والجودة المؤسسية، كما تبرز نتائج البحث الدور الهام الذي يلعبه كل من الابتكار والمؤسسات لتحقيق الاستدامة في إفريقيا.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (N. Öykü İyigün,2015) اسطنبول ، تركيا.

دراسة بعنوان "ماذا يمكن أن تفعل ريادة الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة؟ وهو منهج قائم على المسؤولية الاجتماعية للشركات" حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن تكون بمثابة قوة دافعة للبحث متعدد التخصصات ومزيد من النقاش حول بحث الآثار المترتبة على المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى استعراض الأثر الاجتماعي الإيجابي لأصحاب المشاريع الذي يلبي الاحتياجات الأساسية، تدرك هذه الدراسة الدور المهم في المساهمة بكفاءة في تحقيق التنمية المستدامة، كما تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الأسباب المحتملة لقيام رواد الأعمال بالتنمية المستدامة والكشف عن دوافع التنمية المستدامة والأبعاد الأساسية في عملية صنع القرار كما توصلت الدراسة إلى أنه ينظر إلى ريادة الأعمال كبديل للبطالة والفقر الذي يمكن أن يكون الدواء الشافي للتنمية، هناك إدراك متزايد لدى رواد

الأعمال بأنه يمكن تحقيق النجاح من خلال زيادة الأرباح قصـــيرة الأجل فقط ولكن هناك تزايد لأهمية المســـؤولية الاجتماعية للشـــركات (Companies Social Responsibility (CSR على نجاح الأعمال والتأثير الإيجابي على المجتمع، كما تعد ريادة الأعمال والشركات الصغيرة من الأركان الأساسية للاقتصاد، وهي المسئولة عن الابتكارات المتطورة التي تؤثر على نمو اقتصاد السوق الحر وأدائه العام.

12. الإطار النظري للورقة البحثية :

وقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى :

أولاً : ريادة الأعمال :

1- مفهوم ريادة الأعمال :

عند البحث عن مفهوم ريادة الأعمال أو رواد الأعمال نجد أنه لا يوجد تعريف موحد لرائد الأعمال حيث يعرفها ريتشـــاد كانتلون (Cantillon-R)عام 1934 وجون باتســـيت ســـاى، وعبر عنها بنوع من الشـخصـية التي على اسـتعداد لتأسـيس مشـروع جديد أو مؤسـسـة وتقبل المسـئولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة، أما مفهوم شومبير (Schumpeter) لريادة الأعمال، فهو أن رائد الأعمال هو ذلك الشخص الذى لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكره جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح، بمعنى أنه الشـــخص الذى يتبنى المبادرة والتفكير الإبداعي، وقادر على تنظيم آليات اجتماعية و اقتصـــادية لتحويل الموارد الى واقع عملي كتقديم منتج جديد أو إدخال تغيرات تزيد من جوده الســـلعة أو المنتج أو تنفيذ أشـــكال تنظيمية جديده في الصناعة. (Maia,2005) .

وبناءً على ذلك يمكن أن نعرف ريادة الأعمال على أنها "الأفكار المبتكرة التي تمكن من إنشـــاء المشاريع الناشئة في الغالب تكون محدودة رأس المال ويسعى أصحابها للارتقاء بهذه المشاريع من صغيرة إلى مشـــاريع متوســـطة أو كبيرة حيث يتميز أصـــحابها بالإبداع والابتكار وقدرته على تحمل المخاطر غير المحتملة .

ونجد أنه تجربة ليبيا في ريادة الأعمال للآســـف الذي ابتدأت منذ عام 2012 لم تكن ذات أفكار إبداعية أو جديدة بل هي أفكار مقتبســـة من الخارج وحتى عندما يتم إنشـــاء مشـــروع لأول مرة في ليبيا يتم تكراره من قبل عديد الأشخاص ممن لديهم دراية بالمشروع أو ليس لديهم دراية به ، فأصبح التكرار بشكل كبير في ليبيا والمنافســة لم تعد على الإبداع أو الجودة إنما أصـبحت على الأسـعار ، حيث يحاول أصـحاب المشـاريع الناشـئة تحقيق الأرباح بأقل تكلفة ممكنة وأقل جودة ممكنة ولم يسـعَ أصـحابها إلى التميز في تقديم الخدمات وكذلك لم يسعوا لتطوير المشروع وتحويله من مشروع صغير إلى شركات كبرى إلا القليل منهم .

2- أهمية ريادة الأعمال :

لقد أثرت جهود المشـاريع التجارية وريادة الأعمال بشـكل كبير على الوضـع الاقتصـادي، والبيئة العملية، وتوفير فرص العمل في مختلف البلدان. وفيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية ريادة الأعمال :

1. التقدم الاقتصادي : تساهم ريادة الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الأسواق وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة وزيادة الثروة الوطنية .

2. تعزيز التغيير الاجتماعي : تساهم ريادة الأعمال في تحويل الأفكار الجديدة إلى حقائق عملية، وتعزيز التنمية المستدامة والتغيير الاجتماعي الإيجابي .

3. توفير فرص العمل : تعد ريادة الأعمال مصدرًا رئيسيًا لخلق فرص العمل وتوفير فرص عمل جديدة للأفراد، مما يسهم في تخفيض معدلات البطالة وتعزيز الاستقلالية المالية .

4. التنمية المجتمعية : يسهم روح ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المجتمعية، حيث يتم تشجيع الأفراد على تحقيق النجاح الشخصي والمساهمة في تحسين جودة الحياة للمجتمع بشكل عام .

5. الابتكار : يعتبر الابتكار جزءًا أساسيًا من ريادة الأعمال، حيث يتم تشجيع الأفكار الجديدة والإبداعية لتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق وتحقق التفوق التنافسي .

6. التنوع في الاقتصاد الوطني : يساهم ريادة الأعمال في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تنمية قطاعات جديدة وتعزيز التنوع الاقتصادي، مما يجعل الاقتصاد أكثر استقرارًا ومرونة .

7. الاستفادة من المواد الخام المحلية : يعمل رواد الأعمال على استثمار وتطوير الموارد المحلية والمواد الخام المتاحة في البلد، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على واردات الخارج .

3- قياس أثر الريادة الاجتماعية :

يمكن قياس أهم آثار الريادة الاجتماعية على التنمية في المجتمع وبشكل مستدام وفق المستويات التالية :

- المدى القصير : تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع (خلق فرص عمل، توليد الناتج، أو زيادة الادخار).
- المدى المتوسط : تتجلى قيمة الريادة الاجتماعية في كونها نموذجاً محتملاً يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثم يقاس نجاح الريادة الاجتماعية بقدرتها على زيادة الإنتاجية والمشروعات التنموية .

- المدى الطويل : أن المساهمة الأكثر أهمية للريادة الاجتماعية تحدث على المدى الطويل ، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي. (العوض، الأمين وأخرون، 2007) .

تلعب حاضنات الأعمال دورًا هامًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية ، حيث تساهم في دعم الأفكار والمشاريع الناشئة. يقوم دور الحاضنات الأساسي في اعتماد الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ناشئة. خاصة في الدول مثل ليبيا التي تفرض قيودًا على الحصول على القروض من الحكومة لإنشاء مشروع أو شركة. وبسبب قلة رأس المال المتاح للرياديين ، يمكن أن يكون الحصول على التمويل عقبة كبيرة. لذلك ، تسهل حاضنات الأعمال في ليبيا دعم الأفكار الجديدة والمشاريع الناشئة .

واستنادًا إلى تجربتنا كمؤسسة مساحة لريادة الأعمال وبالتعاون مع المؤسسة الليبية لتنمية المشروعات، وجدنا أن إحدى العوامل المحفزة للرواد هي خلق بيئة تساعدهم على التعرف على بعضهم وتسهيل التواصل مع رجال الأعمال ومؤسسات الدولة والمنظمات الدولية ، يعد التواصل والشبكات الاجتماعية أداة قوية في بناء علاقات وتبادل المعرفة والخبرات ، ويمكن أن يسهم في دعم نمو الأعمال وتوسيع دائرة الفرص .

بالتالي ، يمكن أن يلعب دور الحاضنات الأعمال في توفير هذه المنصات والفرص للرواد ، حيث يمكنهم التواصل مع الخبراء والمستثمرين والمؤسسات المهتمة بالتعاون الاقتصادي. يساهم هذا التواصل في تعزيز الابتكار وتبادل الأفكار والتعلم المستمر ، مما يعزز فرص النجاح والتوسع للرواد الأعمال في ليبيا .

4- عوامل تردد المستثمرين في دخول سوق ريادة الأعمال :

تعد منطقة الشرق الأوسط عامة وليبيا خاصة من أكبر عوامل تردد المستثمرين في دخول سوق ريادة الأعمال ، إلا أن ذلك ينطبق على المستثمرين الذين لا يعرفون السوق جيدًا ، فأصحاب الخبرة في المنطقة يثقون بقدرة رواد الأعمال على تجاوز المصاعب السياسية ، ونجد أن أهم هذه العوامل متمثلة في التالي :

أ) عدم تدريب رواد الأعمال : فرواد الأعمال في ليبيا والشرق الأوسط لا ينقصهم الابتكار أو الموهبة، إلا أنهم يفتقدون للتدريب الجيد على عدة جوانب في إدارة أعمالهم ، فيحدث أحياناً أن تفشل أفكار رائعة في اجتذاب التمويل بسبب ضعف في عرض الفكرة ، أو أن تتوقف شركات ناشئة ذات مستقبل باهر بسبب انعدام الكفاءة في الإدارة .

ب) الضـــعف في التخطيط : حيث يرتكب معظم رواد الأعمال في المنطقة خطأ شـــائعاً وهو أنهم لا يجمعون من التمويل إلا ما يلزمهم للبداية وحدها في حين يتوجب على أية شـركة ناشـئة أن تتمول بما يكفي للعمل مدة 18 إلى 24 شـــهراً وهي الفترة التي تحتاجها الشـــركات عادة لجني ربح حقيقي ، ويرتكب رواد الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطأ آخر وهو أنهم يجمعون التمويل لما يمتلكونه اليوم ، لا للمكانة التي يريدونها لشـركاتهم الناشـئة بعد عام أو عامين. (الاسـكوا، 2007) ويمكن أن نضـيف إلى ما سبق النقاط التالية :

1. ضـعف الجانب الأمني : يُعَدُّ ضـعف الأمن وعدم الاسـتقرار أحد العوامل الرئيسـية التي تثير تردد المستثمرين ، فعدم اليقين بشـأن الأوضـاع الأمنية المستقبلية يمكن أن يثني المستثمرين عن الاستثمار في سوق ريادة الأعمال .

2. غياب قانون يحمي أموال المستثمرين : يعد غياب قوانين فعالة تحمي حقوق المستثمرين وأموالهم عاملًا مهمًا يثني المستثمرين عن دخول سوق ريادة الأعمال ، ويحتاج المستثمرون إلى مناخ قانوني يضمن استعادة استثماراتهم وحماية حقوقهم في حالة وجود نزاعات أو مشاكل قانونية .

3. قلة البنية التحتية والخدمات الأساسية : تعد قلة البنية التحتية والخدمات الأساسية ، مثل الطاقة والنقل والاتصالات ، عاملاً يثني المستثمرين عن الاستثمار في سوق ريادة الأعمال ، فعدم توافر البنية التحتية اللازمة يمكن أن يزيد من تكلفة وصعوبة إقامة وتشغيل الأعمال الناشئة .

4. قيود التشريعات والقوانين التجارية : تعتبر التشريعات والقوانين التجارية غير المرنة والمعقدة عائقًا يصعب تجاوزه للمستثمرين ، ويحتاج المستثمرون إلى إطار تشريعي وقانوني مشجع يسهل إنشاء وإدارة الأعمال الناشئة ويوفر بيئة مواتية للنمو والتوسع .

5- تحديات ريادة الأعمال في ليبيا :

تواجه ريادة الأعمال في ليبيا تحديات متعددة تؤثر على قدرتها في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، من وجهة نظر الباحثة بناءً على عينة الدراسة وهي كالتالي :

1. البيئة الاقتصادية غير المستقرة : تعاني ليبيا من تقلبات اقتصادية نتيجة الصراعات السياسية والأمنية، هذه البيئة تجعل من الصعب على رواد الأعمال التخطيط طويل الأجل أو جذب الاستثمارات .

2. نقص التمويل : يواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس أو توسيع مشاريعهم، فالبنوك المحلية غالباً ما تتجنب تقديم قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب المخاطر العالية.

3. البيروقراطية المعقدة : الإجراءات الحكومية المعقدة والمطولة للحصول على التراخيص والموافقات تعيق تأسيس الأعمال الجديدة ، وهذا يزيد من تكلفة بدء الأعمال ويثبط الرواد عن المخاطرة .

4. نقص المهارات : هناك نقص في المهارات اللازمة في السوق ، مما يؤثر على قدرة رواد الأعمال على إدارة مشاريعهم بفعالية ، فالتعليم والتدريب الفني لا يتماشيان مع احتياجات سوق العمل .

5. ضعف البنية التحتية : تفتقر ليبيا إلى بنية تحتية متطورة ، مثل الطرق والمواصلات والكهرباء ، وهذا يؤثر على العمليات التجارية ويزيد من تكاليف التشغيل ، رغم التحديات ، هناك فرص يمكن أن تساعد في تعزيز ريادة الأعمال في ليبيا :

1. التوجه نحو الابتكار : يمكن أن تلعب الابتكارات التكنولوجية دورًا حيويًا في تحسين الكفاءة وتقديم خدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلية .

2. الشراكات الدولية : تعزيز التعاون مع منظمات دولية وشركات أجنبية يمكن أن يجلب التمويل والخبرات اللازمة لتنمية المشاريع .

3. دعم الحكومة والقطاع الخاص : يمكن أن تسـهم مبادرات الحكومة والقطاع الخاص في توفير برامج تدريب وتحفيزات مالية لرواد الأعمال ، مما يعزز من فرص النجاح .

4. زيادة الوعي بالتنمية المسـتدامة : يمكن أن تسـهم التوجهات العالمية نحو التنمية المسـتدامة في زيادة الاهتمام بالمشاريع التي تركز على البيئة والمجتمع .

5. استغلال الموارد الطبيعية : يمكن لليبيا الاستفادة من مواردها الطبيعية مثل النفط والغاز ، من خلال إنشاء مشاريع تركز على الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة .

ثانياً: التنمية المستدامة :

1- مفهوم التنمية المستدامة :

لقد تم تعريف مصـطلح التنمية المسـتدامة من قبل عديد الباحثين والمؤسـسـات العلمية ؛ حيث تم تعريف التنمية المسـتدامة سـنة 1987 في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المعرف بـــ (تقرير لجنة برونتلاند) على أن التنمية المستدامة هي : التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون أن يعرض للخطر أو الضرر قدرة الأجيال التالية عن إشباع احتياجاتها . (مبارك،2008) .

كذلك حصـر تقرير الموارد العالمية الذى نشـر سـنه 1992 المختص بدراسـة موضـوع التنمية المستدامة ما يقرب من 20 تعريفًا للتنمية المستدامة وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي :

- **تعريفات ذات طابع اقتصادي :** حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مسـتديم اسـتهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ؛ مع إحداث تغير جذري لأنماط الاسـتهلاكية والانتاجية السائدة، أما الدول النامية فتعنى التنمية المستدامة ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حده الفقر ورفع المستوى المعيشي .

- **تعريفات ذات طابع اجتماعي :** تهدف التنمية المستدامة إلى الاهتمام بالعنصر البشرى من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير فرص عمل .

- **تعريفـات متعلقـة بـالبيئـة :** التنميـة المسـتـدامـة تمثـل الاسـتخـدام الأمثـل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء) لزيادة الانتاج العالمي من الغذاء .

- **تعريفات ذات طابع تقنى :** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون. (هاني ، 2019)

وبناءًا على ذلك يمكن أن نعرف التنمية المستدامة "هي مفهوم متكامل يرتبط بالاستمرارية والاستدامة الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ، بهدف تلبية احتياجات المجتمع الحالي دون المسـاس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصـة . يهدف المفهوم إلى بناء علاقات إيجابية بين البشر والبيئة الحيوية ، وضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على توازن النظم البيئية" .

تعتبر التنمية المســـتدامة في ليبيا أمرًا حيويًا لحماية الموارد الطبيعية وتحســـين نوعية الحياة وتعزيز الاستقرار والسلام . من خلال إدارة الموارد بشكل فعال ، تساهم التنمية المستدامة في تقليل التلوث واستدامة البيئة للأجيال القادمة . كما تعزز من خلق فرص عمل جديدة، مما يرفع مستوى المعيشة ويعزز الاقتصاد المحلي . بالإضافة إلى ذلك ، تساعد التنمية المستدامة في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، مما يقلل النزاعات المحتملة ويســـهم في بناء مجتمع متماســـك . بالتالي، تمثل التنمية المســـتدامة إطارًا لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والبيئة ، مما يضمن مستقبلًا أفضل لجميع الليبيين .

2- أهداف التنمية المستدامة :

لعله من المفيد الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية :

1- القضاء على الفقر.	**2- القضاء على الجوع.**	**3- الصحة الجيدة والرفاه.**
4- التعليم الجيد.	**5- المساواة بين الجنسين.**	**6- المياه النظيفة والنظافة الصحية.**
7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.	**8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.**	**9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.**
10- الحد من عدم المساواة.	**11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.**	**12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.**
13- العمل المناخي.	**14- الحياة تحت الماء.**	**15- الحياة في البر.**
16- السلام والعدل والمؤسسات القوية.	**17- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.**	

3- كيفية استخدام ريادة الأعمال كسياسة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر :

• تطوير تفكير الشباب من التركيز على استغلال الفرص الى التفكير لخلق الفرص وحث الشباب على الابتكار ، مما يحقق الهدف السابع وذلك باختراع مصادر للطاقة المتجددة ، والهدف الثامن بزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد ، والهدف التاسع والهدف الثاني عشر .

• التركيز على التعليم الفني وإدراج ريادة الاعمال في المناهج مما يخلق جيل قادر على الابتكار ويفي بمتطلبات سوق العمل والاهتمام بالمناهج التي تهتم بالبيئة مما يساعد في تحقيق الأهداف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

• تشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات لإدارة البيئة والاتجاه نحو الاقتصاد الاخضر عن طريق اتجاه رواد الأعمال الى اعتماد النظم البيئية واستثمارات بيئية جديدة والاهتمام بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي وهي ما يحقق الهدف السادس والسابع. (سهام وآخرون ، 2008)

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق الآتي :

أ) إنشاء بيئة متكاملة : يجب أن تتوفر بيئة متكاملة تتضمن جهة تشريعية تمثلها وزارة الاقتصاد ، وتعمل على وضع التشريعات والسياسات التي تدعم المشروعات الناشئة . كما يجب أن تكون هناك جهة تنفيذية تتمثل في المصارف ، وتقدم القروض للمشروعات الناشئة بأقل قدر ممكن من القيود . ويجب أيضًا ربط أصحاب المشروعات الناشئة بحاضنات الأعمال ورجال الأعمال لتوفير الدعم المطلوب . هذا من شأنه أن يساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة مثل الهدف الأول والثاني والثالث والخامس والثامن والعاشر والحادي عشر والسابع عشر .

ب) ربط التعليم بسوق العمل : يجب ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل . وذلك من أجل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة . ينبغي توفير برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تنمية مهارات ريادة الأعمال والابتكار ، وتزويد الطلاب والشباب بالمعرفة والمهارات التي تساعدهم على إطلاق مشاريعهم الخاصة والمساهمة في التنمية المستدامة . كما يجب توفير فرص العمل والتدريب للشباب الذين يرغبون في دخول سوق العمل كروادي أعمال .

4- معوقات التنمية المستدامة :

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم ، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها :

1. الزيادة المأهولة في عدد سكان العالم. (التعداد الان وصل الى 7 مليارات نسمة) .
2. عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن .
3. مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية .
4. استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية .
5. تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي .
6. محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها .

7. عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامية ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها. (سهام وآخرون، 2008)

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق النقاط الآتية :

1. عدم الوعي بأهمية التنمية المستدامة : يعتبر عدم وعي الأفراد في الدول النامية بأهمية التنمية المستدامة عاملاً معوقًا . قد ينتج ذلك عن نقص في التثقيف والتوعية بشأن الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتصرفات غير المستدامة ، ومن المهم تعزيز التوعية وتعليم الجمهور حول فوائد التنمية المستدامة وضرورة اتخاذ إجراءات مستدامة في الحياة اليومية والأعمال .

2. عدم استغلال المخلفات وإعادة تدويرها : يشكل عدم الاستفادة الكاملة من المخلفات وعدم إعادة تدويرها عائقًا لتحقيق التنمية المستدامة ، وتتطلب المخلفات الناجمة عن العمليات الصناعية والاستهلاكية معالجة فعالة واستخدام أساليب إعادة التدوير للحد من التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية. يجب تعزيز الوعي بأهمية إعادة التدوير وتطوير البنية التحتية والسياسات التي تدعم هذه العمليات .

ثالثًا: دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة داخل ليبيا :

1 - ريادة الأعمال وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة :

تلعب ريادة الأعمال دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تساهم في تطوير المدن والمجتمعات وتعزيز الأعمال التجارية بطرق تحسن الظروف المعيشية للأفراد دون إسراف الموارد الطبيعية أو إلحاق الضرر بالبيئة . تعتبر التنمية المستدامة شاملة للعديد من المجالات مثل النمو الاقتصادي ، والتنمية الاجتماعية ، وحماية البيئة والموارد الطبيعية .

وتتميز ريادة الأعمال بتوجهها نحو ابتكار طرق جديدة للاستثمار في الطاقة والموارد البشرية والطبيعية، بهدف تحقيق نتائج إيجابية للأفراد الحاليين والأجيال المقبلة . فعلى سبيل المثال ، يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في تطوير واستثمار وسائل الطاقة البديلة مثل السيارات الكهربائية ، التي تقلل من التلوث الهوائي وتحافظ على البيئة .

بالتالي ، يمكن تعريف استخدام ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة على أنها " عملية ابتكارية يقوم بها رواد الأعمال لتطوير طرق جديدة تعزز التنمية المستدامة في جوانبها المختلفة ، من خلال تلبية

احتياجات المجتمع والأفراد بطرق مستدامة ومستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا " ويتطلب ذلك توجيه جهود ريادة الأعمال نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها .

2- الشروط التي ينبغي توافرها لكي تحقق ريادة الأعمال أهداف التنمية المستدامة :

لكي تحقق ريادة الاعمال دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد من توفر الشروط الاطارية التالية :

1- الدعم المالي(التمويل) .

2- السياسات الحكومية .

3- البرامج الحكومية الداعمة لريادة الأعمال .

4- التعليم والتدريب .

5- نقل الأبحاث والتطوير .

6- البنية التحتية التجارية والمهنية .

7- انفتاح الأسواق الداخلية .

8- البنية التحتية المادية .

9- المعايير الثقافية والاجتماعية (حطاب،2012) .

3- البرامج والمبادرات لدعم ريادة الأعمال في ليبيا :

لقد أطلقت عديد البرامج والمبادرات في ليبيا لدعم ريادة الأعمال ولكن هذه البرامج انقسمت ما بين برامج محلية أطلقتها مؤسسات وشركات ليبية وبين برامج أجنبية أطلقتها مؤسسات وشركات أجنبية ، وسنحاول تسليط الضوء على أبرز هذه البرامج من حيث رؤيتها وأهدافها وأبرز أنشطتها :

1- معرض ليبيا للمشروعات الصغرى والمتوسطة :

إن معرض ليبيا للمشروعات الصغرى والمتوسطة هو حدث سنوي يقام بمدينة طرابلس تنظمه كل من مؤسسة مساحة للتطوير وريادة الأعمال والمؤسسة الليبية لتنمية المشروعات ، وذلك لمساعدة الشباب وأصحاب المشاريع الناشئة لطرح وتعزيز أفكارهم للمستثمرين والزوار ، حيث انعقد هذا المعرض لخمسة نسخ أطلق عام 2012 وتوقف لثلاث سنوات حيث استأنف عام 2015 ، ويشارك في كل نسخة من هذا المعرض 30 من الشركات الناشئة وبحضور 200 من رجال الأعمال وأكثر من 4000 مشارك ، حيث أن هذه الأرقام تشير إلى إدراك أهمية التوجه إلى مجال ريادة الأعمال نتيجة لما حققه المعرض من تطور في النسخ السابقة .

وحيث أن أبرز أهداف هذا المعرض :

- نشر ثقافة ريادة الأعمال .

- المساعدة في تطوير رواد الأعمال .

- تشجيع رجال الأعمال للاستثمار في المشاريع الصغرى والمتوسطة .

- تعزيز بناء السلام من خلال التمكين الاقتصادي .

وأما عن أبرز أنشطة المعرض تتمثل في التالي :

- إقامة ندوات تعريفية بالمعرض بالإضافة إلى تقديم ورش عمل لأصحاب المشاريع التي تم اختيارها للمشاركة بالمعرض مع دعمهم إعلامياً وتقديم الاستشارات والنصائح التي تجعل مشاركتهم قوية أثناء عرض مشاريعهم .

2- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة :

يعنى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بالنهوض ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وهو مؤسسة غير ربحية لديها عديد الشركاء الدوليين والمحليين ومن أبرزهم مؤسسة سبارك الدولية (Spark) وإدارة التنمية الدولية بوزارة الخارجية البريطانية (DFID) ووكالة خبراء فرنسا وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ووزارة الحكم المحلي والبلديات . ويعمل هذا البرنامج على نشر ثقافة الريادة والإبداع واستقطاب أصحاب الافكار الريادية والابتكارية والراغبين في تطوير مشاريعهم أو الراغبين في إقامة مشروعات صغرى ومتوسطة جديدة ومساعدتهم على تنفيذ مشروعاتهم من خلال تقديم الدعم الفني اللازم والخدمات الاستشارية ، وذلك من خلال الأذرع الفنية التابعة له والمتمثلة في الحاضنات ومراكز الأعمال الموزعة على مستوى ليبيا وذلك بهدف تحقيق التنمية المكانية ودعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل .

- وأبرز أهداف هذا البرنامج :

- نشر ثقافة الريادة والمبادرة في المجتمع لخلق وتشجيع الافكار القابلة للتطبيق .

- استغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى مواد ذات قيمة عالية .

- نشر ثقافة الجودة لخلق قدرة تنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة .

- دمج الشباب والمرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

وتتعدد أنشطة هذا البرنامج بتعدد مراكز وحاضنات الأعمال المتفرعة منه :

- مراكز الأعمال وعددها 9 مراكز قائمة و4 مراكز تحت التأسيس موزعة على المدن الليبية ومن أبرز هذه المراكز مركز أعمال للمرأة ومركز أعمال مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة .

- حاضنات الأعمال. (موقع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة) .

3- مهرجان طرابلس للانيميشن :

هذا البرنامج قامت بتنظيمه كل من مؤسسة مساحة بلس للتطوير وريادة الأعمال والمؤسسة الليبية لتنمية المشـــروعات ، وقد كانت رؤية هذا المهرجان رفع مســـتوى التشـــابك بين المشـــاركين من الفنانين وصـانعي محتوى الانميشـن الذي بدوره يفتح مجال للمشـاريع الصـغرى ويعزز دور رواد الأعمال في إقامة مشاريع من نوع جديد ومتميز ، ويهدف هذا المهرجان إلى نشر الوعي بالقيمة المعنوية لهذا الفـــــــــــن ودعم صـــانعي المحتوى وكذلك يســـعى لإبراز القيمة الربحية الناتجة عن الانخراط في هذا المجال وربطها بريادة الأعمال الذي ستسهم في تطوير الحياة الاقتصادية والارتقاء بالحياة الاجتماعية .

4- نشاط ريادة الأعمال في ليبيا وأهم أسباب التوقف وأهم القطاعات التي دخلت في ريادة الأعمال خلال الفترة من (2012-2021) :

لمعرفة نشـــاط ريادة الأعمال في ليبيا وأبرز القطاعات التي يشـــغلها ومدى اســـتمرارية المشـــاريع الناشـئة أو توقفها عن العمل ، وبذلك قمنا بعمل استبيان بخصـوص ريادة الأعمال في ليبيا وتم توزيعه على 100 من أصـحاب مشاريع ناشئة تم اختيارهم بشكل عشوائي غير منتظم ، وتحصلنا عليهم من ضمن قائمة المشاركين بمعرض ليبيا للمشروعات الصغرى والمتوسطة وتحتوي هذه القائمة على 1000 مشروع ناشئ موزع على العديد من المدن الليبية وبســـبب تركز غالبية القائمة على المدن الكبرى في ليبيا مما أدى إلى تركيز العينة على هذه المدن حيث 39 مشـــروع في مدينة طرابلس و14 مشـــروع في مدينة ســـبها و13 مشروع في مدينة بنغازي أما 34 مشروع الباقيات موزعة على باقي المدن الأخرى في ليبيا .

وفيما يلي عرض لمعدل النشـــاط الريادي في ليبيا من عام 2012 إلى عام 2021 حســـب الاســـتبيان :

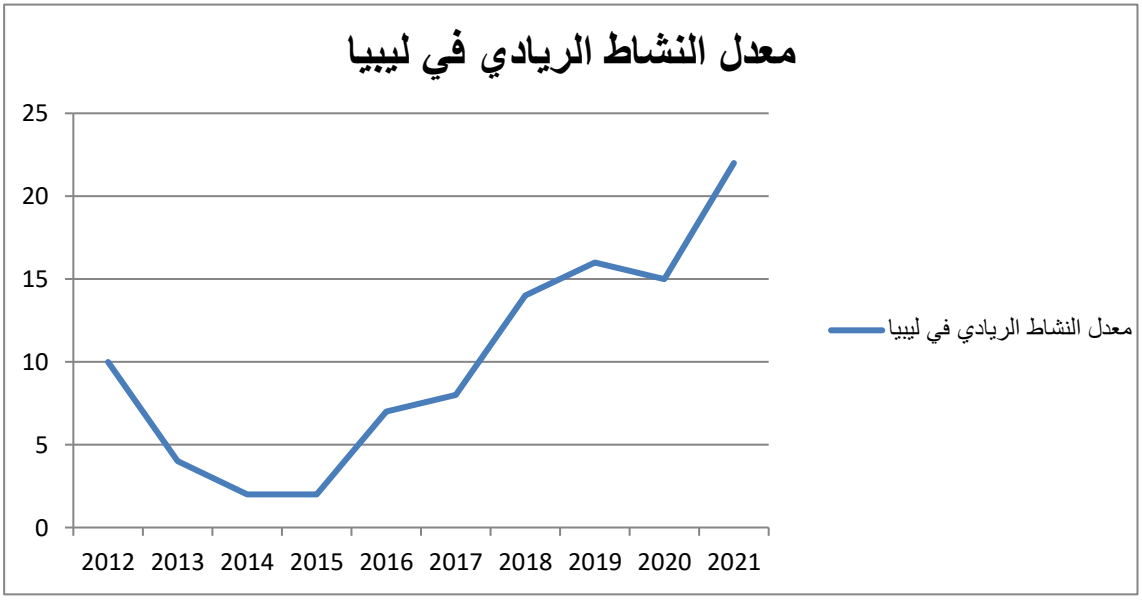

الشكل 1 : معدل النشاط الريادي في ليبيا

ومن خلال هذا الرســم البياني نجد أن معدل النمو يتأثر كثيراً بعدم الاســتقرار الســياســي أكثر من الاستقرار الأمني ففي عام 2012 ارتفع معدل النمو وانخفض إلى حين الاستقرار السياسي 2016 وأصبح ينمو عام بعد الأخر ، وهذا لا يعني أن هذه المشـاريع مسـتمرة في العمل إلى يومنا هذا فمن خلال الاسـتبيان تبين أن نسبة 44% من هذه المشاريع قد توقفت عن العمل وترجع الأسباب بحسب رأي أصحاب المشاريع إلى :

(محدودية الأرباح - أزمة كورونا - عدم الاستقرار الأمني - عدم تقبل الفكرة - ارتفاع أسعار المواد الخام).

وبالرغم من أن ريادة الأعمال في الدول الغربية قد لاقت دعماً من الحكومات وقانون ينظم سير عملها إلا أن ريادة الأعمال في ليبيا لم تتلقى دعماً من الحكومة والجدول التالي يوضح نشاط كلاً من الحكومة وحاضنات الأعمال في ليبيا وذلك حسب نتيجة الاستبيان الموزع :

الجدول1 : (الدعم الموجه للمشاريع الناشئة في ليبيا)

الدعم الموجه	نعم سمعت	لا لم أسمع	نعم تحصلت	لا لم أتحصل
الحكومة	%9	%26	%2	%63
حاضنات الأعمال	%13	%13	%8	%66

ومن خلال العينة المختارة نجد أن عديد المشاريع الناشئة يدور تخصصها حول المجالات التالية :

الجدول 2 : (مجال تخصص المشاريع الناشئة في ليبيا)

المجال	الصناعة والزراعة	التسويق	التعليم والتدريب	الدعاية والإعلان	الخدمات	الاستثمار العقاري	التكنولوجيا	الطبي	الطاقات المتجددة
المشاريع	24	21	16	12	11	5	5	4	2

ومن خلال الجدول السابق نجد أن مجال الطاقات المتجددة قد حظي على أقل مجال من مجالات المشاريع الناشئة نسبة 2% ، ويعود السبب من وجهة نظرنا بسبب التكلفة العالية للمواد الخام الخاصة بالمشروع والمشاريع الناشئة تعتبر محدودة رأس المال .

ومثل أي مشروعات ناشئة تقام في العالم يتعرض أصحابها لمجموعة من التحديات أو العقبات التي تعيق سير المشروع ومن أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال الليبيين حسب رأي العينة (الترتيب على حسب الأهمية لدى العينة) :

1- الدعم المادي .

2- صعوبة الاجراءات الادارية والقانونية .

3- ارتفاع أسعار الإيجارات .

4- عدم الاستقرار السياسي والأمني .

5- أزمة كورونا .

6- نقص المواد الخام .

7- ارتفاع أسعار المواد الخام .

8- عدم توفر بيئة حاضنة للفكرة .

9- عدم توفر كوادر فنية ذات كفاءة .

10- أزمة الكهرباء .

11- المنافسة الشديدة .

12- ضعف القوة الشرائية .

13- أزمة السيولة النقدية .

14- ثقافة المجتمع .

15- الاحتكار .

16- عدم جدية الزبائن (في البيع الإلكتروني) .

17- عدم الاستقرار في سعر الصرف .

18- عدم توفر معايير للجودة .

19- عدم توفر معلومات عن السوق .

20- الضرائب .

وعلى حسب رأي أصحاب المشاريع فأن الشروط التي ينبغي توافرها في ريادة الأعمال في ليبيا لكي تحقق التنمية المستدامة فهي الآتي:

1 - تخصيص جزء من الميزانية لدعم المشاريع الناشئة .

2 - توفير برامج تدريبية حول ريادة الأعمال .

3 - الاستقرار السياسي والأمني .

4 - توفير بيئة حاضنة للمشاريع الناشئة .

5 - إقامة المعارض لنشر أفكار المشاريع .

6 - تسهيل الإجراءات الادارية والقانونية المعقدة .

7 - توفر كوادر إدارية ذات كفاءة في المؤسسات الحكومية .

8 - الاستفادة من المواد الخام المحلية .

9 - توفير قاعدة بيانات عن السوق .

10 - تفعيل قانون حماية الملكية الفكرية.

11 - إقامة المسابقات لدعم الأفكار الإبداعية .

12 - الاستقرار في أسعار الصرف .

13 - وضع معايير ومواصفات الجودة للمنتجات المحلية .

14 - توفير حلول لأزمة الكهرباء .

15 - إضافة ريادة الأعمال في المناهج التعليمية والتخصصات الجامعية .

16 - تخفيض الضرائب .

17 - تحديث ثقافة المجتمع حول ريادة الأعمال وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة .

*** تحليل النتائج :**

نجد أن أغلب المشاريع في ليبيا متكررة ولم يتم تطويرها بالشكل الصحيح حيث أنه نسبة 24% فقط من المشاريع - حسب العينة - ذات أفكار جديدة ولم تلاقي القبول من قبل المجتمع بالرغم من عدم تعارضها مع قيم المجتمع ولايزال أصحاب المشاريع ذات أفكار محدودة من حيث الأنشطة لنشر فكرة المشروع ، حيث أغلب الاعتماد على العرض العادي للسلعة أو الخدمة أو الاعتماد على الأصدقاء والمعارف لنشر فكرة المشروع وكذلك غالبية المشاريع لم تقم بإعداد دراسة جدوى للمشروع أو القيام بخطة عمل للمشروع وخاصة خطة التسويق للمشروع لاستقطاب الزبائن ، وحيث أن أغلب أصحاب المشاريع الناشئة تفكيرهم في كيفية الكسب المادي فقط وليس في ما يحقق المشروع من مسؤولية اجتماعية وكذلك أغلب أصحاب المشاريع ليس على دراية وخبرة في مجال المشروع ، ولم يسلطوا اهتمام على تخصيص ميزانية للترويج (بطرق عدة) وكذلك عدم الاهتمام بخدمة ما بعد البيع .

*** الخاتمة :**

تعد ريادة الأعمال عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها ، وبذلك سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المشاريع الصغرى والمتوسطة وأهم التحديات التي تواجهها وكذلك دور المبادرات المحلية والأجنبية في ليبيا لدعم وتشجيع ريادة الأعمال في ليبيا ، وبذلك خلصت الدراسة بمجموعة من النقاط يمكن إيجازها :

1- ترتكز المشروعات الريادية على تقدم أفكار ابداعية وبذلك تسهم في تحويل الاقتصاد من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد إبداعي .

2- أثرت التطورات التكنولوجية الحديثة بشكل مباشر على نشر الأفكار الإبداعية بين فئة الشباب مما ساهم في خلق روح الابداع لديهم .

3- شجعت ريادة الأعمال الشباب للاعتماد على أنفسهم والقيام بافتتاح مشاريع ناشئة بعيداً عن الاحتكار الوظيفي .

4- تعزز المشاريع الناشئة القدرة التنافسية مما تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة والفقر وبذلك تحقق أهداف التنمية المستدامة .

5- إن عدم توفر بيئة محفزة ومشجعة للأفكار الابتكارية يشكل عائقاً أماما رواد الأعمال .

6- ساهمت حاضنات الأعمال في ليبيا في دعم المشروعات الناشئة .

7- لازالت المشروعات الريادية في ليبيا صغيرة وخجولة سواء في أهدافها أو إمكانياتها أو مستوى الدعم المقدم لها .

*** التوصيات:**

توصي هذه الورقة البحثية بمجموعة من التوصيات لكي تدعم ريادة الأعمال في ليبيا لتحقيق أهدافها المنوطة لها وتتمثل هذه التوصيات في الآتي :

1 - القيام بعمل دورات وندوات ومؤتمرات علمية لتقديم الدعم الاداري والفني والاستشاري لرواد الأعمال.

2- وجود بنية أساسية تعليمية وعلمية وتقنية ومعلوماتية حديثه مع توفير قاعدة للموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ الأفكار الإبداعية، مع أهمية تبادل الأفكار بين المؤسسات الأكاديمية ومنظمات الأعمال الريادية .

3- دعم الأفكار الريادية الابتكارية من خلال تقديم براءات اختراع لأصحابها .

4- أن يكون هناك نظام متكامل لرواد الاعمال من حيث التمويل والتشريعات وحاضنات الاعمال والمراكز البحثية وكذلك ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل .

*** المراجع**

أولاً: المراجع العربية :

المقالات :

1- الشامي ، هاني، (2019) ، " نظريه الأساس الثلاثي وإمكانية تطبيقها في التنمية الاقتصادية "، مجله التجارة والتمويل ، كليه التجارة جامعه طنطا ، المجلد 39 ، العدد الثاني ، ص 24

المداخلات :

1 - العوض ، الأمين ؛ كمال ، حسن ؛ المحنية ، رباب ، (2007) ، " الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية " ، ورقة بحثية مؤتمر علمي الدولي الأول للتنمية المستدامة ، جامعة القاهرة ، مصر .

2 - سهام ، حرفوش ، وأخرون ، (2008) ، "الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة لاستخدام الموارد المتاحة، جامعه سطيف، الجزائر.

3 - مبارك ، بوعشـة ، (2008) ، " نحو التنمية المسـتدامة مقاربة اقتصـادية في اشـكاليه المفاهيم " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي لتنمية المسـتدامة والكفاءة الاسـتخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات ، الجزائر .

التقـــــــارير :

1- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. (1987م). ريو دي جانيرو في البرازيل .

2- حطاب ، هلا (2012) . المرصد العالمي لريادة الأعمال، تقرير ريادة الأعمال 2012، مصر.

مواقع الانترنت :

1-برنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة : www.sme.ly ، تمت مراجعته 2\9\2021 الساعة 12:05م .

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ، (2007) ، "الموارد المالية ، ورأس المال المخاطر ، وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ، الأمم المتحدة ، نيويورك www.unescwa.org/ar ، تمت مراجعته 17\8\2021 الساعة 7:08 م .

3-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية ، www.arabstates.undp.org ، تمت مراجعته 2024/04/04 الساعة 2:11 م .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Journals:

1- Maia, Lordkipanidze. Han, Brezet. Mikael, Backman. (2005). “The entrepreneurship factor in sustainable tourism development”, Journal of Cleaner Production, Volume 13, Issue 8, P 787-798.

Website:

1- Editorial team (2020-9-3), "What is entrepreneurship?" www.entrepreneurhandbook.co.uk Retrieved 17/04/2024 , 10:00pm .

دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيأة التدريس بقسم علم الاجتماع بالجامعات الليبية

أ. يوسف أمحمد صالح

طرابلس – كلية الآداب واللغات – قسم علم الاجتماع

y.mansur@uot.edu.ly

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي لعلم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة ، مع التركيز على التحديات التي تواجه هذا المجال في سياق التنمية . يتناول البحث إسهامات علم الاجتماع في مجالات رئيسية مثل التعليم ، الصحة، البيئة ، والحكم الرشيد ، وكيف يمكن لهذه الإسهامات أن تسهم في تحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية ، والبيئية. أهمية البحث تسليط الضوء على دور علم الاجتماع في التنمية المستدامة : يعرض البحث كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يكون أداة فعّالة في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، من خلال إسهاماته في مجالات التنمية المختلفة . تحديد التحديات التي تواجه علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة : يوضح البحث التحديات المتعلقة بتطبيقات علم الاجتماع ، مثل نقص التمويل ، ضعف الوعي بأهمية العلوم الاجتماعية ، والعوائق الثقافية والسياسية التي قد تحد من تأثيره .

البحث يعتمد على المنهج الوصفي ، حيث شمل مجتمع البحث أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في الجامعات الليبية . تم جمع البيانات باستخدام استبيان إلكتروني ، وتحليلها باستخدام برنامج SPSS . وتوصل البحث إلى عدة نتائج اهما : يلعب علم الاجتماع دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال فهم التفاعلات الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية . يسهم علم الاجتماع في تقييم برامج التنمية وإيجاد حلول لمشكلات مثل الفقر وأزمة اللاجئين . يواجه علم الاجتماع تحديات مثل نقص التمويل ، عدم إدراك صناع القرار لأهميته ، وصعوبة التأثير على السياسات العامة . كما يؤكد البحث أن علم الاجتماع يمثل أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة ، لكنه يواجه تحديات تتطلب تعاونًا وثيقًا بين جميع الأطراف المعنية لتحقيق الأهداف المنشودة .

الكلمات المفتاحية (علم الاجتماع - التنمية المستدامة - الجامعات الليبية - التحديات الاجتماعية - أعضاء هيئة التدريس) .

• مقدمة :

علم الاجتماع هو دراسة المجتمع البشري والتفاعل الاجتماعي ، حيث يركز على كيفية تصرف الأفراد والجماعات ، وتنظيمهم ، والتغيرات التي تطرأ عليهم بمرور الزمن . يلعب هذا العلم دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة ، من خلال تقديم رؤى شاملة حول العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية ، والبيئية التي تؤثر على رفاهية الإنسان . في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية اليوم ، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية . تساهم العلوم الاجتماعية بشكل كبير في تحقيق هذه الأهداف ، من خلال فهمها العميق للسلوكيات والسياقات الاجتماعية والثقافية التي تشكل أساس التنمية .

إن العلاقة بين علم الاجتماع والتنمية المستدامة تكمن في أن علم الاجتماع يركز على عمليات التنمية، التغيير الاجتماعي ، التحديث ، والتطور داخل المجتمعات . بينما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية تتماشى مع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأجيال الحالية والقادمة . علم الاجتماع يساعد في فهم الجوانب الاجتماعية والثقافية للتنمية ، بينما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي ، العدالة الاجتماعية ، وحماية حقوق الأجيال القادمة . كلا المجالين يعملان معًا لتعزيز العدالة الاجتماعية ، الحد من الفقر ، وحماية البيئة .

• مشكلة البحث :

يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة ، والتي تتطلب توازنًا بين النمو الاقتصادي ، العدالة الاجتماعية ، وحماية البيئة . على الرغم من أهمية العلوم الاجتماعية في هذا السياق، لا يزال هناك قصور في فهم الدور الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في معالجة هذه التحديات . لذا ، تتمثل مشكلة البحث في تحديد كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم بشكل فعّال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هي العقبات التي تعوق استغلال إمكانياته لتحقيق هذه الأهداف ؟

هذه المشكلة تفتح المجال لاستكشاف العلاقة بين المفاهيم الاجتماعية والتحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات اليوم ، بالإضافة إلى دراسة كيفية توظيف النظريات والمناهج السوسيولوجية لتحقيق التنمية المستدامة . والتساؤل الرئيسي الذي سوف يقود البحث كالتالي (ما دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة) .

• أهمية البحث :

1 - تسليط الضوء على دور علم الاجتماع في التنمية المستدامة : يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول إسهامات علم الاجتماع في مجالات التنمية المختلفة ، مثل التعليم ، الصحة ، البيئة ، والحكم الرشيد . من خلال ذلك ، يوضح البحث كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يكون أداة فعّالة في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

2 - تحديد التحديات التي تواجه علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة : يتناول البحث التحديات التي تعترض تطبيقات علم الاجتماع في مجال التنمية المستدامة ، مثل نقص التمويل ، ضعف الوعي بأهمية العلوم الاجتماعية ، والمعوقات الثقافية والسياسية التي قد تحد من تأثيره .

* أهداف البحث :

1 - التعرف على دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة .

2 - معرفة أهمّ إسهامات علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة .

3 - الكشف عن أهم التحديات التي تواجه علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة .

* تساؤلات البحث :

1- ما هو دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة؟

2 - ما هي التحديات التي تواجه علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة؟

* مفاهيم البحث :

– الـــدور: بأنـه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد ، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة ، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز ، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه ، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي ، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة" (بدوي ، 1993 ، 395) .

– علم الاجتماع : على أنه يدرس الفعل الاجتماعي والسلوك الإنساني والتفاعل الاجتماعي . والجماعات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية . والأنساق الاجتماعية والنظم الاجتماعية والتنظيمات والعمليات الاجتماعية. وإن علم الاجتماع هو ذلك الفن الذي يتضمن علاج مشكلات المجتمع ، كالفقر ، والجريمة ، والرذيلة ، ومشكلات الأسرة وغيرها ، وأنه يعمل على القضاء على ما يسبب تعاسة الإنسان، ويهدف علم الاجتماع في حقيقة الأمر إلى رصد الوقائع الاجتماعية ، أو الظواهر الاجتماعية ، والكشف عن تكراراتها النمطية، ووصفها

وتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية بغرض الكشـــف عن القوانين التي تخضــع لها هذه الظواهر في نشأتها وتطورها . (والي، 2003، 19-20)

– التنمية : تعرف التنمية بأنها: عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ، وهي أعم واشمل من النمو لأنها تعني النمو زائداً التغيير . (القريشي،2007 ، 125)

كما تعرف بأنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها (الجوهري ، 1982 ، 111)

– التنمية المستدامة : عرفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تقابل احتياجات الحاضر دون أن تُعرض

قدرة الأجيال القادمة على مقابلة حاجاتها للخطر " ، كما عرفت بأنها " أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجيات واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة " ، فهي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ، وتعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الانسان وتطلعاته . (محمد ، 2022 ، 305)

- الدراسات السابقة :

دراسة وجدان أبولقاسم الميلودي (2017) بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة على مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية بمدينة الزاوية . هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وأساليب هذه المؤسسات ، والمعوقات التي تواجهها وكيفية القضاء عليها ، وتفعيل دور المؤسسات في تحقيق التنمية ، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، عن طريق دليل دراسة الحالة وأداة الاستبيان على عينة عمدية تبلغ 200 مفردة من المستفيدين من مؤسسة الطاهر الزاوي وأسفرت على عدة نتائج أهمها تعدد أنشطة ومجالات المؤسسة ، وتنوع المستفيدين من خدمات الجمعية من حيث المجال المكاني ونوع المساعدات التي يتحصلون عليها ، مثل التعليم ومحو الأمية ، وتنمية البيئة ، وتحسين الأوضاع الصحية ، وهي المجالات التي تمثل أبعاد التنمية المستدامة (الميلودي ، الاشتر ، 2022 ، 403) .

دراسة السيد فراج السعيد محمد "دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودي" 2021. هدفت الدراسة الى تحديد العالقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة وفي دراسة الأهمية النسبية للتنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية . ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي .

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج، منها أن الأهمية النسبية لمؤشر سنوات العمر المتوقعة كانت أكبر من أهمية مؤشر التعليم في المملكة خلال الفترة من 1998 إلى 2018. كما تبين أن مؤشر التنمية البشرية الفرعي المتعلق بالدخل قد شهد تحسنًا أكبر مقارنة بنظيريه المرتبطين بالصحة والتعليم. وقد أظهرت المؤشرات المتعلقة بجودة الخدمات الصحية أن المملكة العربية السعودية تقع ضمن الفئة المتوسطة من حيث جودة هذه الخدمات، في حين أن المؤشرات المتعلقة بجودة الخدمات التعليمية تضع المملكة ضمن الفئة العليا.(محمد ، 2021 ، 549-606) .

دراسة صقر ، عبدالرزاق (2022) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأرباب الأسر وعلاقتها بالتنمية المستدامة دراسة ميدانية في قرية مصرية . هدفت الدراسة أهداف الدراسة مجموعة الى توصيف واقع التنمية المستدامة في القرية المصرية، من خلال التعرف على كيفية التعامل مع الأراضي الزراعية، وكيفية التعامل مع استخدامات مياه الري واستخدامات مياه الشرب، التعرف على مدى استعداد القرية المصرية لتطبيق مؤشرات، ومبادئ التنمية المستدامة في بعدها البيئي، الكشف عن العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية، وتحديدًا "الحالة التعليمية، و"النوع"، وبين كل من: التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري واستخدامات مياه الشرب كمؤشرات أساسية لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، الكشف عن العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية، وتحديدًا متوسط الدخل الشهري للأسرة الريفية"، وحيازة الأرض الزراعية، وبين كل من: التعامل مع الأراضي الزراعية، واستخدامات مياه الري، واستخدامات مياه الشرب، كمؤشرات أساسية لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج. المنهج الوصفي من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، تم اختيار عينة عشوائية منتظمة قوامها (237)، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:- أظهرت الدراسة وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والتدهور البيئي في مجتمع الدراسة، أظهرت الدراسة أن ما يقرب من نصف مفردات العينة (45.6%) لا يروا وجود مشكلة في المياه في مصر بشكل عام ما يعكس حاله من عدم الوعي في التعامل مع المياه وترشيد الاستهلاك، كما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين النوع ومؤشرات التنمية المستدامة بالقرية مجتمع الدراسة. أيضاً عدم وجود علاقة ارتباطية بين التعليم ومؤشرات التنمية المستدامة أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين

الدخل الشهري للأسرة ومؤشرات البيئة المستدامة وجود علاقة ارتباطية بين الحيازة الزراعية ومؤشرات البيئة المستدامة (صقر، عبدالرزاق، 2022، 2140-2254).

* نظريات التنمية المستدامة :

- النظرية المتشائمة :

في عام 1798 نشر توماس مالتس مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس و مجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

يرى مالتس أن التنمية المستدامة على المدى الطويل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا زاد عدد السكان بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، يعتقد أن الجنس البشري يواجه صعوبة كبيرة في التحكم بهذه الزيادة. لذلك، يرى أن الاستغلال غير الحكيم للموارد الطبيعية المحدودة سيؤدي حتماً إلى نهاية كارثية (شعباني، ب- ت،46-64)

- النظرية المتفائلة :

تشير إلى أن هناك اقتصاديين كلاسيكيين أقل تشاؤماً، مثل جون ستيوارت ميل، الذي رأى أن الموارد الطبيعية المحدودة أو القابلة للنضوب قد تشكل عقبة أمام زيادة الإنتاج في المستقبل، لكن تلك الحدود لم تُستنفد بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم في المستقبل القريب لأي صناعة قائمة.

اعتمد ستيوارت ميل في رؤيته على دور التنمية الزراعية والمؤسسات الاجتماعية في تحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية، وهو ما يؤدي، بحسب رأيه، إلى خفض معدلات نمو السكان. وعلى الرغم من تفاؤله، أشار ميل إلى أنه عندما تُستغل موارد البيئة بالكامل وتُستنفد في الاستخدامات الصناعية وغيرها، فإن هذا لن يخلق عالماً مثالياً بأي شكل من الأشكال. تجدر الإشارة إلى أن مالتس قد نشر أفكاره لأول مرة عام 1798، في وقت كانت فيه معدلات الوفيات مرتفعة بسبب الحروب والأمراض والمجاعات. (دويدار،واخرون،1988، 57-58)

- أهمية علم الاجتماع للتنمية المستدامة :

يركز الفهم الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية والنزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي.

ان عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محوراً التنمية المستديمة والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة، أيضا العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما توجده الأنظمة السياسية الفاسدة في الدول العربية .

حيث النظام مستديما اجتماعياً وفي حال حقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.(وردوم،2003، 89) .

- الاستدامة في علم الاجتماع :

إذا كان الكثيرون يميلون إلى تصور أم إذا ما استطاعوا وضع الاقتصاديات في صورة سليمة فإن كل شيء آخر سيتخذ مكانه السليم، فإن ذلك لا يلغي مكانة العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة التي تلعب دورًا لا يقل أهمية عن العناصر الأخرى، بل إن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سببًا في فشل كثير من البرامج التي حاولت حفز التنمية. لذلك فإن علماء الاجتماع ينظرون للاستدامة من خلال درجة التنظيمات الاجتماعية التي هي مورد استراتيجي للتنمية، وأن خلق التنظيمات مساو لخلق رأسمال اجتماعي جديد، مع أن خلق المنظمات ليس عملا اجتماعيًا سهلا من خلال البشر أنفسهم، باعتبارهم القوة الفعالة الرئيسية والهدف الرئيسي للتنمية، وأن تنظيمهم الاجتماعي يعتبر عاملا حاسمًا في وضع الحلول القابلة للتطبيق، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعمل على توسيع الخيارات البشرية، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التفاعل الأمثل بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة. (بوردم، 2003، 189)

- أبعاد التنمية :

يتضـمن عملية التنمية المسـتدامة التنمية البشـرية التي تهدف إلى تحسـين مسـتوى التعليم، والرعاية الصـحية، فضـلاً عن مشـاركة المجتمعات في صـنع القرارات التنموية التي تؤثر على المسـاواة والإنصـاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصـاف الأجيال المقبلة، وإنصـاف الناس الذين يعيشـون اليوم، ولا يجدون فرصـاً متسـاوية مع غيرهم في الحصـول على الخدمات الاجتماعية. والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسـين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصـادية غير الرسـمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع (موسى. 2019، 194).

- البعد الاقتصادي :

يرتبط البعد الاقتصـادي بالنمو الذي يرتكز فقط على المؤشـرات الاقتصـادية. ومن ثم، تسـتهدف التنمية الاقتصـادية تحقيق النمو الاقتصـادي، والسـعي نحو الرفع من الصـادرات، والتقليل من الواردات، والبحث عن الاستثمارات الأجنبية، والزيادة في الإنتاج، وتوفير الشغل، وتحريك السوق الداخلية والخارجية، والمساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية)الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار" عملية بموجبها إذا تسـتخدم الدولة مواردها؛ فالتنمية الاقتصـادية هي المتاحة لتحقيق معدل سـريع للتوسـع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، بالتغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية. (حمداوي، 2017، 16)

- البعد البيئي :

يتمثل هذا البعد في مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، فتجاوز تلك الحدود يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس وجب وضع حدود أمام الاسـتهلاك والنمو السـكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السـيئة، واسـتنزاف المياه وقطع الأشـجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتنظيم الموارد البيئية بحيث ضـمان أن أي نشـاط تنموي لا يؤثر على توجهات التنمية باختيار أنشـطتها ومواقع مشـاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سـلامة البيئة، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضـم المخلفات التي تقذف ا حتى لا يتلوث تلوثا يضـر بالإنسـان والحيوان، وقد أسـس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصـادية سـمي بالاقتصاد البيئي. (ناجي، 2022، 10) .

* الاجراءات المنهجية :

- نوع البحث منهجه :

يُصنَّف هذا البحث ضمن البحوث الوصفية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو أحد المناهج الأكثر شيوعًا في العلوم الاجتماعية، إذ يوفّر للباحث معلومات دقيقة وواقعية حول الظاهرة التي يجري دراستها.

- مجتمع البحث وعينته :

شمل مجتمع البحث أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في الجامعات الليبية. وتم اختيار عينة البحث من بين هؤلاء الأعضاء لتمثيل جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم. وقد تم اختيار العينة عمدياً، حيث تم التركيز على الأعضاء الذين يُعتقد أنهم الأكثر خبرة ومعرفة بموضوع البحث .

جدول (1) توزيع خصائص العينة حسب النوع والفئة العمرية

النوع	ك	%	الفئة العمرية	ك	%
ذكور	06	7.7	34 -30	27	34.6
اناث	72	92.3	39 – 35	21	26.9
مج	78	100	44- 40	18	23.1
			45 – فأكثر	12	15.4
			مج	78	100

* مجالات البحث :

- المجال المكاني : الجامعات الليبية .

- المجال البشري : تمثل في كافة أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بالجامعات الليبية .

- المجال الزمني : تمثل في بداية اعداد ملخص البحث بتاريخ (25- فبراير- 2024) حتى نهاية البحث بصورته النهائية بتاريخ (10- ابريل- 2024) .

* اداة جمع البيانات :

تم إعداد استبيان إلكتروني كأداة مناسبة تخدم أهداف البحث بشكل فعال. بعد جمع الردود، تم تحويلها إلى برنامج Excel ، ثم نقلها إلى البرنامج الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات إحصائيًا. تكوَّن الاستبيان من بيانات أولية، واشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية تهدف للإجابة على تساؤلات البحث. البُعد الأول تضمن أربعة عشر سؤالًا لقياس دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة. البُعد الثاني احتوى على عشرة أسئلة

لقياس مساهمة علم الاجتماع في هذا المجال. أما البُعد الثالث فتكوّن من تسع فقرات لقياس التحديات التي تواجه متخصصي علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة.

* صدق وثبات الأداة :

يشير الصدق الظاهري إلى إذا ما كانت الأداة المستخدمة حقاً تقيس نفس السلوك المراد قياسه أي إن مظهر هذه الأداة صادق، وقد قام الباحث إعداد استمارة استبيان وتم عرضها على مجموعة من المحكمين، وبعد الاطلاع على الاستمارة وإبداء أراءهم واقتراحاتهم، اخذ تم تعديل الاستمارة بشكل نهائي. وتم استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ (Cron bach's Alpha) لقياس الثبات، ويعني الثبات استقرار القياس وعدم تناقضه مع نفسه أي بمعنى ان المقياس يعطي نفس النتائج. وقد بلغت نسبة ثبات المقياس على النحو التالي:

جدول (2) معامل ثبات الاتساق الداخلي الفا كرونباخ للمقياس

أبعاد المقياس	الفقرات	معامل الثبات
دوره في تحقيق التنمية المستدامة	14	**75.2**
مساهمة علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة	10	**74.2**
التحديات التي تواجه متخصصين علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة	09	**84.8**
الثبات الكلي للمقياس		**85.6**

تحليل وتفسير البيانات :

جدول (3) دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة

العبارة	ك	%	ك	%	ك	%
فهم التفاعلات بين الأفراد والجماعات	54	69.2	24	30.8	30.8	-
فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة.	39	50.0	35	44.9	44.9	5.1
فهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة	61	78.2	17	21.8	21.8	-
توعية المجتمع بأهمية التنمية المستدامة.	37	47.4	37	47.4	47.4	5.1
تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة	40	51.3	27	34.6	34.6	14.1
تسهيل الحوار بين مختلف الفئات	44	56.4	29	37.2	37.2	6.4

تعزيز التسامح بين مختلف الفئات الاجتماعية	44	56.4	31	39.7	39.7	3.8
تحديد التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة	33	42.3	32	41.0	41.0	16.7
بناء جسور التواصل بين صانعي القرار والمجتمع	23	29.5	20	25.6	25.6	44.9
نشر التعليم والوعي حول قضايا التنمية المستدامة وتثقيف الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم.	42	53.8	29	37.2	37.2	9.0
يعزز مشاركة الأفراد في الحياة المدنية والسياسية.	51	65.4	22	28.2	28.2	6.4
يساعد على تكييف السياسات الاجتماعية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.	45	57.7	20	25.6	25.6	16.7
يساعد في ضمان أن تكون مشاريع التنموية مستدامة اجتماعيًا، وتُلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.	28	35.9	28	35.9	35.9	28.2
ساعد على فهم التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمعات، مثل التحولات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية	31	39.7	27	34.6	34.6	25.6

للإجابة على السؤال الأول: يُظهر من بيانات الجدول (3) أن علم الاجتماع يلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اجابات افراد العينة، حيث اجاب اغلبهم على الفقرة (1) فهم التفاعلات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. بموافق وبنسبة 69.2%، اما الفقرة (2) فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة. اجاب اغلبهم بموافق بنسبة 50%، الفقرة(3) فهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، اجاب اغلبهم بموافق بنسبة 78.2%، الفقرة (4) توعية المجتمع بأهمية التنمية المستدامة، كانت اجاباتهم مناصفةً بين موافق، وغير موافق بنسبة 47.4% لكل منهما، الفقرة (5) تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة، اجابوا بموافق بنسبة 51.3%، الفقرة (6) تسهيل الحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية اجابوا بموافق، بنسبة 56.4%، الفقرة (7) تعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية، اجابوا بموافق بنسبة 54.4%، الفقرة (8) تحديد التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، اجابوا بموافق، بنسبة 42.3%، الفقرة (9) بناء جسور التواصل بين صانعي القرار والمجتمع، اجابوا، بموافق، بنسبة، 29.5% الفقرة (10) نشر التعليم والوعي حول قضايا التنمية الاجتماعية وتثقيف الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم. اجابوا بموافق بنسبة، 53.8%، الفقرة (11) يعزز علم الاجتماع مشاركة

الأفراد في الحياة المدنية والسياسية، اجابوا بموافق بنسبة 65.4%، الفقرة (12) يساعد على تكييف السياسات الاجتماعية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، اجابوا بموافق بنسبة 57.7%، الفقرة (13) يساعد علم الاجتماع في ضمان أن تكون مشاريع التنموية مستدامة اجتماعيًا، أي أنها تُلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. اجابوا مناصفة بموافق وغير موافق بنسبة 35.9% لكل منهما، الفقرة (14) ساعد علم الاجتماع على فهم التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمعات، مثل التحولات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية، اجابوا موافق، بنسبة 39.7%، لقد أظهرت النتائج إجماعًا كبيرًا على أهمية دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانبها، فهو يساعد على فهم كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ومع الجماعات والمؤسسات المختلفة. يساعد ذلك على تحسين التواصل والتعاون بين مختلف الفاعلين في عملية التنمية المستدامة. كما يساعد على فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة، مثل الفقر، والمساواة، والبطالة، وفهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، وعلى توعية المجتمع بأهمية التنمية المستدامة من خلال نشر الوعي حول قضايا التنمية المستدامة وأهمية المشاركة في تحقيقها.

جدول (4) التحديات التي تواجه متخصصين علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة

العبارة	ك	%	ك	%	ك	%
صعوبة في الحصول على تمويل لبحوثهم.	66	84.6	08	10.3	04	5.1
يصعب تطبيق حلول فعالة للمشكلات الاجتماعية.	67	85.9	10	13.8	01	1.3
عدم إدراك صناع القرار بأهمية علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة.	68	87.2	07	9.0	03	3.8
استخدام البحوث الاجتماعية في صنع القرار.	61	78.2	11	14.1	06	7.7
لا يوجد تعاون كافٍ بين علماء الاجتماع وصانعي القرار.	63	80.8	15	19.2	-	-
يصعب على المتخصصين الاجتماع التأثير على السياسات العامة	63	80.0	13	16.7	02	2.6
صعوبة تطبيق النتائج البحثية على أرض الواقع	60	76.9	15	19.2	03	3.8
صعوبة معالجة بعض القضايا مثل الفقر والعنف والصراعات.	63	80.8	15	19.2	-	-
عدم الاستقرار المؤسسي والسياسي والأمني وظهور النعرات القبلية والتيارات الدينية والسياسية	61	78.2	16	20.5	01	1.3

*** النتـــــائج :**

1- لقد اظهرت نتائج البحث بأن لعلم الاجتماع دوراً مهما وكبيراً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال :

- فهم التفاعلات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة – فهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة- تسهيل الحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية – تعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية.

2- لقد اظهرت نتائج البحث بأن لعلم الاجتماع دوراً مهما وكبيراً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- فهم التفاعلات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة – فهم التحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة- تسهيل الحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية – تعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية – يعزز علم الاجتماع مشاركة الأفراد في الحياة المدنية والسياسية.
- نشر التعليم والوعي حول قضايا التنمية المستدامة وتثقيف الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم، يساعد على تكييف السياسات الاجتماعية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

3- كما بينت نتائج البحث هناك عدة اسهامات يقوم بها علم الاجتماع، تتمثل في تقييم فعالية برامج التنمية في المجتمع المحلي، كما ساهم في إيجاد حلول لمعالجة أزمة اللاجئين، ودراسة الفقر وأسبابه للقضاء عليه او الحد منه.

4- كما ساهم في دراسة العدالة الاجتماعية والمساواة، قضايا التعليم والصحة وتطوير حلول لتحسين جودة التعليم والصحة، الازمات المجتمعية وتداعياتها على الفرد والمجتمع، وكذلك قام دراسة قضايا العنف والصراعات من اجل لتحقيق السلام والاستقرار.

5- لقد ظهرت من نتائج البحث بأن علم الاجتماع يواجه تحديات وعقبات قد تعيق مسيرة التنمية المستدامة، حيث تمثلت هذه التحديات في صعوبة في الحصول على تمويل لبحوثهم بنسبة 84.6%، عدم ادرك صناع القرار بأهمية علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة، عدم وجد تعاون كافٍ بين علماء الاجتماع وصانعي القرار بنسبة 80.8%، يصعب على المتخصصين الاجتماع التأثير على السياسات العامة بنسبة 80%،صعوبة تطبيق النتائج البحثية على أرض الواقع بنسبة 76.9%، عدم الاستقرار المؤسسي والسياسي والأمني وظهور النعرات القبلية والتيارات الدينية والسياسية بنسبة 78.2%.

* التوصيـــــات :

1- تعزيز التعاون بين علماء الاجتماع وصناع القرار لضمان أن برامج التنمية مبنية على فهم عميق للسياق الاجتماعي.

2- يجب دعم البحوث الاجتماعية ونشر المعرفة حول دور علم الاجتماع التي تُركز على قضايا التنمية المستدامة وتحقيقها.

3- تعزيز الوعي بأهمية علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة ونشر ثقافة علم الاجتماع بين صانعي القرار والجمهور العام.

4- زيادة التمويل لبحوث علم الاجتماع وتعزيز التعاون بين المتخصصين في علم الاجتماع وصانعي القرار في معالجة القضايا الاجتماعية مثل الفقر والعنف والصراعات والازمات والبطالة.

5- تعزيز الاستقرار المؤسسي والسياسي والأمني.

6- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق التنمية المستدامة، مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، وذلك من خلال دراسة نماذج التنمية التي اتبعتها هذه الدول وفهم العوامل التي ساهمت في نجاحها.

7- معالجة التحديات التي تواجهه التنمية في ليبيا من خلال دراسات وبحوث لفهم أسباب الفقر وعدم المساواة وتطوير حلول فعالة لمعالجتها. معالجة التمييز ومكافحة جميع أشكال التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو السياسة او القبيلة أو أي صفة أخرى. وتعزيز الشمولية ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية المستدامة.

8- دمج العلوم الإنسانية في برامج التنمية المستدامة، يجب على صانعي القرار والمجتمعات المحلية دمج العلوم الإنسانية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشاريع التنموية.

9- دعم التعاون بين الباحثين من مختلف التخصصات: تشجيع التعاون بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا لتحقيق فهم شامل للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

10- إنشاء مراكز أبحاث متعددة التخصصات: تأسيس مراكز أبحاث تجمع خبراء من مختلف التخصصات للعمل على مشاريع مشتركة تتعلق بالتنمية المستدامة.

* الخاتمة :

لازالت تواجه ليبيا العديد من التحديات في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة. من أبرز هذه التحديات النزاع المسلح الذي يعرقل الاستثمار ويؤثر سلباً على البنية التحتية والأمن، بالإضافة إلى الفساد الذي يعطل توزيع الموارد بشكل عادل ويقلل من كفاءة الإنفاق. كما أن الاعتماد الكبير على النفط يجعل الاقتصاد الليبي

عرضة لتقلبات السوق العالمية، ويزيد من أهمية تنويع مصادر الدخل. علاوة على ذلك، تعاني ليبيا من نقص في الكفاءات في مجالات التخطيط والتنفيذ، مما يزيد من ضعف المؤسسات .

ورغم هذه العقبات، تمتلك ليبيا إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تتمتع بموارد طبيعية غنية تشمل النفط والغاز والطاقة الشمسية، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي على ساحل البحر المتوسط. إن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا يتطلب تعاوناً مشتركاً بين جميع الأطراف المعنية :

- **الحكومة** : دورها يتمثل في وضع سياسات وخطط واضحة تدعم التنمية المستدامة وضمان تنفيذها بفعالية.
- **المجتمع المدني** : يقع على عاتقه المشاركة في صنع القرار، ومراقبة أداء الحكومة، وتوعية المواطنين بأهمية التنمية المستدامة.
- **القطاع الخاص** : ينبغي له الاستثمار في مشاريع تدعم التنمية المستدامة وخلق فرص عمل.
- **المواطنون** : دورهم يتمثل في المشاركة الفعالة في الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

إن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ليس مستحيلاً ، لكنه يتطلب تكاتف الجهود وزيادة التعاون بين جميع الأطراف المعنية لتحقيق التغيير المنشود .

* المراجـــــع :

1- بدوي، أحمد زكي (1993) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت .

2- والي. عبدالهادي محمد (2003) المدخل الى علم الاجتماع، مكتبة فلسطين، مصر .

3- القريشي، مدحت (2007) التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى دار وائل للنشر ، عمان – الأردن .

4- الجوهري ، عبدالهادي وآخرون (1982) دراسات في التنمية الاجتماعية " مدخل إسلامي " مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة .

5- محمد. اسماء نجاح عبدالداود (2022) مجتمع المعرفة وتأثيره على التنمية المستدامة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، المجلد 23، العدد 256، متاح على الرابط https://mrk.journals.ekb.eg/article_283861.html ، شُهد بتاريخ 3/24/ 2024.

6- وردم. باتر محمد علي (2003) العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن .

7- موسي. دينا صابر عبد الحميم (2019) برنامج مقترح قائم على قضايا التنمية المستدامة لمعلمي مادة علم الاجتماع لتنمية القيم الأخلاقية ومهارات التأمل الذاتي المهني، مجلة الجمعية التربوية

للـدراســـــات التربويــة، المجلـد (16) العـدد (113)، يونيو. شُـــهـد بتـاريخ 3/25/ 2024. https://pjas.journals.ekb.eg/article_107798.html

8- حمداوي، جميل (2017) من اجل التنمية المســـتدامة، مكتبة نور الالكترونية، شُـــهد بتاريخ 2024/3/25. متاح على الرابط.https://sh-books.blogspot.com/.../sociology-of

9- ناجي، أم هاني (2022) أثر تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البسكرية للإسمنت، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قســم العلـــوم الاقتصادية. http://archives.univ-biskra.dz/bitstream شُهد بتاريخ، 27/ 3/ 2024 .

10- محمد. السـيد فراج السـعيد (2021) دور التنمية البشـرية في تحقيق التنمية المسـتدامة في المملكة العربيــة الســـعودي" المجلــة العلميــة للاقتصـــــاد والتجــارة، متــاح على الرابط الالكتروني https://jsec.journals.ekb.eg/، شُهد بتاريخ 27/ 3/ 2024 .

11- صـقر، عبدالرزاق (2022) الخصـائص الاجتماعية والاقتصـادية لأرباب الأسـر وعلاقتها بالتنمية المســتدامة: دراســة ميدانية في قرية مصــرية، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم- الانســانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 14 العدد 1، يناير .

12- الاشتر، ابراهيم (2022) دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، الجمعية الليبية لعلوم التربية، العدد السادس، سبتمبر .

13- الميلودي (2019) دور مؤسـسـات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المسـتدامة دراسـة حالة على مؤسـسـة الشـيخ الطاهر الزوي الخيرية بمدينة الزاوية، مجلة كلية الاقتصـاد، جامعة الزاوية، المجلد الاول، العـدد، الثـالـث يونيو ،متـاح على الرابط https://zu.edu.ly/uploadfiles/file-1577800316112.pdf، شُهد بتاريخ 27/3/ 2024 .

14- وردم، باتر محمد علي (2003) العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المســتديمة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن .

15- شــعباني، اســماعيل (بدون نشــر) مقدمة في اقتصــاد التنمية دار هومة للطباعة والنشــر والتوزيع الطبعة الثانية، الجزائر .

16- دويدار، محمد حامد، واخرون (1988) أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت .

17- طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات (1999) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة .

تصور مقترح لدور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية.

د. ناصر سعيد علي محسن الدحياني — **جامعة الرازي – اليمن – صنعاء**

د. أمير عبدالولي حيدر الصنوي — **عميد كلية المجتمع المعافر – اليمن – تعز**

Drnassersaeed518@gmail.com

* الملخص :

هدف البحث الحالي إلى التوصل الى تصور مقترح لدور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية، والاطلاع على واقع توظيف هذه الإدارة الرقمية في كليات المجتمع اليمنية، وكذلك التعرف على المتطلبات، والتحديات المرتبطة باستخدام هذه الإدارة، والتوصل إلى عدد من المقترحات لمعالجة تلك الصعوبات .استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأهدافَ البحث من خلال الوصفي والتحليل في الدراسات العلمية التي تناولت هذا المجال، وتوصلت نتائج البحث إلى أهمية دور الادارة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كليات المجتمع ، كما وأظهرت نتائج البحث أن يجب توفير المتطلبات المالية، والبشرية ، والتكنولوجيا من أجل تطبيق هذه الإدارة في هذه الكليات، وضحت النتائج أيضا وجود عدد من التحديات البشرية، والمالية، والتكنولوجيا في توظيف هذه الإدارة الرقمية في هذه الكليات حتى تحقق التنمية المستدامة في هذه الكليات، كما قام الباحثان بتصميم تصور مقترح لدور الإدارة الرقمية في تحسين التنمية المستدامة في كليات المجتمع، وقد الباحثان عددًا من التوصيات التي تتمثل في: استقطاب خبرات في مجال الإدارة الرقمية، وبناء شركات مع مؤسسات المجتمع التي تستوعب مخرجات هذه الكليات، وتدريب، وتطوير المهارات، والقدرات في استخدام وتطبيق هذه التقنية للعاملين في هذه الكليات الأكاديميين، والإداريين في هذه الكليات .

الكلمات المفتاحية : (التنمية المستدامة – كليات المجتمع – الإدارة الرقمية).

- المقدمة :

تعد المؤسسات التعليمية ومنها كليات المجتمع حجر الزاوية للارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي والعلمي لمخرجات التعليم في ظل عصر المعرفة والمعلوماتية. وان الرهانات المستقبلية معقودة على مخرجات تلك المؤسسات، فهذه المؤسسات ومنها كليات المجتمع تعتبر قلعة من القلع المعرفية التي تضطلع بمسؤولية العملية التنموية للمجتمع كونها كليات تقنية ترفد المجتمـــــــــع بمخرجـــــــــــات تساهم بكل قوة في المساهمة بإحداث تنمية مجتمعية، ووطنية كبيرة بالرغم من المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية في اليمن لأسباب كثيرة منها الصرعات والحروب الدائرة في كل خارطة الوطن.

وتعد التنمية المستدامة دعوة عالمية في سبيل العمل للقضاء على الفقر وصون الأرض وتحسين المعايش في كل مكان وزمان, وقد تبنت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سبعة عشر هدافًا للتنمية المستدامة, وهي أهداف طموحة وشاملة، بوصفها جزء من خطة التنمية العالمية المستدامة 2030، ولم تكن هذه الخطة وليدة اللحظة التي أعلن عنها ونما كانت نتاج اتفاقات مرت بثلاث محطات عالمية, بدءاً من وثيقة العمل "المستقبل الذي نريده" في ريو دي جانيرو عام 2012, مروراً بالتوافق حول وثيقة "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" في أغسطس 2015 ، وانتهاء بالاتفاق على تبني (الأمم المتحدة ، 2015) ، وتعتبر التكنولوجيا والتطور العلمي اللاعب الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتمثل دوره في تعزيز التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة, من خلال اتخاذ إجراءات مستدامة والمساهمة في التغيير الإيجابي .

ولقد شهدت السنوات الماضية اهتماما دوليا ملحوظا بقضية التنمية المستدامة، كما ساد كذلك الاهتمام بمفهوم الاستدامة في التعليم، بغرض بناء جيل المستقبل القادر على التعامل مع التنمية المستدامة، حيث يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للاستدامة في التركيز على حياة الأجيال المستقبلية وجودة الحياة، وإيجاد مجتمع قادر على التفهم والعمل لحماية مصادرنا الطبيعية، وتستلزم متطلبات الاستدامة المطبقة تثقيف جيل الشباب بطريقة تمكنهم من ممارسة دور قيادي لمواصلة إستراتيجية الاستدامة (الخطيب، 2023، 4).

وقد تزايد الاهتمام بتطبيق الإدارة الرقمية في كل المؤسسات التعليمية لما لها من دور كبير في تجويد العمليات الإدارية، والمالية، والحد من الفساد، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وجعل مخرجات هذه الكليات والمؤسسات التعليمية قادرة على الالتحاق بسوق العمل وهي تحمل كل ما هو جديد في المجال التكنولوجي الذي أصبح اليوم شرطاً مهماً في التحاق هذه المخرجات في فرص عمل مرموقة.

ومما سبق يتضح الأمر الذي أظهر الحاجة الملحة إلى التعرف على دور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع.

- مشكلة البحث :

يعاني اليمن حالياً من أسوأ أزمة إنسانية عرفها التاريخ الحديث، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة فهناك نحو (12.6) مليون بحاجة الى شكل من اشكال المساعدة الإنسانية في العام 2023، ويعاني (80%) من السكان من أجل الوصول إلى الغذاء ، ومياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية الكافية (الأمم المتحدة، 2023أ: 5) ، نتيجة الصراعات السياسية والحروب بين أطراف الصراع في اليمن ، والتي أدت بدورها إلى توقف التنمية في شتى مجالاتها في جميع المحافظات .

ومن هنا تظهر مشكلة البحث للوصول الى تصور مقترح للدور الذي تقوم به الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي :

ما التصور المقترح لدور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية ؟

يتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية ؟
- ما الإطار المفاهيمي والعلمي للتنمية المستدامة ؟
- ما متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية في كليات المجتمع اليمنية ؟
- ما التصور المستقبلي لدور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية ؟

- أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية .

2- التعرف على الإطار المفاهيمي والعلمي للتنمية المستدامة .

3- التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية في كليات المجتمع اليمنية .

4- التعرف على التصور المستقبلي لدور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية .

- أهمية البحـــــث :

تأتي أهمية دراسة دور الادارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية من خلال الآتي :

1- الأهمية النظرية :

إثراء المكتبة العربية بشكل عام واليمنية بشكل خاص في معرفة دور الإدارة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية، تتناول موضوعاً من المواضيع الجديدة .

2- الأهمية التطبيقية :

- تأتي مواكبة للتوجه العالمي في استخدام الإدارة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستخدام المكثف في كثير من الدول العربية والأجنبية .

- تفيد متخذي القرار بتوجيههم إلى أهمية دور الإدارة الرقمية في كليات المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع اليمنية .

- حدود البحث :

1- الحدود الموضوعية : يقتصر هذا البحث على معرفة التصور المقترح لدور الإدارة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية .

2- الحدود المكانية : كليات المجتمع اليمنية .

3- الحدود الزمانية : في العام (2024م) .

- مصطلحات البحث :

تضمن البحث المصطلحات الرئيسة الآتية :

- أولاً تعريف الإدارة الرقمية :

عرفت الإدارة الرقمية بأنها" أن الإدارة الرقمية هي عملية تنظيم المهام بالاستخدام التقني للموارد التي من بين أهمها التجهيزات والشبكات الإلكترونية عن طريق التخطيط والتوجيه والرقابة بهدف تحقيق الأهداف المحددة سلفاً بما فيها الخدمات التي يستفيد منها العملاء حيث يتولى ذلك الإداريون المؤهلون باعتبارهم أصلاً فاعلاً في هذه العملية (ويشير تبون ،70،2021).

- ثانياً كليات المجتمع :

تعرف كليات المجتمع وفقاً للتشريع اليمني بنص المادة (2) من القرار الجمهوري لسنة 2010 (139)، بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم المهني والتقني باليمن بأنها : كل مؤسسة أكاديمية بالتعليم العالي والبحث العلمي وتتكون من كليتين على الأقل شريطة ألا تقل مدة الدراسة فيها لمنح الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) أربع سنوات أو ما يعادلها(الجمهورية اليمنية ، 2010).

- ثالثاً تعريف التنمية المستدامة :

1- عرفت مفهوم التنمية المستدامة بأنه مفهوم يجمع بين بعدين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير والاستدامة .كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أنّ عملية التنمية في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري؛ على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه (بوربعين، 2023، 7).

2- أما التعريف المتفق عليه فهو ما أوضحته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروتلاتد) في تقريرها الصادر عام 1986 بعنوان :مستقبلنا المشترك" Our Commer future التنمية المستدامة هي توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها." (عمر،33،2003).

3- التنمية : تعرف بأنها "الجهود التي تُبذل بواسطة الهيئات الحكومية أو المجتمع في سبيل إحداث تطور اجتماعي واقتصادي معين" (شودان، 2020: 36) .

4- التنمية المستدامة : تعرف بأنها "تلك التنمية التي تواجه الاحتياجات الحالية, بدون احداث تأثير سلبي على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية الاحتياجات" (UNEP, 1987: 15) .

- الدراسات السابقة والإطار النظري :

- أولاً: الدراسات السابقة :

تناولت الباحثان الدراسات السابقة وتصنيفها حسب تاريخها من الأحدث إلى الأقدم، على النحو التالي :

1- دراسة (خالد, 2023) هدفت الدّراسة إلى إبراز دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, من خلال تحليل الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة, وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن المشاركة المجتمعية لها دور فعال وإيجابي إن تم إشراكها في جميع مراحل عمليات التنمية المحلية المستدامة.

2- دراسة (Marzo et al., 2023) هدفت الدراسة الى عرفة تأثير المشاركة المجتمعية على التنمية المستدامة في ماليزيا، وتحديداً في الحفاظ على الشعاب المرجانية, استخدمت الدراسة المنهج التجريبي, أجريت دراسة مقطعية في الفترة من يوليو إلى أكتوبر 2022 في سيتيو، تيرينجانو، وقام بتجنيد 338 قرويًا محليًا بالغًا, وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أهمية المشاركة المجتمعية في تعزيز التنمية المستدامة وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليم على المشاركة المجتمعية.

3- دراسة (داغم,2021) هدفت إلي التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الاكاديمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة لجمع البيانات طبقت على عينة من قياداتها الاكاديمية بلغت (111) فرداً, وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مستوى معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن كانت بدرجة) كبيرة(, وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد مجتمع الدراسة حول معوقات المشاركة المجتمعية في جامعة عدن تعزى إلى المتغيرات الدراسة.

4- دراسة (أبو قمر, 2017) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, والاستبيان والمقابلة كأداة لجمع البيانات, تم إجراء مقابلة مع (5) من صانعي القرار في المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي في محافظة أربد, وتطبيق الاستبانة على المرشدين بلغت (31) وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ابرزها: أن أثر المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر المرشدين كانت عالية في جميع المجالات وأن درجة تأثير المشاركة المجتمعية في تنمية المزارعين من وجهة نظرهم كانت عالية.

5- دراسة (الحمادي، 2012) هدفت الى تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن وتفعيلها وتوسيع نطاقها وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المحلية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, والاستبيان كأداة لجمع البيانات, كما استخدمت تحليل سوات (SWOT), طبقت على عينة من, وقد توصلت الى عدة نتائج أبرزها: عدم وجود خطط موجهة لغرض التأهيل والتدريب في مجال المشاركة المجتمعية من قبل وزارة الإدارة المحلية مع وجود تشتيت للجهود المؤسسية، وهدر في القدرات والإمكانات، واستنساخ هياكل مؤسسية في غير السياق السليم، وتعارضها مع التوجهات للإصلاح المالي والإداري وترشيد هيكل الدولة.

- ثانياً الإطار النظري :

وفي هذا الإطار سوف يقوم الباحثان بالإجابة على أسئلة الباحث كما يأتي :

الإجابة على السؤال الأول الذي ينص : ما الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية ؟

أولاً : المفهوم الاصطلاحي للإدارة الرقمية :

تعد الإدارة الرقمية أو ما يسمى أيضاً بالإدارة الإلكترونية مفهوماً مبتكراً أملته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة والمعلومات الرقمية والمعلوماتية وأسهمت في تكوينه وانتشاره

وتعرف الإدارة الرقمية بأنها استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات والتجارة أو الإعلان فهي عبارة عن مجموعة من الأدوات والآليات المتطورة التي يمكن استخدامها من أجل القيام بمختلف العمليات والأنشطة بشكل منظم وتحقيق ما يسمى بكفاءة الأعمال (عشور، 2010، ص. 13).

وعرفت أيضاً بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الإعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة (موسى ومحمد، 2011، ص. 89).

وعرفت الإدارة الرقمية على أنها: قدرة المنظمات المختلفة على إدارة الأنشطة التنظيمية والخدمات الداخلية والخارجية بما ييسر توفيرها وتقديمها للعملاء الداخليين والخارجيين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة عالية وبتكاليف ومجهود أقل (طارق، 2017، ص.27).

ثانيًا : مبررات التحول إلى الإدارة الرقمية :

قسم البوعزاوي (2019، ص. 9) هذه المبررات إلى قسمين هما:

* تأثير الثورة الرقمية على الإدارة : مع الثورة المعلوماتية والانفجار الرقمي الكبير اكتسبت الإدارة أبعاداً تكنولوجية إلى حد لم تصل إليه الإدارة من قبل في تاريخها الطويل مما أعطى الإدارة الرقمية العديد من المميزات المؤثرة على المفهوم الأساسي للإدارة ويتجلى ذلك في امكانية ممارسة عمليات الإدارة على مدار الساعة في أي مكان بالعالم في ظل إمكانات وموارد تكنولوجية متطورة من خلال التكنولوجيا الفائقة وشبكات الاتصال سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

* الدوافع الاجتماعية والسياسية : تعد الإرادة السياسية عاملاً من العوامل التي ساهمت في تفعيل وتطوير الإدارة الرقمية وذلك من أجل الرقي بمستوى الإدارة في المنظمات وهناك أيضاً الدوافع الاجتماعية التي تهدف إلى زيادة الثقة بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال تحسين صورة العمليات التي تقدمها الإدارة فالإدارة الرقمية تمتاز بالسرعة والجودة .

ثالثاً : أهداف الإدارة الرقمية :

تهدف الإدارة الرقمية إلى ما يلي :

1- تحقيق الشفافية : حيث تلعب الإدارة الرقمية دوراً كبيراً في تحقيق الشفافية الإدارية فهي تجعل عمل الإدارة وتصرفاتها معروضة أمام أنظار العملاء وانتقاداتهم وبالتالي فإن كل قرار تتخذه الإدارة وكان مخلاً بمبدأ المساواة سيقود الى مساءلة الإدارة وإجبارها على إصلاح الوضع (قنوش، 2019، ص. 28).

2- الجودة في تقديم الخدمات الإدارية : فالإدارة الرقمية تساهم في تفعيل هذا المبدأ عن طريق تجاوز الأخطاء اليدوية الناتجة عن تأدية الموظف لمهامه بالطريقة الورقية التقليدية وهذه الأخطاء يكون الوقوع فيها نادراً باستخدام الوسائل التكنولوجية لأن المعطيات فيها مرتبطة بقاعدة بيانات مبرمجة بطرقة تلقائية ومضبوطة (Yücebalkan, 2018, P499.).

3- تخفيض التكاليف : إن أداء الخدمات بالطريقة الرقمية تقل تكلفته كثيراً عن أدائها بالطريقة التقليدية أو اليدوية فبالنسبة للعملاء فإنها تمكنه من تخفيف أعباء التنقل والانتظار أما بالنسبة للإدارة فيضمن تخفيض تكلفة الخدمات الإدارية بشكل فعال مثل خفض تكلفة الطباعة والإعلانات التنقل وتكلفة توفير أماكن استقبال العملاء وغيرها (قنوش، 2019، ص. 31).

4- الحد من الفساد الإداري : إذ أن الإدارة الرقمية تقلل من فرص الفساد وتحد نوعاً ما من استخدامات الرشوة ومن انتشار بعض الظواهر الاجتماعية كالمحسوبية والحد من تصرفات بعض الموظفين الذين يستخدمون سلطتهم لتحقيق مصالحهم الشخصية وضمان عدم احتكاك العملاء مع الإدارة إلا بشكل رقمي (الكافي، 2011، ص.57).

5- تحسين العلاقة بين الإدارة والعملاء والمستفيدين : ويظهر ذلك من خلال أهداف الإدارة الرقمية كوسيلة فعالة لتبسيط الإجراءات والتعاملات الإدارية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة الى العملاء والمستفيدين مع التقليل من مظاهر الفساد الإداري مما يساعد في وصول المستفيد الى شعور بالرضا عن الخدمات التي يطلبها من الجهاز الإداري من ناحية الحصول على الخدمات بسرعة والمرونة في الإجراءات وبتكلفة أقل (الكافي، 2011، ص. 23).

رابعاً : أهمية الإدارة الرقمية :

لخص المعاني وآخرون (2011، ص 28) أهمية الإدارة الرقمية في المؤسسات فيما يلي:

1. تقليل المدة اللازمة لحفظ البيانات وموثوقيتها وإنشاء قواعد معلومات للحصول عليها عند الحاجة إليها في فترة زمنية قصيرة مقارنة بالأنظمة اليدوية بأقل تكلفة وجهد ووقت.

2. تحقيق حاجات وأغراض المستفيدين والعملاء بما يؤدي الى تحقيق رضاهم عن الخدمات المقدمة.

3. توفير حاجات وأغراض المستفيدين والعملاء بتكاليف قليلة وزمن وجهد قليلان.

4. تحسين مستوى أداء العنصر البشري الإداري في المنظمة.

5. التخلص من الروتين وممارسة الأعمال الإدارية بشكل تقليدي.

6. مساعدة المديرين على أداء عملهم بشكل أفضل ومساعدتهم بانتظام على متابعة كيفية أداء عملهم في مختلفة المراحل وتوفير الوقت للسماح لهم بالتركيز على جوانب مهمة بدلاً من العمل المكتبي.

خامساً : خصائص الإدارة الرقمية :

وقد ذكر الكبيسي (2018، ص. 43) أن من خصائص الإدارة الرقمية ما يلي:

1. إدارة ومتابعة عمل المصالح المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.

2. تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء الدعم الأكبر في مراقبتها وتجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

3. توفير تكنولوجيا المعلومات من اجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.

سادساً : مميزات الإدارة الرقمية :

لخص الوافي (2015، ص. 36) مميزات الإدارة الرقمية بما يأتي:

- **إدارة بلا ورق**: حيث تسعى الإدارة الرقمية الى التقليل من الأساليب الورقية والعمل الكتابي اليدوي عن طريق الانتقال الى الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الرقمية.
- **إدارة بلا مكان**: فهي ليست كالإدارة التقليدية التي تقوم على الانتقال إلى إدارة معينة للحصول على الخدمات بل تقوم على توفر خدمات الانترنت والاتصالات.
- إدارة بلا زمان: حيث تقوم الإدارة الرقمية على إنجاز كافة المعاملات أو توزيع المهام على العاملين دون التقيد بوقت محدد أو ساعات دوام محددة.
- إدارة بلا روتين إداري: وهي من أهم مميزات الإدارة الرقمية وذلك لقلة الاحتكاك بين الموظف والمستفيد فهي تعمل من خلال شبكات الاتصال المؤسسية.

سابعاً : متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية في المنظمات :

يلزم لتطبيق الإدارة الرقمية مجموعة من المتطلبات وهي (أبو خيران، 2022، ص.25):

1. المتطلبات الإدارية: يلزم وجود قيادات إدارية رقمية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تقنية المعلومات والاتصالات، مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة، ولذا ينبغي تحديد أهداف ورغبات الإدارة بشكل صحيح والتخطيط الفعال لاحتياجات النظام ومشاركة الرئيسية في لمؤسسة في الإعداد والتصميم للنظام.

2. المتطلبات التقنية: تعتبر حجر الأساس لتطبيق الإدارة الرقمية، وتتمثل في الأجهزة والتقنيات اللازمة لعمل الإدارة ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونياً مع ضمان سريتها وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام شبكة الإنترنت.

3. المتطلبات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي منظمة لذلك فهو ذا أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الرقمية وعليه يجب توفير العناصر المؤهلة ومواصلة تدريبها وتنميتها باستمرار لمواكبة التطور التكنولوجي بكافة أبعاده.

4. المتطلبات القانونية والأمنية: على الرغم من كل ما يقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من امتيازات وخدمات إلا أن هناك تحديات تواجه سرية المعلومات وتتضمن السرية عدة محاور منها التكامل وتوفير المعلومات ومعرفة تاريخ دخول أي شخص الى المعلومات وأمن المعلومات كما تحتاج الى التشريعات واللوائح التي تمنح الثقة للمعاملات الرقمية.

5- المتطلبات المادية: ويقصد بذلك ضرورة وجود متطلبات مادية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المادية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية ومن أهم متطلباتها التخطيط المالي الرشيد ورصد المخصصات الكافية مما يقتضي إعادة النظر في نظام الأولويات وتوفير الأموال الكافية لتنفيذ الإدارة الرقمية.

ثانيًا : الإجابة على السؤال الثاني : والذي نصه " ما دور الإدارة الرقمية في تحسين وتطوير الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية ؟

وقد تم الإجابة على هذا السؤال بما يأتي:

إن إدخال التطور التكنولوجي والتقني في الإدارة يعتبر ثورة حقيقية لما يحدثه من تغيير في أسلوب العمل الإداري وفاعليته وأدائه، إذ يتبين أن الإدارة الرقمية غايتها الاستغناء عن المعاملات الورقية وتحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات الطبيعة الرقمية (أبو رحمة، 2012، ص. 44).

وتشكل العمليات الإدارية في المنظمة المحرك الأساس ي لزيادة فاعليتها، وهي بمثابة وحدة قاعدية للتجديد والتطوير لأنشطتها وبرامجها، وتعمل الإدارة الرقمية على تطوير كافة العمليات الإدارية داخل المنظمة وذلك كما يلي:

1. التخطيط الرقمي : تشير البقعاوي (2019، ص.10) أن دور التخطيط الرقمي في المنظمة يساعد المدير والإداريات في إمكانية التنبؤ بسلوك العاملين وتحديد احتياجاتهم ورغباتهم، من خلال وضع الخطة الاستراتيجية المستقبلية، وينبغي للمدير إشراك ذوي الكفاءة عند وضعه خطته، كما تساهم في إدارة الوقت ومنع الارتجال واللجوء الى التجربة والخطأ، ويعتبر التخطيط الرقمي مرحلة أساسية من مراحل العملية الإدارية المتكاملة تقود الى اتخاذ القرار وتحديد الرؤية والرسالة وتحقيق أهداف المنظمة.

2. التنظيم الرقمي: التنظيم الرقمي في المنظمة، يسعى إلى توافر قيادة واعية بمتغيرات وقوانين الإدارة الرقمية ومدى وضوح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والقناعة بأهمية التخطيط، وهنا لا بد من إثارة همم الإداريين الذين سيقومون بأداء الإدارة الرقمية، ويتضمن أيضاً قيام المدير بتقسيم الأعمال وتوزيع الأدوار في المنظمة، مع تحديد الصلاحيات والمهمات والمسؤوليات على الكادر الإداري في المنظمة، كذلك يعمل على تحديد الجهات التي تتعامل معها المنظمة (المعايطة، 2013، ص. 32).

3. التنفيذ الرقمي: دور التنفيذ الرقمي في المنظمة، يعتبر أساس عملية الإدارة، عن طريق الأوامر والتعليمات الصادرة من المدير لإنجاز العمل بثقة وحماسة، لكي تحقق النتائج المرغوبة، ويتم عن طريق الاتصال، وهو عملية تبادلية بين المدير والإداريين، بهدف زيادة الإنتاجية وتحقق الأداء الأنسب، ويتطلب ذلك التحفيز لتحسين أدائهم وتحديد الاحتياجات التدريبية والمشاركة في اتخاذ القرار والعمل بروح الفريق، ويتطلب التنفيذ توفير المعلومات اللازمة للأداء الفعلي لكل الإداريين (البقعاوي، 2019، ص.10)

4. الرقابة الرقمية: إن من أبرز الخصائص التي تميزت بها الرقابة التقليدية هي أنها رقابة موجهة للماضي، حيث تأتي بعد التخطيط والتنفيذ، وتمثل الرقابة مقارنة بين التخطيط والتنفيذ، ومن ثم تحديد الانحراف وأسبابه واتخاذ القرارات والإجراءات للتصحيح، وفي الرقابة التقليدية لا يكون من الممكن إنجاز التصحيح فوراً أما الرقابة في عصر الرقمنة أصبحت أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولاً بأول وفي الوقت الحقيقي، وأنها تحقق الرقابة المستمرة بدلاً من الرقابة الدورية (المسعود، 2018، ص. 38).

ثالثا : الإجابة على السؤال الثالث والذي ينص على التالي: ما الإطار المفاهيمي والعلمي للتنمية المستدامة؟

وقد قام الباحثان بالإجابة على هذا السؤال بما يأتي:

أولاً : التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية المستدامة (Development Sustianable):

أ- تعريف" التنمية:

1- التعريف اللغوي: التنمية في اللغة مصدر من الفعل" نمّى"، يقال أنميت الشيء ونمّيته: جعلته نامياً (ابن منظور،1990، 341).

2- التعريف الاصطلاحي: ويقصد بالتنمية اصطلاحاً، زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية (الفقيه، 2020، 3). ويستعمل مصطلح التنمية على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

ب- تعريف الاستدامة:

1- التعريف اللغوي المستدامة: " مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي طلب دوامه (ابن منظور، 213،1990).

2- التعريف الاصطلاحي: ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر لمدة طويلة من الوقت (Najah.2006.781).

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك (عارف، 2009، 50).

ثانياً : تعريفات للتنمية المستدامة :

1 - تعريف الاتحاد العالمي لحركة زراعة العضوية (1977): التنمية المستدامة عملية ديناميكية منتظمة ومتناغمة مع البيئة، تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي واستيفاء الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والتركيز على تنمية قدراتهم وادارتهم للموارد الإنتاجية والطبيعية بشكل يضمن تجددها واستمرارها (عبدالقادر، 2003، 8).

2- تعريف اخر للتنمية المستدامة: عرفها زوين بأنها" تلك التنمية التي تحقق التوازن البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث" (زوين, 2020, 152).

3- وعرفت بأنها "العمليات التي تُوحد بها جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية بغرض تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني" (إبراهيم والراشدية،2020: 70).

ثالثاً : أهداف التنمية المحلية المستدامة :

وضعت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، كما يلي (الأمم المتحدة, 2015) :

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
2. إنهاء الجوع وتأمين الغذاء.
3. ضمان صحية الجيدة وبالرفاهية للجميع.
4. ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع.
5. المساواة بين الجنسين.
6. ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية للجميع.
7. ضمان الحصول على الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.
8. توفير العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي.
9. إقامة بنى تحتية وتنظيمية قادرة على التصنيع والابتكار.
10. الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان.
11. إقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
12. ضمان وجود أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره.
14. حفظ الحياة تحت الماء على نحو مستدام.
15. حفظ الحياة في البر على نحو مستدام.
16. إقامة السلام والعدل والمؤسسات الفعالة والقوية.

17. تعزيـــز الشـــراكة العالميـــة مـــن أجـــل تحقيـــق أهداف التنمية المستدامة.

رابعًا : خصائص التنمية المستدامة :

تتحد خصائص التنمية المستدامة، فيما يلي(أبو النصر, 2017: 83):

1. تنمية مستمرة.

2. تنمية شاملة ومتكاملة.

3. تنمية عادلة ومتوازنة.

4. تنمية ممتدة للأجيال القادمة.

5. تنمية تهدف لترشيد الاستخدام.

6. تنمية تعظم قيمة المشاركة.

7. تراعي البعد البيئي.

8. الربط العضوي بين أبعادها.

خامسًا : أبعاد التنمية المستدامة :

يوجد ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة، يمكن توضيحها كما يأتي (Folke et al., 2016):

1. البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، من خلال الحفاظ على صحة البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي، واستدامة الموارد الطبيعية، حيث يهدف إلى تحقيق توازن بين نشاطات الإنسان والأنظمة البيئية المحيطة بها، ويشمل هذا البعد الاهتمام بموضوعات مثل؛ تغير المناخ، وحماية الغابات والمحيطات، وإدارة المياه، والطاقة المستدامة.

2. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وضمان الديمقراطية, وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية, ويشمل هذا البعد الاهتمام بموضوعات مثل التعليم، والصحة، والتمكين الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية.

3. البعد الاقتصادي: يركز البعد الاقتصادي على استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية مكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية, ويشمل تحسين البنية التحتية، وتعزيز الصناعات المستدامة والمبتكرة، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتحسين الإدارة المالية والمؤسسية, وخلق فرص عمل مستدامة تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

وتعتبر هذه الأبعاد الثلاثة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) مترابطة ومتداخلة، وتتأثر بعضها البعض, ويساهم العمل على تحقيق التوازن والتكامل بينها, في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

سادساً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من المتطلبات، من أبرزها ما يلي (أبو المعطي، 2012: 111):

1. القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية.
2. سد الاحتياجات البشرية في ترشيد الاستهلاك.
3. العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.
4. التنمية الاقتصادية الرشيدة.
5. الحفاظ على البيئة.
6. الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية.

الإجابة على السؤال الرابع: والذي نصه " ما التصور المقترح لدور الإدارة الرقمية في تحسين التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية ؟

وقد قام الباحثان بتصميم هذه التصور المستقبلي لدور الإدارة الرقمية في تحسين التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية كما يأتي:

من خلال ما تم عرضه سابقا، وبعد الإجابة على الأسئلة السابقة عن طريق البحث المكتبي؛ حيث تم الرجوع إلى المصادر التي تناولت الفكر الإداري المعاصر خاصة ما يتعلق بالإدارة الرقمية في المؤسسات التعليمية والجامعات، واستراتيجيات تطبيقها، والاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث تمت الإجابة على السؤال الرابع ما التصور المقترح لدور الإدارة الرقمية في تحسين التنمية المستدامة في كليات المجتمع اليمنية؟

وسوف يتم عرض التصور المقترح وفقًا لما يلي :

أولاً : منطلقات التصور المقترح : يأتي هذا التصور انطلاقاً من الحاجة إلى تطبيق الإدارة الرقمية في كليات المجتمع من اجل تحسين التنمية المستدامة فيها، بالرغم أن الواقع الإداري لهذه الكليات وجود مشكلات مالية، وإدارية، وتعليمية وأكاديمية، وتكنولوجيا صعبة تتمثل في:

1- ضعف الوعي بمفهوم الإدارة الرقمية والتنمية المستدامة.

2- المركزية المتبعة في صنع السياسات التعليمية والإدارية لهذه الكليات.

3- الاهتمام بالمظهر دون الجوهر من حيث إبراز فعالية هذه الكليات.

4- ضعف أداء القيادات الإدارية والأكاديمية في هذه الكليات.

5- الاهتمام بالكم على حساب الكيف في هذه الكليات.

6- عدم استغلال التكنولوجيا الحديثة في هذه الكليات في العمليات الإدارية والتعليمية.

ثانيًا : أهداف التصور المقترح : استناداً لمنطلقات التصور المقترح السابقة، ولكي تتمكن كليات المجتمع اليمنية الحكومية والخاصة من مواجهة التحديات ومعايشة عصر التغيرات التكنولوجية، وثورة المعلومات، والعولمة، والتعامل الجيد مع التقنيات الحديثة، فإن هذا التصور المقترح يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- إعادة النظر في التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بكليات المجتمع اليمنية والعمل على تطويرها، وتحديثها بما يتواكب مع معطيات ومتطلبات المجتمع والعصر الحديث.

2- رفع مستوى المشاركة الداخلية والخارجية لهذه الكليات في صناعة واتخاذ القرار.

3- رفع كفاءة العمل في هذه الكليات وشفافية المعاملات فيها.

4- الحث على تطبيق الإدارة الرقمية في كليات المجتمع اليمنية الحكومية والخاصة.

5- مواكبة التغيرات العالمية من حيث تحقيق متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية في العملية الإدارية والمالية.

6- الاهتمام بالكوادر الإدارية والأكاديمية في هذه الكليات والسعي وراء تنمية مهاراتهم وقدراتهم في مجال أعمالهم باستخدام كل التكنولوجيا الحديثة.

7- معالجة جوانب الضعف والقصور في عملية صناعة القرار لإدارة كليات المجتمع اليمنية.

ثالثاً : معايير ومؤشرات التصور المقترح :

سوف يتم بناء هذا التصور المقترح من عدة معايير حددها الباحثان كما يأتي:

1- المعيار الأول: الرؤية والرسالة والأهداف :

- تحرص الكلية أن تكون رؤيتها شاملة ومحتوية لكل مبادئ الإدارة الرقمية والتطور التكنولوجي .
- تستفيد الكلية من الخبراء المتخصصين في مجال الإدارة الرقمية لصياغة وبناء رؤيتها .

- تشرك الكلية المجتمع المحلي وأرباب العمل في بناء رؤيتها .
- تحرص الكلية أن يشارك في تحديث رؤيتها جميع العاملين فيها .
- تحرص الكلية أن تكون رسالتها متضمنة لكل متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية .
- تحرص الكلية على تعريف العاملين فيها على الأهداف الإستراتيجية للإدارة الرقمية .
- تراجع الكلية أهدافها بصورة منتظمة من أجل التحسين والتطوير .

2- المعيار الثاني: الشفافية في العمل بهذه الكليات :

- تطبق الكلية القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات على جميع العاملين فيها بدون تمييز .
- تعمل الكلية على نشر نتائج تقييم الأداء بشكل كامل وشفاف .
- تمتلك الكلية توصيف وظيفي يقسم مهام الوظائف المختلفة بطريقة واضحة .
- يتم تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في الكلية بموضوعية وإعلامهم بها .
- تحرص الكلية على توفير المعلومات للمجتمع المحلي والإقليمي من خلال وسائل الاتصال المختلفة.
- تطبق الكلية قانون الحصول على المعلومات لجميع المستفيدين بكل دقة وموضوعية وشفافية .
- تحرص الكلية على تطبيق الإدارة الإلكترونية لتعزيز الشفافية .
- تمتلك الكلية أرشيفاً إلكترونياً لحفظ جميع المعلومات والملفات المهمة فيه .

3- المعيار الثالث: تطبيق نظام المساءلة في هذه الكليات :

- تسعى الكلية إلى توفير المعلومات والحقائق التي تعزز قدرة المستفيدين على المساءلة .
- تحرص الكلية على الوضوح في تحديد خطوط المساءلة على جميع المستويات (أعضاء هيئة التدريس، والإداريين) فيها .
- تحرص الكلية على مساءلة كل من له علاقة في حالة عدم قبول مخرجاتها في الالتحاق بسوق العمل.
- تحرص الكلية على تفعيل قوانين الخدمة المدنية وقوانين ولوائح كليات المجتمع اليمنية الخاصة بمساءلة المقصرين بأداء أعمالهم .
- تحرص الكلية على تفعيل المجالس التأديبية لكل من (الأكاديميين – الإداريين – الطلاب) حسب قوانين ولوائح كليات المجتمع .

4- المعيار الرابع: تمنح هذه الكليات الاستقلالية الكاملة :

- تطالب الكلية بالحصول على مزيد من الاستقلالية لتمكينها من تحقيق أهدافها المرسومة .
- تتمتع الكلية بحرية كبيرة في استقطاب خبراء في مجال الغدارة الرقمية وتصميم البرامج والمناهج الدراسية.
- تتمتع الكلية باستقلالية تامة في توظيف أعضاء هيئة التدريس وفق القوانين واللوائح .
- تمتلك الكلية استقلالية في التواصل مع رجال الأعمال وأصحاب الشركات وعمل تعاقد معهم لتبادل الخبرات والخدمات في المجال الإلكتروني .
- تتمتع الكلية بحرية في رصد الحوافز للموظفين وأعضاء هيئة التدريس كلاً حسب أدائه الوظيفي .
- تمتلك الكلية استقلالية في تعيين رؤساء الأقسام فيها حسب اللوائح والقوانين بعيداً عن المحسوبية .

5- المعيار الخامس: حرية المشاركة في هذه الكليات :

- تعتمد الكلية على تشكيل فرق عمل في إنجاز مهامها وأعمالها .
- تسمح الكلية بالمشاركة الفعلية للعاملين في إدارة كليتهم .
- تقبل الكلية بمشاركة كل من يهمهم أمر الادارة الرقمية، والتعليم التقني في ورش عمل تطوير المناهج الدراسية للكلية .
- تفسح الكلية المجال أمام جميع العاملين في الكلية للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والتكنولوجيا، وتعمل على دعمهم .
- تتيح الكلية المجال أمام الطلاب والمدرسين والعاملين فيها للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات .
- تحرص الكلية على الاستفادة من مشاركة الأشخاص بآرائهم البناءة والهادفة من خلال موقعها الإلكتروني المتوفر على شبكة الإنترنت .
- تشرك الكلية بعض شخصيات المجتمع المحلي في المساهمة في حل بعض مشاكلها .
- تحرص الكلية على مشاركة المستفيدين منها حضور الأنشطة، والفعاليات والعمل على دعمها .
- تشرك الكلية ممثلين من المجتمع المحلي ومن الأكاديميين والإداريين في وضع الخطط والتطوير المستقبلي لها في المجال التكنولوجي .

رابعاً : متطلبات تطبيق التصور المقترح :

تبعاً للمنطلقات السابقة والأهداف التي يسعى التصور المقترح إلى تحقيقها تظهر الحاجة إلى بعض المتطلبات والآليات التي يجب أن تتوفر لكي يحقق هذا التصور أهدافه المرجوة وهذه المتطلبات هي:

1- ضرورة توفر الإرادة الكافية والعزيمة على إحداث التحول في الأسلوب الإداري لقيادة كليات المجتمع، إضافة إلى توفر الدعم السياسي والشعبي المساند لقيادة هذه الكليات .

2- إصدار القوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة اللازمة لتنفيذ التصور المقترح بما يتناسب مع الوضع الجديد لكليات المجتمع .

3- إجراء توعية واسعة النطاق لجميع الوحدات الإدارية في الكليات عن الأنظمة الإدارية الحديثة لكليات المجتمع، ومنها آليات الإدارة الرقمية، ودورها وأهميتها في الدفع بعملية التغيير والتطوير لهذه الكليات بما يتوافق مع متطلبات المجتمع وسوق العمل .

4- ضرورة توفير الخبرات والكفاءات البشرية، وبرامج التدريب التكنولوجية المتنوعة التي تغطي مجالات متعددة لأنشطة هذه الكليات .

5- رصد الميزانية الكافية للتشغيل وفق متطلبات تنفيذ هذا التصور المقترح .

6- إصدار التشريعات الإدارية اللازمة لتطبيق الادارة الرقمية .

7- تدريب الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية .

خامساً : مراحل وخطوات تطبيق التصور المقترح :

في ضوء المعايير السابقة لتطبيق الإدرة الرقمية في كليات المجتمع التي تم تصميمها وعرضها فيما سبق، يقترح الباحثان: عدة مراحل لتطبيق هذه المعايير المقترحة وهذه المراحل نختصرها بما يأتي:

1- تبني الفكرة الأساسية لمفهوم الغدارة الرقمية وضمانها.

2- نشر الثقافة التنظيمية للإدارة الرقمية في كليات المجتمع.

3- إعداد دليل لتطبيق الغدارة الرقمية المقترحة.

4- تشكيل اللجان الاستشارية للإدارة الرقمية من أجل تطبيقها.

5- مراجعة مراحل التطبيق للإدارة الرقمية قبل الشروع في التنفيذ:

1- تقييم التنفيذ ومتابعته :

تعد عملية التقييم، ومتابعة مراحل التنفيذ، والتغذية الراجعة أهم الخطوات التي تضمن معالجة أوجه القصور، والتغلب على الصعوبات إن وجدت أولاً بأول.

ويفترض أن تتم عملية التقييم والمتابعة في ضوء رسالة الكلية وأهدافها الرئيسية، واستنادًا إلى المعايير التي تم أخذها في الاعتبار كأسس لقياس مدى التقدم في تطبيق الإدارة الرقمية المقترحة، وفي ضوء الخطط المعتمدة لذلك.

سادساً : التحديات التي قد تواجه تطبيق التصور المقترح :

يتوقع أن يواجه تطبيق هذه التصور مجموعة من الصعوبات التي قد تعوق تنفيذها، ومنها:

1- غياب الرؤية وضعف الوعي الثقافي الشاملة لدى قيادة كليات المجتمع والعاملين فيها عن دور تطبيق الإدارة الرقمية في كليات المجتمع اليمنية.

2- الاستمرار في اعتماد الأنظمة المركزية الشديدة، وعدم التفويض وإتاحة الفرصة لذوي الاختصاص للقيام بمهامهم الإدارية، إضافة إلى ضعف المشاركة الواسعة في عملية صناعة القرار واتخاذ القرار.

2- ضعف أنظمة وتقنية المعلومات وجمعها وطرق الرجوع إليها للإفادة منها، ناهيك عن عدم إنتاجها وتوليدها ونشرها، في وقت أصبحت كثير من دول العالم تعتمد في ادارتها على الأنظمة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.

سابعاً : التوصيات :

يوصي الباحثان ما يأتي :

1- تبني التصور المقترح وفق المعايير التي توصل إليها البحث الحالي.

2- وضع إستراتيجية للعمل على تبني وتطبيق الإدارة الرقمية في هذه الكليات؛ كونها ستحد من الفساد المالي والإداري المنتشر في هذه الكليات وتعمل على سد ثغرات إدارية كبيرة يتم من خلالها ممارسة هذا الفساد في هذه الكليات.

ثامناً : المقترحات :

يقترح الباحثان إجراء المزيد من الأبحاث في المواضيع الآتية :

1 - دراسة واقع تطبيق الإدارة الرقمية في كليات المجتمع اليمنية الحكومية والخاصة.

2- دراسة مدى تطبيق الإدارة الرقمية بين الكليات الحكومية والخاصة.

3 - تطوير إدارة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في ضوء تجارب بعض الدول بالإدارة الرقمية.

المراجع العربية

1- إبراهيم, حسام الدين السيد والراشدية, مريم بنت حميد. (2020). درجة توافر أبعاد المنظمة المُتعلمة بجامعة نزوى في سلطنة عُمان في ضوء نموذج سينج .(Senge Model)المؤتمر العلمي الدولي الأول " نحو رؤية مستقبلية للعالم ما بعد كوفيد 19" 14–16/ 5/ 2020م : بغداد.

2- ابن منظور، لسان العرب، الجزء 12، بيروت، دار صادر.

3- ابن منظور، لسان العرب، الجزء 15، بيروت، دار صادر.

4- أبو المعطي، علي ماهر. (2012). الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة. القاهرة: دار الكتاب والوثق العامة.

5- أبو النصر، مدحت محمد. (2017)، التنمية المستدامة، مفهومها - أبعادها - مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

6- أبو النصر، مدحت (2018). التدريب عن بعد بوابتك لمستقبل أفضل. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

7- أبو خيران، أحمد (2022). درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بإدارة التميز لدى مديري المدارس الحكومية في مديرية تربية وتعليم شمال الخليل. [رسالة ماجستير، جامعة الخليل].

8- أبو رحمة، أمل (2012). تطوير الاتصال الإداري في مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة باستخدام أسلوب الهندرة [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة]. المكتبة الرقمية للجامعة الإسلامية بغزة.

9- أبو قمر, مازن إبراهيم. (2017). أثر المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة القطاع الزراعي في محافظة اربد. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة جراش: الأردن.

10- الأمم المتحدة. (2014). الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام 2015. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة, الدورة الأولى 23-27 يونيه 2014, نيروبي: الامانة العامة الأمم المتحدة.

11- الأمم المتحدة. (2015). أهداف التنمية المستدامة. متاح على الموقع التالي : https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development- (تاريخ الدخول 06/04/ 2023)

12- الأمم المتحدة. (2022). تقرير النتائج القطرية للأمم المتحدة 2022, اليمن: مركز إعلام الأمم المتحدة.

13- الأمم المتحدة. (2023أ). الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2023. اليمن: صندوق الأمم المتحدة .

14- الأمم المتحدة. (2023ب). تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توقعات تبين الآثار المدمرة لتغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن. دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن.

15- باعوين، سعيد (2020). التطور التكنولوجي والتنمية في سلطنة عمان. مجلة منازعات الأعمال، 57، 6-31.

16- البقعاوي، موضي (2019). دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الإداري لدى الإداريات في المرحلة الثانوية بمدينة حائل. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3 (24)، 1-25.

17- بوربعين، وهيبة (2023). دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، بحث منشور، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية- جامعة عين تموشنت– الجزائر.

18- البوعزاوي، مولاي (2019). تحديث الإدارة التربوية بالمغرب (ط.1). مطبعة الأمنية للنشر والطباعة.

19- تبون، عبد الكريم (2021). التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية المبررات والمعوقات. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 4 (3)، 65-83.

20- الحمادي، محمد محمود. (2012). تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة صنعاء: اليمن.

21- خالد, فتوح. (2023). دور آلية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, 5(10), 59-71.

22- الخطيب، محمد ابراهيم محمد مسعد.(2023). دور مراكز تطوير الأداء الجامعي في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، بحث منشور مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة العدد (73) ، جمهورية مصر العربية.

23- داغم، مشتاق. (2021). معوقات المشاركة المجتمعية بجامعة عدن من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عد: اليمن.

24- زوين, صادق. (2020). الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات, 9(1), 146-164.

25- شودان، عبد القادر. (2020). الجماعة الترابية والتنمية المحلية - الجماعة القروية العرجان نموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة سيدي محمد بن عبد الله: الجزائر.

26- طارق، بن موسى (2017). دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات في المؤسسات الاستشفائية العمومية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2 (2)، 23 -38.

27- عامر إبراهيم قنديلجي، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، الأردن: دار المسيرة، 2003، ص.195.

28- عشور، عبد الكريم (2010). فعالية الإدارة الرقمية في المؤسسات الخدماتية العمومية في مؤسسة سونلغار [رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي]. المستودع الرقمي لجامعة أم البواقي.

29- عمر، مندوي عصام (3003).التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية ، دار التعليم الجامعي، القاهرة ، ص.33

30- قنوش، أحلام (2019). دور الإدارة الإلكترونية في تحديث أساليب الإدارة العمومية [رسالة ماجستير، جامعة عبد الملك السعدي]. قاعدة معلومات شمعة التربوية.

31- الكافي، مصطفى (2011). الإدارة الإلكترونية الرقمية. دار ومؤسسة رسلان للطباعة.

32- الكبيسي، كلثوم (2018). متطلبات تطبّق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر [رسالة ماجستير، جامعة قطر]. دار المنظومة للأبحاث.

33- الفقية ، محمد عبد القادر ، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية،) بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث)،ص3

34- عارف، محمد نصر، "مفهوم التنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فبراير 2009 .

35- المسعود، خليفة (2018). المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس [رسالة ماجستير، جامعة أم القرى]. المستودع الرقمي لجامعة أم القرى.

36- المعاني، أحمد؛ عريقات، أحمد؛ والصالح، أسماء (2011). قضايا إدارية معاصرة. دار وائل للنشر والطباعة.

37- المعايطة، ماجد (2013). أثر فاعلية الاتصال الإداري على مفهوم الحاكمية الرشيدة "دراسة تطبيقية لدى موظفي الدوائر الحكومية بالمملكة الأردنية الهاشمية [رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية]. قاعدة معلومات شمعة التربوية.

38- موسى، عبد الناصر؛ ومحمد، قريشي (2011). مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة – الجزائر. مجلة الباحث، 1 (9)، 87-100.

39- الوافي، رابح (2015). محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجامعات المحلية [رسالة ماجستير، جامعة البويرة]. قاعدة معلومات شمعة التربوية.

المراجع الأجنبية

1- Folke, C., Biggs, R. Norström, A. V. Reyers, B. and Rockström, J. (2016). Social-ecological resilience and biosphere-based sustainability science. ecology and society, 21(3): 41-165.

2- Marzo, R.R., Chen, H.W. and Anuar, H.B. (2023). Effect of community participation on sustainable development: an assessment of sustainability domains in Malaysia. Frontiers in Environmental Science, 11. https://doi.org/10.3389/fenvs.2023.1268036

3- Najah Elchamaa, Oxford ,oxford university press, newyork, 2006,P:781

4- Uddin, N. (2018). Assessing urban sustainability of slum

5- Yücebalkan, B. (2018). Digital leadership in the context of digitalization and digital transformations. Current Academic Studies in Social Science, Gece Kitaplığı (1), 489–505.

دور المؤسسات التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

د. فتحي أحميدة مرعي رحيل

جامعة سرت – كلية الآداب والعلوم – قسم علم الاجتماع

fathymydho@gmail.com

الملخص :

تلعب المؤسسات التعليم العالي دورًا حاسمًا في رسم السياسات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة. فهي تعمل على توفير التعليم والتدريب اللازمين لتطوير المهارات والمعارف اللازمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية .

تقوم المؤسسات التعليم العالي بتحليل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع وتطوير البرامج والمناهج الدراسية التي تعالج هذه الاحتياجات. كما تقوم بإجراء البحوث والدراسات العلمية التي تساهم في فهم وحل المشكلات الاجتماعية والبيئية .

تعمل المؤسسات التعليم العالي أيضًا على تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية من خلال تنظيم الفعاليات والمؤتمرات والندوات التي تتناول قضايا التنمية المستدامة. كما تقوم بتوفير الخبرات والمشورة لصناع القرار والمنظمات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة.

باختصار، تلعب المؤسسات التعليم العالي دورًا أساسيًا في رسم السياسات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير التعليم والتدريب اللازمين، وإجراء البحوث والدراسات العلمية، وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية، وتقديم الخبرات والمشورة لصناع القرار والمنظمات المختلفة.

الكلمات المفتاحية : (تنمية مستدامة)

المقدمة : تعتبر التنمية المستدامة هدفًا عالميًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فهي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

تعتبر المؤسسات التعليم العالي شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة. فهي تلعب دورًا حاسمًا في توفير التعليم والتدريب اللازمين لتطوير المهارات والمعارف اللازمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

تقوم المؤسسات التعليم العالي بتحليل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع وتطوير البرامج والمناهج الدراسية التي تعالج هذه الاحتياجات. كما تقوم بإجراء البحوث والدراسات العلمية التي تساهم في فهم وحل المشكلات الاجتماعية والبيئية.

تعمل المؤسسات التعليم العالي أيضًا على تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية من خلال تنظيم الفعاليات والمؤتمرات والندوات التي تتناول قضايا التنمية المستدامة. كما تقوم بتوفير الخبرات والمشورة لصناع القرار والمنظمات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة.

باختصار، تلعب المؤسسات التعليم العالي دورًا أساسيًا في رسم السياسات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير التعليم والتدريب اللازمين، وإجراء البحوث والدراسات العلمية، وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية، وتقديم الخبرات والمشورة لصناع القرار والمنظمات المختلفة.

ملخص الدراسة :

تعتبر التنمية في جوهرها عملية تحرر، ونهضة حضارية، قوامها تعبئة الطاقات الذاتية وتوجيهها لغرض الانعتاق من التبعية لاقتصاد دول أخرى، وإشباع الحاجات الأساسية المنادية، ورفع مستوى رفاه المجتمع.

وأهم مرتكزات التنمية المستدامة هو تكوين القدرات البشرية من خلال تحسين المستوى الصحي والمعرفي، وتجويد المهارات المعرفية لدى الفرد والجماعة مع الحفاظ على الموارد البيئة وعدم إهدارها، لذا فتحقيق التنمية المستدامة من أبرز تحديات التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص، لما يملكه من طاقات بحثية وإنتاجية تساهم في التنمية المستدامة، فعلى عاتق مؤسسات التعليم العالي مهمات أهمها امتلاك الطالب قدرات ومهارات تؤهله للتعامل مع المستحدثات العالمية، ودعم الأبحاث العلمية التطبيقية التي تساعد على إيجاد حلول عملية قابلة للتنفيذ للتنمية المستدامة، واستثمار مخرجات البحث العلمي والاستفادة من إنتاج المعرفة في كافة مجالات الحياة وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعليم العالي واحد من محددات إنتاجية أية دولة لأنه يقدر إنتاجية الفرد فيها عن طريق الخبرات التي يكتسبها والقدرات والمعارف التي يتسلح بها. فالتعليم العالي هو أحد عناصر الصرح العولمي، وإذا كنا نريد مواجهة العولمة ولا خيار لنا في ذلك ولابد أن يكون لنا تعليم متميز يقوم على الفهم والتحليل فلا نستطيع مواجهة الصراع بقوة عمل نصف متعلمة.

إن للتعليم الجامعي في حد ذاته أهمية قصوى، فهو يعد مرحلة ما قبل الحياة العملية إذا صلح صلحت الحياة العملية، والعكس صحيح، فهو بذلك لا يقتصر دوره على المناهج العلمية التي تدرس تحت مظلته بل يمتد هذا الدور ليشمل الرفع من قدرات التفكير العليا وتنمية المهارات وتشجيع أصحاب المواهب والميول

سواء كانت علمية أو أدبية، وتوجيهها بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة. ولكي تعد المجتمع للتحديات القادمة من خلال تعميق المعرفة وتوسيعها والخوض في فروعها. ويبقى تحدي البحث العلمي مطروح أمام الجامعة في عصر العولمة أكثر منه في أي وقت مضى.

فالتعليم الجامعي يشهد حالياً تطورات عديدة، فيما يسمى بالتعليم عن بعد عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية، وفيض المعلومات الرهيب من حيث الكم والكيف، مما يدعو بالضرورة السعي الجاد إلى تطوير جامعاتنا التقليدية وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية لمواجهة تحديات العولمة، ومتطلبات سوق العمل المتجددة مما يفرض مخرجات تعليمية ومهارية عالية قادرة على أن تنافس وتتحدى المهارات والخبرات الوافدة إلينا من الخارج، وهذا هو دور الجامعة الحقيقي سواء كان مباشراً أو غير مباشر.

أولاً: مشكله الدراسة :

يمثل التعليم العالي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الأطر الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل التغيرات والتحولات السريعة التي يمر بها العالم اليوم، أوضحت مؤسسات التعليم العالي أحوج إلى إعادة النظر في تحسين مستوى أدائها بهدف مواجهة المتغيرات المعرفية والعلمية وخلق صورة جيدة للتعليم الجامعي بما يمكنها من مواجهة التحديات المختلفة، لذا أصبحت لزاماً على هذه المؤسسات تبني أدوار ووظائف ترتكز على مجموعة من السبل والأساليب والمعايير والممارسات الجيدة التي تضمن تحسين جودة خدماتها من خلال التقويم المستمر وإدخال البرامج التي تمارس بشكل متواصل والتي بدورها تؤدي إلى تطبيق مفهوم الجودة الشاملة.

وتخضع العلاقة بين التعليم وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام في التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع، فالتعليم يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية التي تعني بعمليات زيادة المعرفة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل. وتوصف التنمية البشرية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، هذا فضلاً عن إعداد تلك القوى البشرية إعداداً متكاملاً عقلياً وجسمياً ونفسياً واجتماعية لإدارة شئون البلاد السياسية، فالتنمية البشرية تعتبر مفتاح مسايرة العصر ومتغيراته، كما أن الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً في الإنسان ليكون ما يسمى رأس المال البشري. وبالتالي فإن المورد البشري أضحى أكثر أهمية وتأثيراً من المورد المادي في إنجاح جهود التنمية، بل إن المكون البشري أصبح أهم مكونات معادلة التنمية، عليه فإن التعليم يعتبر من العوامل الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة ، لاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالثورة

المعرفية والمعلوماتية، مما أدى إلى أن يتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد معرفي كثيف الاستخدام للمعرفة والتقائه، ولكي تتمكن الدول العربية من المنافسة في عالم الاقتصادي الكوني، وفي ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بعد إنشاء منظمة التجارة الدولية، وفي رحاب ظاهرة العولمة فإنه من الضروري بمكان للدول العربية التي تتبنى نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية للطلاب وتعظيم قدراتهم على التخيل والابتكار والتفكير بعيداً عن عمليات التلقين والحفظ والاستظهار وانتقال المبادأة من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم إلى التعلم، وبالتالي التركيز على ثقافة الإبداع دون ثقافة الذاكرة، وفي هذا السياق فإنه يتبين لنا أن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة لا انفصام فيها مادام التعليم يعد الكوادر البشرية أو رأس المال البشري .

وفي إطار هذا العرض السابق فقد سعى الباحث إلى دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تحديد موضوع الدراسة الراهنة فيما يلي: "دور التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المجتمع الليبي".

ثانياً : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع محوري وهو دور مؤسسات التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، حيث أضحى التعليم العالي هو منبع تقديم المعرفة في المجتمع، فمؤسسات التعليم العالي قادرة من خلال إمكانياتها وما تقوم به من أدوار ووظائف أن تحقق نقلة حقيقية ونوعية في حياة المجتمع عبر البحث العلمي ومسارات التعليم العالي المختلفة، ولذا يمكن أن يلعب التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية التي تدفع في مقدمتها تحقيق التنمية، وطالما أننا في عصر المعرفة والتطور التكنولوجي والتحول إلى مفهوم التنمية المستدامة، فدراسة أدوار مؤسسات التعليم العالي وظائفها يطرح رؤى حول أدوار التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الفاعلة على أرض الواقع، كذلك في ضوء التخصص الدقيق للباحث هو الخدمة الاجتماعية يمكن التعرف على العلاقة الوثيقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة باعتبار أن الخدمة الاجتماعية هي مهنة وثيقة الصلة بالسياسة الاجتماعية وخلطها ولها دورها المؤثر في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

الهدف العام التعرف على دور التعليم العالي في رسم السياسات الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المجتمع الليبي.

1- التعرف على دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.

2- رصد العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

3- التعرف على دور التعليم العالي في رسم السياسة الاجتماعية.

4- التعرف على دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

التساؤل العام : ما هو دور التعليم العالي في رسم السياسة الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المجتمع الليبي ؟.

تساؤلات فرعية :

1- ما هو دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟

2- ما هي العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟

3- ما هو دور التعليم العالي في رسم السياسة الاجتماعية؟

4- ما هو دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

خامساً : مفاهيم الدراسة :

(1) التعليم العالي :

تعتبر مؤسسات التعليم العالي هي تلك المؤسسات التي يتم تمويلها كاملاً من الأموال العامة للدولة وتخضع أنظمتها وقوانينها للدولة، والتي تقوم بقبول مخرجات الشهادة العامة وتشمل المعاهد والكليات والجامعات، وتمنح الدرجات العلمية في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا.

(2) السياسة الاجتماعية :

يمكن تعريفها بأنها مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية العامة، وتوضيح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة .

(3) التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة بمستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه هذا وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها نمو اقتصادي، وتنمية اجتماعية، وحماية مصادر الثروة الطبيعية، وهذا يعني أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة تراعي فيها بدقة الأبعاد الثلاثة.:

أولاً : لماذا مؤسسات التعليم العالي والتنمية ؟

إن التنمية لا يمكن تحقيها إلا إذا تضافرت كافة الجهود المؤسسية بالمجتمع للعمل على برامجها ومشروعاتها، ولهذا تعد مؤسسات التعليم العالي أحد الأدوات التنفيذية المهمة المشاركة في صناعة برامج التنمية وتحقيق أهدافها، فمؤسسات العالي تتبوأ منذ القدم مكان الصدارة في المجتمع، والتعليم فيها هو صناعة أجيال المستقبل، واستثمار هذا النوع من الصناعة هو الأفضل والأكثر فائدة لأن مؤسسات التعليم العالي تعمل على تغذية المجتمع بالقيادات المستقبلية في كافة المجالات والتخصصات، ولقد تطورت أهمية مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث ولم تعد تكمن في مجرد تخريج عدد من الموارد البشرية في كافة التخصصات، بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية، فهي تسهم في مواجهة تحديات العصر ومتطلبات نشر المعرفة وتوسيع آفاقها.

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك إن بداية التقدم الحقيقية؛ بل والوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت. بما فيها النمور الآسيوية تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها، ومما لا شك فيه أيضاً أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجرى في العالم هو تنافس تعليمي.

إن ثورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية، لنلحق بركب هذه الثورة، لأن من يفقد في هذا السباق العلمي والمعلوماتي مكانته، لن يفقد فحسب صدارته، ولكنه يفقد قبل ذلك إرادته، وهذا احتمال لا نطيقه ولا يصح أن تتعرض له.

ولقد أصبح التعليم العالي يحتل مكانة بارزة في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة ومع تلك المكانة ظهرت له مكانة أخرى في حياة الأفراد داخل المجتمع فأصبح التعليم العالي هدفاً للكثيرين ممن يطمحون إلى مكانات ومراكز اجتماعية عالية لاعتقادهم أن التعليم العالي هو الطريق للوصول إلى الحياة الأفضل والمراتب والأدوار الاجتماعية المرموقة.

وتبرز أهمية مؤسسات التعليم العالي في التنمية من خلال ما يخصص لها على مستوى العالم من دعم مالي، كذلك تدل سرعة إنشاء مؤسسات للتعليم العالي من جامعات ومعاهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أن الدولة الحديثة تربط ربطاً وثيقاً بين تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، وبين إنماء المواهب العقلية إنماء سريعاً داخل حدودها، ولأن المؤسسات التعليم العالي الأثر الأكبر في التنمية فتعليمها ذو مواصفات خاصة تجعله عاملاً أساسياً من عوامل التنمية فهي تعمل على رفع مستوى المعرفة، وتعليم الطلبة الذين يمارسون أدوارهم المهنية بعد التخرج لخدمة المجتمع وذلك بفضل مهمتهم النوعية وبوصفهم مواطنين، فمؤسسات التعليم العالي في الواقع هي مركز إشعاع التقدم والتنمية بالمجتمع.[2]

ولذا تعد المؤسسات التعليمية فعلا مهمة في سبيل تحقيق التنمية سواء بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حتى تحافظ على موقعها في مقدمة المجتمعات، ففي المجتمعات المتقدمة الثروة البشرية تمثل العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج، وبالتالي برامج التنمية فيها تعتمد في كثير من جوانبها على طريقة إعداد هذا العنصر واستخدامه، أما في البلدان النامية فهناك حاجة ملحة لأن تحقق معدلات النمو عالية حتى تلحق بركب التقدم والرفاه أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

ثانياً: أهداف مؤسسات التعليم العالي :

عندما نتحدث عن مؤسسات التعليم العالي والتنمية يجب إن نستعرض الأهداف الأساسية لتلك المؤسسات لأنه في الواقع قد تختلف تلك الأهداف من مجتمع لآخر حسب الظروف البيئية والاجتماعية التي أنشئت فيها، لكن هذا لا يمنع من وجود عدة أهداف تظل قاسماً مشتركاً بين غالبية مؤسسات التعليم العالي، ولعل أهم هذه الأهداف ما يأتي :

- خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، وهذا من خلال العمل على توظيف التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية الحضارية الشاملة للمجتمع.
- إعداد الباحثين عن طريق برنامج الدراسات العليا.
- الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها تطورات العلم، واحتياجات العصر، ومطالب المجتمع المستقبلية.
- تنمية القيم الإنسانية وتزويد المجتمع بالمختصين والفنيين والخبراء، وإمداد الفرد بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع.
- البحث عن المواهب وتدريبها حتى تتحقق الاستفادة منها.
- إثراء المعلومات وفهم المعطيات الحضارية، مع محاولة الحفاظ على الثقافة الوطنية.

- إعداد مواطنين قادرين ومؤهلين لأداء واجباتهم في خدمة وطنهم دفعاً به للتقدم والرقي.
- السعي إلى تطوير العملية التعليمية لإعداد الأجيال القادمة من الخريجين لقيادة العمل الوطني ومتابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاستخدام الأمثل للثروات البشرية والمادية، وتقديم حلول ملائمة لمختلف المشاكل.
- توفير البيئة الأكاديمية المناسبة وتنمية المعرفة في مختلف الحقول، وتشجيع البحث العلمي ودعمه من أجل خلق أواصر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع بكل فئاته وقطاعاته.[4]

ثالثاً : مواصفات مؤسسات التعليم العالي لكي تصبح فاعلا تنموي :

عندما نتحدث عن مؤسسات التعليم العالي فيجب إن نتعرف على مواصفاتها وخصائصها التي يمكن إن تؤهلها للقيام بمهمتها التنموية، لكي تصبح فاعلا ناجح في المجتمع وتساهم بالفعل في تحقيق أهداف التنمية وفيما يلي عرضا لمواصفات وخصائص مؤسسات التعليم العالي التي تؤهلها للقيام بمهامها التنموية [1]:

- أن تتوفر في مؤسسات التعليم العالي كافة عناصر التميز في إعداد النخب، واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهامها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.
- مؤسسات التعليم العالي لا تعيش في عزلة عن غيرها من أركان النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- إن تكون مؤسسات التعليم العالي بوتقة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعرفة ومهن متخصصة.
- فيها تلتقي الثقافات الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيمة والمعاني والمصائر الحياتية، ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.
- تعمل على إشاعة الوعي حول مشكلات المجتمع والعالم على جميع الأصعدة، وفي جميع المجالات.
- مؤسسات التعليم العالي تتضمن مختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني.
- مؤسسات التعليم العالي لها تأثير على المجتمع الذي يؤسسها، كما أنها مسئولة في ذات الوقت عن التأثر الإيجابي في مسيرته.
- مؤسسات التعليم العالي هي التي تعبأ نفسها وطلابها والمجتمع كله من أجل التصدي والمواجهة والإسهام في صنع المستقبل والمشاركة في الحضارة الإنسانية بالتعاون مع سائر مقومات النظام الاجتماعي. مؤسسات التعليم العالي هي التي تعبأ نفسها وطلابها والمجتمع كله من أجل التصدي والمواجهة والإسهام في صنع المستقبل والمشاركة في الحضارة الإنسانية بالتعاون مع سائر مقومات النظام الاجتماعي.

- مؤسسات التعليم العالي تعد بمثابة مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية من خلال التواصل الخصب بين كل المكونات البشرية للجامعة من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وكافة الموارد البشرية الأخرى.
- مؤسسات التعليم العالي يلتقي فيها الأساتذة معلمين وموجهين يشكلون فريقاً من فرسان العالم يتبارزون في مجالات تخصصهم ومع الحياة بأسلحة المعرفة والبحث العلمي، وتتكامل أسلحتهم في معارك المعرفة وتتألف مدارسهم الفكرية في خدمة طلابهم تعليماً وتعلماً، محاضرة ومناقشة وحواراً، كما تتكامل في خدمة مجتمعهم إنتاجاً للمعرفة ونشر لها، ومشورة وعملاً في حل مشكلاته.

رابعاً : جودة التعليم العالي واستراتيجياتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة :

في ظل التطورات التقنية الحديثة التي يشهدها العالم لكي يستطيع من خلاله إعداد كوادر بشرية قادرة على الدخول إلى مجالات العمل المختلفة، وهذا يفرض على التعليم العالي أن يكون قادراً على إنتاج مخرجات ذات جودة عالية، لمواكبة هذه التطورات، وأصبح الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي والمؤسسات العلمية ذات الصلة أمر ضروري ومطلب أساسي للعملية التعليمية التي تعتبر من أهم الخدمات الأساسية المقدمة للمجتمع.

ومما لا شك فيه أن للتعليم العالي دور أساسي في بناء الإنسان وتنميته إذ أنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف مجالات التنمية الشاملة، لأن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وأصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي والجامعات إلى تزويده بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى يقوم بدوره الكامل في إحداث التنمية الشاملة في ميادين الحياة المختلفة.

وعموماً فإن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب معايير واضحة في كافة البنى التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل الجامعة وخارجها، لضمان توفير المناخ الملائم للتطبيق، هذا فضلاً عن توافر القناعة التامة بأهمية هذا المفهوم لدى الإدارة العليا، مما يعني جعل الجودة في مقدمة استراتيجياتها، كما تعتبر القيادة الجيدة أحد شروط تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات لتمكين الموارد البشرية من اكتساب المهارات التي تجعلها قادرة على المنافسة والتوعية، وهنالك العديد من الأساليب لقياس جودة التعليم ومنها أسلوب المقارنة المرجعية والذي يعتبر من الأساليب الحديثة لقياس الجودة.

إن الجودة في التعليم لها معنيان مترابطان واقعي وحسي، المعنى الواقعي التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها، مثل معدلات الترفيع ومعدلات الكفاءة الداخلية الكمية ومعدلات أما المعنى الحسي يركز على مشاعر أو أحاسيس متلقي الخدمة كالطالب وأولياء أمورهم[4]، تكلفة التعليم، ويوصف (ريبورت) الجودة في التعليم بأنها :

- توفير الخدمات التعليمية التي تناسب وتلبي احتياجات وتوقعات المجتمع بصورة فعالة.
- الاستمرار في تحقيق التميز بالمجال الأكاديمي، وبعض المجالات الأخرى ذات الصلة بالعملية التعليمية.
- مشـــاركة المديرين في اختيار أفضـــل نماذج التعليم والتعلم التي تناســـب احتياجات كل من المعلمين والطلاب ومتطلباتهم.

خامساً : وظائف مؤسسات التعليم العالي الداعمة لبرامج التنمية :

تعد مؤسسات التعليم العالي هي مؤسسات تعليمية متخصصة أنشأت من أجل تحقيق الاستجابة لمتطلبات العصر الحديث وحسب التقرير العلمي لمنظمة اليونسكو فإن وظائف مؤسسات التعليم العالي هي: [3]

(أ) وظيفة تربية وتأهيلية :

- المساهمة في تطوير التربية والتعليم في كل المستويات من خلال تربية وتخريج موارد بشرية حاصلين على الشهادات ذوي التعليم العالي، والمطورين المسئولين القادرين على الاندماج في كل قطاعات النشاط البشري.
- ضمان مجال مفتوح للتعليم العالي على مدى الحياة من خلال توفير إطار مفتوح للجميع، يعطي أقصى قدر من الاختيارات للتأهيل الجامعي.
- ترقية إنتاج ونشر المعارف من خلال البحث وتوفير الخبرة اللازمة لمساعدة المجتمع على التطور.

(ب) وظيفة أخلاقية :

يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تؤدي أدواراً مهمة في المحافظة على الأخلاق والتطلع للمستقبل وذلك من خلال :

- العمل بأخلاقيات التعليم العالي والصرامة العلمية والثقافية.
- التعبير بكل استقلالية ومسؤولية حول المشاكل الأخلاقية والثقافية والاجتماعية، والمساهمة في توجيه المجتمع نحو التفكير، الفهم والعمل.
- تدعيم التفكير المستقبلي من خلال التحليل الدائم للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة والمساهمة في تطور المجتمعات.

وفي إطار ما طرح من موضوعات حول التعليم ووظائفه يرى الباحث أن أغلب الباحثين في التعليم العالي اتفقوا على أن هذا التعليم يمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة، وأن وظائفه ومهامه الأساسية تتمثل في التعليم والأبحاث وخدمة المجتمع، وتبرز بين هذه الوظائف وظيفة تأطيره وتكوينه للقوى العاملة ذات الكفاءات العالية.

سادساً : دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية :

أن تنمية الموارد البشرية يعد أحد الأدوار الهامة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي وذلك لإعداد تلك الموارد البشرية وتأهيلها لكي تقوم بدورها من منطلق أن العنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة يعتبران عاملاً لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، بل هو الأساس في عملية التنمية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، فهي تخرج طلابها كلا في تخصصه يمتلك القدرات والمهارات التي تمكنه من أداء دوره تجاه المجتمع ولذلك لابد من إعداد الطالب بصورة متكاملة عقلياً وخلقياً واجتماعياً، بحيث يكون قادراً على النقد والتحليل واستخدام الأسلوب العلمي في التفكير وحريصاً على الإسهام في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته، ومتعاوناً مع غيره ويستطيع أن يطبق ما تعلمه من معلومات ومعارف.

والجدير بالذكر أن أعداد الطالب بهذه الصورة يتطلب توافر مجموعة من السمات من مناهج وطرائق تدريس، وفي الأنشطة والتقنيات التعليمية وأساليب التقويم، كما يتطلب الأمر كذلك الحرص على مراجعة البرامج والمقررات في ضوء المتغيرات والمستجدات في المجتمع، حتى لا تتأخر مؤسسات التعليم العالي عن الركب الذي يجري من حولنا، وذلك حتى يتسنى لها تخريج الموارد البشرية التي توافق تخصصاتها واحتياجات ورغبات المجتمع.

سابعاً : دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي :

للبحث العلمي أهمية كبرى في مجال التنمية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية مما دفع الكثير من الدول للاهتمام بمؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية، ويعرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث) ، ويمكن إعطاء تعريف للبحث العلمي بأنه عبارة عن نشاط هادف ومنظم، يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها، وتفسيرها، والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع، وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة.

ويعد البحث العلمي احد مؤشرات التقدم والتنمية، ومؤسسات التعليم العالي هي تلك المؤسسات المسئولة عن تحمل مسئولية البحث العملي في المجتمع، فالبحث العلمي هو السبيل لمواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجهنا على ارض الواقع سواء في المجال الصحي أو الاقتصادي أو غيره من مجالات الحياة المختلفة، ولذلك نجد إن العالم من حولنا يدعم مؤسسات التعليم العالي بكافة الإمكانيات لأنها هي المسئول الأول عن البحث العملي، وتعد المعرفة العلمية والابتكارات والإبداع هم دعائم للتقدم والتنمية حيث أصبحت المعرفة العلمية القائمة على البحث والتطوير مطلباً ضرورياً ومكوناً رئيسياً في الناتج المحلي في الدول الصناعية، ولم يعد هذا الناتج يعتمد على المواد الخام والمصادر الطبيعية بل يعتمد وبشكل متزايد على المداخلات المعرفية.

أن المعرفة العلمية هي اليوم ركيزة أساسية ومحورية في عالم متصارع ومتطور ولم يعد التدريس والتلقين أمر كافيا لتحقيق التطور بل الاطلاع المستمر على كل ما هو جديد من المعرفة بات واقع لا محال منه للتقدم، والصدارة تتحقق لمؤسسات التعليم العالي التي تهتم بالبحث العلمي، وعليه فالمسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم العالي جسيمة ومغرية في نفس الوقت، فهي مطالبة بتزويد المجتمع بما يحتاج إليه من خلال ما تتوصل إليه نتائج البحوث العلمية، فمؤسسات التعليم العالي مطالبة بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن، بما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة[3]، فالبحوث العلمية ونتائجها أفرزت مخرجات ايجابية أدت إلى أحداث التطور في جميع مناحي الحياة، فالبحث العلمي أدى إلى تطور الزراعة والصناعة والطب وغيرها من المهن، وعليه فإقامة جسور التواصل بين التخطيط التنموي من جهة، وبرامج البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، يتطلب مشاركة المتخصصين من كافة مؤسسات التعليم العالي في عمليات التخطيط وتوجه بحوثهم لخدمة هذه الخطط، وتعتبر مشاركة البحث العلمي في التخطيط يسهم في مواجهة محنة العصر التكنولوجي والتصنيع الهائل من جهة أخرى، أيضا مواجهة متطلبات المعيشة التي تتزايد يوماً بعد يوم، فسمة عصرنا إن هي إلا نتاج البحث العلمي وتطبيق معطيات هذا البحث في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وما شابه ذلك، إن للبحث العلمي كذلك دوراً مهماً في عملية نقل وتطوير التكنولوجيا بما يتلاءم مع ظروف البلدان والشعوب وقيمها، وحتى يتحقق الهدف لابد من إعطاء أهمية للبحث العلمي والتطوير التقني مع العمل على بناء مؤسسات للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار، وإذا استطعنا توجيه البحث العلمي عبر مناهج التوجيه السليم وتوافرت له المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة كان الطريق أكثر أمناً لتحقيق ما تصبو إليه مؤسسات التعليم العالي مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتبر مؤسسات التعليم العالي من أكبر المؤسسات العلمية البحثية، لديها رأس المال البشري المؤهل القادر على العمل العلمي، ولن تستطيع مؤسسات التعليم العالي أن تقدم لهذه المؤسسات العلمية حاجتها بالتحديد إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات، وهذا يتطلب سياسة علمية تجعل مؤسسات التعليم العالي على بينة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بينة من إمكانات مؤسسات التعليم العالي في خدمتها.

ويمكن أن تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية من أجل وضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد.
- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحاً على الصعيد الدولي والمحلي ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
- طرح برامج الماجستير والدكتوراه للتنمية المستدامة والتنمية البيئية.
- إجراء بحوث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- البحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.
- البحوث التي تعطي حلولاً لمخاطر التغير المناخي.
- إنشاء مراكز بحث تعني بالتنمية المستدامة.
- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغييرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.

ويؤكد الباحث في إطار ما سبق أهمية دعم البحوث العلمية حتى يتم من خلال الدفع ببرامج التنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي.

ثامناً : دور مؤسسات التعليم العالي من أجل خدمة المجتمع :

تعرف وظيفة خدمة مؤسسات التعليم العالي للمجتمع بأنها نشاط تقوم به مؤسسات التعليم العالي لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة[3]، كما أن خدمة مؤسسات التعليم العالي للمجتمع تعني أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم، فكراً أو ممارسة، وعليها أيضاً أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتدلي بتصورات وبدائل، وأيضاً تثير وتشبع فكراً تربوياً داخل المجتمع.

كما أن مؤسسات التعليم العالي يجب إن تساهم بشكل كبير في خدمة المجتمع لذا يجب أن تكون مؤسسات التعليم العالي بؤرة علمية وثقافية في المجتمع، من خلال الانفتاح عليه وتقوية الروابط معه، وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية، ويرى البعض أن مؤسسات التعليم العالي تقدم خدمات لمجتمعاتها، وهذه الخدمات ينظر إليها على أنها نشاط ونظام تعليمي غير رسمي موجه لخدمة المجتمع، فنشر المعرفة خارج مؤسسات التعليم العالي يكون بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة ووحداتها المختلفة ، كذلك تقوم مؤسسات التعليم العالي بدور يعكس عملية توظيف المعرفة والخبرة الفنية والعلمية والقدرات والإمكانات والخدمات التي توفرها من اجل خدمة مجتمعها الخاص والمجتمع العالمي بشكل عام.

تعد خدمة مؤسسات التعليم العالي للمجتمع، الترجمة الفعلية لوظائف تلك المؤسسات من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات الأولياء الأمور الملحقين بمدارس الآباء.

وفي اليابان تقدم الكليات المتوسطة Junior Colleges" حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام، والتربية في رياض الأطفال والتصور.[5]

كما قامت جامعة ولاية ميتشغان Michigan State University" بتقديم خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي، لأنها تسمى كليات منح الأراضي، وبدأت تقديم مقررات خاصة في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية.[6]

ومن هذا المنطلق تلعب مؤسسات العليم العالي دورا جوهريا في بلورة الجوانب العلمية والثقافية في المجتمع، من خلال الانفتاح على المجتمع وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية، بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة والمؤهلة لتحقيق التنمية.

ويمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تساهم في خدمة المجتمع لتحقيق التنمية عبر القيام بالمسئوليات التالية :

- القيادة الفكرية للمجتمع وبناء الحس الوطني والقومي عند المواطن، وترسيخ قيم النظافة قد تتعرض له والمحافظة على المجتمع وثروته، والتصدي لكل محاولات العبث والتدمير والإيذاء الذي بعض موارد البيئة، بطريقة عمديه أو تلقائية.

- مجال التعليم المستمر للمواطنين الذين فاتتهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي من خلال برامج الدراسات المسائية النظامية، والجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، والدورات والبرامج المهنية المتخصصة، والدورات الفنية والمهنية للعمال والفنيين، والدورات العامة للراغبين والمهتمين لزيادة حصيلة المواطنين المعرفية وتوسيع مداركهم ونفض أقنعة الجهل والتخلف عنهم.

- تقديم الاستشارات والدراسات لكل مؤسسات المجتمع، من خلال الدراسة، والتحليل، والتشخيص وتقديم الاستشارة للإصلاح والتحديث فمن خلال طلب المشورة من الجامعة يمكن لمؤسسات المجتمع أن تحصل على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل في المؤسسة وقائمة على الدراية بالبيئة المحلية والقوانين التنظيمية الوطنية واللوائح سارية المفعول والاستفادة من قاعدة علمية وفنية ومعلوماتية واسعة لا تنحصر في رؤيتها لقضايا محدودة، والتعرف على أفكار مبتكرة متحررة من مضايق المعرفة المحدودة والدوران في المتاهات الإدارية المتشبعة.

- تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية التي تستهدف نشر المعرفة، وتبادل الرأي والخبرة، وعرض الدراسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومنها تحليل مشكلات البيئة، وعرض

وجهات النظر المختلفة للتصدي لها، ونشر الوعي البيئي لدى المواطنين والاحتفال بالمناسبات العامة ومنها المناسبات البيئية، وقد توجت بعض مؤسسات التعليم العالي اهتمامها بهذه الوظيفة وظيفة الخدمة العامة للمجتمع باستحداث مركز قيادي عال للإشراف على نشاطاتها في هذا المجال.

تاسعاً : آليات مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة :

تلعب مؤسسات التعليم العالي دورا لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة وتقوم مؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسئولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصاً للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة، وتسهم في تقدم المعارف وإغنائها ونشرها من خلال البحوث كما توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي إطار هذا يجب إن تسعى مؤسسات التعليم العالي لاتخاذ مجموعة من الإجراءات وتطبيق بعض الآليات التي ممن شانها تؤهلها لتصبح قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها وبرامجها على كافة المستويات، وهذا من شأنه تحقيق نقلة نوعية حقيقية في منظومة التعليم العالي التي تصبح من أهم سماتها المتواكب مع المستجدات والمتغيرات وفقا لإيديولوجية التنمية المستدامة وفيما يلي نعرض لبعض هذه الآليات:

عندما نتحدث عن التعليم العالي والتنمية المستدامة، يجب أن نطرح منظومة متوافقة مع أيديولوجية التنمية المستدامة، تلك المنظومة يجب أن تطبيق فكر جديد يتعلق بتعليم وتأهيل الأجيال الحالية والقادمة بأساليب وفكر مختلف لإنتاج رأس المال البشري القادر على فهم واستيعاب مبادئ التنمية المستدامة، ويمكن رصد بعض الإجراءات التي يجب إن تتبع لتحقيق ذلك من خلال ما يلي :

صياغة مناهج تعليمية اقتصادية وفقا للتنمية المستدامة :

من خلال الربط بين البيئة والتنمية المستدامة في مناهج الاقتصاد من خلال دراسات بعض القضايا، كقضايا الندرة الاقتصاد البيني، الموارد المتجددة وغير المتجددة، تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية، ووضع مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والتركيز على التخصصات الخضراء كالمحاسبة الخضراء التي تهتم بالإفصاح المحاسبي للأنشطة التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الأنشطة الاقتصادية، وكذا التسويق الأخضر.

إدماج مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة في النظم التعليمية :

إن أنماط الإنتاج والاستهلاك المفرطة أدت إلى أضرار بليغة بالبيئة، كما أنها زادت من حدة الفقر في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما يبين انعكاس الأنشطة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والبيئية ولذا فإن فهم الطلاب لهذا الترابط هو أمر بالغ الأهمية لتأسيس نظام بيئي أكثر استدامة، لأن فهم هذا الترابط يؤدي إلى الحذر أكثر عند استخدام الموارد الطبيعية، كما يؤدي إلى الحفاظ على البيئة، كما أن نشر الوعي بالاستدامة لدى الطلاب من خلال التركيز على أثر أنشطة البشر على النظم الأيكولوجية، ونتائج احتباس الحراري والاستهلاك المفرط للطاقة وأنماط الاستهلاك والتلوث والنقل، يساهم في بناء القيم والمواقف والمهارات عند الطلاب، والتي تساعدهم على اتخاذ المواقف في سياق التنمية المستدامة، واعية ومسئولة في الحاضر والمستقبل وكذلك تأثير هذه القرارات على الأجيال المستقبلية.

إن الحفاظ على الطاقة والموارد غير المتجددة لا يقتضي فقط عدم الإفراط في استغلال هذه الموارد، وإنما يتطلب توفير البدائل لها فعلم الاستدامة يطلب البحث في الطاقات البديلة للموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على نصيب الأجيال التي لم تولد بعد من هذه الطاقة والموارد غير المتجددة.

ويمكن لمنظومة التعليم بمؤسسات التعليم العالي دعم التنمية المستدامة عن طريق تدريب وتثقيف وتشجيع الطلبة على ضرورة البحث عن بدائل ومصادر جديدة للطاقة، كالطاقة المائية وتربينات الرياح وأمواج المحيط والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية، مع نقل هذه المعارف إلى النشء من الأجيال المقبلة.

ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة لدى جميع التخصصات العلمية :

إن التحديثات في المناهج التعليمية لجميع التخصصات المختلفة هي مفتاح التعامل مع التنمية المستدامة كتدريس مناهج في التكيف المناخي، والتخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة. وكأمثلة عن تدريس مبادئ التنمية المستدامة، فهناك برنامج دراسي في معهد جورجيا أتلانتا عن " التنمية الحضرية المستدامة "، يطرح مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالمباني المستدامة إعادة التدوير، التسميد، الحد من مخاطر النقل، ومنع التلوث، والتعليم والتوعية مع إعطاء الطلبة الحرية في تصميم المشاريع وتنفيذها ومساعدتهم على التغلب على العراقيل التي يوجهونها عند تصميم مشاريعهم.

نشر الوعي وتنمية ثقافة الحفاظ على البيئة :

يجب أن يكون الطالب على وعي بأهمية الحفاظ على البيئة، والإلمام بقضاياها ومشاكلها من خلال إدراكه لبعض المفاهيم كالمنظومة البيئية، السكان، الاقتصاد والتكنولوجيا، القوانين والتشريعات البيئية، القيم والسلوك، وأخلاقيات السلوك البيني، وتعتبر مؤسسات التعليم العالي مسئولية بشكل كامل عن نشر الوعي لدى الطلاب في المرحلة الجامعية وبأهمية الحفاظ على البيئة واستدامة مواردها .

عاشراً : المعوقات والصعوبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع الليبي :

في ضوء ما طرحه الباحث من موضوعات في هذا الفصل حول مؤسسات التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية وعلى الأخص التركيز على آليات مشاركة مؤسسات التعليم العالي في خطط وبرامج التنمية بصفة عامة من أجل تحقيق أهداف التنمية، ووفقا لاستقراء الواقع نجد إن إسهام مؤسسات التعليم العالي في التنمية كان ولا يزال ضئيلاً داخل المجتمع الليبي، وقد يرجع ذلك إلى بعض المشكلات والصعوبات التي المتعلقة بعمل مؤسسات التعليم العالي :

- الاختلال وعدم التوازن في وظائف مؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على وظيفة الإعداد العلمي والتدريس، وإهمال وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته.
- عدم التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية إذ هناك تحد بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية ونوعية وجودة المحتوى لهذا التعليم من ناحية أخرى.

- ضعف الصلة بين البحث العلمي والممارسات التطبيقية في المجتمع.
- عدم تناسب نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي بمؤسسات التعليم العالي.
- عدم إدماج مفاهيم التنمية في المناهج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.
- عدم الاهتمام بالباحثين والمؤهلين في عدة مجالات تنموية مما يؤدي إلى هجرة الأدمغة المتميزة والمبدعة.
- نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج وغياب التعاون بين مؤسسات التعليم العالي بعضها البعض.
- جمود استراتيجيات التعليم العالي سواء في الهياكل والبني التنظيمية، أو في محتوى البرامج والمناهج أو في الطرق والإجراءات المعتمدة.
- انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- ابتعاد الباحثين في الأبحاث العلمية في مؤسسات التعليم العالي عن التدريب لحل مشاكل المجتمع وسد الاحتياجات.
- الفشل في تطويع التكنولوجيا المستوردة لتلاءم الحاجات المحلية، وعدم بذل أية جهود المعالجة هذا الوضع.
- الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة .

الخلاصة :

يعتبر التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ولا تقتصر أهمية التعليم العالي من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية في ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل. ويزود التعليم الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة الحقوقية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه كاملة، كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية البشرية، ولهذا نؤكد على أهمية

الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي داخل المجتمع الليبي فمؤسسات التعليم العالي هي المسئولة عن تحقيق التقدم والتنمية، فتوفر الموارد المادية والموارد الطبيعية ليس بأمر كافي بل يجب توفر الموارد البشرية التي تتمتع بالمعارف والمهارات التي تمكنها من استثمار تلك الموارد بكافة أنواعها .

ولهذا ناقش الباحث في هذا الفصل لماذا العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والتنمية، وكيف تصبح مؤسسات التعليم العالي فاعلا تنمويا داخل المجتمع الليبي، كذل تم استعراض وظائف مؤسسات التعليم العالي الداعمة للبرامج التنموية باعتبارهم حجر أساس في العمل التنموي، ثم تم طرح دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية وإعدادها وتسليحها بكافة المؤهلات التي تدعم قدراتها لتحمل مسئوليات التنمية، ثم تم إلقاء الضوء على دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة البحث العلمي وكيف الاستفادة من البحث العلمي وفي برامج التنمية، كذلك استعراض دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع وتنميته، ثم سعى الباحث إلى طرح الآليات التي يمكن إن تمارسها مؤسسات التعليم العالي من اجل تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع الليبي، وناقش الباحث هذه الآليات في أطار السياق الذي يجب إن تكون عليها تلك لمؤسسات من اجل إن تتواكب مع مستجدات العصر وكيفية تفعيل منظومة العمل بمؤسسات التعليم العالي لكي تكون تلك المؤسسات عاملا فاعلا ومؤثرا على ارض الواقع، كذلك كيف تصبح مؤسسات التعليم العالي ذات إمكانيات تؤهلها لاجتياز العقبات والصعوبات التي تواجهها وكيف يمكن إن تعتمد على التخطيط الاستراتيجي لمواجهة تلك الصعوبات والمعوقات، وفي إطار هذا السياق نؤكد إن مؤسسات التعليم العالي لها الدور الريادي في تقدم المجتمعات فما وصلت إليه الدول من تقدم ورفاهية لم يكن سببه توفر الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية فحسب، بل كان أيضاً نتيجة الاعتماد على نتائج العلم في هذا المجال، وإشراك مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف مختلف المخططات التنموية .

أهم المراجع :

1- "The Role of Higher Education in Sustainable Development" by UNESCO:

هذا التقرير يستعرض دور المؤسسات التعليم العالي في دعم التنمية المستدامة ويقدم توصيات لتعزيز هذا الدور

2- Higher Education for Sustainable Development: A Global Perspective" by UNESCO:

يقدم هذا الكتاب نظرة عالمية على دور المؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة ويستعرض التحديات والفرص المتاحة

3-"Sustainable Development Goals and Higher Education: A Review of Good Practices" by UNESCO:

يستعرض هذا التقرير أمثلة على الممارسات الجيدة في المؤسسات التعليم العالي في دعم أهداف التنمية المستدامة ويقدم توصيات لتعزيز هذه الممارسات

4- Higher Education for Sustainable Development: A Review of the Literature" by UNESCO

يقدم هذا التقرير استعراضًا شاملاً للأدبيات المتعلقة بدور المؤسسات التعليم العالي في دعم التنمية المستدامة ويقدم تحليلًا للأبحاث والدراسات السابقة

دراسة لبعض المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة في ليبيا

أ.د. عائشة عبد السلام العالم

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

الملخص :

تهدف هذه الورقة إلى دراسة بعض المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة في ليبيا وطرق قياسها، ومعرفة مدى التقدم المحرز ومدى الإخفاق في تبني مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها لإعطاء صورة أو إشارة لمدى نجاعة السياسات المتبعة ومدى ملائمتها من اجل المضي قدماً نحو الاستدامة. وتوصلت الورقة إلى العديد من النتائج اهمها: أن ليبيا لم تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجياتها إلا بشكل ضئيل، وان مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا مازالت دون المستوى في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ورغم التقدم الذي تحقق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لكنه كان تقدم مؤقت ولم يكتب له الاستمرار. كذلك الاهداف الاجتماعية وعلى رأسها المساواة بين الليبيين لم تتحقق. وان التركيز كان على المؤشرات الكمية وأُهملت الجودة النوعية للمؤشرات التي تضمن تحقيق الاستدامة. وبسبب الظروف التي تمر بها ليبيا الآن نتوقع حدوث المزيد من التدهور في اغلب هذه المؤشرات. الأمر الذي يعد ضرورياً أن تحذو ليبيا حذو الدول الأخرى في تبني المفهوم في أجندتها الوطنية وخططها المستقبلية القادمة خاصة ان معظم الدول صادقت البروتوكولات الخاصة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة. وبناءً على النتائج التي توصلت لها الورقة تم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساعد في الوصول لتنمية مستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1- مقدمة :

تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة واسعة من القضايا، فهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة، والاهتمامات بالمجالات المختلفة، وتهدف هذه الدراسة الى تكوين صورة عن اوضاع التنمية المستدامة في ليبيا، حسب ما تعكسه الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، والتي تتبادل التأثير فيما بينها ، بحيث يمثل كل بعد من هذه الابعاد عنصر دعم او تثبيط لاستدامة التنمية في الابعاد الاخرى. ويحتاج صانعوا القرار إلى مؤشرات لمعرفة مسار التنمية المستدامة، كما تمكن هذه المؤشرات أصحاب القرار، وواضعي السياسات، من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح. وللتعرف على درجة التقدم المنجز في مجال التنمية المستدامة في ليبيا، سيتم دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وطرق قياسها، خاصة أن ليبيا أهملت بعض جوانب الاستدامة خاصة الجانب البيئي. كما يجب أن ننوه إلى أنه لعدم إمكانية عرض كل المؤشرات تم انتقاء البعض والتي توفرت عنها بعض البيانات.

2- هدف البحث :

يهدف البحث إلى استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة في الاقتصاد الليبي .

3- منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي الوصفي وذلك من خلال :

- التأصيل النظري لمفهوم وابعاد التنمية المستدامة. والتعرف على ما يتضمنه من ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة في ليبيا.

4- مفهوم التنمية المستدامة مؤشراتها :

نشأ مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للنقص الملحوظ في النماذج الاقتصادية التي لم توفر قاعدة يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات. وتعتبر التنمية المستدامة قضية متعددة الأبعاد تتعدى حدود التخصص العلمي الواحد، ولا يوجد مفهوم محدد للتنمية المستدامة، ولكنه يختلف بشكل أو بأخر بين التخصصات العلمية، ويستند مفهومها على مجموعة مرتكزات أساسية أهمها:(جلالة، 1995، ص32)

- أن قضية التنمية المستدامة قضية عدالة بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، كذلك العدالة داخل نفس الجيل. فالجيل الحاضر مسؤول عن الوضعية التي يترك عليها الأرض والموارد الطبيعية المختلفة للأجيال القادمة، وعليه فإن قضية التنمية المستدامة هي قضية قيم أخلاقية التنمية المستدامة تعني استخدام أكبر للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من أجل إنتاج المزيد من السلع والخدمات لتحقيق التنمية، ولهذه النشاطات الإنتاجية، والاستهلاكية آثار سلبية بجانب آثارها الايجابية. وهذه الآثار السلبية قد لا تتزامن في الظهور مع الآثار الإيجابية. وقد يتأخر ظهور الآثار السلبية لنشاط اقتصادي معين فترة من الزمن، عندها قد يصل التأثير السلبي إلى درجة لا يمكن معها الإصلاح أو حتى الرجوع إلى الوضع الأصلي، وإن أمكن فإنه يتحقق بتكاليف مرتفعة، والتي تكون على عاتق الأجيال القادمة.

- التنمية المستدامة لا تهدف إلى إيقاف العمليات التنموية من خلال إيقاف التأثيرات السلبية للنشاطات المختلفة، ولكنها تعنى إيجاد توازن بين الفوائد الممكن جنيها من النشاطات الاقتصادية المختلفة وبين اثارها السلبية، بحيث يمكن المحافظة على مستوى معين من الرفاهية البشرية لأطول فترة ممكنة.

وقد تم تعريف التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك عام 1987 "إنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلي تدمير قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها"(غنيم و ابوزنط، 2007،ص.25).

وبناء على هذه النظرة يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة، والتي تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية، والتي تشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي .

يهتم البعد الاقتصادي بما يحقق النمو بجوانبه المادية والنوعية، بمعنى يجب الاهتمام بنوعية النمو وكميته. ويجب أن لا يؤدي ذلك النمو إلى تدمير البيئة ومواردها، كما يجب أن يكون مقترنا بخلق المزيد من فرص العمل، كما أن النمو المستدام لا يؤدي إلى تركيز الثروة، وأن يكون اكثر عدالة في التوزيع بين افراد المجتمع، كما يجب أن يقوم النمو المستدام على قدرات البشر ومهاراتهم اكثر من قيامه على تكثيف استخدام الطاقة والمواد الخام. ويمكن التعرف على مدى تحقق هذا البعد من خلال المؤشرات الاقتصادية والتي منها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي اجمالي الادخار، معدل التضخم، والعديد من المؤشرات الأخرى .

ويهتم البعد الاجتماعي بما يحقق المساواة، وتكافؤ الفرص بين افراد المجتمع، وتوفير الحرية، واحترام التباينات السياسية والثقافية والاجتماعية، هذه الامور تجعل الأفراد يشعرون بالانتماء والترابط والمسئولية، وسيكونون أكثر استعدادا للعمل الجماعي ولتغيير عاداتهم السلوكية تجاه الطبيعة الامر الذي يحسن نوعية البيئة، كما تؤدي كذلك إلى تحقيق مزيدا من الأمن والأمان، والنمو المقترن بالعدالة من اجل تحسين نوعية الحياة البشرية. وهناك العديد من المؤشرات لقياس هذا الجانب منها معدل الفقر الوطني، معدل النمو السكاني، نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية جيدة، نسب السكان المستلمين للرشاوي، معدل الوفيات اقل من خمس سنوات، العمر المتوقع عند الميلاد .

يهتم البعد البيئي بترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية المتجددة وغير المتجددة في العمليات الإنتاجية، والمحافظة على قدرة الأنظمة البيئية على التجدد باعتبارها تمثل الأصول البيئة اللازمة لدعم واستمرارية الحياة. وترتبط التنمية المستدامة بالبيئة من خلال التأثيرات السلبية لعمليات الإنتاج والاستهلاك الضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية يشمل هذا البعد العديد من المؤشرات والتي أهمها ، غاز ثاني أكسيد

الكربون، انبعاثات غازات البيوت الزجاجية، تركيز الملوثات في الهواء الجوي في الأماكن الحضارية، التغيرات في استعمالات الأراضي، وغيرها من المؤشرات .

5- مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا :

- المؤشر (1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر مؤشر اقتصادي يقيس مستوى إجمالي الناتج الاقتصادي نسبة إلى عدد سكان الدولة ، وهو مؤشر قوي وموجز عن التنمية الاقتصادية باعتباره مؤشر وحيد التركيبة. هذا المؤشر لا يقيس مباشرة التنمية المستدامة ولكنه مقياس مهم للجوانب الاقتصادية والتنموية للتنمية المستدامة. وتعتمد عليه الكثير من المتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل اجمالي الادخار والاستثمار.

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا انخفض الدخل ابتداء من العام 2011 الى العام 2013 بنسبة تراوحت بين 40% إلى 50% تقريباً مقارنة بعام 2010 فقد انخفض من 53.4 مليار دينار عام 2010 ليصل الى 20.4 مليار دينار عام 2013. لكن الانهيار الكبير هو ما تحقق عام 2014 الى عام 2016 فقد سجل قيمة تصل الى 18.8 مليار دينار عام 2014 وبنسبة انخفاض تصل الى 64.7% مقارنة بالعام 2010. وفي عام 2016 سجل الدخل الاجمالي قيمة تصل الى 13.9 مليار دينار مسجلاً انخفاض بنسبة 73.9% مقارنة بعام). 2010 الفيتوري،2022،ص12)، مما أدى إلى دخول الاقتصاد الليبي في حالة من الانكماش وزيادة معاناة الليبيين وانخفاض مستوي المعيشة. وأصبحت الدولة غير قادرة على دعم بعض الفئات بسبب عدم توفر الموارد المالية، وتراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي بين سنتي 2011، 2020 بنسبة 50% (الأمم المتحدة،2022). مما ترك اثاره على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الليبيين، وأثر سلبًا على نصيب الفرد من الدخل .

- المؤشر(2) نسبة حصة الدخل أو الاستهلاك القومي من أعلى إلى أدنى مجموعة : يبين هذا المؤشر نطاق عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الدولة، ويعتبر عدم المساواة في توزيع الدخل او الاستهلاك، وعدم المساواة في الفرص من الامور التي لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وهذا المؤشر معد عن طريق مقارنة الدخل أو الاستهلاك المتجمع عند أغني مجموعة تشكل خمس السكان بالدخل أو الاستهلاك المتجمع عند أفقر مجموعة تشكل خمس السكان، وحيث تكون البيانات الاصلية من مسح العائلات موجودة يمكن ان تستخدم لتحسب مباشرة الحصص من الدخل او الاستهلاك عند خمس مجموعات تمثل المجتمع، وقد تجرى تعديلات بسبب الاختلافات المكانية في تكلفة المعيشة داخل الدولة. اظهرت نتائج المسح الاقتصادي

والاجتماعي (الانفاق الأسري لعام 2030) ان اجمالي متوسط انفاق الأسرة الشهري على جميع السلع والخدمات بلغ 3094.5 دينار منها 1250 دينار على المواد الغذائية وهو ما يشكل 40.4% من اجمالي انفاق الاسرة واظهرت النتائج كذلك ان متوسط انفاق الفرد يبلغ 595.09 في الشهر منها 240.49 دينار ينفقها الفرد على المواد الغذائية. واستخدم المسح مؤشرات متوسط الانفاق الشهري للأسرة حسب الاخماس وحصة كل خمس في الانفاق كما في الجدول التالي :

جدول (1) متوسط الانفاق الشهري حسب الاخماس وحصة كل خمس في الانفاق

فئة السكان	متوسط الانفاق	2022
الخمس الأول	1928.13	12.46
الخمس الثاني	2592.40	16.76
الخمس الثالث	3025.44	19.55
الخمس الرابع	3582.00	23.15
الخمس الخامس	4344.43	28.08
المجموع	3094.48	100.0
حصة الخمس الأغنى الى الخمس الأفقر	.....	2.25

مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022- 2023، النتائج الأولية لمسح الدخل والأنفاق الأسري

كما في الجدول اظهرت نتائج المسح ان متوسط انفاق الاسرة في الخمس الادنى بلغ 1928.3 دينار في الشهر، حيث كانت حصة في الانفاق 12.46% من اجمالي الانفاق، بلغت حصة الخمس الاعلى 28.08% من اجمالي الانفاق الأسري، وكان متوسط انفاق الاسرة في الخمس الاعلى 4344.43 دينار في الشهر، لذلك كانت حصة الخمس الاعلى بالنسبة للخمس الادنى 2.25. من هنا يمكن الاستدلال على ان هناك نسبة عالية من الاسر تعاني من فجوة انفاق، وان اجمالي انفاق الاسر في الخمس الاعلى تعادل اكثر من ضعف انفاق الاسر في الخمس الادنى. كذلك استخدم المسح معامل جيني لبيان مدى العدالة في توزيع الدخل كما يوضح الجدول رقم (2) مؤشر متوسط الدخل حسب الاخماس وحصة كل خمس من الدخل .

جدول (2) مؤشر متوسط الدخل حسب الاخماس وحصة كل خمس من الدخل

فئة السكان	متوسط الدخل	2022
الخمس الأول	2790.22	8.28
الخمس الثاني	4510.81	13.28
الخمس الثالث	6061.38	18.09
الخمس الرابع	7881.74	23.09
الخمس الخامس	12611.46	37.26
المجموع	3383.08	100.00
حصة الخمس الاعلى الى الخمس الأدنى	.....	4.5

مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022- 2023، النتائج الأولية لمسح الدخل والأنفاق الأسري

وقد اظهرت نتائج المسح ان هناك تباين وعدم عدالة في توزيع الدخل، ان نصيب الخمس الاعلى من الدخل اكثر من اربعة اضعاف نصيب الخمس الادنى وهو ما يتعارض مع اهداف التنمية المستدامة.

- المؤشر(3) معدل التضخم : يقيس هذا المؤشر التغير في اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، ومعدل التضخم هو أحد المؤشرات التي تراقبها السلطات لوضع السياسة النقدية. ويعتبر التضخم مؤشر على وجود اضطرابات في الاقتصاد، وهو عادة يقلل النمو الاقتصادي، كما أن التضخم غير المتوقع قد يؤدي إلى التخصيص الخاطئ للموارد، يمكن قياس هذا المؤشر ذعن طريق قسمة اسعار سلة السلع والخدمات في هذه السنة على اسعار السلة في سنة الأساس والضرب في 100. ويلاحظ أن معدل التضخم مرتفع من عام 1973 وحتى عام 1985 بسبب التوسع في الانفاق العام، ثم انخفض معدل التضخم خلال الفترة من 1990 وحتى عام 1989، ثم بداء بالزيادة من عام 1990 وحتى عام 1997، بسبب الحضر الجوي، مما انتج سعر موازي للعملة الاجنبية، ثم بداء ينخفض من عام 1998 وحتى عام 2010 نتيجة رفع الحضر وتصحيح سعر الصرف للدينار الليبي. لكن بعد ذلك تزايد التضخم بسرعة فقد قفز من 9.8 % عام2015 الي 25.9% خلال عام 2016 والى 28%عام 2018(وزارة التخطيط،2022، ص25). بسبب ضعف العملة المحلية، وتدني انتاج النفط، وكذلك الانقسام المؤسسي ووجود وزارتين للمالية ساهم في التضخم الحاصل لان كلتا الحكومتين مولتا

ميزانيتهما من خلال الاقتراض من أحد المصارف المركزية، وبدرجة اقل من المصارف التجارية، ولا يخفى اثر التضخم على التنمية المستدامة .

- المؤشر (4) النمو السكاني : تشير البيانات في الجدول رقم (3) الى انه خلال الفترة من عام 1995 حتى عام 2020 انخفض معدل نمو السكان الليبيين ليصل إلى1.7% خلال الفترة 1995 -2006، وإلى 1.60% خلال الفترة من 2015 -2020، بالتالي انخفضت الأهمية النسبية للسكان من 14 سنة فأقل، وهذا يعني انخفاض نسبة الإعالة من السكان صغار السن ويعود ذلك للعديد من الأسباب أهمها. ارتفاع تكاليف الزواج، وانخراط المرأة في الدراسة والعمل، وعدم توفر فرص العمل، وفي نفس الوقت ارتفعت الأهمية النسبية للسكان في سن العمل (15- 64 سنة). وخلال هذه الفترة انخفضت التحديات الخدمية والاجتماعية خاصة في مجال التعليم لكن برزت تحديات أخرى أهمها كيفية توظيف العرض المتزايد من قوة العمل الوطنية بحيث يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي .

جدول (3) التغير في معدل النمو السكاني

الفترة	التغير في عدد السكان	معدل نمو السكان
1995-1984	1158680	2.83
2006-1995	934252	1.77
-2015 2016	528376	1.83
2020-2015	575256	1.60

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، نتائج تعداد السكان، دراسة تحليلية للنمو السكاني 1995- 2020

كما توضح بيانات الجدول (4) ان معدل البطالة في صفوف قوة العمل الوطنية، قد سجلت اعلى مستوى لها حيث وصلت الى 20.8%عام 2014، (19.9% للذكور و24.7% للإناث).

جدول (4) معدلات البطالة للفترة من (2006-2014)

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
2006	21.6	18.7	20.7
2008	18.1	12.8	16.5
2012	15.8	14.0	15.3
2014	19.9	24.7	20.8

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات،2018، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، طرابلس

وهذا المعدل لا يزال مرتفعاً ولا يتفق مع اهداف رفع القدرة الإنتاجية او التوظيف الكامل للموارد البشرية، لذلك فإن استمرار ارتفاعه يعني استمرار الهدر للموارد البشرية وقصور في تحقيق التوظيف الأمثل، ومن ثم أصبحت مسألة توسيع فرص العمل وتوفير مواقع شغل منتجة للباحثين عن عمل بشكل عام والداخلين الجدد بشكل خاص أحد أهم تحديات استدامة التنمية في الاقتصاد الليبي.

- المؤشر(5) نسبة التوظف إلي عدد السكان : ويعطي معلومات عن قدرة الاقتصاد علي خلق الوظائف، وهذا المؤشر يعطي الكثير من الدول رؤية أوضح عن نسبة البطالة، وهو مؤشر وثيق العلاقة في قياس التنمية المستدامة اذا تم حسابه بشكل ثابت ومنتظم مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

$$\text{نسبة التوظف} = \frac{\text{عدد السكان الحاصلين على عمل في سن15 سنة فما فوق}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

ورغم أن الجدول رقم (5) يوضح ارتفاع نسبة التوظف في ليبيا، لكن الاقتصاد الليبي يعاني من البطالة المقنعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض انتاجية عنصر العمل، لأن التوظيف لا يكون وفقاً لمعيار الكفاءة. فالتوظف يدخل فيه العامل السياسي والاجتماعي .

جدول (5) نسبة التوظف في ليبيا (1000 نسمة)

السنوات	المشتغلون في سن العمل	إجمالي عدد العاملين اقتصادياً	نسبة التوظف
2000	1118424	1310824	85.32 %
2006	1328236	1675880	97.26 %
2020	1956939	2311204	84.67%

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، 2010، الاقتصاد الليبي في ضوء التقارير والمؤشرات الدولية، بنغازي.

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، إدارة الاحصائيات الديمغرافية والاجتماعية، 2022 نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة).

- المؤشر(6) نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي جيدة: ويمثل مؤشر أساسي لتقييم التنمية المستدامة خاصة ما يتعلق بصحة الانسان وجودة المعيشة، ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة عدد السكان الذين يستخدمون الصرف الصحي على عدد السكان مضروب في 100 وبالرغم من ارتفاع وتحسن هذه النسبة من السكان الذي يستخدمون صرف صحي في ليبيا التي وصلت إلي حوالي 99% عام 2006 كما يوضح الجدول7، غير أن جودة ونوعية هذه الخدمة رديئة كما أن نسبة كبيرة من السكان يستخدمون آبار

سوداء ، وقد ازدادت حدة بعد الازمات التي تعرضت لها ليبيا خاصة الفيضانات في الشرق الليبي. وحسب التقرير الطوعي الأول للتنمية المستدامة في ليبيا الذي نشر سنة 2022 فان 99% من السكان لديهم صرف صحي منهم 44% موصلون بالشبكة العامة، و54.3% تعتمد على الابار السوداء (وزارة التخطيط، 2020)، مما يتسبب في الضرر للتربة والمياه الجوفية نتيجة لتسرب هذه المياه إضافة إلي عدم معالجة هذه المياه وتصريفها في البحر مما يضر بالشواطئ والثروة البحرية، وهو ما ينعكس سلباً علي الأجيال اللاحقة في الاستفادة من ثمار التنمية .

جدول (7) نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي

السنة	من الشبكة العامة	بئر سوداء	بدون مجاري	مجموع الأسر التي تستخدم صرف صحي	اجمالي الأسر	النسبة المئوية
1995	298148	307141	29630	605289	634919	95%
1998	227156	335352	23558	562481	586039	96%
2006	396851	481631	8496	878482	886978	99%

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية لتعداد السكان، 1995، 1998، 2006.

كما ان هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية الاخرى والتي منها: نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر ماء جيد في المدن والأرياف، نسبة العائلات التي لا تحصل على الكهرباء أو مصادر الطاقة الحديثة، نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب للطبخ، عدد جرائم القتل لكل مئة ألف نسمة من السكان، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل الوفيات ممن هم اقل من خمس سنوات .

- المؤشر(7) انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون : تكمن اهمية هذا المؤشر في كونه أحد المؤشرات المعنية بقياس انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون، الذي له اثر كبير في التأثير على ارتفاع درجة حرارة العالم، وتبرز علاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة من خلال الصلة المباشرة بين توليد الطاقة باستخدام الوقود الاحفوري (كميات الوقود المستعملة) وكمية الانبعاثات من غاز ثاني اكسيد الكربون الناجمة عن عملية احتراق الوقود وانعكاساته السلبية على البيئة، ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق تقدير انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون من بيانات مصادر الانبعاثات السنوية والتي تصدر عن وزارة الطاقة او البيئة . يوضح الجدول8 أن هذه الانبعاثات تعتبر منخفضة، لكن تأثيراتها السلبية كبيرة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى ومعظم هذه الانبعاثات تأتي من مصادر استهلاكية كالسيارات ومحطات الكهرباء .

جدول (8) انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا

السنوات	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون(طن متري)
2002	47832	8.7
2004	50359	8.8
2006	54510	9.2
2008	55944	9.1
2010	66075	10.5

world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\en.atm.co2e.kt

- المؤشر(8) المحميات الطبيعية كنسبة من الإقليم البيئي ككل: يعرف على انه نسبة المناطق المحمية من إجمالي مساحة اليابسة، وتعد نسبة المحميات اليابسة كنسبة من مساحة البلد الإجمالية صغيرة، لأن جل مساحة ليبيا صحراء، إضافة الى ان الدولة لم تعطي اهمية للمحميات الطبيعية، كما لم تتعاون مع المنظمات الدولية للمساعدة في إنشاء هذه المحميات، لما لها من أثر في حماية التنوع الأحيائي للكائنات الحية، بما يعود بالنفع على الجميع محليا أو دوليا، سواء للجيل الحالي أو الجيل القادم. والجدول (9) يوضح أن نسبة المحميات تشكل 0.1% من مساحة ليبيا، وهي نسبة ثابتة من عام 2000 وحتى عام 2010، كما تعد نسبة منخفضة لقلة اهتمام الدولة بهذه المحميات، وعدم إدراجها في أولوياتها وبرامجها الوطنية والبيئية .

جدول (9) المحميات الطبيعية كنسبة من مساحة ليبيا الإجمالية

السنوات	مساحة المحميات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
2002	0.1%
2003	0.1%
2004	0.1%
2005	0.1%
2006	0.1%
2007	0.1%
2008	0.1%
2009	0.1%
2010	0.1%

المصدر:. world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\er.ptd.tot.zs

- المؤشر(9) التغيرات في استعمالات الأراضي: يوضح هذا المؤشر التغير في استعمالات الأراضي داخل الدولة مع مرور الزمن وتكمن علاقته مع التنمية المستدامة في أهمية المعلومات والبيانات عن استعمالات الأراضي لتسهيل التخطيط للاستخدام المستدام للأراضي. وفي ليبيا يلاحظ أن الإجراءات في حماية الأراضي الزراعية من التصحر ضعيفة ومؤقتة وغير مستمرة، كمصدات الرياح، ومشاريع التشجير، وخاصة أن ليبيا دولة صحراوية مهددة بالتصحر. فالأراضي الرعوية المصابة بالتصحر كما بالجدول (10) تشكل حوالي 80% نتيجة الرعي والتي تعد أهم مشاكل التنمية المستدامة في الدول النامية، وبلغت الأراضي البعلية المتصحرة حوالي 24% كما بالجدول (11) .

جدول (10) الأراضي الرعوية المهددة بالتصحر (بالألف هكتار)

اجمالي مساحة الرعي	اراضي طفيفة التصحر	معتدلة	شديدة	شديدة جداً	الاجمالي بما فيها المعتدل	نسبة التصحر
17171	3472	1700	11800	200	13700	80%

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010، ص.155.

جدول (11) الاراضي الزراعية المروية المهددة بالتصحر (بالألف هكتار)

اجمالي الاراضي المروية	اراضي طفيفة التصحر	معتدلة	شديدة	شديدة جداً	الاجمالي بما فيها المعتدل	نسبة التصحر
234	179	50	5	0	55	24%

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010، ص.155.

6. مناقشـــــــة :

من خلال العرض السابق تم إسقاط مؤشرات التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة على الاقتصاد الليبي، بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما هو متاح من بيانات، وبتحليل هذه المؤشرات اتضح الآتي :

- إن ليبيا لم تصل للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل. وهوما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- بسب تقلب اسعار النفط فإن التقدم المحقق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كان تقدم مؤقت ولم يكتب له الاستمرار.
- الأهداف الاجتماعية المحققة وعلى رأسها المساواة الاجتماعية بين الليبيين تحققت عند مستوى دخل منخفض.
- ليبيا خلال مسيرتها التنموية اهتمت بالمؤشرات الكمية ولكنها اهملت الجودة النوعية لهذه المؤشرات.
- تعتمد ليبيا على النفط الخام في تمويل برامج التنمية، وهو مورد ناضب، وغير متجدد وغير صديق للبيئة ويساهم في تلوث الهواء والماء، مما يسهم في زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

7. خـاتمة :

من خلال العرض والمناقشة التي تمت خلال البحث نوصي بالتالي:

- اعتماد لجنة خاصة للتنمية المستدامة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعنى بإعداد مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة، وتطويرها، ومتابعة التطور المنجز في هذه المؤشرات.
- متابعة مؤشرات التنمية المستدامة التي تنشرها المؤسسات الدولية، وقياسها في ليبيا.
- دمج اهداف التنمية المستدامة في الخطط التنموية والمشروعات الاستراتيجية.
- الاستثمار في العنصر البشري وتنمية قدراته باعتباره الهدف والوسيلة للتنمية المستدامة.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي الليبي الذي يتوسط البحر المتوسط والعالم.
- الاخذ بالاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية للحد من استنزاف الموارد، والمحافظة عليها من التدهور.

8. المراجع :

1- الهيئة العامة للمعلومات، (1995)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.

2- الهيئة العامة للمعلومات، (1998)، الكتيب الاحصائي، النشرة السنوية، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.

3- الهيئة العامة للمعلومات، (2008)، الأهداف التنموية للألفية في ليبيا نحو 2015، طرابلس.

4- الهيئة العامة للمعلومات، 2018، تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2018، طرابلس.

5- الأمم المتحدة،2022، تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا مبادرة ريتش.

6- جلالة، احمد، (1995)، قضايا التنمية المداومة والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس، العددان الاول والثاني.

7- عطية الفيتوري، 2022، تنويع الانتاج في الاقتصاد الليبي ومتطلباته الاساسية، مؤتمر الحاجة الى تنويع الانتاج في الاقتصاد الليبي 14-15 يناير 2022، مركز البحوث والاستشارات الاقتصادية، بنغازي.

8- غنيم، عثمان– أبو زنط، ماجدة، (2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

9- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2009)، قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

10- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010)، الاقتصاد الليبي في ضوء التقارير والمؤشرات الدولية- دراسة وتحليل ما تم نشره من تقارير ومؤشرات خلال السنوات2006- 2007- 2008- 2009، بنغازي.

11- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، إدارة الاحصائيات الديمغرافية والاجتماعية، 2022، نتائج مسح القوى العاملة، (التشغيل والبطالة).

12- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022- 2023، النتائج الأولية لمسح الدخل والأنفاق الأسري، طرابلس.

13- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، 2022، الرقم القياسي لأسعار المستهلك-2015 2022.

14- وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول للتنمية المستدامة في ليبيا، طرابلس.

مواقع الأنترنت

1- world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\er.ptd.tot.zs

2 - world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\en.atm.co2e.k*t*

العلوم الاجتماعية ودورها في دعم وتطوير التنمية المستدامة في المجتمع الليبي: قراءة تحليلية لبعض التقارير الإنمائية للأمم المتحدة

أ.د عمر موسى عمر بوحرده

جامعة درنة – كلية الآداب فرع القبة – قسم علم الاجتماع

Omar.aboharda@omu.edu.ly

الملخص :

تسلط هذه الدراسة الضوء على إشكالية العلوم الاجتماعية، وكيفية دعمها وتطويرها للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي، من خلال التعريف بمفاهيم أساسية متمثلة في العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة، وفق هدف أساسي يكمن في :

التعرف على الدور الذي تلعبه العلوم الاجتماعية في دعم وتطوير التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، وذلك وفق دراسة منهجية تحليلية لتقارير الأمم المتحدة بعد مؤتمر ستوكهولم، وريو ديجانيرو، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتقارير التنمية البشرية، وتقارير التنمية العربية الخاصة بليبيا الصادرة عن (الإسكوا) حول التنمية المستدامة وبعض الدراسات المحلية الخاصة بالتنمية المستدامة.

وذلك بالتركيز على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة محليا، بغية التعرف على دور العلوم الاجتماعية بها وكيف ساهمت في تطويرها، وفق الأهداف ال 17 للتنمية المستدامة، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالعلوم الاجتماعية والتنمية.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج نذكر منها :

- رغم وجود تعليم مرتبط بالعلوم الاجتماعية في كل الجامعات الليبية والمفروض أن يعد ركيزة قوية للتنمية، إلا أن هذه العلوم تنقصها حلقة الربط والإدماج مع العلوم التطبيقية، فهذا الفاصل الذي بين العلوم هو الذي أفقدها فاعليتها.
- الجامعات لا تؤدي دورها المناط بها من تخريج كوادر مرتبطة بسوق العمل، وتساهم في تنمية المجتمع.
- هناك انفصال بين الجامعة والبيئة التي تحتويها لعدم تكامل التخطيط التعليمي مع التنمية، فزيادة التوقعات التي تخلقها الجامعة مع تدني الواقع المعيش؛ يكون سبباً في إضعاف الشعور بالانتماء الوطني.
- أصبح هناك توليد للأزمات بدل التخفيف منها، وسباق إلى الهاوية؛ نتيجة عدم تحسين تعبئة الموارد البشرية المحلية لبناء القدرة على التطور والتنمية.

ونصحت الدراسة بالآتي :

- إعادة صياغة العلوم الاجتماعية وتوظيفها لكي تواكب وتخدم البيئة المحلية.
- ربط العلوم التي يتلقاها الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا بسوق العمل.
- لابد من ضرورة إعادة المواطنة، وتحويل الموارد البشرية إلى إمكانات بشرية.
- تفكيك تركيب مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وإعادتها تربويا وتعليميا ودينيا وإعلاميا، بما يتوافق وخلق الإنسان المبدِع .

الكلمات المفتاحية (العلوم الاجتماعية، التنمية المستدامة، التقارير الإنمائية للأمم المتحدة)

المقدمة :

تعد العلوم الاجتماعية ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والمستدامة، كونها مرتبطة ارتباط وثيق بالإنسان، فمنذ انفصال العلم عن الفلسفة في القرن التاسع عشر، وظهور علوم اجتماعية بمنهجية استقرائية؛ قائمة على القياس والتجريب المختلط بالعقلانية، وتوظيفها لخدمة المجتمع مثل: علم الاقتصاد والنفس والاجتماع، والإنسان يحاول أن يقهر الطبيعة ويسيطر عليها، ويحدث تغيرات تنموية لصالحه، حيث وصل الأمر في المجتمعات المتقدمة إلى الاتفاق لأول مرة سنة 1972م خلال قمة (ستوكهولم)، على تنمية تستجيب لحاجات الحاضر دون المساس بحاجات الأجيال القادمة، أو تعريضها للخطر من خلال ديمومة التنمية، واستدامتها في كل المجالات الحيوية، وذلك باستثماره للعلم والمعرفة التي تؤهله على تغيير وضعه مستخدما في ذلك كل موارد الطبيعة، وتسخيرها لصالحه.

ومن أهم هذه الاستثمارات هو الاستثمار في مجال التعليم حيث أكدها (تي دبليو شولتز) أحد الاقتصاديين الفائزين بجائزة نوبل، أن الاستثمار في التعليم يفسر عملية النمو، وأوضح (بيكر) في نظريته رأس المال البشري، أن الاستثمار في التعليم لديه مردود من حيث ارتفاع الأجور، ويحقق عوائد أكثر من 10% سنويا، وهو رقم أكثر من أي استثمار أخر (هاري، 2023).

فالتعليم يمثل أحد أقوى الأدوات للحد من الفقر وعدم المساواة، ويعزز التوظيف والدخل والصحة وهو يُرسي أساسا للنمو الاقتصادي المستدام، والعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية مكملان لبعضهما، ولا غنى لأحدهما عن الآخر فكل منها يطور الآخر.

تحديد المشكلة :

لا يشك أحد في أن العلوم الاجتماعية كان لها الدور الكبير، بل والمفصلي في ظهور النهضة في أوروبا، خاصة بعد أن تم الخلط بين العقلانية والتجريبية عن طريق مذهب الوضعية (Positivism)، حيث

رأى أن الجانب النظري والملاحظة يوظفان للعمل مع بعضهما، فلا يثبت شيء إلا بعد التحقق منه، وبالتالي تم فصل العلم عن الفلسفة العقلية، وتم ربطه بأسس قواعد المنهج، من خلال البحث المسحي ومجالاته الإحصائية.

بل ووصل الأمر أن نجد منظمة اليونسكو في دورتها ال 36 التي عقدت في باريس 2011؛ رأت لتحقيق تنمية مستدامة يجب أن يدرس واقع الإنسان الاجتماعي والثقافي، وأن يفسح المجال أمام الإنسان بواسطة التربية والتعليم، لتعلم مفهوم الحرية وحقوق الإنسان لبناء المجتمع الديمقراطي، لكي تتحقق فيه كل قومات التنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العام في النمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والرعاية الصحية، وتسخير إمكانياتهما للإبداع والابتكار، الذي أوصت به خطة التنمية المستدامة لسنة 2030.

من هنا يحق لنا التعرف على إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في معرفة الدور الذي تلعبه العلوم الاجتماعية في دعم وتطوير التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، وذلك من خلال طرح التساؤل الآتي: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه العلوم الاجتماعية في إيجاد تنمية مستدامة في مجتمعنا الليبي؟ وهل هناك تنمية مستدامة حقيقية في خططنا التنموية؟ وهل كل العلوم الاجتماعية بذات الأهمية؟ وهل لو تم إلغاء بعض هذه العلوم، أو أحدها كعلم الاجتماع مثلا سيؤثر على المجتمع أو ينتبه له؟ وبالمقابل ماهي مساهمات العلوم الاجتماعية في الدول المتقدمة؟ وهل المجتمع الليبي حاول أن يخطو نفس هذه الخطوات التي من بينها دعم القطاع الخاص والتوءمة بين العلوم الاجتماعية والتطبيقية؟ بعض هذه التساؤلات ستحاول الدراسة الإجابة عليها، وبعضها الأخرى للتوعية وللفت الانتباه ولتسليط الضوء على نقاشها وإدراك أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة .

الأهمية :

يخبرنا التاريخ أن العلوم الطبيعية المتمثلة في الفلك والرياضيات والفيزياء وغيرها؛ لم تتقدم بدرجة سريعة؛ إلا بعد أن تقدمت العلوم الاجتماعية، في القرن الثامن عشر، كونها جعلت الإنسان هو الركيزة لها وهدفها فحاولت أن تحرر تفكيره وتبعده عن العبودية، وترشده، لذا تكمن الأهمية في الآتي:

- بما أن العلوم الاجتماعية هي من الأساسات المهمة للتنمية لذا يجب أن نتعرف على كيفية دعمها لها وتوظيفها في مجتمعنا الليبي.
- التنمية المستدامة تتضمن سبعة عشر هدفا معظم هذه الأهداف مرتبط صراحة بالعلوم الاجتماعية والبعض الأخر لا يستقيم إلا من خلالها.

- التركيز على مثل هذه الدراسات يمكن أن يساهم في تطوير المجتمع.

نشأت العلوم الاجتماعية :

العلوم الاجتماعية لم تكن معروفة أو لم تكن معروفة بصورتها الحالية، حيث أن في بداية التفكير البشري كان ينظر للمعرفة من الزاوية اللاهوتية، إلا أن فلاسفة الإغريق أمثال أفلاطون، وأرسطو، وسقراط خلال القرن الثالث قبل الميلاد رأوا أن الطبيعة الأولية يمكن فهمها عن طريق التفكير المنطقي ، الذي يطلق عليه العقلانية (Rationalism) حيث فصل أرسطو بين ما وراء الطبيعة (Metaphysics)، إلى الثيولوجيا دراسة الآلهة (Theology) عن طريق الأنتولوجي علم الوجود (Antology) والعلم الكوني (universal science) أي دراسة المبادئ الأولى التي يرتكز عليها المنطق، باعتبار أن النظرة من حيث العقل والمنطق مصدر أساسي للمعرفة.

مهد هذا الطرح الطريق للتحول النوعي في تاريخ الفكر باقتراح الفيلسوف البريطاني فرنسيس بيكون في القرن السادس عشر بأن الملاحظة هي أساس المعرفة، مما نشط المنهج الاستقرائي القائم على القياس والتجريب، الذي أثار ضجة وصراع كبير خلال العصور الوسطى، كونه دعا إلى الإلحاد والرفض لكل ما لا نستطيع أن نلاحظه، وقد كان الفيلسوف رينيه ديكارتز إلى جانب العقلانيين، وجوم لوك وديفيد هيوم إلى جانب التجربيين، ومفكرين آخرين أمثال جاليليو ويوتن حاولوا صهر الفكرتين مع بعضهما لتكون الفلسفة الطبيعية، إلى أن ظهر إيمانويل كانت (Kant) في القرن الثامن عشر ليحل الخلاف بين العقلانية والتجريبية في كتابه "نقد العقل المجرد" والذي أدى من خلاله إلى تطوير "المثالية الألمانية" المرتبطة بالتقنيات التفسيرية.

أدى هذا الحوار إلى ظهور مصطلحات مثل العلم والعلماء والطرق العلمية التي تم ابتكارها في القرن التاسع عشر، حيث كان قبل هذا الوقت يتم النظر للعلم على أنه جزء من الفلسفة، وأنه يتواجد مع فروع العلوم الأخرى من الفلسفة مثل المنطق وما وراء الطبيعة، وعلم الأخلاق، وعلم الجمال (باتشيرجي، 2015: 27).

كما أن هذا التراكم المعرفي وظف لثورة فكرية؛ كان أحد روادها الفرنسي أوجست كونت (Comte) مؤسس الفيزياء الاجتماعية، حيث خلط بين العقلانية والتجريبية عن طريق مذهب الوضعية (Positivism)، وأعتبر أن الجانب النظري والملاحظة يوظفان للعمل مع بعضهما فلا يثبت شيء إلا بعد التحقق منه، وبالتالي تم فصل العلم عن الفلسفة العقلية، زاد ذلك من خلال دور كايم، وكتابه أسس قواعد المنهج، وتأكيد عالم الاجتماع بول لازارسفيلد (Lazarsfield) من خلال البحث المسحي ومجالاته الإحصائية، وأضاف إلى ذلك فيبر وتصوراته للنماذج، أما ماركس فقد ركز من زاوية أخرى على أن البناء التحتي المتمثل في المادة وتأثيرها في البناء الفوقي المتمثل في الافكار والمعتقدات، يؤدي إلى تغيرات إيجابية للمجتمع؛ من خلال تركيزه على صراع الطبقات ، وأصبح التحديد وتوظيف العلوم أكثر وضوحا من خلال سيميل والتفاعلية

الرمزية التي تركز على سلوك وإيماءات وحركات الإنسان كونها لم تنبع من فراغ، وتطور الأمر إلى ما بعد الفلسفة الوضعية أو ما بعد الحداثة والذي تعني صنع استدلالات أو فروض عن الظاهرة من خلال الجمع بين الملاحظة التجريبية والتفكير المنطقي (باتشيرجي، 2015: 35) .

العلوم الاجتماعية هي (social sciences) :

العلوم مفردها علم الذي يعني العلم بالشيء، أي إدراك حقيقته، أما كلمة اجتماعي مفرد اجتماعيات، بمعنى ذلك الفضاء الذي تحدث فيه الظواهر والسلوكيات الاجتماعية، والجماعات والجماعة تعني مجموعة من الأفراد تحدث بينهم علاقات اجتماعية والعلوم الاجتماعية تهتم بالجانب الاجتماعي للإنسان والمجتمعات البشرية والعلاقات الاجتماعية، وهي غالبا ما تعتبر توليفة تتكون من ستة عناصر هي: علم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، علم الإنسان، والقانون، وعلم النفس وتختلف في نظرتها والزاوية التي ترى من خلالها وعلاقتها بالإنسان، حيث أنه يشير مصطلح العلوم الاجتماعيّة إلى أي فرع من فروع العلوم الذي يتعلّق بالسلوك الإنساني والذي يشمل جوانبه الاجتماعيّة والثقافيّة، ويستخدم أحياناً للإشارة إلى علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الاقتصاد، والتاريخ، والقانون، وغالباً يضم الجغرافيا الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهناك من يركزها في ثلاثة علوم فقط هي: علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد (الشيشاني، 2024).

ويرى (الحوات) أن مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية كما تراه اليونسكو في دورته ال36 التي عقدت بباريس 2011 يجب أن يدرس واقع الإنسان الاجتماعي والثقافي، لذا على الدول أن ترسم وتصحح السياسات الاجتماعية اللازمة لتطوير واقع الإنسان، وذلك بإفساح المجال أمام الإنسان بواسطة التربية والتعليم؛ لتعلم مفهوم الحرية وحقوق الإنسان لبناء المجتمع الديمقراطي، ويتضح هنا أن اليونسكو ترى العلوم الاجتماعية من زاوية اهتمامها، حيث إنها منظمة دولية تعنى بالتعليم والتربية والثقافة وتوظيفهم لتحقيق السلم العالمي (الحوات، 2012: 26).

ولعل اليونسكو ترى أن الاهتمام بالعلم والتربية هو البداية الحقيقية لأحداث تنمية مستدامة، من خلال تنمية الموارد البشرية، وإكسابها المهارات والتكنولوجية العصرية لبناء مجتمع المعرفة، وتعزيز البحث العلمي للربط بين البحث العلمي والتقدم العلمي.

فالعلوم الاجتماعية عادة ما ترتبط بثقافة البلد أو الثقافة المحلية، بما فيها ثقافتنا الإسلامية، ولتحقيق تنمية حقيقية لا بد أن نأخذ في الاعتبار دور الثقافة في فهم الفاعلين الاجتماعيين لأي ظاهرة اجتماعية، وهذا ما بينته البنائية الاجتماعية، بمعنى أن المعرفة أفكار ذهنية تُشكلها مؤثرات وقيود كثيرة تفرضها القيم والايديولوجيات السائدة في المجتمع، فلا تكتمل الدورة المعرفية إلا بارتباطها بثقافة المجتمع الذي يستعملها (حنفي، 9/ 2016) .

صعوبة توظيف العلوم الاجتماعية: العلوم الاجتماعية لازالت لم ترق في تقدمها إلى مصاف العلوم التطبيقية، وذلك لكونها مرتبطة بإنسان متغير، يتأثر بالزمان والمكان والبيئة، حيث أن هناك صعوبة في وضع قوانين تنظم حركة هذه العلوم، وإن كان هناك محاولات لتأطير العلوم الاجتماعية وربطها بنظريات واتجاهات معينة، يتضح ذلك في كتاب نسق التناقضات الاقتصادية (ماركس، 2013: 49-51)، أن المجتمع الصناعي هو كلّية من التناقضات الاجتماعية – الاقتصادية غير العادلة حيث استغله ماركس في تعارض الطبقات وصراعها على رأس المال، والذي سيسهم في الدينامية الاجتماعية الداعي للتطور، واستغل من أصحاب النظرية الوظيفة في دعم الأنساق وتكيفها.

يلاحظ ذلك في تزايد الإشكالية صعوبة عندما نرى أن هناك اختلاف بين من يتبنى المنظور الوظيفي أمثال فيبر، اوجست كومت، باريتو وسيمّل، من يتبنى المنظور الصراعي أمثال سان سيمون، برودون، جورج سوريل، وماركس نفسه .

لعل هذا الإشكال أخذ طريق أخر بظهور المدرسة الدوركايمية التي ركزت بقوة على الظواهر الاجتماعية، وبينت الحدود بين العلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع، وكذلك بينه وبين علم النفس حتى في السلوكيات الفردية كالانتحار مثلا، حيث اعتبرها ظاهرة اجتماعية خالصة (أنصار، 1992: 339) .

الفرق بين العلوم الاجتماعية والطبيعية :

يمكن أن نصنف العلم إلى فئتين وهما العلوم الطبيعية (natural sciences) والعلوم الاجتماعية (social sciences) ، فالعلوم الطبيعية (natural sciences) : هي العلوم الخاصة بالأشياء ، أو الظواهر التي تقع بشكل طبيعي مثل الضوء والأشياء والمواد والأرض والنجوم ، أو الجسم البشري، ويمكن تصنيفها إلى علوم فيزيائية وعلوم الأرض وعلوم الحياة وغيرها أي الفيزياء والكيمياء والفلك والجيولوجيا وعلم الأحياء .

فهي تلك العلوم التي تتخذ من المجالات الفيزيقية والحيوية موضوعا للدراسة، أي يتمحور مجالها حول الظواهر الطبيعية، بمعني أن الطبيعية هي كل ما هو موجود أو منتج دون تدخل من طرف الإنسان، وتنقسم العلوم الطبيعية إلى عدة تخصصات مثل: الفيزياء، الكيمياء، والبيولوجيا، الجيولوجيا والفلك وغيرها من الفروع المرتبطة بالمادة والطبيعة .

هذه العلوم السابقة لا يمكن التعرف عليها إلا عن طريق الإنسان وحواسه وإدراكه وتفكيره واهتمام المجتمع بها، ومن هنا فالعلوم الاجتماعية هي العلوم التي تدرس الإنسان والمجتمع وعلاقاته والظواهر

الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية والافعال والنشاطات الاجتماعية والإنسانية ومن هنا يمكن أن نبين الفرق في النقاط الآتية :

- يتعامل الباحث في العلوم الطبيعية مع تغيرات قليلة، ويسهل اخضاعها للقياسات الموضوعية خلاف العلوم الاجتماعية والتي متغيراتها كثيرة ومعقدة .
- الظواهر في العلوم الطبيعية متشابهة غالبا، خلاف العلوم الاجتماعية والتي يغلب عليها فردية الحدث، فمثلا القانون الطبيعي يتحقق تلقائي إذا توفرت شروطه .
- في العلوم الطبيعية الملامح بارزة بينما في العلوم الاجتماعية يصعب معرفة التاريخ السابق دون دراسة.
- تعقد موضوع الدراسة في العلوم الاجتماعية، وهذا ما جعلها تتأخر عن الطبيعية .
- صعوبة تكرار الأحداث بهدف الدراسة في العلوم الاجتماعية ، والتحيز ونسبية الحقيقية وعدم الموضوعية لصعوبة فصل الظاهرة .

- التنمية والعلوم الاجتماعية :

لا يمكن الفصل بين التنمية والعلوم الاجتماعية ذلك ؛ لأن كل العلوم وجدت لصالح الإنسان وأوجدها في ذات الوقت الإنسان، ويمكن أن يتضح ذلك جلياً من خلال عرض التنمية البشرية والمستدامة وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية :

أولاً: التنمية البشرية :

يشير مفهوم التنمية البشرية الذي طرح لأول مرة سنة 1990 ، إلى عملية توسيع نطاق حريات الناس وفرصهم، وتعزيز رفاههم، وهذه الحريات لها زاويتان أولهما: حرية الرفاة، المتمثلة في الوظائف ، وثانيهما : والإمكانات ، وحرية الوكالة على الحياة المتمثلة في التعبير عن الرأي والاستقلالية ، فالوظائف هي ما يجد المرء فيه قيمة في أن يكّونه ويفّعله ، أما الإمكانات فهي مجموعات الوظائف التي يمكن للناس تحقيقها، وتشمل الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة المادي اللائق ، فالأشخاص الذين يفتقرون إلى الإمكانات يكونون أقل مقدرة على رسم المسار الجيد وعلى اغتنام الفرص ، وفي تقرير التنمية البشرية 2020 نجده نهج نهجا جديدا للعلاقة بين التنمية البشرية والضغوط على كوكب الأرض، عن طريق تعزيز الحريات، واعتبر ذلك هو السبيل لمعالجة الاختلالات العالمية والاجتماعية .

وتبرز العلاقة أكثر بالنظر لدليل التنمية البشرية كونه مركب يقيس ثلاثة أبعاد اجتماعية تنموية هي: الحياة المديدة والصحية ، المعرفة ، المستوى المعيشي اللائق .

ثانيا : التنمية المستدامة والعلوم الاجتماعية الحديثة :

التنمية المستدامة من المنظور الحديث للعلوم الاجتماعية والإنسانية ترتبط بتطور العلم والتقنية والصناعة المتقدمة ، وما يصاحب ذلك، أو ينتج عنها من مشاكل وظواهر وتغيرات مرتبطة بالواقع المعيشي، وتحتاج إلى دراستها وفهمها والتخطيط لها ، والتقليل من سلبياتها وحل المشاكل التي تعترضها، لكي تتقدم وتتطور وتوفر حياة كريمة للفرد، وتضيق الهوة التي بين المجتمعات بشكل لا يهمل ثقافة وهوية هذه الشعوب، وتترك لها الحرية في خياراتها وتقرير مصيرها، وبهذا أصبح المنظور مختلف عما تراه دول العالم الثالث بأن العلوم اجتماعية علوم نظرية ثقافية وتراثية ، ووصل الأمر بالعلوم الاجتماعية في عالمنا اليوم التركيز على كل ما يهم الإنسان الحديث بالتركيز الأبحاث العلمية في البيولوجيا الإنسانية والهندسة الوراثية وعالم المعلوماتية والاتصالات، ارتبط ذلك بحرية البحث العلمي دون تكبيل للعقل، أو قدسية لفكر معين، حيث وجبت الثورة على الأمراض الاجتماعية خاصة في المجتمعات الريفية بالبلدان النامية الذي يقيم أكثر من 75% من سكانه في الريف، ويعانون من مثلث التخلف الذي حدده المعهد الدولي للإصلاح الريفي في الآتي : The (World Bank, 2008)

أ - انخفاض المستوى الاقتصادي إلى ما دون الكفاف.

ب - سيادة الأمية الهجائية والفكرية.

ج - سيادة الأمراض الوبائية والمتوطنة.

د - سيادة توجيهات قيمية ومعيارية مدعمة لحلقات التخلف الخبيثة، إلى جانب تحجر الأنماط الثقافية، أو ما يطلق عليه "القصور الذاتي الثقافي" .Guttural Inertia

ذ - علاقات التكتم والتستر في المناطق الريفية حتى تتفاقم المشكلات ويصعب علاجها.

ز - المجتمعات الريفية عادة تشكل القوى الأساسية المضادة والمعوقة للتجديدات القومية.

وبهذا نجد أنفسنا أمام أزمة لا يمكن تجاوزها إلا بالتلاحم الذي يجب أن تشكله العلوم الاجتماعية مع التنمية المستدامة.

تقارير عالمية وعربية توضح دور العلوم الاجتماعية في التنمية :

تحاول الدراسة استعراض بعض التقارير العالمية والعربية والمحلية لتكشف من خلالها مدى وجود تنمية مستدامة بالمجتمع الليبي، وفي حالة وجودها هل للعلوم الاجتماعية دورا فيها؟

أولاً : البنك الدولي وتقرير التنمية الخاص بالتعليم لسنة 2018

اعتبر تقرير البنك الدولي الخاص بالتعليم لسنة 2018 أن التعليم في الدول النامية مستواه منخفض، وتمثل ذلك في ثلاثة أبعاد لازمة التعليم أولها : هو ضعف التعليم نفسه، وثانيا: يصل التعليم لأطفال غير مستعدين أصلا له ، ثالثا: غالبا ما يفتقر المعلون إلى المهارات، أو الحافز للتدريس بفاعلية، إضافة إلى سوء الإدارة والحوكمة .

ولعل من الأمثلة الحية على أهمية التعليم في التنمية ما وصلت له كوريا التي كان التخلف والفقر يضرب اطنابه فيها لكنها أدركت أن التعليم، واكتساب المهارات هو مفتاح خروجها من الأزمة، فركزت على إصلاح التعليم وألزمت نفسها بتعليم كل طفل تعليما جيدا، إلى جانب السياسات الحكومية الذكية والمبتكرة والحيوية، فأصبحت من الدول المتقدمة، فقد حقق لها التعليم هدفين من أهداف التنمية المستدامة: هما إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك، فالبنك الدولي هنا يعتبر أن التعليم الجيد هو الطريق للتنمية المستدامة (A Wold Bank Group Flagship Report, 2018).

ثانيًا: وفي دراسة (سالم عبدالسلام غيث، 2019) عن التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا دراسة تحليلية خلال الفترة ما بين 1990- 2019، ناقش هذه الورقة التطورات التي طرأت على مؤشر التنمية البشرية في ليبيا والمؤشرات الجزئية الصحية والتعليمية المكونة له، أضافة إلى مؤشر الدخل حيث شهدت التنمية البشرية في ليبيا تحسناً ملحوظا خلال الفترة من 1990 وحتى عام 2010، إذ صنفت في المركز الأول على مستوى أفريقيا في معايير التنمية البشرية الثلاث (التعليم، الصحة، الدخل) نتيجة التخطيط الجيد والانفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة، هذا التطور الذي دعمته الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، وأن كان لا يرقى إلى المستوى المنشود الذي يفترض أن يكون في دولة إمكانياتها النفطية قوية، مما يوضح أن إمكانيات الدولة في ذلك الوقت لم تستثمر الاستثمار الأمثل، أما منذ عام 2011 شهدت التنمية البشرية تراجعا ملحوظا يعزى ذلك إلى نتيجة الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي حتى سنة 2020.

إذا نظرنا إلى تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من عام 1990 حتى عام 2006م صنفت ليبيا ضمن البلدان ذات الإنجاز المتوسط باستثناء عامي 1997 و1998 حيث صنفت ضمن البلدان ذات الإنجاز العالي للتنمية البشرية، كما إنها في التقارير الأربع الأخيرة (2016 حتى 2019) صنفت

ضمن البلدان ذات الإنجاز العالي في مجال التنمية البشرية، حيث وصل مؤشر HDI إلى 0.706 والذي يعني نسبة فوق المتوسط، وإن كان أقل من سنة 2010 حيث وصل مؤشر HDI إلى 0.757، وهو أعلى مؤشر في افريقيا، وسنركز هنا على مؤشرات دليل التنمية في ليبيا الثلاثة (الصحي، والتعليمي، والدخل): حيث المؤشر الصحي أحد مؤشراته معدل توقع الحياة وانخفاض وفيات الأطفال، حيث كان عام 2009 المعدل 72 سنة، ولم يختلف كثير عن هذا المعدل حتى سنة 2019، إلا أن معدل الوفيات بين الأطفال زاد عن ذي قبل، وربما يعود ذلك إلى التفاوت الذي حصل في عدم تكافؤ الفرص في تقديم الخدمات الطبية.

أما المؤشر التعليمي: أو الاستثمار في رأس المال البشري، فحقيقة كانت عوائده الكمية واضحة للعيان، وهو ما تمثله النسبة العالية للمتحصلين على التعليم المتوسط، والتي كانت في سنة 2006 تعادل 22% من إجمالي الفئة العمرية للسكان، وكانت المرأة لها نصيب لابأس به في هذه النسبة، ولكن على الرغم من هذا التحسن والتطور الكمي إلا أنه قد لا يكون في الاتجاه المطلوب، وقد لا يعطي مؤشرا حقيقيا عن طبيعة مخرجات ونواتج النظام التعليمي، والتي قد لا تكون متوافقة مع احتياجات سوق العمل، أو تدخل إلى سوق العمل بمستويات متدنية من التأهيل والمهارات، ناهيك عن أن المرأة تحتاج إلى فرص عمل تتوافق مع قيم ومبادئ وتعاليم وتقاليد المجتمع الليبي، أما مؤشر القراءة والكتابة، باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم دليل التعليم لمن هم من 15 فأكثر وصل في سنة 2009 إلى 86%.

ثالثًا: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 :

في سنة 2022 مازالت أثار جائحة كوفيد – 19 التي مضى عليها العام الثالث، إضافة إلى تفاقم حرب أوكرانيا، مما زاد الخطر على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث زادت نسبة الفقراء والمجاعة والأمراض والهجرات والأمية، مما شكلت تهديدات جمة للتقدم الذي أحرز قبل هذه الأزمات ، حيث غاب ملايين من الطلاب عن مدارسهم، وفقد الكثير وظائفهم، وزادت أعباء الرعاية الصحية، واشتد الوباء الصامت المتمثل بالعنف الأسري، وزاد الاقتصاد هشاشة بنسبة 0.9%، وارتفع التضخم، وعدم المساواة، والتغيرات المناخية وزادت الانبعاثات بنسبة 14%.

لذا يكشف لنا هذا التقرير عن خطر جسيم يحدق بخطة التنمية، ويؤثر في أهدافها ال 17، ويخلق أزمات عرضية في الغذاء والتغذية والصحة والتعليم والبيئة والسلام والأمن، حيث شطبت الأزمات أكثر من أربع سنوات من التقدم المحرز على الفقر، وانخفضت التحصينات لأول مرة منذ أكثر من عقد، وارتفعت الصراعات لأول مرة بعد عام 1946، إذ يعيش ربع سكان العالم الآن في صراعات، ووفق الهدف الرابع التعليم الجيد، نجد أن أزمة التعليم العالمية زادت كثيرا، حيث أن 147 مليون طفل فاتهم أكثر من نصف الدراسة الحضورية ، و24 مليون قد لا يعودون للدراسة ، وزادت مظاهر عدم المساواة في التعليم ، وأصبح

يستغرق الأمر 40 عام لكي تتحقق المساواة في التمثيل السياسي بين الرجال والنساء، وامرأة من كل أربع نساء تتعرض للعنف، وقلة فرصة الحصول على مياه نقية، وغيرها من الأهداف التي تأثرت تأثير جدري إلى الأسوأ في سنة 2022 حسب تقرير التنمية المستدامة الأمم المتحدة.

(The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022)

رابعا : تقرير متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2022

شعار هذا التقرير (نجيب اليوم عن أسئلة الغد)، فالقمة العالمية للحكومات هي منصة عالمية تهدف إلى رسم ملامح المستقبل للحكومات حول العالم، إضافة إلى إنها مركز التبادل المعرفي التي تمثل نقطة التقاء بين العمل الحكومي، واستشراف المستقبل.

التقرير يخص المنطقة العربية التي مازالت تواجه تحديات إنمائية، أدت إلى تعطيل مسار التنمية، في معظم البلدان العربية، حيث يمكن أن يحدد ذلك من خلال المؤشرات الفرعية والتي عددها 110 مؤشرا تغطي الأهداف ال 17، ولكل منها درجة من (0-100) ولون خاص (أخضر، أصفر، برتقالي، أحمر) للدلالة على الأداء.

وتحتوي أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام 2022، على 29 من المؤشرات التي تعكس الأولويات والتحديات الإقليمية، كما يوفر هذا التقرير إجمالي درجات إنجاز أهداف التنمية لدولة ليبيا ، التي لم تحقق درجة تذكر في التقرير العالمي لعدم توفر بيانات، وبهذا تشير نتائج الدراسة إلى القليل من النتائج الإيجابية الجيدة، والعديد من النتائج السيئة.

خامسا : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022:

ويقصد بالتنمية الإنسانية قدرة الشخص على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتعزيز المشاركة في الحياة المجتمعية والنقاش العام وحقوق الإنسان ووفاة البشر.

هذا التقرير اعتمد عنوان تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع، ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد- 19، هذه الجائحة التي محت بعض المكاسب التي جرى تحقيقها في السابق، لذا لا بد من خطوات مناسبة لإعادة التنمية البشرية إلى مسارها في منطقة الدول العربية، حيث أثرت على أنظمة الحوكمة والاقتصاديات والمجتمعات والقوانين والحريات المدنية والصحة والسلامة العامة، وارتفاع العجز المالي، خاصة لدى الدول المصدرة للنفط، والتي من بينها ليبيا، مما زاد عدد الفقراء، وزادت احتمالية خروج النساء من سوق العمل، مما أثر على التماسك الاجتماعي في المنطقة، وتعرضت أمكانية الحصول على التعليم

الجيد للخطر أكثر، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات والتي من بينها ليبيا، حيث دعا التقرير إلى وضع الرعاية والتضامن والتماسك الاجتماعي في صلب جهود التعافي؛ لتحقيق تنمية شاملة للجميع.

زادت الضغوط حيث وصل عدد المصابين بفيروس الكورونا في المنطقة العربية إلى 13 مليون و170 ألف حالة وفاة، وبما أن ليبيا اعتبرت في هذا التقرير من الدول الهشة نتيجة النزاعات والحروب لم يصل نصيب من تلقوا جرعات ال 20%، إضافة إلى تأثيراتها على الانكماش الاقتصادي، ناهيك عن ضروب الفساد والمحسوبية وإضعافها للعلاقات الاجتماعية، وإعاقتها للعمليات التنموية، فالمنطقة العربية رغم إنها تضم 5.5 % من سكان العالم، إلا أن أكثر من 45% من النازحين حول العالم و58% من اللاجئين قدموا منها حسب إحصائية 2018م، كما بين التقرير أن 53% من الليبيين لا يثقون في الحكومة كثيرا، كما وصل الأمر إلى ما نسبته 48% ما بين من فقدو وظائفهم أو توقفوا موقتا عن ممارسة عملهم، والنسبة كانت أعلى بين النساء، وسجلت معدلات أعلى من الحرمان من الخدمات الصحية والتعليمية، وازداد العنف السبيراني ضد النساء والتنمر عليهن، إضافة إلى ندرة في امدادات المياه المنتظمة في المنازل، أما العلاجات فقد كانت قاصرة جدا؛ إذ نجد تدابير الحماية الاجتماعية في ليبيا 02% فقط، ولا نستطيع أن نقوم بتنمية حقيقية دون معالجة دوافع الصراع والأزمات والتشرد وعدم الاستقرار، حتى تتعافى المنطقة من النكسات، ويتحرر رأس المال البشري؛ لأن رأس المال جبان يحتاج إلى بيئة آمنة ومستقرة، وعلى أنظمة عادلة وشاملة وقادرة على مواجهة الأزمات.

حقيقة ليبيا من الدول الهشة اقتصاديا فجعل اعتمادها على النفط كونه المورد شبه الوحيد وعرضة للهزات العالمية، مما حد من فرص العمل، الأمر الذي زاد من الاقتصاد غير الرسمي، وغير المرتبط بالتأمين الطبي ، مما زاد من محدودية الحماية الاجتماعية، وتضاءلت فرص المساواة في الاستفادة من التعليم، والحوكمة غير الخاضعة للمساءلة.

سادسا: تقرير الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023

يستعرض هذا التقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2023 ويركز على القطاع الخاص والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومدى مساهمته في إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي، وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية، من خلال التركيز على البيئة والحوكمة والمجتمع والتي تعني الآتي :

- البيئة : (المواد الخام، الطاقة، المياه، التنوع البيولوجي، الانبعاثات، النفايات السائلة والصلبة).

- الحوكمة : (ممارسة المشتريات، التقييم البيئي والاجتماعي للموردين، مكافحة الفساد، السلوكيات المناهضة للمنافسة، الشفافية، الابتكار).

- المجتمع : (حقوق الإنسان ، العمالة ، العلاقات بين الموظفين والإدارة ، الصحة والسلامة في العمل ، التدريب والتعليم ، التنوع وتكافؤ الفرص، عدم التمييز ، حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي، عمالة الأطفال ، عمل السخرة أو العمل القسري ، المجتمعات المحلية ، صحة العملاء وسلامتهم وخصوصيتهم) .

وقد كانت النتائج التي توصل لها التقرير بصفة عامة بأن أداء القطاع الخاص في المنطقة العربية ضعيف على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة والمتمثل في:-

- شركات قليلة التي تنشر تقاريرها حول الاستدامة في المنطقة العربية.

- أداء الشركات سواء كانت صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة أضعف من مماثلتها في مناطق العالم الأخرى.

- رغم ذلك أداء الشركات التي تقودها النساء أفضل من أداء الشركات التي يقودها الرجال لكن لم تتاح لهن فرص كافية.

- قليلة هي الشركات التي تراقب استهلاكها للطاقة والمياه مما يسبب الهدر بهما.

- مساهمة القطاع الخاص شكلية، ولا تساهم في صنع القرارات ومساهمة المرأة ضعيفة وغير عادلة، إضافة إلى إنها تواجه عدم الاستقرار، وعدم كفاية فرص التمويل.

- إجراءات التغيير نحو الأفضل خاصة في المسؤولية الاجتماعية تقليدية، ولا تؤدي لتطور ملموس.

- المنطقة العربية هي المنطقة النامية الوحيدة التي تسجل صافي استثمار أجنبي مباشر سلبياً، لا تتوفر فيه فرص عمل كثيرة، ولا تحدث تحولا حقيقيا.

- الاقتصاديات العربية تفتقر إلى الكفاءة البيئية، والمصانع تصدر نسبة كربون عالية، حيث بلغ متوسط حجم الانبعاثات 1 كيلو لكل دولار في عام 2019.

- أما بالنسبة للمياه لا تزال المنطقة العربية بعيدة عن عزل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه.

- هناك غياب لحقوق الإنسان نتيجة غياب البيئات التنظيمية حيث لم تضع أي دولة عربية خطة عمل بشأن العمل وحقوق الإنسان.

- عمالة النساء تصل 20% فقط، والبطالة النسائية في تزايد مستمر، وتدير النساء 5% فقط من الشركات.

- تضاعفت عمالة الأطفال في الوظائف الخطرة.

- الفساد ودفع الرشاوي وعدم وجود شفافية كان أكبر عائق أمام الشركات والتنمية.

- ترتبط أغلب شركات القطاع الخاص بتحالف سياسي مع النافذين في الدولة مما تمنع التنافس العادل بين الشركات .

ومن هنا نجد البلاد العربية مستوى تناولها لأهداف التنمية المستدامة ومساهمتها لأهداف مثل الهدف رقم 5 المساواة بين الجنسين، والهدف رقم 8 الخاص بالعمل اللائق، والهدف رقم 4 المرتبط بالتعليم الجيد، والهدف رقم 3 الصحة الجيدة، والهدف رقم 13 العمل المناخي، مساهمة ضعيفة، وعلى الرغم من ذلك لم نجد ليبيا من بين هذه الدول في تقارير الإسكوا، مما يدلل على أن مساهمتها خجولة جدا ، أو غير موجودة أصلا.

ونصح التقرير بالآتي :-

-على الحكومات أن تعتمد جيلا جديدا من السياسات الداعمة للاقتصاد وحوافز الاستثمار غير المضر بالبيئة.

- على منظمات المجتمع المدني تقديم التوجيهات لممارسة أفضل لأهداف التنمية المستدامة وريادة الأعمال الاجتماعية.

سابعا: تقرير الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً لعام 2023

الهدف من هذا التقرير هو محاولة إعادة أقل البلدان نمواً إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن العالم يواجه أزمات متعددة تتعلق بتغير المناخ والصراعات البشرية المتزايدة والتشرذم الجغرافي الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، وكلها عوامل تثقل كاهل أقل البلدان نمواً، والتي من بينها ليبيا ، حيث تأثرت المجالات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة ، فزاد الفقر وقلت التغذية وانهارت

الصحة والتعليم وزادت الفجوة في المساواة بين الجنسين، حيث قل الناتج المحلي عن 10%، بعد أن كان متوقع أن يزيد عن 16%، وزاد الأشخاص الذين يعيشون الفقر المدقع بمقدار 15 مليون شخص، ليبيا لديها نصيب منهم نتيجة عدم تحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتآكل الحيز المالي – نتيجة تزايد نفقات الدولة في المصروفات غير الاستثمارية – وأصبح هناك توليد للأزمات بدل التخفيف منها، وسباق إلى الهاوية؛ نتيجة عدم تحسين تعبئة الموارد المحلية لبناء القدرة على الصمود والتطوير LDC Report (2023).

ثامنا دراسة (بوحردة، 2018) البعد الاجتماعي الثقافي للتنمية المستدامة وانعكاساته على الموارد البيئية والاقتصادية في لمجتمع الليبي "قرية العرقوب نموذجا"

هذه الدراسة عن أحد المناطق الليبية، وهي منطقة العرقوب نظرا لأهميتها الجغرافية وموقعها الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الليبي، حيث أن هذه المنطقة رغم صغرها تمر بها ستة خطوط نفطية، ويمر بها النهر الصناعي، وقريبة من ميناء البريقة النفطي؛ أحد أكبر الموانئ في ليبيا، ورغم ذلك نجدها من أفقر المناطق وأحوجها لأقل الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، وهذا ما جعل الدراسة تحاول أن تركز على البعد المركب الاجتماعي الثقافي، والمشاكل التي قد تحدث من توغل البعد البيئي والبعد الاقتصادي على حساب البعد الاجتماعي الثقافي، وما ينتج عنها من عدم خلق توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، التي محصلتها غالبا التلوث والتصحر وانتشار الأمراض، وسيطرة الذاتية على المصلحة العامة، والتفاوت الطبقي والانكفاء على الذات والولاء للقبيلة على حساب الدولة.

وذلك وفق تساؤل يبين مدى استفادة سكان هذه المنطقة من الموارد الاقتصادية الضخمة المتمثلة في النفط ومياه النهر التي تمر عبر أرضهم، والاستفادة المتمثلة في توفير خدمات صحية وتعليمية وسكنية وإقامة مشاريع تنموية لأجيالهم اللاحقة؟

فإذا نظرنا من ناحية عامة نجد أن منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي، بدأ الاهتمام من الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة قضية اجتماعية ثقافية؛ لكونها تحقق التوازن بين المستوى المعيشي وظروف الحياة الأفضل، وبين المحافظة على البيئة والموارد الاقتصادية، فالتنمية عملية متكاملة مترابطة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان بطريق تضمن حقوقهم وإكسابهم حريتهم، كونها تعتبر الإنسان محور التنمية وغايتها.

وفق ذلك استعانت الدراسة بمؤشرات لقياس الأبعاد متضمنة بكتاب أصدرته الأمم المتحدة تحت عنوان

Methodologies Indicators of Sustainable framework and Development” "

متضمن 134 مؤشرا، مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: بيئية واجتماعية واقتصادية وإدارية، والمؤشرات الاجتماعية من بينها الفقر والبطالة والأمية والتعليم والصحة، ومؤشر المساواة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وفرص الحصول على عمل والخدمات العامة كالصحية والتعليمية، هذه المؤشرات تقيس الدول الأسواء ودرجتها (0) من الحالات ويتدرج إلى أفضلها درجة (100) من الحالات، وقد بين هذا المؤشر أن ليبيا من بين الدول العشر التي في ذيل القائمة، التي لم تتحقق فيها أهداف التنمية المستدامة، خاصة المرتبطة بالبعد الاجتماعي، فما بالك بمنطقة صغيرة كمنطقة العرقوب التي تبعد عن مدن المراكز والخدمات.

تعقيب :

ميز الله الإنسان بالعقل والتفكير مما جعله يعمل باستمرار على تغيير وضعه مستخدما في ذلك كل موارد الطبيعة، وكل التطورات التي زادت احتياجاته لها لتسخير الطبيعة أكثر لصالحه.

فبتحرر العقل من قيوده الدينية والثقافية المقدسة أنتج الثورة الصناعية والفكرية وبدأت النهضة في أوروبا، وزاد الأمر أكثر عندما ربط العقل بالملاحظة والتجربة، حيث نجد تأكيد الفيلسوف البريطاني "فرنسيس بيكون" يؤكد على الملاحظة المرتبطة بالقياس والتجريب، الذي يمكن التعرف عليه عن طريق الحواس والإدراك والتفكير مما خلق تراكم معرفي وظف لثورة فكرية.

لعل هذا ما عولت عليه الأمم المتحدة في تركيزها على الإنسان، ومحاولة توعيته، وتطويره وإحساسها بأن الاستثمار البشري هو أفضل أنواع التنمية، فأصبحت هناك قمم واجتماعات عالمية دورية بداية من سنة 1972م وقمة (ستوكهولم) للتركيز على الإنسان في الحاضر والمستقبل.

والمتمعن للتقارير السابقة يلاحظ دون أدنى شك أن هناك علاقة قوية وواضحة بين العلوم الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة، ولعل أهم ارتباط يتمثل في التعليم، فلولا التعليم لم نر هذه الإنجازات والابتكارات والاختراعات والمشاريع التنموية التي حصلت في العالم، مما زادت مدركات الناس وتعاظمت الفرص والعلاقات الاجتماعية التي تحدث بين البشر من تعاون وتنافس وصراع وغيرها، وما يحدث للنفس البشرية ويؤثر فيها وفي عطائها، والعمليات الاقتصادية والربح والخسارة والإدارة كل ذلك له تأثيراته القوية بل والأساسية للتنمية المستدامة.

تطورت التنمية المستدامة من المنظور الحديث للعلوم الاجتماعية والإنسانية؛ لترتبط بتطور العلم والتقنية والصناعة المتقدمة، واختلفت عما تراه دول العالم الثالث بأن العلوم الاجتماعية علوم نظرية ثقافية وتراثية فقط ، حيث وصل الأمر بالعلوم الاجتماعية في عالمنا اليوم إلى التركيز على كل ما يهم الإنسان

الحديث، بالخوض في الأبحاث العلمية المرتبطة بالبيولوجيا الإنسانية والهندسة الوراثية وعالم المعلوماتية والاتصالات، وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية.

لعل ذلك ما حفز اليونسكو بتركيز اهتمامها على العلم والتربية، واعتبرته هو البداية الحقيقية لأحداث تنمية مستدامة من خلال تنمية الموارد البشرية، وإكسابها المهارات والتكنولوجية العصرية لبناء مجتمع المعرفة، وتعزيز البحث العلمي للربط بين البحث العلمي والتقدم العلمي.

العلوم الإنسانية والاجتماعية، لها مكانتها في الأمم المتحدة، حيث نجد منظمة اليونسكو تنفرد بهذه العلوم نظرا لأهميتها، واعتبرتها هي أساس التنمية من خلال المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى للعلوم الاجتماعية: وهي التي تتمثل في خلق الوعي والشعور والإحساس بضرورة التنمية، فلولا هذا الشعور والإحساس ما أهتم الإنسان بالتنمية، والتي تزرع فيه حب الوطن والعمل لأجله.
- وتأتي المرحلة الثانية: وهي مرحلة التنظير والتخطيط والاستعداد، من خلال وضع الخطة والتعبئة الجماهيرية وتوفير الإمكانيات والإدارة الكفؤة.
- ثم تأتي المرحلة الثالثة: التي تندمج مع العلوم التطبيقية خلال السير في تنفيذ المشروع، فلا تنجح تنمية دون دراسة لواقع الإنسان الاجتماعي والثقافي، وتوفير إدارة وتخطيط ناجحان، وإرادة ومعنوية ومشاركة مجتمعية فاعلة، وهذا يؤكد أهمية العلوم الاجتماعية.

فالأمم المتحدة في خطط التنمية المستدامة؛ جعلت الإنسان هو الأساس لها وغايتها، وركزت على تحرير فكره وتخليصه من العبودية والقهر، إضافة إلى اهتمامها أكثر بقضايا الشعوب؛ فقلصت النظرة العامة والشمولية، ونصحت بالارتباط أكثر بطبيعة وثقافة كل مجتمع، بمعنى أن المعرفة أفكار ذهنية تشكلها مؤثرات وقيود كثيرة تفرضها القيم والايديولوجيات السائدة في المجتمع، فلا تكتمل الدورة المعرفية إلا بارتباطها بثقافة المجتمع الذي يستعملها.

وبما أن التعليم اعتبر هو الركيزة الأساسية لأحداث التنمية، وسبب أساسي لتطور الشعوب وتخلفها، نجد تقرير البنك الدولي الخاص بالتعليم لسنة 2018 يبين أن التعليم في الدول النامية سيء ولا يقوم بدوره المناط به للأسباب الآتية: ضعف التعليم نفسه والأطفال غير مستقبلين جيدين للعملية التعليمية، إضافة إلى أن أغلب المعلمون يفتقرون إلى الحافز للتدريس، والإدارة والتخطيط السيء، والتي أضعفت أهداف أخرى اجتماعية كالقضاء على الفقر والجوع وتوفير صحة جيدة والرفاة والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والنظافة ومن هنا تستطيع أن نقسم تقارير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الوطن العربي وليبيا إلى قسمين:-

أولا: قبل الربيع العربي

أغلب الدول العربية بعد استقلالها حاولت جاهدة أن تركز على مشاريع التنمية ، وتحارب مثلث التخلف (أمية، مرض، فقر)، واستطاعت أن تقطع شوطا في ذلك بانتشار التعليم والمدارس، والاهتمام بالجانب الصحي والتطعيمات، وقضت على امراض كثيرة كانت مستوطنة وانتشرت الوحدات الصحية، وارتفع مستوى الدخل، وزادت فرص الحصول على عمل والذي ساهم به التعليم بشكل كبير.

ليس القصد هنا في هذه الحقبة أن الأمور أصبحت على ما يرام، بل وكما أوضحنا سابقا كل مجتمع مختلف عن الأخر حسب ظروفه وإمكانياته وموقعه وسياساته، فمثلا دول الخليج العربي نتيجة المورد النفطي المصاحب للاستقرار السياسي قطعت شوطا تقدميا كبيرا، حيث وظفت الموارد النفطية للاستثمار في مشاريع أخرى، وركزت على التجارة والتعليم والصحة وارتفع مستوى الدخل للفرد، بل وحتى الدولة الليبية تحسنت سبل الحياة بها وارتفع مستوى التعليم بها، وإن كان تعليما كميا لا يعكس المردود الحقيقي للتعليم إضافة إلى التوسع في التعليم ليس كافياً لإزالة الغبن الاجتماعي، بل قد يولد ذلك مزيدا من الاحتقان، إذ اتسم النظام التعليمي بالتوسع الأفقي والكمي مع الافتقار إلى الجودة، بدليل أن ترتيب ليبيا كان 110 من بين 111 دولة تمت دراستها من حيث الجودة الاحتمالية لنظام التعليم العام بل وخروج الجامعات الليبية من تصنيف "ويبوتريكس" العالمي لجودة العملية التعليمية (فريق من مركز البحوث والاستشارات:56).

وتكمن خطورة التعليم كونه يزيد من التوقعات بحياة أفضل والتي قد لا يجدها المتعلم في الواقع، فتسبب له الإحباط، لذا يجب ربط التعليم بسوق العمل، ولن يتأتى ذلك إلا بتكامل التخطيط التعليمي مع التنمية فزيادة التوقعات مع تدني الواقع المعاش؛ يكون سبباً في إضعاف الشعور بالانتماء الوطني (بوحردة، 2019:127).

رغم ذلك شهدت التنمية في ليبيا بعض التحسن، وذلك في الفترة من 1990 وحتى عام 2010، حيث نالت المركز الأول على مستوى أفريقيا في معايير التنمية البشرية الثلاث (التعليم، الصحة، الدخل)، ربما مرد ذلك للإمكانيات الهائلة التي تمتلكها، كونها تحتل المركز 16 من حيث المساحة عالميا، وتمتلك عاشر أكبر احتياطي بترول في العالم، ومن أفضل المناطق المستقبلة للأشعة الشمسية والطاقات المتجددة.

إلا أنه ورغم هذه الإمكانيات التي ساهمت في التطور الكمي، غالبا لا تكون في الاتجاه المطلوب، وقد لا تعطي مؤشرا حقيقيا عن طبيعة مخرجات ونواتج النظام التعليمي، والتي قد لا تكون متوافقة مع احتياجات سوق العمل ، أو تدخل إلى سوق العمل بمستويات متدنية من التأهيل والمهارات ، ناهيك عن أن

المرأة رغم زيادة مساواتها بالرجل خاصة في الجانب التعليمي، تحتاج إلى فرص عمل تتوافق مع قيم ومبادئ المجتمع الذي يحددها في نطاق ضيق كمهنة التدريس والتمريض وفي الفترات الصباحية عادة.

إضافة إلى عامل آخر أحبط من تقدم الدولة حيث أُتبعت سياسات تنموية غير مستقرة، خاصة بعد سنة 1977 وهي المرحلة التي سميت (عصر الجماهير) طغى من خلالها الطابع الاشتراكي على سياسة الدولة التنموية بالتهامه للقطاع الخاص، حيث أصبح عدم استقرار التشريعات سمة للسياسات الداخلية والخارجية للدولة، والتي تتغير حسب مزاج المسؤولين قبل حتى تنفيذها، خاصة في القطاع الخاص، الأمر الذي أسفر عن عدم وجود قناعة وثقة وأمان وطمأنينة لدى المستثمر، وعدم وجود شفافية في التعاملات، مما قتل التنافس والابتكار (بوحردة، 2013: 58).

ناهيك عن الطابع الاقتصادي الريعي المعتمد غالبا على النفط، وعلى العمالة المتمركز بنسبة تزيد عن 70% بالقطاع العام، الذي جعل الاهتمام منصب أكثر على البعد البيئي والبعد الاقتصادي على حساب البعد الاجتماعي الثقافي، وما ينتج عنها من عدم خلق توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة التي محصلتها غالبا التلوث والتصحر وانتشار الأمراض وسيطرة الذاتية على المصلحة العامة والتفاوت الطبقي والانكفاء على الذات والولاء للقبيلة على حساب الدولة.

ومن هنا يرى (علي الحوات) أن العقل العربي والليبي خصوصا تاريخيا لا يميل للابتكار والاستثمار والعمل الخاص، نتيجة اعتماده خلال الخمسين سنة الأخيرة على القطاع العام في التخطيط الاقتصادي، وعلى التفكير في المشاريع التجارية والعقارية دون الصناعية، فحتى القروض التي تُمنح تفهم على إنها هبة أو منحة أو نصيبا من الثروة؛ وليست فُرص تمويلية يجب أن يتم استغلالها في مشروعات ذات جدوى اقتصادية ويعود هذا لمنظومة من القيم الاجتماعية والثقافية، التي تُعلي من العمل العقلي النظري والمكتبي، وتُنقص من قدر العمل الفني واليدوي والتقني العادي والزراعي.

وهنا لكي تحدث تنمية لا بد من الربط بين التفكير النظري والعملي، لابد من التيقن بأن منظومة العلوم واحدة لا تتجزأ، فالعلوم التقنية لا يمكن أن تتقدم ما لم تمهد لها الطريق العلوم الاجتماعية، فحتى الثورة الصناعية في أوروبا لو لم تصاحبها علوم تهتم بالإنسان ما حصل التقدم الهائل الذي نشهده.

فهذه الثقافة السائدة في المجتمع الليبي حول العمل، التي تتمثل في ضعف الوعي بأهمية العمل وقيمته، وتدني النظرة الاجتماعية، تحتاج إلى جهد وتخطيط لتغييرها أولاً عقليا في ذهن الشباب، وثانيا التفكير في حوافز ودعم اجتماعي لنمو اتجاه عقلي إيجابي نحو العمل المهني واليدوي على مستوى المجتمع ونظرته، ومستوي الشاب نفسه لدرجة أن 75% من احتياجات الغذاء في ليبيا يتم استيراده من الخارج.

ويقول الخبير المرحوم محمود جبريل في ذلك؛ لابد من ضرورة إعادة المواطنة، وذلك بتفكيك تركيب مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإعادتها تربويا وتعليميا ودينيا وإعلاميا، بما يتوافق وخلق الإنسان المبدِع المخاطِر؛ لأن هذه المؤسسات تنتج قيما واتجاهات وسلوكًا قائمة على الطاعة والقبول والتسليم، وعدم إبداء الرأي وانعدام المشاركة والمبادرة والتجديد والابتكار، أي لا بد من إعادة الهندسة البشرية؛ وهنا تلعب قضية المال البشري دورا مهما؛ أي تحويل الموارد البشرية إلى إمكانات بشرية، ويأتي هنا للعبة قضية تحويل الاتجاهات بالتدريب دور كبير جدا؛ لأن ثقافتنا بسبب الطفرة النفطية أصبحت معادية لقضية الخدمة، خاصةً خدمة الآخر، إلا أن الباحث يستبشر خيرا بأن لدينا قاعدة جيدة لإرساء التنمية متمثلة في التعليم؛ فليبيا لديها ثروة هائلة، وهي تحتاج إلى إدارة ثروة وليس خلق ثروة.

ثانيا: ما بعد الربيع العربي

المتمعن للوضع الثقافي والاقتصادي للدول العربية خاصة التي لحقها الربيع العربي نجدها تكونت لديها خصائص بسبب الحروب والنزاعات وجائحة كورونا تمثلت في الآتي:-

- اقتصادها يفتقر إلى الكفاءة البيئية ، ومصانعها ضارة بالبيئة ، وتصدر نسبة كربون بنسب عالية ، حيث بلغ متوسط حجم الانبعاثات 1 كيلو لكل دولار منتج في عام 2019 .
- هناك غياب لحقوق الإنسان نتيجة غياب البيئات التنظيمية حيث لم تضع أي دولة عربية خطة عمل بشأن العمل وحقوق الإنسان .
- عمالة النساء تصل 20% فقط ، والبطالة النسائية في تزايد مستمر ، وتدير النساء 5% فقط من الشركات.
- تضاعفت عمالة الأطفال في الوظائف الخطرة .
- الفساد ودفع الرشاوي وعدم وجود شفافية كان أكبر عائق أمام الشركات ومشاريع التنمية .
- ترتبط أغلب شركات القطاع الخاص بتحالف سياسي مع النافذين في الدولة مما تمنع التنافس العادل بين الشركات .
- أداء القطاع الخاص في المنطقة العربية ضعيف على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة .
- سيطرة التعليم الأكاديمي غير المرتبط بسوق العمل، والذي يزيد من أعداد الخريجين غير المؤهلين وليست لديهم ثقة في العمل باختصاصاتهم .

- سيطرة النظرة الدونية على خريجي العلوم الاجتماعية دون خريجي العلوم التطبيقية فالنظرة العليا إلى الطبيب ثم المهندس ، ويأتي في نهاية السلم المدرس والباحث والاخصائي الاجتماعي والنفسي (بوحردة، 2002) .

وربما الأمر يزداد في ليبيا سوأ فالمطلع على سجلات منظمة الشفافية الدولية يجدها أعطت ليبيا مركز متقدما في الدول التي ينخر فيها الفساد، إذ احتلت ليبيا المرتبة 170 من بين 176 دولة لدرجة أضحى معها الفساد في ليبيا عادة وثقافة مجتمعية، ويكتسب نوعاً من الشرعية في الشارع (بوحرده :117) يتضح ذلك في تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2016، فحجم المخالفات والفساد الإداري طال أغلب مؤسسات الدولة، وأوجد كثرة الحكومات والبرلمانات وغذى الانقسام والتفكك بين شرائح المجتمع، وكذلك يبين ديوان المحاسبة لسنة 2017 التناقض والتضارب في التعامل مع الاقتصاد الوطني حيث تدني الإيرادات من جانب، وزيادة الإنفاق من جانب آخر، نتيجة ضروب الفساد والمحسوبية مما سبب الانكماش الاقتصادي وأضعف العلاقات الاجتماعية، وأعاق العمليات التنموية.

وبما أن ليبيا اعتبرت في هذا التقرير من الدول الهشة نتيجة النزاعات والحروب والأمراض، نجدها حتى في الرعاية الصحية، ورغم وجود جائحة كورونا؛ لم يصل نصيب من تلقوا جرعات ال 20%، الأمر الذي جعلها من بين الدول العشر التي في ذيل القائمة التي لم تتحقق فيها أهداف التنمية المستدامة خاصة المرتبطة بالبعد الاجتماعي (تعليم، صحة، دخل)، بل ووصل الأمر إلى أن خرج التعليم في ليبيا من التصنيف العالمي نظرا لفقده معايير الجودة، وضرب الفساد اطنابه في جل مؤسسات الدولة.

حقيقة هناك تناقض كبير في الدولة الليبية فنسبة المتعلمين كبيرة جدا والجامعات والمعاهد العليا والدراسات العليا تغطي كل ربوع ليبيا، ورغم ذلك لم نجد الفاعلية التي يقوم بها التعليم في البلاد المتقدمة ويعتقد الباحث مرد ذلك لعدد من النقاط نجملها في الآتي:

- رغم وجود تعليم مرتبط بالعلوم الاجتماعية في كل الجامعات الليبية والمفروض أن يعتبر ركيزة قوية للتنمية، إلا أن هذه العلوم تنقصها حلقة الربط والاندماج مع العلوم التطبيقية، فهذا الفاصل الذي بين العلوم هو الذي أفقدها فاعليتها، فحسب النظرية البنائية الوظيفية، البناء الذي تتكون منه العلوم سواء الاجتماعية أو التطبيقية موجود في الجامعات الليبية، إلا أن هذا البناء يفتقد إلى الترابط والتوظيف الجيد حتى يعطي مفعوله من خلال صهر العلوم الاجتماعية بالتطبيقية من خلال سوق العمل .
- بمعنى أن الجامعات لا تؤدي دورها المناط بها من تخريج كوادر مرتبطة بسوق العمل، وتساهم في تنمية المجتمع .

- هناك انفصال بين الجامعة والبيئة التي تحتويها لعدم تكامل التخطيط التعليمي مع التنمية، فزيادة التوقعات التي تخلقها الجامعة مع تدني الواقع المعيش؛ يكون سبباً في إضعاف الشعور بالانتماء الوطني .
- كذلك ربما أغلب العلوم الاجتماعية التي تدرس في جامعاتنا علوم مستوردة لا تخدم مجتمعاتنا، خاصة إذا علمنا أن أغلب العلوم الاجتماعية انبثقت في مجتمعات غربية، لدرجة أنه أصبحت هناك قناعة مجتمعية بأن بعض العلوم إذا تم اقصائها من الجامعات كعلم الاجتماع مثلا، لا يتأثر به المجتمع، وهذا ليس عيبا في علم الاجتماع والذي يعتبر سبب أساسي في ظهور النهضة الأوربية؛ إنما العيب في عدم توظيفه وتكييفه ليتمشى مع ظروف واحتياجات المجتمع .
- التنمية في أي بلد تعتمد أساسا على عنصرين رئيسين؛ هما: العنصر البشري الذي وصفه علي الدين هلال بأنه أفضل ثروة يملكها أي مجتمع إذا تم تدريبها، والعنصر المادي، أو بتعبير آخر رأس المال البشري ورأس المال المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا عضويا في الأنشطة الاقتصادية كافة، حيث لا يمكن حدوث تنمية في أي مجتمع بدون التكامل والترابط بين هذين العنصرين في أية خطة تنمية. (هلال، 12/2006)
-أصبح هناك توليد للأزمات بدل التخفيف منها، وسباق إلى الهاوية؛ نتيجة عدم تحسين تعبئة الموارد البشرية المحلية لبناء القدرة على التطور والتنمية.

لذا تنصح الدراسة بالآتي :-

- إعادة صياغة العلوم الاجتماعية وتوظيفها لكي تواكب وتخدم البيئة المحلية.
- رسم وتصحيح السياسات الاجتماعية اللازمة لتطوير واقع الإنسان، وذلك بإفساح المجال أمام الإنسان بواسطة التربية والتعليم؛ لتعلم مفهوم الحرية وحقوق الإنسان لبناء المجتمع الديمقراطي.
- ربط العلوم التي يتلقاها الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا بسوق العمل.
- لابد من ضرورة إعادة المواطنة، وذلك بتفكيك تركيب مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإعادتها تربويا وتعليميا ودينيا وإعلاميا، بما يتوافق وخلق الإنسان المبدِع المخاطِر؛ لأن هذه المؤسسات تنتج قيما واتجاهات وسلوكًا قائمة على الطاعة والقبول والتسليم، وعدم إبداء الرأي وانعدام المشاركة والمبادرة والتجديد والابتكار، أي لا بد من إعادة الهندسة البشرية لتواكب التطور.
- تحويل الموارد البشرية إلى إمكانات بشرية.

المراجع :

1- أنصار، بيار (1992). ترجمة: نخلة فريفر، العلوم الاجتماعية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، بيروت.

2- باتشيرجي، أنول (2015). ترجمة خالد بن ناصر ال حيان، بحوث العلوم الاجتماعية: المبادئ والمناهج والممارسات، دار اليازوري، الرياض، الطبعة الثانية.

3- بوحردة، عمر موسى (2018). البعد الاجتماعي الثقافي للتنمية المستدامة وانعكاساته على الموارد البيئية والاقتصادية في لمجتمع الليبي، "قرية العرقوب نموذجا" ورقة مقدمة بمؤتمر The fifth Scientific Conference of Environment and Sustainable Development in the Arid and Semi- Arid Regions (ICESD) - From 23-25. July. 2018 - Ajdabiya- Libya

4- بوحردة، عمر موسى (9-2019/3/10). البيئة الحاضنة للفساد ودورها في تفكيك النسيج الاجتماعي في ليبيا، المؤتمر العلمي الأول للجمعية الليبية لعلم الاجتماعي، طرابلس.

5- حنفي، ساري (9/ 2016). أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية: دراسة في بعض الإشكاليات، دراسات: المستقبل العربي، المجلد 39، العدد: 451.

6- الحوات، علي (3/ 1992). مفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية من منظور منظمة اليونسكو، مجلة علوم التربية، المغرب، العدد 51، 26.

7- زبيده الشيشاني، ماهي العلوم الاجتماعية تاريخ الدخول 8/2/ 2024، /https://mawdoo3.com

8- غيث، سالم عبدالسلام (2019). التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا دراسة تحليلية خلال الفترة ما بين (1990- 2019)، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد الحادي عشر.

9- فريق من مركز البحوث والاستشارات، جامعة قار يونس (2008). ليبيا 2025 رؤية استشراقية، تقرير نهائي بطلب من مجلس التخطيط الوطني.

10- علي الدين، هلال (2006). القوى البازغة ومستقبل النظام العالمي، محاضرة شهرية أُلقيت في الموسم الثقافي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

11- ماركس، كارل (2013). فلسفة البؤس: ردا على فلسفة البؤس لبرودون، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الفارابي للنشر والتوزيع.

12- هاري، باترينوس (2023). مدونات البنك الدولي، تاريخ الزيارة 2024/3/9، education-matters-economic-development.

13- التقرير السنوي (2016). هيئة الرقابة الإدارية، ليبيا.

14- تقرير ديوان المحاسبة النهائي لسنة (2017). طرابلس، ليبيا.

15- The World Bank (2008). The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa, ترجمة: محمد أمين مخيمر، موسى أبوطه، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.

16- A Wold Bank Group Flagship Report, World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise Learning To Realize Education`s Promise, https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022_Arabic.pdf.

17- THE LEAST DEVELOPED COUNTRIES REPORT 2023: Crisis-resilient Development Finance OVERVIEW.....

دور الجامعات والمنظمات العلمية في تطوير برامج البحث الميداني لتحقيق الدراسات الاجتماعية دورها في التنمية المستدامة

أ.د. صلاح الدين سليم أرقه دان

جامعة – كلية – قسم بيان (بريطانيا)

Arkadan52@gmail.com

الملخص :

للجامعة والمؤسسات العلمية دور رئيس في تفعيل ودفع التنمية المستدامة بالاتجاه المطلوب في تنمية المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي إحدى أهم مؤسسات المجتمع المولج بها إعداد الكوادر العلمية والدراسات الميدانية، ولا يمكن لها تحقيق ذلك بتكرار النشاط التعليمي المعتمد لسنوات دون أن تلحظ المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية بدراسات ميدانية واقعية، تدرس نتائجها وتحدد احتياجات المجتمع المستقبلية للحفاظ على هويته الثقافية وارتقائه ليطور نفسه ومن ثم يساهم في تطوير المجتمع البشري كله.

فالغالب على جل مؤسسات التعليم في الوطن العربي الاكتفاء بالمناهج التعليمية وسبل التدريس التقليدية في ميدان العلوم الاجتماعية، بل تكتفي في كثير منها من نتائج الأبحاث الغربية، أو ترجمتها وتوليفها مع سياسات التعليم الوطني، والمعضلة ليست في الاستفادة من الدراسات الأوروبية أو الأمريكية، ولكن المعضلة في تبنيها دون ملاحظة الاختلافات الجوهرية في ثقافة وبنية واحتياجات وطنها أو انتمائها العربي، مما يحولنا إلى مجتمعات تابعة وليست مستقلة في إعداد الخطط الاستراتيجية والاستشرافية المناسبة لنا.

في هذا البحث خطوة مساهمة إلى جانب دراسات ورؤى سابقة في دور الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية في استخدام آليات البحث الميداني حتى تتمكن الدراسات الاجتماعية في الجامعات والمؤسسات العلمية من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، التي تهدف تنمية قابليات الإنسان وتلبي مطالبه في عصر متسارع يستخدم فيه الأقوياء التبعية الفكرية والثقافية والعلمية، كما يستخدم التبعية الاقتصادية، في تسخير الضعفاء إلى درجة الاستعباد. فهو بحث يستهدف التنمية والاستقلال في آن واحد.

الكلمات المفتاحية : (الجامعات، المنظمات العلمية، البحث الميداني، الدراسات الاجتماعية، التنمية المستدامة).

- المقدمة :

- الجامعات :

تعرف موسـوعة بريتانيكا (Britannica)، الجامعة، بأنها مؤسـسـة للتعليم العالي، تتألف عادة من كليات للفنون والعلوم والدراســات العليا والمهنية، وتملك ســلطة منح درجات علمية في مختلف مجالات الدراسة .

وتختلف الجامعة عن الكلية في أنها عادةً ما تكون أكبر حجمًا، ولها منهج أوســع، وتقدم درجات الدراسات العليا والمهنية (الماجستير والدكتوراه)، والدرجات المهنية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس.

ويمكننا القول من خلال الممارسة، بأن عمل الجامعة أوسع مما ذكرته **موسوعة بريتانكا وقاموس أكســفورد** الذي لم يخرج عن حدود نفس التعريف، فوظيفة تأهيل الطالب على الارتقاء في الأبحاث العلمية القائمة على معايير منهجية، وبالتالي تمنح المؤهل إجازة (شــهادة) بالعلوم التي أتقنها والتي تعني إجازته في العمل في ميدانه التخصـصـي، كم أن من وظيفتها مسـاعدة الأسـتاذ أيضًـا على تطوير معارفه ومهاراته من خلال آليات البحث العلمي، بهدف خدمة المجتمع البشــري عامة والوطني حيث تنتمي خاصــة. فهي ليســت كمدارس مرحلة التعليم الأسـاسـي (الابتدائي والمتوسط والثانوي) التي تعمل على تزويد الطالب بالمعلومات الرئيسة التي يحتاجها ليكون نافعًا لنفسه ولمجتمعه، مع تطوير أيضًا لمهاراته واستعداداته الفطرية .

ولذلك لابد في الجامعة من اهتمام خاص بالأبحاث العلمية سواء بتدريب الطلاب على منهجية البحث العلمي، أو بتحفيز الأساتذة على مواصلة أبحاثهم العلمية، وجل الجامعات تملك أقسامًا خاصة بالبحث العلمي والمخبري بحسن قدراتها المادية والبشرية .

- المنظمات العلمية :

أما المنظمات العلمية فهي مؤسـسـات حكومية أو خاصــة تهتم بالأبحاث العلمية النظرية والميدانية، وتساهم في المؤتمرات وحلقات النقاش والدراسات التي تخدم الدولة أو المجتمع وهي تملك حرية في الحركة قد لا تملكها الجامعات بسبب الروتين والتقيد بالمنهج والالتزام بمعايير التوظيف والتعليم المفروضـة من قبل وزارات التعليم العالي .

- الدراسات الاجتماعية :

تعرّف الدراسات الاجتماعية بأنها المواد التي تهتم بدراسة الإنسان وعلاقته بالبيئة المحيطة به تأثرًا وتأثيرًا، كالتضاريس والمناخ والثروات الطبيعية، وحياة الشعوب. (Robert A. Nisbet & Liah

Greenfeld) وتتوسل لتحقيق ذلك بعلوم التاريخ والجغرافية والسِّياسة والاجتماع، والإحصاءات والدراسات الميدانية. (بيار أنصار، 310)

والغاية الأولى "للعلوم الاجتماعية، وجميع أنواع العلوم الأخرى، إنتاج معرفة تراكمية قابلة للتحقق، بحيث تمكننا هذه المعرفة من تفسير وفهم الظواهر التجريبية والتنبؤ بها، كما يمكن أن تستخدم المعرفة ذات المصداقية في تحسين ظروف الإنسان". (شافا فرانكفورت وآخرون، ص20)

- التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة)، غايته تطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي/ الاجتماعي معها، شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القائمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها... وبهذا المصطلح رسمت الأمم المتحدة خارطة التنمية البيئية والاقتصادية، لتحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، التي تحمل كوكب الأرض فوق طاقته... فالتنمية المستدامة فرصة للنمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية. (خالد زكريا ومصدق شعلة، ص1)

- الدراسات الميدانية :

الدراسة الميدانية هي الدراسة على أرض الواقع من أجل معرفة تفاصيل المبحوث عنه، والبحث الميداني آلية ضرورية في كل العلوم الإنسانية مثل الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وغيرها، ويتم توظيف النتائج والإحصاءات للتوصل إلى تحديد المشاكل واستشراف سبل الحل .

وحتى تحقق الدراسات الميدانية النتائج المطلوبة منها، لا بد أن تقوم على: تحديد الهدف، وعناصر الاستبيان، والتسجيل والتحليل، ثم الخروج بالنتائج المتوافقة مع الواقع والقابلة للتطبيق.

- تاريخية الدراسات الميدانية / الإحصاءات

لم ينطلق الإنسان المعاصر بحضارته وتقدمه العلمي وكثير من آليات عمله من فراغ، فالدراسات التاريخية، تؤكد على حقائق يصعب تجاهلها بدأ بها الإنسان مسيرته الحضارية، مذ عرف الدولة/ المدينة، وأساس ما قام به هو الإحصاء، أحد فروع الرياضيات، وميدانه جمع البيانات، ثم تحليلها واستخدام نتائجها، بهدف تحديد واستشراف المؤشرات والمتغيرات، ومن ثم تحديد المشكلات والتحديات، وتلبية ما ينبغي من احتياجات المجتمع في الميادين المختلفة، الاقتصادية والصحية والاجتماعية، وغيرها.

فالإحصاءات الميدانية هي مُرتكز دراسات الجدوى، وإحدى آليات صناعة القرار، ورسم الخطط الإغاثية والتنموية، التي لا تكتفي بتفسير المظاهر وإنما تعمل على تحديد الأولويات، ومعالجة الخلل ووضع الحلول المناسبة لها.

ولا شك أن تطور الحضارة ونمو الشعوب، واستعلاء بعضها على بعض، اعتمد على جمع البيانات عن النفس والغير، لتحديد احتياجات الدولة والمجتمع في السلم والحرب، من الغذاء والمهارات والمهن والإنتاج الزراعي والصناعي.

والدليل على ذلك، ما وجدوه في رُقم العصور السومرية والبابلية وما تلاها إحصاءات بهدف تحديد عدد السكان، والإنتاج الزراعي، والثروة الحيوانية، بهدف جمع الضرائب وتأمين القوت. ففي حوالي عام 2112 ق.م، قام الملك السومري أور ناما (حكم من 2112 إلى 2095 ق.م) بتوحيد دويلات المدن في جنوب بلاد ما بين النهرين، في مملكة قصيرة العمر، تُعرف اليوم باسم سلالة أور الثالثة، أو أور الثالثة. يعود إلى هذا العصر أكثر من 100.000 لوح مسماري من الطين، والعديد منها مسجلة للضرائب المدفوعة للأسرة المالكة. يقول ستيفن جارفينكل (Steven Garfinkle)، عالم الآشوريات بجامعة غرب واشنطن: "إنها واحدة من أكثر الفترات توثيقًا في العالم القديم".. ويضيف: "في بعض الحالات، يمكننا تتبع خروف واحد من خلال النظام الضريبي، وصولاً إلى مطابخ الملك". (ERIC A. POWELL)

ويقول بريان موهس (Brian Muhs)، عالم المصريات بجامعة شيكاغو: إنه خلال عصر الدولة الوسطى بمصر (حوالي 2030-1640 قبل الميلاد)، بدأت الدولة في فرض الضرائب على الأفراد والحقول، بدلاً من المجتمعات. ولم يكن هذا ممكنًا إلا بسبب النمو الهائل في عدد وقدرات كتبة المملكة الوسطى، الذين طوروا سجلات الأراضي والإحصاءات لتتبع الالتزامات الضريبية للأفراد. يقول موهس: "لقد كانت بيئة تكنولوجية واجتماعية جديدة... كان هناك الآلاف من الكتبة الذين يمكنهم استخدام التوثيق كأداة قوية للتأكد من أن الجميع دفعوا ضرائبهم". (Eric A. Powell)

وفي فترة زمنية معاصرة، عمد الحوثيون في الأناضول إلى فرض ضرائب على الحبوب، فبحسب تنقيبات (المعهد الأثري الألماني) قام الحوثيون ببناء مجمع تخزين تحت الأرض في عاصمتهم حاتوشا (Ḥattuša)، حوالي عام 1600 ق.م، وتم العثور على 32 غرفة مغلقة في الصومعة تحتوي على عدة مئات من الأطنان من الحبوب، وخاصة الشعير والقمح المقشر. ويقدر الباحثون أنه عند امتلاء مخازن الصومعة إلى طاقتها القصوى، كان من الممكن أن تطعم ما بين 20 ألف إلى 30 ألف شخص لمدة عام واحد. وتقول عالمة آثار النبات شارلوت ديفي (Charlotte Diffey) من جامعة ريدينغ (Reading): "لم تكن الحبوب تأتي من مكان واحد ، بل من مجموعة متنوعة من المستوطنات الريفية داخل المناطق النائية في

حاتوشا". وتعتقد هي وزملاؤها أن الحبوب المخزنة في حتوشا تمثل الضرائب التي يتم جمعها من مجتمعات زراعية مختلفة بدرجات متفاوتة من الثروة. (Benjamin Leonard)

وهذا يذكرنا بما ورد في الكتاب الكريم عن سياسات النبي يوسف عليه السلام في معالجة أزمة السنوات العجاف بمصر: {قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ* ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ}[يوسف/47 و48]، ولا يعقل أن الجمع والتوزيع كان اعتباطًا وخبط عشواء، لا بد أنه كان مبنيًا على رصد وإحصاء وتدوين لما ينبغي جمعه وكيف سيتم توزيعه، فقد جاء في الكتاب الكريم ذكر صواع الملك، كما ذكر (حمل البعير) وكلاهما من مكاييل ذلك العصر: {قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ}[يوسف/72].

ولا ننسى الإدارة الرومانية التي أنشأت مؤسسة (Fiscus) (قاموس أكسفورد)، لحفظ الضرائب المفروضة على مصر، والتي امتدت إلى مصادر أخرى في وقت لاحق من التاريخ الروماني، كما أنها جمعت تركات الذين ماتوا دون وصية، ونصف الثروة من الممتلكات التي لم يطالب بها أحد، والغرامات. (Flavio Conti (2003.148-149

وكانت الرقابة عليها بمثابة منصب سياسي في روما القديمة ساعد في إدارة الضرائب، التي تحدد نتائج التعداد الدوري مقدار الضريبة المستحقة على المواطن، وقاموا بتسجيل قيمة ممتلكات كل مواطن، والتي حددت مبلغ ضريبة الأملاك التي يتعين دفعها. (Titus Livius)

ولم تخرج الحضارة الإسلامية على قانون الإحصاء الميداني، بهدف معرفة الواقع والإعداد للمستقبل، وقع ذلك منذ فجر دولة الرسول ﷺ في المدينة، فعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: كُنَّا مع رَسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: "أحْصُوا لي كَمْ يَلْفِظُ الإسْلامَ"، قالَ: فَقُلْنا: يا رَسولَ اللهِ، أتَخافُ علَيْنا ونَحْنُ ما بيْنَ السِّتِّمِئَةٍ إلى السَّبْعِمِائَةٍ؟ قالَ: "إنَّكُمْ لا تَدْرُونَ لَعَلَّكُمْ أنْ تُبْتَلَوْا"، قالَ: فابْتُلِينَا حتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لا يُصَلِّي إلَّا سِرًّا (مسلم، 149) والنص والدلالة واضحان في الغاية من الإحصاء، وهو التخطيط لتجنب الابتلاء.

كما يظهر أمر الإحصاء في العهد النبوي في تدبير شؤون الحرب، عن البراء بن عازب رضي الله عنه: اسْتُصْغِرْتُ أنَا وابنُ عُمَرَ يَومَ بَدْرٍ، وكانَ المُهَاجِرُونَ يَومَ بَدْرٍ نَيِّفًا علَى سِتِّينَ، والأنْصَارُ نَيِّفًا وأَرْبَعِينَ ومِئَتَيْنِ (البخاري، 3956)، هذا فيما يعني الصف الإسلامي، فماذا عن إحصاء الصف القرشي المعادي؟

جاء في السيرة النبوية الشريفة أن النبي ﷺ أراد أن يعرف يوم بدر عدد جيش قريش فسأل غلامين من سقاة القوم وقعا أسرى: "أَخْبِرَانِي أَيْنَ قُرَيْشٌ"؟ قَالَا: هُمْ وَرَاءَ هَذَا الْكَثِيبِ الَّذِي تَرَى بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى. فَقَالَ

ﷺ: "كَمِ الْقَوْمُ"؟ قَالَا: كَثِيرٌ. قَالَ ﷺ: "كَمْ عُدَّتُهُمْ"؟ قَالَا: لَا نَدْرِي. قَالَ ﷺ: "كَمْ يَنْحَرُونَ"؟ قَالَا: يَوْمًا تِسْعًا، وَيَوْمًا عَشْرًا. قَالَ ﷺ: "الْقَوْمُ بَيْنَ تِسْعِمِائَةٍ إِلَى الْأَلْفِ" (ابن الاثير، 2-15) أحصاهم بما يستهلكون من الطعام.

ونعود إلى السؤال المركزي

ما هو دور الجامعات والمنظمات العلمية في تطوير برامج البحث الميداني لتحقق الدراسات الاجتماعية دورها في التنمية المستدامة ؟

إن الجامعة كما ورد أعلاه هي الحاضن الطبيعي للعقول والمهارات العلمية، فهي المسؤولة عن إعداد القيادات المزودة بالعلوم والمعارف القادرة على خدمة مجتمعها، هذا من الجانب النظري المثالي، ولكن حتى يتحقق لا بد من برامج عملية ميدانية تعمل على الأبحاث الاستراتيجية المرتبطة بخطط التنمية المستدامة، وإنشاء مراكز البحث المتخصصة لخدمة المجتمع.

وما يقيد الجمعات الحكومية والخاصة قد لا يقيد المؤسسات العلمية والبحثية، التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي تسد المؤسسات العلمية والبحثية الحاجة الملحة إلى الدراسات الميدانية، ونراها معتمدة في الدول المتقدمة التي تؤمن بالخصخصة، فهي أكثر مرونة وربما أكثر حرية

في الاستبيانات والدراسات الميدانية والتواصل مع الشرائح الاجتماعية المستهدفة أو متغيرات المناخ وحركة الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.

وفيما يلي تجربتان من بلدين مختلفين توضح أهمية عمل الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية في خدمة التنمية المستدامة. الأولى من المملكة العربية السعودية، والأخرى من الجمهورية اللبنانية.

- منطقة التعمير/ الفيلات (صيدا – لبنان)

في الجنوب الشرقي من مدينة صيدا ضاحية شعبية محاذية لمخيم عين الحلوة للضيوف الفلسطينيين، مع شلل شبه تام لأجهزة الدولة اللبنانية ومع تردي الأوضاع المعيشية وتراجعها منذ تسعينيات القرن الماضي أصبحت هذه الضاحية نموذجًا لإهمال الدولة وترك الأمور فيها على الغارب، بادرت المؤسسات التطوعية والخيرية والوقفية إلى بذل المستطاع للتخفيف عن سكان المنطقة التي تفتقر إلى جل الخدمات من ماء وكهرباء وطرقات وخدمات طبية وتعليمية، وكانت الخطوة الأولى من (مؤسسة الحريري) وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على التنمية المستدامة، قامت المؤسسة بعملية إحصاء واستبيان حتى تحدد فيما بعد المطلوب، وقامت (الهيئة الإسلامية للرعاية) وهي وقف إسلامي يهتم بتقديم المساعدة للشرائح الأكثر اجة في المجتمع لاسيما في مدينة صيدا ومحافظة الجنوب، بالاستفادة من دراسة مؤسسة الحريري لرسم خريطة عمل لتنمية المنطقة، أو التخفيف من ضغوطات الواقع المتردي.

أما دراسة (مؤسسة الحرير) فوصلت يومها إلى الأرقام التالية :

عدد إجمالي السكان اللبنانيين في منطقة التعمير والفيلات يتجاوز العشرة آلاف نسمة بقليل.

يشكل الذكور 40% والإناث 60%.

نسبة العاطلين عن العمل 70%.

نسبة البطالة المقنّعة 70% من 30% العاملين.

نسبة الأميين 40%.

نسبة العزوبية بين الشباب في سن الزواج 60%.

وحددت الإحصاءات والاستبيانات المشكلات الأساسية في المنطقة بالتالي:

فئة الأحداث 10 – 18

- تسرب مدرسي مبكر (لعدة أسباب).
- استغلال عمالة مبكرة.
- استغلال سياسي.

الفئة الشبابية 18 – 25

- عدم وجود الهدف.
- الفراغ القاتل.
- تدني مستوى الوعي.
- ضعف القدرة المالية.

فئة الرجال 25 – 40

- عدم القدرة على التفرقة بين الكماليات والأساسيات.
- جهل تام بكيفية تحسين الوضع المعيشي.
- جهل تام بأهمية الدراسة والتطور الحاصل حوله.
- استغلال تام من قبل السياسيين.

إن التدقيق في النسب المذكورة وفي خلاصة المشاكل يعني ببساطة استعداد مجتمع التعمير/ الفيلات التام لانفجار اجتماعي في أي وقت، بل والاستجابة للاستغلال من قبل منتهزي مآسي الناس لتوظيف فئات شبابية وبالغة في أعمال حزبية أو غير شرعية، وهي ظاهرة تشي بها أحداث وقعت في تلك المنطقة، لاسيما وهي متداخلة مع الوسط الفلسطيني الذي يعاني بدوره من مشاكل شبيه يضاف إليها التضييق على الدخول والخروج من أكبر مخيمات الفلسطينيين وأكثرها اكتظاظًا.

بناء على الأرقام المذكورة وضعت (**الهيئة الإسلامية للرعاية**) تصورًا لمعالجة ما يمكن معالجته:

فئة الأحداث 10 – 18

- توعية الأهل بأهمية الاستثمار في التعليم وعدم تشجيع هذه الشريحة على التسرب من المدرسة والدخول المبكر في سوق العمل.
- إقامة دورات توعية وإسناد تعليمي لهذه الشريحة.
- المساهمة في توفير الكتاب المدرسي والقرطاسية.

الفئة الشبابية 18 – 25

- إقامة دورات في الثقة بالذات والوعي الاجتماعي.
- التدريب المهني للجنسين (برامج مناسبة لكل من الجنسين).
- التدريب على مهارات مطلوبة للسوق المحلي والخارجي كورش الميكانيك والإدارية المساندة كالسكرتارية، والمهارات السياحية كالفندقة.

فئة الرجال والنساء 25 – 40

- إقامة دورات في الثقة بالذات والوعي الاجتماعي.
- مشروع الأعمال الصغيرة (القرض الحسن).
- إيجاد مراكز توظيف تكون وسيطًا بين الفنيين في مختلف الأعمال المطلوبة، يتلقى طلبات المواطنين ويوجههم نحو المهارات الفنية المتوفرة.

تم تنفيذ بعض المشاريع وتعثر أكثرها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن ما هو دور الجامعات، وصيدا تحتضن ما لا يقل عن عشر جامعات وكليات في مختلف التخصصات إحداها حكومية والبقية خاصة؟

بالاطلاع على أبحاث الجامعات نجدها غفلًا من أي دراسة أو موضوع بحث يتعلق بمشاكل المجتمع والتحديات التي يواجهها، المناهج نفسها تقليدية تنفذ سياسات وبرامج وزارة التعليم العالي، فيما الأبحاث الفصلية أو العليا تقليدية تدور في فلك بعيد عن احتياجات الواقع لا لجهة الإحصاء، ولا الاستبيان الميداني، وبطبيعة الحال، ولا اقتراح الحلول. مع أنه بالإمكان القيام بذلك بالتعاون مع الوزارات المختصة لاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية، والبلدية التي هذا إدارة محلية من واجباتها خدمة المجتمع.

أما تجربة **المملكة العربية السعودية**، فسأركز على دور الجامعات والمؤسسة العلمية والبحثية **خدمات الحج**، وهو موسم من أهم المواسم التي يتدفق فيها ملايين من المسلمين من أقطار الأرض شرقها وغربها، من الجنسين، ومن شرائح عمرية متنوعة، وخلفيات ثقافية ولغوية واقتصادية هي الأكثر تنوعًا في العالم، تلتقي في مدة محدودة في مكان محدود، وتحتاج خدمات أمنية وصحية وغذائية وتوجيهية تنوء بها جهة واحدة مهما بلغت إمكانياتها، ولذلك تقوم جامعات المملكة بدور متميز ومشهود له في مختلف الاختصاصات ذات العلاقة ويتطوع في كل عام عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات الجامعيين خدمة لضيوف الرحمن.

ولكي تحقق حكومة خادم الحرمين الشريفين، الواجب الملقى على عاتقها في خدمة الحرمين وضيوف الرحمن على مدار السنة لاسيما في موسم الحج واهتمامًا منها بتطوير بيئة الحج وعدم الاكتفاء بوقوع المشكلة ثم البحث عن حلها، أنشأت (**معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة**)، ليكون مؤسسة علمية بحثية تُعنى بدراسة ما يستجد من قضايا الحج والعمرة والزيارة، من أجل تطوير بيئة الحج والعمرة، بإشراف لجنة عليا يرأسها وزير الداخلية، رئيس لجنة الحج العليا.

يحتضن المعهد نخبة من الباحثين المتخصصين في شتى المجالات العلمية، ويشاركهم عشرات الباحثين المتخصصين من كل الجامعات والمعاهد والأجهزة الحكومية والأهلية خلال المواسم البحثية. ويضم المعهد في مقره الرئيس بمكة المكرمة، وبفرعه بالمدينة المنورة، البنية التحتية اللازمة لإكمال الأبحاث والدراسات. (جريدة الرياض، 1435)

هذا، بالإضافة إلى (**كُرْسِيَّ الأميرِ سلمانَ بنِ عبدِالعزيزِ لدراساتِ تاريخِ مكةَ المكرمةِ**)، وبرامج (جامعةَ أمِّ القرى) وخُطَطِها الاستراتيجيةِ في توظيفَ إمكاناتِها لخدمةِ الحجيج والمعتمرينَ والزوَّار. (جريدة الرياض، 1435)

وحرصًا على تحقيق أمن الحجيج الصحي والشخصي، تتم دراسة أفضل سبل مكافحة التلوث الميكروبي بـ(**معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة**)، ونظام إنذار من البرق والرعد بمنطقة مكـة المكرمـة ، لعلاقتـه بقطع الكهرباء أو إشعال الحرائق ، ودراسـة الأتربة العالقة بساحات المسجد النبوي

الشريف، لاسيما خلال أيام الذروة كالعشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، وبالصحة الغذائية للحجاج والعمار، وهم يأتون من كل فج عميق بثقافات تغذية متنباينة، والاهتمام بالخدمات الصحية في العاصمة المقدسة أثناء فترة الحج، تعني الاستعداد بدراسة جنسية المريض وحالته الغذائية التي تساعد في التنبؤ بالتشخيص المرضي، ومدة إقامة المريض في المستشفى، لتقديم أفضل خدمة صحية للحجاج، ودراسة تأثير استيراد الحيوانات المجترة على وبائية مرض الحمى القلاعية خلال موسم الحج.

وأمن الحجاج يعني إجراءات الدفاع المدني وغيره من الأجهزة المختصة في تنظيم الحشود بساحات المسجد الحرام، وخلال أيام التروية، وتنظيم حركة زوار المدينة المنورة، بهدف الحفاظ على الأرواح والممتلكات والتقليل من الخسائر، وتحقيق مبدأ السلامة العامة بما في ذلك دراسة أفضل طرق تخزين النفايات والتخلص منها في الحرمين والمشاعر. (جريدة الرياض، 1435)

وترى المتطوعين من طلاب الجامعات، من مختلف الفروع ذات العلاقة، من الجنسين، تعمل على مدار الساعة في زيارة شرائح من الحجيج وملء استبيانات تخضع لاحقًا للدراسة والتحليل بهدف تحسين الخدمات ومعالجة الثغرات بالحلول المناسبة.

وهذا الجهد الذي تقوم به وزارات المملكة والمؤسسات العلمية المذكورة ينبغي أن يعمم في بلدان الوطن الإسلامي، بحيث تتكيف مواد وبرامج وأبحاث الجامعات الحكومية والخاصة لدراسة احتياجات المجتمع المحلي، واستشراف تنميته من خلال برامج غير تقليدية تتبع المقاييس والقواعد العلمية التي توصلت إليها الدول المتقدمة، وقد يكون هذا مكلفًا ماليًا ويحتاج إلى كوادر مهيأة له، ومهما كانت الأعباء عند الانطلاق فهي لا توازي الثمرات التي سيتمتع بها المجتمع.

- التوصيات:

- إعادة النظر في مناهج التعليم الجامعية وفق المعايير العالمية لخدمة المجتمع.
- العمل على وضع آليات لتطبيق وتفعيل البرامج النظرية التي تنظر لتطوير الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية موضع التنفيذ.
- إشاعة البعد الأخلاقي في التعليم الجامعي، والذي يعنى بتخريج مواطن فاعل ومخلص لمجتمعه ووطنه مؤتمنًا على ما أُعد له.
- نشر ثقافة الولاء للوطن على خلفية الحق والواجب، والمبادرة الذاتية، دون إغفال تنظيمها بقواعد وإجراءات قانونية تضبط انتهاكها من قبل أي طرف من أطراف تنفيذها.

- تزويد الطلاب في مختلف مراحل التعليم الجامعي بمهارات مجتمعية وعدم الاقتصار على المواد البحتة وتدريبهم على خدمة المجتمع.
- اختيار مواضيع الأبحاث الفصلية وأبحاث التخرج بما يخدم التنمية المستدامة.
- غرس المصداقية والشفافية في التعامل مع المؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة بموضوع المجتمع والتنمية الاجتماعية.
- الاستفادة من التقنيات الفنية والإجرائية التي توصلت إليها الدول المتقدمة، مع التركيز على مؤامتها مع الثقافة المحلية.
- زرع القناعة بأن تباين الثقافات والمستويات العلمية والتربوية، عنصر مساعد وليس مثبط في عملية التفاعل بين العناصر والأوساط، إذا تم توظيفه بشكل سليم.

- أهم المراجع :

1- القرآن الكريم .

2- صحيح البخاري .

3- صحيح مسلم .

4- ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

5- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة: نخلة فريفر، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1992م.

6- جريدة الرياض، تأريخ 24 جمادى الآخرة 1435هـ (2014/04/24م). خالد زكريا ومصدق شعلة، التنمية المستدامة، بحث تحت إشراف: أ.د. أحد ذكر الله، أكاديمية العلاقات الدولية (إيرا)، ب.ت.

7- شافا فرانكفورت وآخرون، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: ليلى الطويل، دمشق، بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.

1- Benjamin Leonard, Royal Food Fund, Turkey. Archaeology Magazine, April 09, 2021
2- Britannica, social science, by: Robert A. Nisbet & Liah Greenfeld .
3- ERIC A. POWELL, Spoils of War, Mesopotamia, Archaeology Flavio Conti (2003). A Profile of Ancient Rome, Getty Publications. pp. 148–149
4- Magazine, a publication of the Archaeological Institute of America, April 09, 2021 .
5- Oxford dictionary.

التفكير الناقد سبيل لتحقيق التنمية المستدامة

د. سرتية صالح حسين العاتي

جامعة صبراتة – كلية الآداب– قسم الفلسفة

sertia@gmail.com

الملخص :

يعد التفكير الناقد من أهم المهارات الناعمة في القرن الحادي والعشرين، الذي يستلزم من كل فرد اكتسبها، لأنه يعطي الفرد القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات الصائبة .

وبأي حال من الأحوال لا يمكن ان تتحقق التنمية المستدامة من خلال حلول تكنولوجية أو وفرة في الأموال فقط، في ظل غياب التفكير العقلاني المبني على أسس منطقية، كالتفكير الناقد الذي يساهم في تطوير مهارات التعلم الذاتي والقدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات المستقبلية ويساعد على المشاركة الفعالة في المجتمع، وتكسب المتعلمين التجارب المختلفة التي تعدهم للتكيف مع مقتضيات الحياة الآنية وتهيؤهم للنجاح في المستقبل كما يمنح الفرد القدرة على تقييم وتحليل الأفكار والمواضيع العامّة بطريقة بنّاءة وموضوعية، وذلك باستخدام مبادئ المنطق والتحليل، والتقييم، والتفسير والوصف. وهذا يتيح لنا التوصل إلى استنتاجات منطقية والتوصّل إلى قرارات سديدة، وليس قرارات عمياء مبنيّة على المعتقدات ووجهات نظر شخصية.

الكلمات المفتاحية : (التفكير الناقد - التنمية المستدامة)

المقدمة :

تشكل التنمية المستدامة الركيزة الأساسية لبناء مستقبل يحقّق التوازن بين حاجات الجيل الحالي والأجيال القادمة في هذا السياق يلعب التعليم دوراً حيوياً ومحورياً في تحقيق هذه الأهداف الرفيعة من خلال تنمية المهارات الفكرية التي تسهم في بلورت الرؤى المستقبلية للمحافظة على ثروات الأجيال القادمة و استثمار الثروات بشكل عادل وعقلاني .

وكما تعد المدارس والجامعات محركاً للابتكار والتغيير نحو عالم أكثر استدامة، فهي الأماكن التي ينمو فيها العقل والوعي، ويستقي فيها الفرد المعرفة والمهارات والثقة التي يحتاجها اليها لتحقيق مستقبل أكثر استقرار وسلام .

في حقيقة الأمر لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة من خلال حلول تكنولوجية أو ضخ المال فقط، في ظل غياب التفكير العقلاني المبني على أسس منطقية، كالتفكير الناقد الذي يقصد القدرة على تقييم وتحليل الأفكار والحجج والآراء والمواضيع العامّة بطريقة بنّاءة وموضوعية، وذلك باستخدام مبادئ المنطق والتحليل، والتقييم، والتفسير والوصف. وهذا يتيح لنا التوصل إلى استنتاجات منطقية والتوصّل إلى قرارات سديدة، وليس قرارات عمياء مبنيّة على المعتقدات الشخصية ووجهات النظر الفردية، لذا تنمية وتوظيف مهارات التفكير الناقد باتت مهمة وضرورية في عالمنا هذا السريع التغير؛ لأنّها تساعد على المشاركة الفعالة في المجتمع، وتكسب المتعلمين التجارب المختلفة التي تعدهم للتكيف مع مقتضيات الحياة الآنية، وتهيؤهم للنجاح في المستقبل، وإذا كان التعليم يهدف إلى إعداد مواطنين لديهم القدرة على اتخاذ القرارات واختيار ما يريدون على حقهم في الاختيار الحر، فإنّ هذا يستدعي من التربويين الاهتمام بتنمية هذا النوع من التفكير وتوطينه في مؤسستنا التعليمية ذلك لما له اثر في تطوير الوطن وتقديم الحلول المستدامة للتحديات والأزمات، فهو أداة قوية لتحديد احتياجات الوطن والعمل على تلبيتها ويلعب دورًا حيويًا في فهم الواقع وتحليله بشكل عميق ومنطقي حيث يساعد في تحديد القضايا والمشكلات التي تواجه الوطن وتحديد الأولويات في مجالات مختلفة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والتنمية المستدامة فمن خلال تنمية مهارات التفكير النقدي وتوظيفها فإننا نتحول من مراقبين سلبيين إلى مشاركين نشطين في حياتنا اليومية، بالإضافة إلى ذلك فإن صقل هذه المهارات يعمل بمثابة درع يحمي الأفراد من العواقب غير المرغوب فيها.

- إشكالية الدراسة :

تدور إشكالية البحث حول الوقوف على كيفية توظيف تعلم مهارات التفكير الناقد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، تنطلق الدراسة للإجابة على التساؤلات:

1- ما المقصود بالتفكير الناقد؟ وكيف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

2- كيف يساهم توطين تعلم التفكير الناقد في المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

3- ما العلاقة التي تربط بين التنمية المستدامة والتفكير الناقد؟

- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء على العلاقة التراتبية بين التفكير الناقد وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى التأكيد على ضرورة توطين التفكير الناقد كمادة تعليمية في مؤسستنا التعليمية.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان أهمية التفكير الناقد كمحرك حقيقي وراء التغيير الإيجابي في المجتمع في جميع المجالات، وكيف يمكن للأفراد والمجتمعات الاستفادة من هذا النهج في تطوير الوطن وتحقيق التنمية الأكثر الاستدامة .

- منهجية الدراسة:

سنعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي.

- تعريف التفكير الناقد

لقد وهبه الله سبحانه وتعالي الإنسان نعمة العقل التي تميره عن باقي المخلوقات الحية، ومن خلال عقله يتفاعُل مع البيئة المُحيطة به، ويتدبر ويتفكر ويفكر في مواجهه للمواقف المجهولة التي تحتاج إلى تفسير وفهم ويحاول تقديم الحلول للمشكلات التي تواجهه، ومن الجدير بالذكر أنّ التفكير الناقد واحد من أنماط التفكير، وهو تفكير مُكتسَب لا يتمّ اكتسبه بالفطرة، بل بتدريب، كما أنّه غير مرتبط بعمر مُعيَّن؛ حيث يمكن لأي إنسان ممارسته بناءً على مقدرته العقليّة، والتصورية، والحسّية، وحتى المجرَّدة.

ونتيجة لضعف المخرجات التعليميّة لقيَ هذا النوع من التفكير اهتماماً واسعاً في القرن الماضي وتحديداً في العقد الثامن منه، من قِبل التربويّين باعتباره نشاطاً علميّاً معرفيّاً، وباعتباره نشاطاً إنسانيّاً.

ومن هنا، وردت عدّة تعريفات للتفكير الناقد، وذلك على النحو الآتي:

يعرف التفكير الناقد على إنه عبارة عن نشاط عقلي تأملي يستخدم قواعد ومعايير صحيحة بهدف تفحص الآراء والمعتقدات والأدلة والادعاءات التي يتم الاعتماد عليها عند إصدار حكم أو حل مشكلة أو صنع قرار مع الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الآخرين .

فهو يركّز على تنمية قدرة المتعلّم على التحليل العميق وتقييم الأفكار واستخلاص النتائج، وبالتالي يجعل من الفرد قادر على استخدام عدة مهارات مثل التأمل الذهني، حل المشكلات واتخاذ القرارات، من أجل تحليل واستيعاب المفاهيم المعقدة وتوظيفها في التعامل مع تحديات الحياة .

وتحتاج التنمية المستدامة إلى عقول ناضجة قادرة على اتخاد القرار السليم حيال الموار بمختلف نواعها والمحافظة عليها فأن التفكير الناقد من حيث الجوهر هو معالجة المعلومات بشكل متعمد، ومنهجي حتى تتمكن من اتخاذ قرارات أفضل، وفهم الأشياء بشكل عام وأفضل.

وهناك من يذهب في تعريفه للتفكير الناقد على أنه يقوم على تقصي الدقة في ملاحظة الوقائع التي تتصل بالموضوعات ومناقشتها وتقويمها، والتقيد بإطار العلاقات الصحيحة التي ينتمي إليها هذا الواقع، واستخلاص النتائج بطريقة منطقية وسليمة مع مراعاة الموضوعية.

ويؤكد الدكتور الحصادي في كتابه حساسات التفكير الناقد ذلك بقوله:- " إن دراسة التفكير الناقد تعزز مهارات ذهنية واسعة النطاق كقدرة على التعبير عن الأفكار بوضوح وبدقة والمهارة في تعريف الألفاظ والمفاهيم ' وأيضاً القدرة على صياغة الحجج بدقة وتحليلها، خصوصًا في المجتمعات الديمقراطية التي المواطنون يتحاورون حول المشكلات بحرية مطلقة وينتخبون قادتهم وفق رؤية صحيحة وفاحصة لحملاتهم الانتخابية .. ولعل السبب تخلف بعض المجتمعات ناتج عن عدم توطين التفكير الناقد.

يتضح من التعريفات السابق أن تعلم و اكتساب مهارة التفكير الناقد تساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من كونه يقوم على التقصي والملاحظة للوقائع إثارة التساؤلات حول الإشكاليات ويدعو إلى حل المشكلات بطرق علمية سليمة وأيضا الاهتمام بالدقة والموضوعية في اتخاذ القرار الامر الذى يساهم في المحافظة على مقدرات الأجيال القادمة وعدم استنزافها.

- تعريف التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا.

في عام 1992 جاءت " قمة الأرض" بريو دى جانيرو وذلك لربط المتبادل بين البيئة والتنمية وضمان استقرارها واستمرارها، حيث يقوم مفهوم التنمية على عدة اعتبارات رئيسية، منها الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، والعمل على الحد من تأثير المخلفات الصناعية على تلوث البيئة بكل أنواعها، وضرورة الحرص على استمرار النظام البيئي بشكل متوازن من شأنه الحيلولة دون استنزاف الموارد المتاحة للأجيال القادمة.

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".

وأما ادوارد بابر الذي يعد أول من استخدام تعبير التنمية المستدامة فقد عرفها " بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلي الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئة".

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة على أنها (إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

كما وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية رؤية جديدة 1993 للتنمية جعل فيها الإنسان في أولوية أهدافها وتصنع من أجله، حيث عرف التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. بمعنى الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل بشكل منتج وخلاق. والتنمية من أجل الناس معناها ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعاً عادلاً. وأما التنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها".

مما تقدم يمكننا القول إن مفهوم التنمية المستدامة يتمحور حول الإنسان بالدرجة الأولى؛ لذا يستوجب بناء واعداد الانسان وتزويده بالمهارات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة كمهارة التفكير الناقد ' التي يعد اكتسابها سبيل للمحافظة على مقدرات وحقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة ومواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي.

- التفكير الناقد سبيل التنمية المستدامة :

تسعى دول العالم الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع خطط استراتيجية لها من أجل تحقيق حياة افضل للإنسان، ولأن هذه الخطط تحتاج الى عقل يخطط ويفكر ويدبر من أجل تحقيق افضل النتائج وحلول مستدامة يستوجب ممن يضعون الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة أن يتمتعوا بمهارة التفكير الناقد التي تساهم في بناء الشخصية الوطنية للفرد المتوازنة التي تحقق المواطنة الفاعلة الواعية والمحافظة على ثروات المجتمع والساعية الى تحقيق الاستدامة في كل الجوانب الحياة، فهو يعد المحرك الحقيقي وراء التغيير الإيجابي في المجتمع وتطويره.

في حقيقة الامر لقد ميزنا الله بنعمة العقل والذى هو أساس التفكير والتفكر لتعامل مع البيئة المحيطة بنا، لتحقيق التنمية مستدامة يحتاج الفرد الى عقل سليم يفكر بشكل إيجابي و يطور مهارات التفكير إذ يعد ثقافة العقل والتفكير المستمر أحد العوامل الرئيسية في تحقق التنمية المستدامة، لذا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال تغير طريقة تفكيرنا وعملنا وأيضا مناهجنا التعليمية وجعلها تتماشي مع التغييرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

يعتبر التفكير الناقد أداة قوية لتحديد احتياجات الوطن والعمل على تلبيتها، حيث يلعب التفكير الناقد دورًا حيويًا في فهم الواقع وتحليله بشكل عميق ومنطقي وتحديد القضايا والمشكلات التي تواجه الوطن وتحديد

الأولويات في مجالات مختلفة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى إنه يلزم الفرد للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وعدم اتخاذ قرارات بصورة فردانية لا تصب في مصلحة الجميع

وفيما يلي بعض أنواع مهارات التفكير الناقد :

1- من المهارات التي يكتسبها الفرد من التفكير الناقد القدرة على التحليل اللغوي والفصحى، حيث يتمكن الفرد من فهم الكلمات والجمل والتركيب اللغوي للنصوص بطريقة دقيقة وفهم المعاني الدقيقة للكلمات والعبارات.

2- القدرة على استخدام العقل المنطقي حيث يستخدم الفرد العقل للتفكير بطريقة منطقية في حل المشكلات واتخاذ القرارات.

3- تحليل الأفكار وتقييمها وطرح حجج قوية واتخاذ قرارات استنادًا إلى تقييم موضوعي للأدلة المتاحة.

4- معالجة وفهم المفاهيم المعقدة والتعامل مع الأفكار المجردة والمفاهيم العامة.

5- تفكيك وتحليل الأفكار إلى مكوناتها الأساسية وتحليلها بطريقة منهجية ومنطقية.

وبهذا فأن مهارات التفكير النقدي أداة قوية لتنمية مهارات العقل وتحسين ادائه على التحليل والتفكير النقدي، وباستخدام هذه المهارات بشكل إيجابي وفعال، يمكن للفرد تحقيق نتائج إيجابية في الحياة الشخصية والعملية وتحقيق التنمية المستدامة

في سياق التنمية المستدامة أيضًا، يتفق الخبراء على اعتماد أساليب التعلم النشط والتشاركي، والذي يتضمن تطوير عناصر تربوية خمسة، مثل التفكير الناقد والتحليل المنهجي والتعلم التشاركي والتفكير الإبداعي والتعلم التعاوني، بهدف تحقيق تفاعل إيجابي بين المحتوى وعمليات التعلم، هذا النهج يسعى إلى تحقيق تفاعل بنّاء بين المحتوى الدراسي وعمليات التعلم، ويساهم في بناء فهم عميق ومستدام لمفاهيم الاستدامة.

ففي حقيقة الأمر لقد تعالت الصيحات المطالبة بضرورة ربط التعليم بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك نتيجة لتدني مؤشر التعليم العالي في أغلب الدول العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وبحسب التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في دافوس لعام (2016م-2017م)، حصدت سنغافورة المرتبة الأولى في العالم حيث حصلت على 6.29 نقطة من (7) ثم فنلندا، وتليها هولندا في المرتبة الثالثة فيما صنفت ألمانيا في المرتبة أل (20)، وجاءت فرنسا في المرتبة (21)، والجدير بالذكر أن سنغافورة من أوائل الدول التي وطنت تعليم مهارات التفكير الناقد في مؤسساتها التعليمية، ففي 1997 استضافت سنغافورة المؤتمر الدولي السابع للتفكير وحضره 2200 فرد يمثلون حوالي 42 دولة من مختلف بقاع العالم .طرح فيه رئيس الوزراء السنغافوري جوه شوك تونغ مبادرته لتطوير التعليم تحت شعار "مدراس تفكر. وطن يتعلم" وبين أن تقدم المواطن لا يتحدد بما اكتسبه من معارف ,وإنما بمدى تمسكه بمواصلته للتعلم

وقدرته على التفكير لاتخاذ القرارات المناسبة في التعامل مع ما يواجهه من معوقات وتحديات في حياته اليومية ولكي يعد المواطن لذلك، لابد أن يتعلم مهارات التفكير لكي تساعده وتعضده في تحقيق هذا الهدف.
لقد شهد العالم مرحلة تاريخية مهمة في الألفية الثالثة من تطوره، وهي مرحلة الثورة الصناعية الرابعة حيث التقنية العالية والتكنولوجيا ووسائل التواصل الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والإبداع الذي هو تتويجٌ للبحث العِلميّ والتطوير التكنولوجيّ وهو الذي يقدم الحلول جديدة للمُشكلات الرّاهنة أو المستقبلية التي تحتاجها ومن شأنها الدَّفع بعجلة التنمية إلى الأمام والإبداع الحقيقي لذلك أصبح توطين تعلم مهارات التفكير الناقد من الضرورات الملحة في وقتنا الراهن، وذلك لإثاره الإيجابية في جميع جوانب الحياة بصفة عامة.

ويعد تعامل السلطات العليا في الدولة بمهارة التفكير الناقد بمثابة الوصول إلى اتخاذ القرارات التي ستساهم في تدعم وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ولذلك لابد أن يساير التعليم بمختلف مستوياته متطلبات التنمية المستدامة، كما يجب أن يكون هدفه الأساسي، بناء اقتصاد المعرفة، و توطين مهارات التفكير الناقد في مناهجنا التعليمية، وذلك لن يتحقق إلا بربط التعليم بأهداف المجتمع العليا.

وعلى ضوء ما تقدم فعملية التعليم والتعلم لهما ارتباط وثيق بالتنمية المستدامة وهي استثمار بالبشر وللبشر لذلك يجب أن نعي بأن تطوير التعليم تتطلب مشاركة مجتمعية يتم فيها الاستعانة بالكفاءات الوطنية التي تمتلك الخبرة في هذا المجال.

يؤكد «التقرير العربيّ العاشر للتنمية الثقافيّة» الصادر عن «مركز الفكر العربي» لعام (2016 - 2017) ضرورة التصدي للتحدّي الكَونيّ ثلاثيّ الأضلاع، يتألّف من الفقر، والحروب، والتدهور البيئيّ، بحيث يصل نحو تحقيق ما نرمي إليه باتّخاذ سياساتٍ سليمة، والعمل بوسائل متعدّدة، في طليعتها المَعرفة والإبداع.

لقد شاع مصطلح التنمية المستدامة في وقتنا الحاضر، ولكي نسايرها، وجب علينا أن نلقي نظرة على هدفها، الذي يكمن في تلبية احتياجات الحاضر دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة مع الحفاظ على البيئة، حيث إن تطوير أي قطاع من القطاعات الاقتصادية أو الخدمية يرتبط بشكل وثيق بالعنصر البشري وقدرته على مواكبة كل حديث ومتطور وإضافة إبداعات جديدة وابتكارات حديثة؛ فدول العالم المتقدمة أصبحت تركز على «التعلم» وليس «التعليم» وتستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الارتقاء بالأدوات التعليمية المختلفة، و طالما عملية التنمية مستدامة مستمرة فإن ذلك يفرض أن تكون عملية تطوير التعليم مستمرة أيضا ومواكبة لعملية التنمية المستدامة ولاسيما ونحن نشهد تحولات كبرى ينبغي مواجهتها، الامر الذى يستلزم ضرورة تغير في كثير من الأفكار والأخذ بالحديث منها لتوظيف مخرجات عملية التعلم والتعليم لمتطلبات التنمية المستدامة، وما يتناسب مع إمكانياتنا وقدراتنا، ومستوي ثقافتنا وعلمنا، وقدرات أفرادنا، وعدم استخدام الموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بطرق غير مسؤولة وغير عقلانية والتي نتج عنها انقراض العديد من

النباتات والحيوانات، ويمكننا القول أن الازمة التي نعانيها ليست أزمة بيئية بقدر ما هي أزمة تربية وتعليم وتنشئة اجتماعية الامر الذى يستوجب علينا أن نعزز الاحترام العميق لبيئتنا وإعداد تلاميذنا وطلابنا لمستقبل مختلف، حيث ستكون الوظائف والمهارات الخضراء هي الأساس والتي تشتمل في سياق التنمية المستدامة كلا من القدرات التقنية والمهارات الناعمة أيضًا إنها تتعلق بالتفكير النقدي، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، كل ذلك في سياق الاستدامة، إنها تتعلق بتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة لا تفيد البيئة فحسب، بل المجتمع والاقتصاد أيضًا.

في حقيقة الأمر تعد المهارات الخضراء هي المفتاح لمستقبل مستدام، من خلال تزويد الجيل الحالي والأجيال القادمة بالمعرفة والقدرات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة ولعلنا نذكر بعض الفوائد التفكير الناقد للطلاب لفهم تحديات البيئة:

1- تمكن مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات الطلاب من فهم القضايا البيئية المعقدة واستنباط حلول مبتكرة. على سبيل المثال، يمكن للطلاب دراسة أسباب تغير المناخ وآثاره، ثم تبادل الأفكار وتقييم الحلول المحتملة ضمن جلسات العصف الذهن.

2- تعزز مهارات التعاون والتواصل العمل الجماعي والحوار الفعال حول موضوعات الاستدامة. قد يعمل الطلاب معًا في بناء مشروع لتقليل النفايات في المدرسة، ثم يقدمون نتائجهم وتوصياتهم إلى المجتمع المدرسي والمجتمع المحلي أيضا.

3- القدرة على التكيف والمرونة تزود التلاميذ والطلاب بالقدرة على التعايش مع حالات عدم اليقين والتغيرات المرتبطة بالتحديات البيئية. على سبيل المثال، قد يستكشف الطلاب كيفية تكيف المجتمعات مع الكوارث الطبيعية أو كيفية تعافي النظم البيئية من آثار الاضطرابات المناخية.

يمكننا القول أن التفكير الناقد يعد أحد المفاتيح المهمة لضمان التطور المعرفي الفعّال الذي يسمح للفرد باستخدام أقصى طاقاته العقلية للتفاعل بشكل إيجابي مع بيئته، ومواجهة ظروف الحياة التي تتشابك فيها المصالح وتزداد المطالب، وتحقيق النجاح والتكيف مع مستجدات هذه الحياة، ومهارات التفكير الناقد مهارات يحتاج إليها كل فرد من أفراد المجتمع، ولقد أظهرت معظم الدراسات التجريبية والتي تمّ من خلالها استخدام برامج وخبرات لتنمية مهارات هذا النوع من التفكير، أنَّ هذه المهارات تعود بالفائدة على المتعلمين من أوجه عدة فهي:

1- الاستقلالية المتعلم في تفكيره، وتحرره من التبعية، والتمحور حول الذات.

2- طرح التساؤلات والبحث، وعدم التسليم بالحقائق دون تحرٍ كافٍ.

3- تجعل من الخبرات المدرسية ذات معنى، وتعزز من سعي المتعلم لتطبيقها وممارستها.

4- ترفع من المستوى التحصيلي العلمي.

5- الإيجابية والمشاركة في عملية التعلم من قبل المتعلم.

6- القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

7- تعزز الثقة بالنفس وتقدير الذات للمتعلم.

8- تفتح أبواب التطور والإبداع.

يمكن القول بأنَّ تنمية مهارات التفكير الناقد بات من الملحات في عالمنا هذا السريع التغير؛ لأنّها تساعد على المشاركة الفعالة في المجتمع، وتكسب المتعلمين التجارب المختلفة التي تعدهم للتكيف مع مقتضيات الحياة الآنية، وتهيؤهم للنجاح في المستقبل، وإذا كان التعليم يهدف إلى إعداد مواطنين لديهم القدرة على اتخاذ القرارات واختيار ما يريدون على حقهم في الاختيار الحر، فإنّ هذا يستدعي من التربويين الاهتمام بتنمية هذا النوع من التفكير.

- مزايا التفكير الناقد :

تتمثل مزايا التفكير الناقد في النقاط الآتي:

1- يزيد من استعداد الطلبة على ممارسته.

2- يزيد من أهمية المتعلمين وفاعليتهم في الفصل الدراسي.

3- يجعل الطالب خبيرًا. ويزود خبرات الطلاب ويحببهم بالجو الصفي.

4- يساعد الطلبة على تنظيم خبراتهم.

5- يسهم في إعداد الطلبة للحياة.

6- يساعد الطلبة على تطبيق أفكارهم ونقلها إلى المواقف الحياتية.

إن التفكير النقدي أداة قوية لتحفيز الإبداع وتطوير القدرات الذاتية من خلال تحليل الأفكار والمشاكل بشكل منهجي ومنظم، ونستطيع اكتشاف نقاط القوة والضعف واستكشاف الجوانب الجديدة والمختلفة، إنه يوسع آفاق التفكير ويمكننا من رؤية الصورة الكبيرة والمفاهيم المرتبطة بها، كما يعمل على تحفيز التحليل والتفكير الاستراتيجي، مما يمكننا من اتخاذ قرارات أفضل وتحقيق نتائج أفضل. كما أنه يعزز قدرتنا على استخدام الخيال واستكشاف الخيارات المختلفة للوصول إلى حلول مبتكرة ومتطورة. فعندما نكون قادرين على التفكير بشكل نقدي، نستطيع تحويل الفرص والتحديات إلى مصادر إلهام وتحقيق تغيير حقيقي في حياتنا وحياة الآخر.

- المواطنة سبيل لتحقيق التنمية المستدامة

إن المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن، بل ارتباط وجداني بجذور الانتماء والولاء للأرض، بالإضافة إلي الروابط الاجتماعية التي يجتمع عليها المجتمع للقيام بمتطلبات التنمية و استدامتها، على أن تحقيق مثل هذا الدور مرتبط ايضا متطلبات التنمية السياسية التي تضع كل إمكاناتها نحو تحقيق واجبات الدولة و رعايتها للأمن و الاستقرار وفق الإرادة الذاتية.

الأمر الذي يستلزم ضرورة ترسيخ قيم المواطنة من خلال التربية التي تغرس حب الوطن واحترام الآخر والتسامح ونبذ العنف ومحاربة الاخبار المضللة من أجل خلق مواطن قادر على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة وحيوية، فالمواطنة بالمعنى الحديث تعني تنمية أُفق مشاركة الأشخاص والأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركةً حرّة مسؤولة، من خلال الصيغ الديمقراطية الحديثة للمُشاركة الحرّة في انتخابات وتصويت وحقّ الترشيح. وتشمل هذه المُمارَسة الحرّة الحقّ في التظاهر وفي الاعتراض، وفي مُمارَسة حرّية القول والتعبير، وليس هذا فقط بل أيضا المشاركة في الجمعيات والمنتديات والمُمارسات السياسية.

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التحدث عن التنمية المستدامة قبل أن نبني الإنسان الذي تقع عليه أعباء التنمية المستدامة وبناء الاوطان قبل بناء الجدران وإعادة الثقة في نفسه وفي الدولة، لأنه هو الركيزة التنموية، وهو من تقع عليه مسؤولية تحقيق التنمية والاستقرار السياسي والأمني، واشارنا أنفا عند تعريف التنمية رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية والذي جعل الإنسان فيها من أولوية أهداف التنمية الأمر الذي جعلهم يعرفون التنمية البشرية على أنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. فالتنمية تدور في فلك الإنسان الأمر الذي يستوجب توافر الأجواء المناسبة لذلك، كإرادة سياسية وطنية لا تنتمي لأي تيار وترفض الإملاءات من الخارج وتقدم مصلحة الوطن على مصلحتها الشخصية وأيضاً استعداد لدى المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، وتستثمر كل قدرات البشر بشكل منتج وخلاق وإعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل. فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة وأن تتمتع برؤية علمية سليمة منطلقة من تفكير عقلاني ناقد.

إن المواطنة هي المناخ الذي يهيئه الفرد لتحقيق التنمية المستدامة وتشجع روح الابتكار والإبداع، كما أنها تسمح بإشراك المواطن في جميع المجالات التي تدور في فلك حياته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من

خلال تقريب الإدارة منه، وتمكينه من اكتساب ثقافة المحاسبة، و إشراكه في صنع القرار واكتسابه ثقافة محاولة الوصول إلى الحقوق التي أقرها القانون، الأمر الذى يساعد الدولة في التنظيم والتسيير والتحصيل، ويساعد أيضا على تحقيق مخرجات التنمية المستدامة بشكل بناء.

وعليه لا يمكن التحدث عن التنمية المستدامة دون ترسيخ قيم المواطنة والإعلاء من شأن حب الوطن واحترام الآخر، ولا معنى للمواطنة دون أن يتمتع المواطن بأمرين أساسيين:- هما المشاركة في الحكم والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى، ولا يمكن أن يتحول الأفراد إلى مواطنين ما لم يعط المواطن فرصة كاملة في المشاركة في الحكم، فالمشاركة السياسية الواسعة تعكس مدى ترسيخ قيم المواطنة وهي حق من حقوق كل مواطن.

وعند تقوية قيم المواطنة ستكون هناك انعكاسات إيجابية على جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولعل المشاركة الفرد في الشأن السياسي سبيل التنمية المستدامة والرقي بالمجتمع.

فالمشاركة السياسية تعد مؤشراً من المؤشرات التي تقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية، فما جدوى التنمية إذا زاد معدل دخل الفرد وفي ظل انعدام مشاركة حقيقية للمواطنين، لذا يتطلب من المواطنين المشاركة في الشأن السياسي بمختلف نشاطاته باعتبارهم شركاء في رسم السياسات العامة للدولة وليسوا فئات مستفيدة من برامج التنمية التي يطبقها أشخاص آخرون، وتقييم ما اذا كانت التنمية قد ساهمت في تعزيز وتوسيع الحريات التي يتمتع بها الناس.

- التفكير الناقد وبناء مستقبل اكثر استدامة

حقيقة لا يمكننا غض النظر عنها عند الحديث عن التنمية المستدامة، العالم اليوم يواجه كارثة وتحديات تقف عائق في سيبل تحقيق اهداف التنمية والتي حتما ستؤثر على الأجيال القادمة وسيتحمل عواقبها ولعلنا نذكر بعض من هذه التحديات التغير المناخي ونقص في الموارد والخ.

الأمر الذى يستلزم ضرورة إعداد جيل لقيادة التغيير الهادف لمستقبل اكثر مستدامة، ولا يتأتى ذلك الا من خلال تثقيف الأجيال الشابة ورفع مستوى الوعي لديهم بالمخاطر البيئية الناتجة عن الاستخدام الغير مسؤول والحاجة الملحة الى التغيير، فمن خلال التعليم النشط التشاركي يمكننا تحسين حياة المجتمعات وضمان رفاهية الكواكب، وإعداد الطلاب لمستقبل مستدام يعتمد على التفكير النقدي و الممارسات الصديقة للبيئة.

فالتفكير النقدي دورًا بارزًا في التغلب على التحديات، وحل المشكلات؛ فمن خلاله يمكننا تحليل جوانب المشكلة بدقة، وفهم أسبابها، واتخاذ القرار الصحيح بعد تقييم البدائل المختلف، والحلول المقترحة.

يمكننا القول من أجل مستقبل أكثر استدامة يستوجب تطوير واستحداث المناهج التعليمية لتعزيز المفاهيم والمعرفة المتعلقة بالاستدامة فعلى سبيل المثال توعية الطلاب حول أهمية الحفاظ على البيئة والموارد

الطبيعية من أجل تعلمهم كيفية تقليل النفايات واستخدام الموارد بشكل مستدام، ويصبحون على دراية بتأثير أفعالهم على البيئة والمجتمع، وأيضا تنمية مهارة التفكير النقدي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات المستدامة حيث يتعلم الطلاب كيفية تقييم التأثير البيئي والاجتماعي لخياراتهم والتفكير بشكل أكثر شمولية ومستدام.

في حقيقة الأمر يعد الاهتمام بالتعليم ومناهجه السبيل الوحيد لتحقيق الاستدامة في التنمية لان بالتعليم نستطيع خلق جيل متعلم ومسؤول يهتم بالبيئة والمجتمع ويسعى لتحقيق التنمية المستدامة. فعندما يتعزز المفاهيم والمعرفة المتعلقة بالاستدامة لدى الطلاب، يتعلمون العديد من الأشياء المهمة، يكتسبون فهمًا أعمق للتنوع البيولوجي والتأثير البيئي لأفعالهم كما انهم سيدركون انهم مسؤولون على المحافظة وتحقيق التوازن بين احتياجاتهم الحالية واحتياجات الأجيال القادمة، وبهذا سيصبحون مسؤولين ومبدعين يسهمون في بناء مستقبل مستدام وأفضل للجميع .

- التوصيات :

1- ضرورة توطين التفكير الناقد كمادة تعليمية ومهارة تدريبية في جميع قطاعات الدولة ولا سيما في المؤسسات التعليمية.

2- التركيز على تطوير واستحداث التعليم كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الفكر الريادي والابداعي داخل مؤسستنا التعليمية.

3- إدراج مواد تدريسية ومهنية تتعلق بالبيئة والتغييرات المناخية في التعليم الأساسي والمتوسط.

4- الاهتمام بالشباب وضرورة اشراكهم في رسم السياسات العامة والقيادة المجتمعية، وتعزيز دورهم في تحقيق التنمية بمختلف أنواعها من خلال استحداث النظام التعليمي.

5- ضرورة تزويد الشباب بالمهارات الناعمة والفرص اللازمة للمساهمة في مواجهة تحديات التغير المناخي.

قائمة المراجع :

1- نجيب الحصادي، حساسات التفكير الناقد، ط1 (طرابلس، دار الفرجاني، 2022).

2- سرتية مفتاح، جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة مجلة

3- عبدالله عبد الخالق، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية

4- عوض محسن وآخرون، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي

5- https://www.alriyadh.com/2069962

6- https://ssirarabia.com

7- https://www.ammonnews.net/article/5561201049c9cad938cd56.pdf

9-https://www.facebook.com/story.php/?story_fbid=675351084627096&id
10- https://www.linkedin.com/pulse %
11- https://esoftskills.com/ar/%D8
12- https://www.annaharar.com/makalat/opinions/A9
13- https://www.linkedin.com/pulse
14-https://mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment
15- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/
16- https://www.regionalcsr.com
17- https://niuversity.com/ar/%D8
18- https://www.new-educ.com
19- https://esoftskills.com/ar
20- https://zeit-news.com/
21- https://mofeeed.com/how-to-develop-critical-thinking-skills

استراتيجيات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا - واقع وآفاق

د.قاسي يسمينة

جامعة احمد زبانة –غليزان- (الجزائر) – كلية: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية – قسم : علوم الاقتصادية

yasmina.kaci@univ-reliz

الملخص :

تساعد ليبيا على التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى العديد من الاستراتيجيات من اجل إعطاء صورة دقيقة عن آلية عمل الاقتصاد والمجتمع والحوكمة في ليبيا، وبالرغم من صياغة أهداف التنمية المستدامة حيث أن هذه الأخيرة أهدافها مختلفة ويتعين على جميع البلدان إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، كونها تواجه تحديات مشتركة وفريدة تعترض سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الكثيرة التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : (التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، الاستراتيجيات).

- المقدمة :

في هذه الدراسة سيتم التعرف على أهم الاستراتيجيات والأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة اخذ بعين الاعتبار البلد ليبيا كنموذجًا، حيث أن التنمية المستدامة جاءت لتمثل نقلة نوعية جديدة في مضامين التنمية وفقا للطرح الغربي حيث أنه إبان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 والمعروفة باسم قمة الأرض بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل حيث تم تقديم طرح جديد للتنمية من قبل المشاركون وسبيلاً لرفاهية الإنسان وهو سبيل و طريق التنمية المستدامة ويعرف المفهوم وفقا لما عرض في جدول الأعمال القرن الحادي و العشرين بأنه التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها الخاصة.

أما فيما يخص أهداف التنمية المستدامة فان ليبيا تعتبر واحدة من أهم البلدان التي تبذل كل ما بوسعها من اجل تحقيق هذه الأهداف لخطة عام 2030، مقارنة بالبلدان الأخرى ويظهر التحليل الدقيق لأهداف التنمية المستدامة تنفيذ بعض المكاسب، ولكنه في الوقت نفسه يبرز حالات تباطؤ وتحديات أيض ويستدعي إجراء إصلاحات جذرية في أنظمة التعليم ونماذج النمو التي لا تبدو شاملة للجميع كما لا تبدو قادرة على توليد فرص عمل لائقة كافية لاحتواء البطالة المتزايدة.

وعليه يمكن القول أن ليبيا تعتبر من أهم الدول الواقعة في جنوب البحر المتوسط من الناحية الديمغرافية، ما يتيح لها فرصة جوهرية لقيام تنمية اقتصادية عصرية عمادها التصنيع، وترتكز على تجارة العبور والمناطق والخدمات هذا من جانب، ومن جانب آخر تعتبر الدراسة شاملة وواسعة ترسم صورة دقيقة عن آلية عمل الاقتصاد والمجتمع والحوكمة في ليبيا.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

فيما تتمثل استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في ليبيا؟

ومن خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

* ماهي أهداف تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟
* ماهي استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟
* ما هو مفهوم تحقيق التنمية المستدامة؟

- أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في البحث عن أهم الاستراتيجيات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا من خلال توفير ملخص عن الاقتصاد في ليبيا وإعداد دراسة أولية لتحديد النطاق عبر القيام بمسح نقدي للأبحاث والرؤى المقترحة والمتعلقة بالاقتصاد الليبي وكذلك الاهتمام بصياغة رؤية مستقبلية طويلة الأجل للتنمية المستدامة في ليبيا.

- أهداف الدراسة : تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

* إعداد دراسة أولية لتحديد النطاق عن أهمية استراتيجيات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.
* صياغة رؤية مستقبلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا.
* تلخيص أهم تحديات التي تعتمد عليها التنمية المستدامة دون تحقيق رؤى والتي يجب معالجتها.

- منهج الدراسة : تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الوصفي حيث يتم التطرق إلى الإطار النظري للتنمية المستدامة، أهدافها وإستراتيجيتها .

- تقسيمات الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية وتتمثل فيما يلي :

* **المحور الأول:** الإطار النظري للتنمية المستدامة.
* **المحور الثاني:** استراتيجيات التنمية المستدامة في ليبيا.
* **المحور الثالث:** واقع وآفاق تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

أولاً الإطار النظري للتنمية المستدامة :

1.1 مفهوم التنمية المستدامة : برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا انه يكاد يكون إجماع حول فكرة مفادها أمام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات، وفيما يلي بعض هذه التعاريف: عرفت التنمية المستدامة بأنها: «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية ذا احتياجاتها الخاصة.

(Flipo Fabrice, 1/2016,article diffusées sur la revue Cairn.info , p. 30-32)

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريوديجانييرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: «ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (ماجدة أبو زنط، محمد غنيم عثمان، 2006، ص23)

كما يوجد تعريف آخر: إن عبارات "الاقتصاد الأخضر" أو " الاقتصاد الأزرق " أو حتى " الاقتصاد الدائري" على الرغم من وجود رغبة في استبدالهما بعبارة " التنمية المستدامة "، ملازما طبيعيا لنفس الجذع المشترك. لكتها تتمحور حول مفهوم "الديمومة "عند الناطقين بالفرنسية و"القدرة على التحمل" عند الناطقين بالإنجليزية، إذ كانت هذه الاختيارات الاصطلاحية تتضمن مفاهيم مختلفة نوعا ما، فإن النقطة المشتركة بني هذين المنهجين الدلالين الحديث. هي فكرة ضمان استمرارية النشاط البشري الحديث مع إدامة ثقافة النمو، إن حتمية الاستدامة و"القدرة على التحمل" بالنسبة لنا تمثل نموذجا آخر لعلم الاقتصاد. (بوحوش، عمار، ص 33)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التنمية المستدامة هي عملية ديناميكية مستمرة لها أوجه اقتصادية اجتماعية وبيئية ومؤسساتية، تكفل خدمة الأجيال الحالية وتسعى إلى رفع المستوى المعيشي والتعليمي والصحي لأفراد المجتمع، وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية.

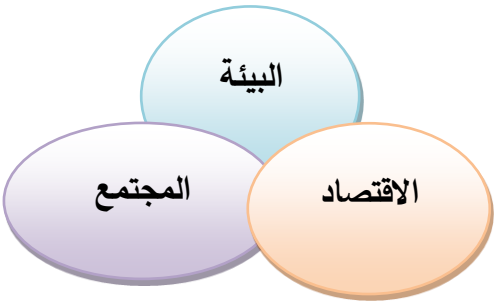

الشكل رقم (01): التمثيل التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة

المصدر: فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص.31-32

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ربو ديجانييرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: «ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. (ماجدة أبو زنط، محمد غنيم عثمان، مرجع سلق ذكره، ص23)

كما تعرف بأنها: «التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة، بمعنى ترك المصادر المتوفر الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أحسن».

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي عملية مستمرة ديناميكية، لها أوجه اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية، تسعى إلى العدالة الاجتماعية وإلى رفع السوية المعيشية والتعليمية والصحية لأفراد المجتمع وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتنويعها واستغلالها بالشكل الأمثل.

2.1. ركائز التنمية المستدامة : يتفق معظم الباحثين أن النظام البيئي لكوكب الأرض له قدرة محمودة الاستيعاب النفايات من جهة، ولإعادة تجديد الموارد الطبيعية من جهة أخرى؛ لذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن فكرة نموذج التنمية الذي تكون إجراءاته تضمن الحفاظ على الأنظمة البيئية المتوازنة للأجيال القادمة.

تتطلب التنمية المستدامة الربط بين: التنمية، الحفاظ على الطبيعة والموارد، والعلاقات الاجتماعية المتناسقة، فهذه التنمية ترتكز على ثالث أعمدة: بيئية، اقتصادية واجتماعية.

(Yvette veyret: le développement durable: approche plurielle،op,cit,p22.)

ويكون التنسيق والتوفيق بني هذه الركائز من خلال الحكم الرشيد الذي يضمن إدماج المواطن وإقرار الديمقراطية.

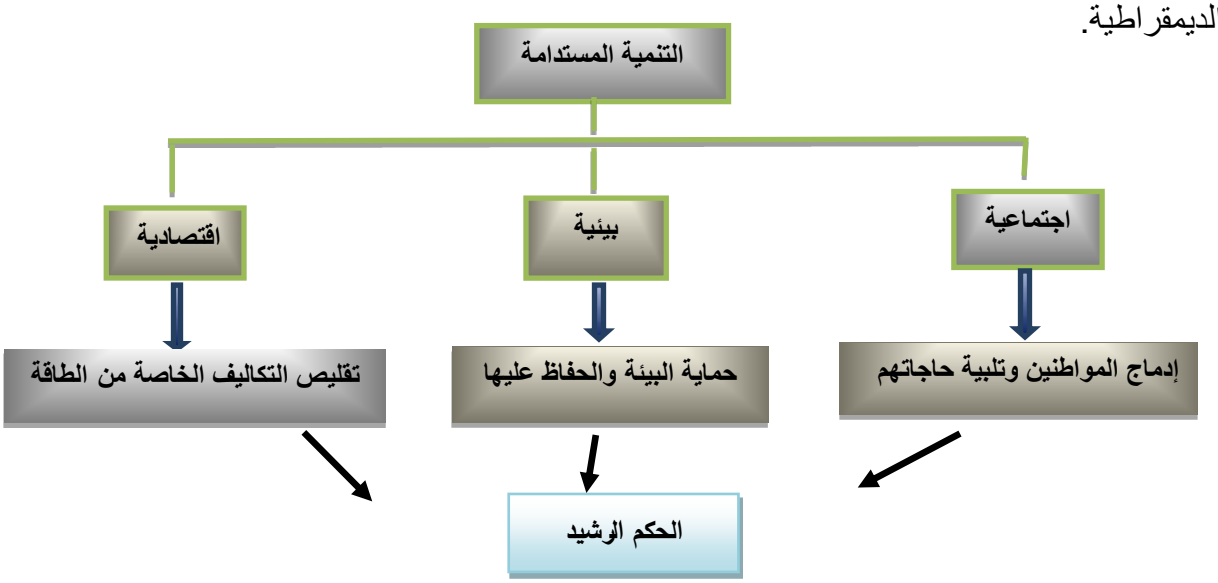

الشكل رقم (02): ركائز التنمية المستدامة

المصدر: مجيطنة وفاء، " التنمية المستدامة: جذور أبعاد وتحديات"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2 يومي: 23 و24 افريل 2018، ص 12.

إن تطبيق مبدأ التنمية المستدامة يتطلب ثقافة جديدة، ترتكز على شفافية النشاطات البشرية وتأثيراتها، وبالتالي ديمقراطية الحياة العمومية، ولا يستطيع أحد رفض أن يكون الإنسان في مركز هذا النموذج من التنمية ليس فقط في الزمن من خلال التضامن بين الأجيال.

ومنه فالتنمية المستدامة هي امتداد جديد لشعار "حرية، مساواة، إخاء" « وتوجد بعض الدول التي نجحت في إرساء بعض أسس الاستدامة البيئية، مثل ألمانيا التي تعد الرائدة في الجمع الانتقائي للنفايات و تدويرها ».

3.1. أهداف التنمية المستدامة : إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أمناط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، كما أن هذه الأهداف هي أهداف مرتبطة وغالبا النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد يؤدي إلى تحقيق الأهداف أخرى .

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

ومن بين الموارد الطبيعية تتمثل فيما يلي :

- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية؛ والاستدامة الاجتماعية تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغرية.
- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري؛ وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغرية وضمان الأمن الغذائي المنزلي.

- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل؛ وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايري للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقرية.
- **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، أما الاستدامة الاجتماعية فتهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بسعر مناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية.
- **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، أما الاستدامة الاجتماعية فتهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقرية في القطاع غير الرسمي. **(د**.ياسمينة إبراهيم سالم، ا.هاجر يحي، جوان ،2017، ص ص 157-158)

ثانيًا: استراتيجيات التنمية المستدامة في ليبيا :

1.2. التنمية المستدامة في ليبيا : اعتمدت أول خطة خماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شملت كل القطاعات المختلفة للفترة من 1996- 1963 مع بداية تصدير النفط وتوفري الإمكانيات المالية المتاحة للدولة واعتباراً من سنة ،1970 فقد نهج الاقتصاد الوطني أسلوب التخطيط الشامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تعبئة الموارد والإمكانات المتاحة، سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية وتوظيفها في خطط وميزانيات تنموية في المجالات غير النفطية.

وقد حققت الخطة (1981- 1985) في مجال البني التحتية حيث تم تشييد العديد من الطرق وشبكة الكهرباء وتوفري المياه الصالحة للشرب للمحتاجين إليها سواء في الأرياف أو المدن. ورصدت الدولة مخصصات مالية كبرية خلال خطط التنمية المختلفة في الفترة (1970 - 2003) والتي بلغت 50.8 مليار دينار، بدأت بمبلغ 969 مليون دينار خلال الفترة 1970 لتبلغ 2664 مليون دينار خلال العام 2003، وكان أكبر حجم لها في السنة الواحدة عام (2002) حيث بلغت 4356 مليون دينار.

كما أعطت الدولة اهتماما خاصا بتطوير البنى التحتية ، مثل إنشاء وتمديد شبكة الطرق والتي بلغت بحلول1990 ما يقارب25025 كيلو مترا بما في ذلك الطريق الساحلي وذلك لتوفير الخدمات اللازمة لنقل المنتجات من المدن الرئيسة بطرابلس وبنغازي إلى كافة المدن الساحلية والداخلية، كما شمل الاهتمام بالطرق الفرعية والزراعية بالقرى والأرياف لتسهيل نقل المنتجات ونتيجة للاستثمارات الكبيرة في مجالي النقل

والاتصالات خلال السنوات الماضية فإن الطرق المعبدة قد ربطت كل المدن والقرى بعضها ببعض داخل البلاد.(حسني مجاهد، خالد محمد غومة،21-23/ أبريل 2009/ م، ص 25).

2.2. استدامة الوضع القائم للخيار التنموي في ليبيا : استند الخيار التنموي القائم على عدة معطيات كان لها دورها المستجيب متطلبات وظروف الحقبة التي عاصرها وهو يقوم بالأساس على:

- قهر التخلف وتحقيق التقدم.
- تنمية وترقية البنية الأساسية.
- نشر التعليم.
- زيادة الناتج الإجمالي المحلي.

وكان التركيز منصبا على البعد الاقتصادي وزيادة الناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة لعناصر الإنتاج والاكتفاء الذاتي والسياسات الحمائية للصناعات الوطنية وأدى توجه الدولة إلى احتكار التوظيف والتشغيل إلى التقليل من مشاركة القطاع الأهلي في خلق فرص العمل وترتب على ذلك:

- ✓ تضخم الجهاز الإداري والخدمي.
- ✓ تدني معدلات الأداء.
- ✓ تدني معدلات كفاءة العاملة الوطنية.
- ✓ تشوهات في تشغيل المتعلمين.
- ✓ شكلية تشغيل المرأة وتقليص دورها في المشاركة في سوق العمل.
- ✓ عجز الدولة عن توفير فرص العمل وزيادة عدد الباحثين العاطلين عن العمل خاصة حملة الشهادات.
- ✓ ظهور ضرورة لتحديد دور الدولة كراعية وضمانة الجودة الخدمات ولتوفير شبكة الأمان الاجتماعي والأمان الوطني للمحتاجين ولتنظيم عالقات العمل وإنتاجيته وحقوق الإنسان والشفافية والجودة والحكم الرشيد.
- ✓ الحاجة لتنمية مهارات الإنسان وتنمية قدراته واستعداداته والتوجه من التعليم المنتهي النهايات إلى التعلم المستمر.
- ✓ وبهذا فإن خيار استدامة الوضع التنموي القائم يعاين من صعوبات تقليل من أهمية الإستراتيجية في التمكين والتنمية البشرية. (د.رشيد حميد زغير، ا.يوسف أمحمد صالح ،التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة اليابان والهند وماليزيا نموذجا، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، جامعة بليدة 2، ص ص 91-92)

3.2. واقع وتحديات التنمية المستدامة في ليبيا : تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضية التنمية المستدامة وواقعها وسبل تحقيقها ومعوقاتها، وسعت العديد من الدول إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، وسخرت لذلك كافة الإمكانيات ورسمت الاستراتيجيات المتباينة ووضعت الخطط لتحسين حياة الأفراد وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة وغيرها من المرام. وليبيا بوصفها إحدى الدول النامية، فقد سعت إلى إحداث تنمية في كل الجوانب، واتخذت نهج التنمية المستدامة من أجل رفاه الليبيين، واستدامة الموارد للأجيال القادمة، إلا أن هذه الخطوات قد تعثرت البروز عدة عوائق وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية ينبغي تجاوزها لتحقيق التنمية المستدامة. وقد جاءت هذه الدراسة التي تعتمد المنهج الوصفي التحليلي لتبين واقع التنمية المستدامة في ليبيا، وأهم التحديات التي تواجه تحقيقها، وصولاً إلى توصيات من شأنها مواجهة تلك التحديات ودعم التنمية المستدامة .

ظهرت العديد من التحديات التي تواجه بناء مؤسسات قوية مستقرة، سنحاول الإشارة إلى بعضها:

التحديات السياسية : تتمثل في عدم القدرة على خلق دولة مركزية فاعلة تستطيع الحد من أزمات التنمية السياسية المستفحلة في الدولة، وتعتمد معايير الديمقراطية في انتقال السلطة وتداولها سلميًا، لإنهاء الانقسام والصراع بين المؤسسات المزدوجة، وفي آلية قبول الأخر وحرية الرأي.

التحديات الأمنية: وتمثلت في حالة عدم الاستقرار الأمني الناتج عن انتشار التشكيلات المسلحة والموازية لسلطة الدولة، ويتمثل في عدم القدرة على بناء أجهزة أمنية شرطية وعسكرية تساهم في رسم خطط أمنية واضحة تحفظ أمن الوطن والمواطن وهذا كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي، ومن جهة أخرى يتمثل التحدي في الصراع الجهوي والتنافس الحاد والدائر بين المدن والقبائل اللبيبة، والذي أعاق الهيئة الحاكمة على وضع الخطط والبرامج.

التحديات الثقافية : تتمثل أولى هذه التحديات في الثقافة السائدة في المجتمع، من تحجيم الانتماءات الفرعية وتأصيل الانتماء الوطني بزرع قيم الوطنية وفي النظر إلى مؤسسات الدولة لدعمها وتأييدها، وفي قيم التسامح وقبول المصالحة الوطنية الشاملة، ونبد خطاب الكراهية لتأجيج العنف والصراع بين المناطق والفئات داخل الدولة.(د. محمد علي عز الدين، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد و التجارة – الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع و تحديات المستقبل ،09- 10 نوفمبر 2020، ص 589).

ثالثًا: واقع وآفاق تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا :

1.3. مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا :

ا- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018)

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النفطية ، فهو يعتمد على قطاع النفط كمصدر أساسي ووحيد للدخل، الأمر الذي جعل الإنفاق الحكومي يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإيرادات النفطية، وهذا يوضح أن نمو الاقتصاد الليبي وتطوره يعتمد أساساً على ذلك المصدر، الذي يتعرض للتذبذب من مدة لأخرى كنتيجة للتقلبات في أسعار النفط، مما يجعل توجه الدولة للتنمية المستدامة ومدى نجاحها يرتبط أيضاً بواقع حالة الإنتاج النفطي وأسعاره. ولمعرفة مدى التغيرات والتذبذبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر للتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي.

• خلال الفترة (1990-1999) نلاحظ وجود معدلات نمو سنوية ذو قيم موجبة وسالبة ، الأمر الذي يوضح التذبذب في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، الأمر الذي يصاحبه آثار سلبية على العديد من المتغيرات الأخرى (دخل الفرد، الإنفاق، الاستثمار، الخدمات ....إلخ) والذي يُعزى بالأساس إلى استمرارية الاقتصاد الليبي أُحادي القطاع رغم السياسات التي أتبعتها الدولة المتبلورة في وضع العديد من الخطط التنموية، والتي هدفت جميعها إلى تقليل الاعتماد على النفط مع تنمية الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الأخرى، وهو يعني أن الدولة استمرت في استنزاف مورد النفط كمصدر أساسي للدخل دون تحقيق تنمية مستدامة تذكر بتنمية الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي.

• في المدة (2000-2010) نلاحظ استمرارية التذبذب في حجم الناتج والتي تعكسه معدلات النمو السنوية التي تتغير قيمتها بالزيادة والانخفاض، الأمر الذي يؤكد استمرارية الاقتصاد الليبي بسياساته المختلفة على نفس الوتيرة للفترة (1990-1999) رغم تمتعه بالاستقرار الأمني وتحسن أسعار النفط العالمية لبعض السنوات خلال الفترتين، والتي يُفترض أن تحقق آثار إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي بما يخدم مصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية.

مما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها حدوث تدني في حجم الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبه من مدة لأخرى، الذي يمكن توضيحه بشكل أكثر باستخدام البرنامج الإحصائيEviews 9 عن طريق الرسم البياني التالي

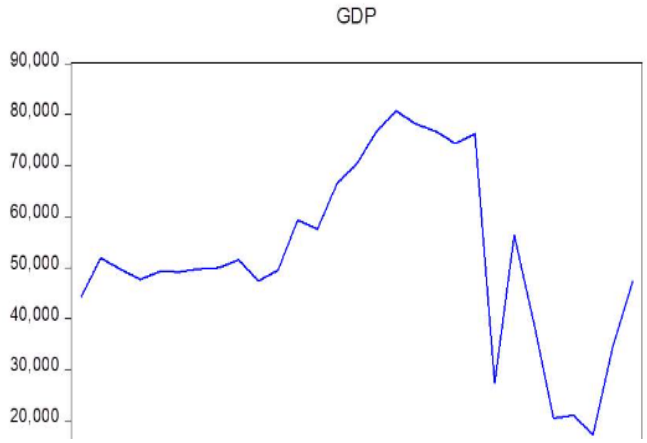

شكل رقم (03) : تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018)

يتبين من الشكل وبوضوح التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي مع الانخفاض الحاد في الفترة الأخيرة (2011-2018)، وهو ما يعكس تدني الأداء الاقتصادي للدولة، الأمر الذي لا يتماشى مع توجه الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي بما يخدم الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ب- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018):

نلاحظ في المدة (2011-2018) حدوث انخفاض في نصيب الفرد من الناتج، إذ بلغ 705.95 دينار للعام 2018 مسجلاً انخفاض بنسبة (-22 %) مقارنة بالعام 1990، وهذا يبرز بوضوح تأثر الاقتصاد الليبي بتوقف إنتاج النفط نتيجة للأزمة التي تعيشها الدولة الليبية، وهذا يعطي مؤشرا على تدني واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، ويمكن بيان التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج بالرسم البياني الآتي:

الشكل رقم (04): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018)

ونلاحظ أن الرسم البياني يعكس بوضوح التذبذب الحاصل في نصيب الفرد من الناتج لاسيما في المدة (2011-2018) وهو ما يتفق مع التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي سبق الإشارة لها، مما جعل هذا الشكل البياني يكاد يقترب من التطابق التام مع الشكل رقم (1)، مما يعكس الآثار السلبية والخطيرة في حالة استمرارية الاقتصاد الليبي أُحادي القطاع.

ولهذا يتطلب من الدولة أن تضع السياسات التي من شأنها أن تقلل من التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالتوجه إلى نمو الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والاعتماد على الموارد المتجددة، بما يضمن تنمية مستدامة تلبي احتياجات أفراد المجتمع دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

ج- معدل التضخم في الاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018):

أولت الدولة الليبية اهتماما ملحوظاً بطاهرة التضخم إدراكاً منها لما لها من آثار سلبية على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتبلور ذلك الاهتمام بوضع البرامج والسياسات للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أن ظاهرة التضخم كثيراً ما تكون إجبارية الحدوث دون جدوى، حيث يختلف واقعها من اقتصاد لأخر من حيث حجمها ومدى استمراريتها، ولمعرفة مدى التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي نعرض الجدول الآتي :

جدول رقم (01): تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018)

السنوات	معدل التضخم		السنوات	معدل التضخم
1990	10.8		2005	2.6
1991	9.11		2006	1.5
1992	12.5		2007	6.2
1993	11.1		2008	10.4
1994	14.5		2009	2.4
1995	11.6		2010	2.4
1996	12.2		2011	15.9
1997	13.2		2012	6.1
1998	5.0		2013	2.6
1999	1.5		2014	2.4
2000	-2.9		2015	9.8
2001	-9.2		2016	25.9
2002	-9.5		2017	28.5
2003	-2.1		2018	9.3
2004	1.3		///	///

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية لسنوات متعددة

أ- يتبين من الجدول في المدة (1990-1999) ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ أقصى معدل له 14.5% للعام 1994، وهو ما يؤثر سلباً على أفراد المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود والبعض يرى أن سبب ذلك يرجع للضغوطات الخارجية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الليبي بقرار مجلس الأمن رقم 748 لسنة 1992

ب- في المدة (2000-2010) والتي شهدت انفراج في السياسة الخارجية وتحسن العلاقات مع الخارج، نلاحظ حدوث تدني في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما يسهم في تحقيق آثار إيجابية على أفراد المجتمع ومستوى الاقتصاد الكلي، رغم ارتفاعه عام 2008، حيث بلغ 10% المصاحب للأزمة المالية العالمية.

ج- يلاحظ في المدة (2011- 2018) والتي يفتقر فيها الاقتصاد الليبي للأمن والاستقرار السياسي تفاقم مشكلة التضخم، حيث بلغ دروته بمعدل 28.5%. الأمر الذي يؤشر على تدني الأوضاع الاقتصادية وسوء معيشة أفراد المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود ومن لا دخل لهم مما يجعلهم يعيشون تحت خط الفقر. (د. صلاح الدين انبيه جمعة، د. هدى محمد ابو خريص، 2018، ص ص 25-26)

2.3. متطلبات التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي :

نظراً لضيق المساحة ومحدوديتها للورقة البحثية نكتفي بالتركيز على الجوانب الرئيسية التي تُعد العمود الفقري لإنجاح عملية التوجه نحو التنمية المستدامة، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- توفير الأمن والاستقرار السياسي على مستوى الدولة ودستور يلزم النُخب السياسية باحترام وتقدير حرية الشعب دون اللجوء إلى الفوضى الفكرية والأخلاقية المقننة في كثير من الحالات.
- آلية لإيجاد إرادة سياسية صادقة وفعَّالة للتوجه إلى البناء الحقيقي للاقتصاد الليبي بما يساعد في التوجه نحو التنمية المستدامة.
- توعية أفراد المجتمع وإحياء رغبتهم في التوجه نحو العمل التنموي واللحاق بركب المجتمعات المتطورة.
- تكوين رأس المال البشري اللازم كمدخل أساسي للعملية التنموية المستدامة. (د. صلاح الدين انبيه جمعة، د. هدى محمد ابو خريص، مرجع سبق ذكره، ص 36)

ونظراً للأهمية البالغة للجوانب الأربعة السابقة الذكر في التوجه نحو التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، تم حصرهم من قِبل الباحثين فيما أطلقا عليه بمصفوفة التنمية المستدامة على النحو الآتي:

الشكل رقم (05): متطلبات التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الباحثة

-الخـــاتمـــة :

أصبح تحقيق التنمية المستدامة مرتبطاً بشكل كبير بالتخطيط البيئي الذي يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، والحفاظ علي الموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المطلوبة، كما انه يبدو أن ما تعاني الدولة الليبية من حالة عدم الاستقرار الناجم عن الصراعات البينية، ازدواجية د والذي بدوره و المؤسسات السياسية والسيادية في الدولة، ولعدم قدرة النظام السياسي من فرض سلطته عمى كامل إقليم الدولة، وتولد عن ذلك تعاظم أزمات التنمية السياسية في البلاد.

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى بعض النتائج تتمثل فيما يلي:

- لإحداث تنمية مستدامة في أي مجتمع البد من وجود استقرار إداري لفترة زمنية ثابتة، فالثبات سبب من أسباب التنمية المستدامة ويسمح بتنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية على المدى الطويل.
- تراجع الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات مالية بحجة إجراء إصلاحات معينة قبل تقديم المساعدات للدول الفقيرة.
- معظم خطط وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة المعمول بها في الدولة الليبية تعاني من عدة مشاكل مجتمعية حالت دون فاعلية أداؤها بالشكل الأمثل داخل البيئة الداخلية لليبيا. خصوصا في خلق آلية رشيدة تمكن مؤسسات الدولة الليبية من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شؤون الدولة الليبية.
- لقد ساهم الخلل القائم في العلاقة ما بين التنمية المستدامة والتنمية السياسية في ظهور ثلاثة مشاكل رئيسية ساهمت بدورها في تفاقم مشكلة التنمية المستدامة داخل الدولة الليبية حتى نهاية عام 2020م وهي متمثلة في المشاكل الأساسية التالية:

- مشكلة بناء الدولة.
- مشكلة المشاركة السياسية.
- مشكلة العدالة في توزيع الخطط والسياسات والبرامج والمشروعات وصولا إلى تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروات ما بين الأقاليم الليبية الثلاثة.

- التوصيات:

✓ التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة .

✓ ضرورة العمل على إنشاء مؤسسة قادرة وضع الخطط والبرامج والسياسات التنموية التي تتناسب مع طبيعة المناطق الليبية من اجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

✓ ضرورة التوجه نحو البحث العلمي والتكنولوجي وتقوية الإمكانيات المحلية بالتكنولوجيا المتطور.

- المصادر والمراجع :

- المصادر باللغة العربية :

1- بوحوش، عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل العلمية. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

2- فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط،1 عمان ،2014

3- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية لسنوات متعددة.

- المصادر باللغة الفرنسية:

1- Yvette veyret: le développement durable: approche plurielle،op,cit,p22

- الملتقيات :

1- مجيطنة وفاء، " التنمية المستدامة: جذور أبعاد وتحديات"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2 يومي 23 و24 افريل 2018.

2- حسين مجاهد، خالد محمد غومة، المؤشرات البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في ليبيا بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للعلوم الإنسانية، المنعقد بجامعة الزاوية، في الفترة من 21-23/ أبريل 2009م.

3- د. محمد علي عز الدين، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد و التجارة – الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل ،09- 10 نوفمبر 2020.

- المقالات :

1- Flipo Fabrice, « Développement durable : état des lieux », I2D – Information, données & documents 1/2016 ,article diffusées sur la revue Cairn.info .

2- ماجدة أبو زنط، محمد غنيم عثمان، "التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 36، العدد 1 ،2006.

3- د.ياسمينة إبراهيم سالم، ا. هاجر يحي،الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعوامله المتجددة، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، جامعة سطيف ،العدد 06 ، جوان ،2017.

4- د.رشيد حميد زغير، ا.يوسف أمحمد صالح ،التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة اليابان والهند وماليزيا نموذجا، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة بليدة 2.

5- د. صلاح الدين أنبيه جمعة، د. هدى محمد أبو خريص، واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي في المدة (1990-2018) ، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، الجزء 01، جامعة غريان ليبيا، 2018

التربية والتعليم ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي

د مفتاح ميلاد مسعود الهديف

جامعة: المرقب – كلية: التربية الخمس – قسم: علم الاجتماع

mallhadeef@gmail.com

الملخص :

تكمن أهمية هذا البحث في انه يتناول موضوع يعد أحد اهم قضايا المجتمع العالمي عامة والمجتمع الليبي خاصة الا وهو التربية والتعليم ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة وقيمة التنمية في النهوض بالمجتمع للحاق بركب المجتمعات المتقدم. وكان الهدف من هذا البحث هو إبراز دور التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وذلك من خلال استقراء ما توافر من الدراسات السابقة والمعلومات والمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج الاتية :

1- توصلت نتائج البحث ان واقع التعليم التربية في ليبيا متدني جدا بكل المقاييس استنادا الى وقوع ليبيا في ديل القوائم ذات العلاقة بالمؤشرات الدولية المرتبطة بالتعليم والبحث العلمي.

2- توصلت نتائج البحث الى أن تدني النفقات المالية من الدخل القومي على التعليم والتي لم تتجاوز (2.1%) وهي لم تتغير من 2010-2019 .

3- توصلت نتائج البحث الى أن المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية لا ترتقي الى المستوى المناط بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : (التربية -التعليم -التنمية المستدامة = المجتمع الليبي).

المقدمة :

تعد التربية والتعليم أحد العناصر الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة التي يحققها الانسان ومن اجل الانسان الذي يسعى دائما إلى الرقي والبحث عن سبل العيش الأفضل لإقامة برامج تنموية شاملة تتجه نحو الاستدامة والتي تتطلب وجود استراتيجية علمية تحدّد الغايات والأهداف وتختار الآليات والوسائل الضرورية لتحقيقها أي أنها تتطلب التخطيط المستقبلي كشرط إلزامي .

وتعد عملية التعلم والتنمية للأفراد من أبرز أهدف التربية والتي تتركز على تلبية احتياجات الافراد وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الفردية، وتعزيز التفكير النقدي والإبداع والتعلم الذاتي. كما يتم من خلالها تزويد المتعلمين بالمعارف والقيم والسلوكيات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية المترابطة التي تواجهها البشرية،

بما فيها الفقر وانعدام المساواة تغيُّر المناخ وتدهور البيئة، وفقدان التنوّع البيولوجي وتعديل أنماط الاستهلاك المبدّدة للموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الحاضرة (الجيل الحالي)، وتوسيع هامش المشاركة الديمقراطية وزيادة مشاركة الناس في الحياة العامة. وتنمية حس الانتماء للمستقبل واعتماد التخطيط المستقبلي كاستراتيجية حياتية للأفراد والجماعات، ونشر الوعي البيئي حول أخطار بيئية تهدد الحضارة البشرية والكون برمته (الاحتباس الحراري، التصحر، نقص المياه وغيرها) .

ونظراً لما للتربية والتعليم من دوراً كبير في تحقيق التنمية المســـتدامة اتجهت العديد من المنظمات الدولية كمنتظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم وكذلك الباحثين في الاقتصـــاديين والاجتماعيتين في الجامعات العالمية والمخططين الى الاهتمام بالتنمية البشـرية المسـتدامة التي تلبي احتياجات الحاضـر دون المسـاس بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصـة {الاسـتدامة هي نموذج للتفكير حو المسـتقبل الذي يضـع في الحسبان الاعتبارات البيئية الاجتماعية والاقتصـادية في إطار السعي للتنمية وتحسين الجودة. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، 5)

وتعد ليبيا أحد الدول النامية والسـاعية الى تحقيق التنمية المسـتدامة الزيادة في تنمية تطوير المجتمع حاضرهم ودون المساس بمستقل الأجيال القادمة.

عليه يسـعى الباحث في هذا البحث التعرف على دور التربية في تحقيق التنمية المسـتدامة ومحاكات تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الميدان والاستفادة منها في تخطي العقبات وتدليل الصعاب.

- مشكلة البحث :

إن القضـاء على الامية والفقر وتقليص الفوارق في المستويات المعيشية في انحاء العالم امر أساسـي في تحقيق التنمية المستدامة كما يحقق للإنسان الحصول على حياة صحية وتتحقق فيها العدالة والمساوة بين الأجيال.

وعليه فان المجتمع الليبي وهو في مرحلة النهوض لتحقيق التنمية المستدامة تعد التربية هي العنصر الأسـاسـية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية، وتتحدد مشـكلة البحث في - ما هو الدور الذي تلعبه التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي؟

- أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في انه يتناول أحد اهم قضـايا المجتمع العالمي عامة والمجتمع الليبي خاصـة الا وهي التربيـة ودورهـا في تحقيـق التنميـة المستدامـة وقيمـة التنميـة في النهـوض بالمجتمـع للحـاق بركب

المجتمعات المتقدم، كما تكمن في الزيادة المعرفية والاطلاع على تجارب الدول التي سـبقت مجتمعنا الليبي في هذا الميدان .

- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى التعرف على الدور الذي تلعبه التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي .

- منهج البحث :

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصـفي الذي يعد من أهم المناهج المسـتخدمة في كتابة الابحاث العلمي وجميع الأحداث العلمية ربط سواء تم استخدامها كمنهجاً أساسياً بالإضافة الى الاستعانة بالمناهج التاريخي في التعرف على المراحل التي مرت بها مراحل التنمية في ليبيا.

- مفاهيم البحث :

يضمن البحث المفاهيم الاتية :

♦ **مفهوم التربية :** تعرف التربية بانها عملية تشكيل وأعداد افراد انسانين في مجتمع معين في زمان ومكان معين حتى يستطيعوا أن يكتسبوا المهارات والقيم والاتجاهات وانماط السلوك المختلفة التي تسير لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية التي ينشـاون افرادا فيها ومع البيئة المادية أيضـا. (عثمان عمر بم عامر، 2002، 100)

♦ **مفهوم التعليم :** مجموعة الإجراءات والعمليات والأسـاليب المنظمة والمخططة والهادفة إلى إحداث التعلم، والمتمثل في التغيرات الايجابية المقصـودة الحادثة في معارف ومهارات وقيم واتجاهات وسـلوك المتعلم. (علي سعيد المهنكر، 2017، 5)

♦ **مفهوم التنمية المستدامة :** يعود نشأت هذا المصطلح بأحد مؤتمرات الأمم المتحدة سنة 1980 في وثيقة اممية بعنوان (استراتيجية المحافظة الكونية) وقد اشترك في إعداده (برنامج الأمم المتحدة للبيئة EUNP- الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة IUCN-الصـندوق العالمي للطبيعة WWF)وتم بلورته في وثيقة دولية بعنوان (مسـتقبلنا المشـترك- Ourcommon) سـنة 1987 عن طريق اللجنة العالمية للبيئة والتنميةUNC. (عبد الله بن عبد الرحمن البردي،2015، 42)

تعريف برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987) التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون ان يعرض للخطر قدرات لأجيال التالية على اشباع حاجاتها.

تعريف موسوعة المعلومات ويكيبيديا (2015) التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشـرط ان تلبي احتياجات الحاضـر دون المسـاس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (مدحت أبو النصر وياسمين مدحت، 2017، 82)

عرفتها جامعة الدول العربية 2009 بأنها :

(تعليم للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية وحماية البيئة وتخفيف حدة الفقر واحترام حقوق الانسـان وتحقيق المساواة بين الجنسين واحترام التنوع الثقافي والتفاهم الدولي مابين الثقافات مع انتشار ثقافة السلام والصـحة الجيدة لكل البشـر وتحقيق الادارة الرشـيدة للموارد الطبيعية ومواجهة مشـكلة تغير المناخ وتأكيد مسؤولية الشـركات الكبيرة متعددة الجنسـيات وخضـوعها للمسـألة والقضـاء على الاوبئة والحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها وتحقيق مبادئ التجارة الحرة لمصـلحة جميع شـعوب العالم). (زهور جبار راضي ومحسن سالم محمد، 2019)

- الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع الباحث على العديد من الدراسـات السـابقة يسـعى الى عرض بعض من هذه الدراسـات ذات العلاقة بموضوع البحث:

- دراسة قام بها خالد زكي الديب ومحمد سعيد بأحمدان عن أهمية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة السـعودية سـنة 2022م وكان الهدف كم هذه الدراسـة بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المسـتدامة في السـعودية، وان عدم الاهتمام بالتعليم بوثر سـلبا على تعلم المهارات التي يحصـلوا عليها وبالتالي يضـعف راس المال البشـري، ويحصـل تدني في فرص العمل والذي بدوره يؤدي الى تدني مستوى الدخل. (خالد زكي الديب ومحمد سعيد بأحمدان، 2022، 2)
- وفي دراسـة أجراها الباحث الحسـين الهادي عبد الله 2018 عن إشـكالات التنمية في ظل العولمة والمحافظة على البيئة دراسـة للحالة الليبية وكان الهدف من هذه الدراسـة هو ما مدى الفدرة على تحقيق التنمية دون تلوث للبيئة. وتوصـلت الدراسـة الى مجموعة من النتائج أبرزها ان المحافظة على معدل النمو السـكاني في ليبيا يسـاهم في الحفاظ على وتحقيق التنمية الاقتصـادية والحفاظ على البيئة، كذلك التشريعات القانونية تساهم في الحفاظ على البيئة. (الحسين الهادي عبد الله، 2018، 61)

- وفي دراســة على غربي بعنوان التربية البيئية اســتراتيجية للتنمية المســتدامة ســنة 2012 بالجزائر أوضـحت الدراسـة ان أهمية التنمية البيئية لتحقيق التنمية المسـتدامة هي تنمية القيم الأخلاقية التي تحسـن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة.

كما ترسـخ طرق ومناهج فكرية ومعارف جديدة تأخذ بعين الاعتبار التنمية المسـتدامة، وتقييم الاثر البيئي، والمحتفظة على مصادر الطبيعة المختلفة. (علي غربي،2012، 150)

- وفي دراسة قامت بها فاطمة الطرهوني 2006 بعنوان التربية من اجل التنمية التجربة التونسية أنمو دجا وتوصلت الى النتائج الاتية :

- التربية هي أحد الروافد الأســاســي للتنمية المســتدامة فشــمولية الفعل التربوي لا تقتصــر على الجانب الأكاديمي بل تتعداها الى التنشــئة على المواطنة وتمكينهم من الحصــول على المعارف والمعلومات واكتسابهم مهارات الحياة اليومية فلا تنمية بلا تربية ولا تربية بلا تنمية.
- تنوع مســالك التعليم وجعله يتمحور حول الكفايات والمهارات العامة يدعم القدرة على اســتدامة التعليم الذاتي .
- طوير المناهج التعليمية وخصـوصـا ما اتصـل منها بمجالات التنشـئة الاجتماعية والإيقاظ العلمي وجعلها تتضمن عديد الوضعيات والمحاور التي يمكن استغلالها لتحسيس المتعلمين بقضايا التنمية .
- تنظيم الدورات التكوينية والملتقيات الفكرية لدعم قدرات المربين في مجال التربية البيئية والتربية الشـاملة من اجل التنمية المستدامة. (فاطمة الطرهوني، 2006، 225)

- النظريات العلمية :

- نظرية رأس المال البشـري : ظهرت نظريات رأس المال البشـري مع نهاية السـتينات وبداية السـبعينات، وتقوم الفرضـية الأسـاسية لهذه النظرية على أن القدرات التعليمية للأشـخاص قيمة قابلة للمقارنة مع الموارد الأخرى المتضمنة في الخدمات المؤسسية، وتكمن أهمية هذه النظرية في أن الاشخاص الذين يستثمرون في التعليم والتدريب يزداد لديهم المسـتوي المهاري ويكون أكثر إنتاجية من الأشـخاص ذوي المسـتوى المهارى الأقل لذا يستطيعوا تحقيق المكاسب العليا نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري.

ويعد شـولتز من أبرزهم الباحثين الاقتصـاديين لهذه النظرية ويرى ان الاسـتثمار الحقيقي يكون في راس المال البشـري معتبرا ان المهارات والمغارف شـكلا من أشـكال راس المال الذي يمكن الاسـتثمار فيه لأنه كما يرى شواتز حقق معدلا أسرع في النمو في المجتمعات الغربية.

كما ركز اهتمامه على التعليم باعتباره اســتثمار لزما لتنمية الموارد البشــرية وثد أطلق على التعليم راس المال البشري. (أبو القاسم شبيلي ونورة قنيفة، 2020، 245)

- الإطار النظري للبحث :

- التعريف بالتنمية المستدامة : مصطلح ظهر لأول مرة في عام 1987، في تقرير للأمم المتحدة، «التنمية المســتدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضــر دون الاضــرار بقدرات الأجيال المســتقبلية على تلبية احتياجاتهم» وتهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضـــادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى .

- أهداف التنمية المستدامة : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 اهداف التنمية المستدامة في خط تنموية لسنة 2030 في واحدةً من أكثر أطر السّياسة الدّوليّة أهميّةً على الإطلاق، من أجل إرشادنا للطريقة الواجب اتباعها لتحقيق مســتقبل أفضــل وأكثر اســتدامة للجميع وتهدف خطة التنمية المســتدامة الى تحقيق مستقبل أفضـل وأكثر استدامة للجميع، تتضـمن أهداف التنمية المسـتدامة 17 هدف ومن بينها (الفقر، عدم المساواة، الاضـطراب المناخي وتدهور البيئة، الازدهار، السلام والعدالة. الصـحة، والتعليم، البيئة) و169 مقصد وحوالي 300 مؤشر نسعى لتحقيقها بحلول 2030، وبالتالي تغطي الخطة قضـايا تعني كامل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصـادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية. (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان)

- أبعاد التنمية المستدامة : تتحدد ابعاد التنمية المستدامة في ثلاثة ابعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادية، والبعد الاجتماعية، والبعد البيئي، والتي لابد من التركيز عليها جميعا وبنفس المستوى.

أولاً: البعد الاقتصادي :

في هذا البعد فان التنمية المســـتدامة تعني بإجراء تخفيضـــات لاســـتهلاك الطاقة والذي يعد مهدد للموارد الطبيعية وخاصــة في الدول الغنية، وذلك عن طريق تحسـين كفاءة اسـتخدام الطاقة واحداث تغيير في انماط الاستهلاك للموارد.

ثانيًا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المســـتدامة على أن الانســـان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، اذ يرتكز على مبادئ أســاســية (العدالة الاجتماعية ، ورفض الفقر والبطالة ، والتأكيد على أهمية المشــاركة السياسية ، والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة) ، ومن هذا المنظور الاجتماعي

تعتبر التنمية المستدامة نشاطا متواصلا يهدف الى الارتقاء بالقدرة على توفير الموارد والحقوق التي تمكن البشر من تحقيق الرفاهية في العيش والحصول على الحاجات الاساسية (المأكل، والملبس، والصحة، والتعليم، والمسكن).

ولتحقيق الاستدامة الاجتماعية يجب توفير نسيج اجتماعيا منسجما، وبعيدا التوترات، والصراعات الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والتي تشجع على تفاقم اللامساواة في الدخل والثروة، ومواجهة ارتفاع البطالة ومعدلات الجريمة. (سيف ضياء دعير، 2021، 11)

ثالثًا: البعد البيئي :

تسعى التنمية المستدامة إلى إعطاء أولوية للبعد البيئي، والحفاظ على النظم والموارد البيئية الضرورية للحياة وترشيد استخدامها، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق .

- البيئة والتنمية المستدامة :

التحديات البيئية تُعد من أبرز القضايا التي تواجه العالم في الوقت الحاضر والمتمثلة في تدهور البيئة وتغير المناخ، وانخفاض تنوع الأنواع الحيوانية والنباتية، ونفاد الموارد الطبيعية، وتلوث الهواء والمياه، وتراجع جودة البيئة الحضرية، وزيادة كميات النفايات .

ويعد الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية من أبرز الأسباب التي ساهمت في ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وهي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي ، وفي الواقع ثمة ارتباط وثيق بين حق الإنسان في الحياة وحقه في الحصول على بيئة نظيفة ومتوازنة ، وبحسب رأي الحقوقيين، فان حق الإنسان في بيئة سليمة ضلعاً من ضلوع حقوق الإنسان، وحاجة من حاجات البشر في هذا الكوكب والتي باتت حياته فيه تتعرض للخطر، في الوقت الذي تضاعف فيه الاقتصاد العالمي بشكل عام أربع مرات خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإن 60 في المائة من السلع والخدمات الرئيسية التي تجود بها النظم الإيكولوجية على مستوى العالم والتي تدعم سبل كسب العيش قد عانت من التدهور أو الاستخدام غير المستدام. وقد فُقد خلال الفترة بين عامي 2000 و2010 أكثر من 130 مليون هكتار من الغابات على مستوى العالم. وربما تجلب إزالة الغابات وتدهورها عوائد جذابة قصيرة الأجل لكن تكاليف

الخسائر السنوية في رأس المال الطبيعي نتيجةً لإزالة الغابات وتدهورها تُقدر بما بين 2 تريليون دولار إلى 4,5 تريليونات دولار في السنة. (الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2013، 5)

- الاعلام والتنمية المستدامة :

يكتسب الاعلام التنموي أهمية قصوى في العملية التنموية، حيث يساهم في نشر المفاهيم وتوعية المجتمع وإرشاده عبر المختصين في هذا المجال، وكذلك إشراك المجتمع ومساندته على فهم الاحتياجات والتحديات الحالية والمستقبلية التي تصب في مصلحة المجتمع، فوجود الاعلام الإنمائي يعني ضمان معرفة الناس بالتنمية وأهدافها.

ويرى شرام في كتابه الذي نشر عام 1964 (بعنوان وسائل الإعلام والتنمية الوطنية) إلى أن هناك ثلاث وظائف أساسية للإعلام ترمي كلها إلى التعجيل بالتنمية وهي كالتالي :

♦ وظيفة الاكتشاف: بفضل وسائل الإعلام يكتشف السكان أنماطا طرقا تنموية جديدة تدفعهم في غالب الأحيان إلى تغيير سلوكياتهم أو على الأقل الاحتكاك بطرق جديدة تمكن من تحقيق التنمية.

♦ وظيفة سياسية: والإعلام هنا يبلغ الناس رغبة السلطة في التغيير وفي التنمية، ويقول "شرام": "تكتشف الدولة النامية أنه لا بد من أن تنشر على أوسع نطاق تخطيط سياستها الجوهرية، فهي أولا تريد مساهمة المواطنين الإيجابية فضلا عن أنها تطالبهم باتخاذ قرارات فردية على جانب عظيم من المشقة والأهمية".

♦ وظيفة تربوية: هذه الوظيفة مكملة للوظيفة الأولى (وظيفة الاكتشاف)، فالإعلام يعطي للجمهور نماذج من التنمية للاقتداء بها، وبهذا يعد العدة لتقبل التغيير، لأنه يخلق في الجمهور تعطشا لمزيد من المعرفة والتغلب على الجهل.

ويؤكد "شرام" على أن هذه الوظائف الثلاث تشكل الأرضية الصالحة للتنمية الحقيقية.

وقد ربطت نظرية (ولبر شرام) بشكل معاصر بين الاعلام والعلاقات العامة وبين التنمية بهدف تعبئة الجماهيرية على تنفيذ الأساليب الجديدة من خلال الربط الثقافي الاجتماعي الشامل للعلاقات والمعتقدات والقيم مع عملية تغير المهارات وضرورة سيرها جنبا الى جنب مع التنمية**).** (ضحى هلال، 2008)

- التشريعات الدولية لحماية البيئة :

وقد لعبت التشريعات الدولية دورا هاما لحماية البيئة على المستوى الدولي والإقليمي من خلال خلق مجموعة من القواعد القانونية لتحقيق التوازن البيئي لدى الدول المصنعة والغير المصنعة، ولتطبيق القواعد التشريعية من اجل المحافظة على الإنسان من أي تلوث قد يؤثر على صحته والبيئة التي يعيش فيها.

ويعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الذي انعقد في مدينة ستوكهولم لسنة 1972 أول إعلان دولي لحماية البيئة، ولقد تواصلت الاهتمامات الدولية بالبيئة ودعمها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي أصبح عددها اليوم يتجاوز 500 اتفاقية دولية للمحافظة على البيئة، كما تم تعزيز المنظومة البيئية من خلال القضاء والتحكيم الدوليين، من أجل رفع الاهتمام بالمجال البيئي لأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش في بيئة غير ملائمة لحياته اليومية. (عبد العزيز مرزاق، 2018)

وبالرغم من صعوبة التوسع في عرض التشريعات الدولية في هذا البحث الا ان ما تم عرضه محاولة للتدليل على المخاطر البيئية من جراء التنمية والتصنيع في غياب النظر الى المخاطر الناجمة على التلوث البيئي والمخاطر الناجمة عنها على الانسان والحيوان والنيات وحتى الجماد والاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية.

وقد استمرت الجهود الدولية بشأن حماية البيئة وتطوير محتوى اهداف التنمية المستدامة وعقد الاتفاقيات الدولية لحماية المناخ (المنعقد في باريس 2015) ومؤتمر بولندا (المنعقد 2018) للاحتباس الحراري وتطبيق أحدث التكنولوجيات لتقليص الاثار الضارة للنشاط الصناعي. (زعموش فوزية، 10،2021)

- تشريعات حماية البيئة في ليبيا :

تعد ليبيا من أبرز الدول المنتجة للنفط في العالم وهو المصدر الرئيس للدخل القومي للبلاد، وباعتبار ان هذه الثروة قابل للنضب من كثرة الاستخراج كذلك فان عمليات الاستخراج ينجم عنها انبعاث العوادم في الغلاف الجوي وكذلك الصناعات الأخرى والتي قد تسبب في التلوث البيئي من جراء أنشطتها الإنتاجية واستنزافها للموارد الطبيعية فان الدولة قامت باستصدار تشريعات لحماية البيئة والمحافظة عليها مع الاستمرار في تحقيق التنمية فقد اصدر مؤتمر الشعب العام سنة 1997- 1371 وف* قانون رقم (15) في شان حماية وتحسين البيئة وقد تضمن (79) مادة وقد كان الهدف من اصدار هذا القانون حسب ما جاء في المادة الثانية الى تحقيق الرقابة على البيئة بقصد حمايتها وتحسينها باعتبارها المحيط الذي يعيش فيه الانسان وجميع الكائنات الحية. (مؤتمر الشعب العام، 1997-1371و.ف)

- لمحة عن التنمية المستدامة في ليبيا :

تسعى التنمية المستديمة لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة .

وللحديث عن التنمية المستدامة في ليبيا والتي كانت بدايتها مع استخراج النفط وتصديره للأسواق العالمية سنة 1963 لتنطلق مرحلة الاعمار في انحاء ليبيا مرسومة في خطط ثلاثية وخماسية معتمدة اعتمادا كاملا على دخل النفط.

وبالرغم من الشوط الكبير الذي قطع في سبيل البناء والاعمار الا ان مسيرة التنمية تعثرت في العديد من الفترات نتاج عوامل اقتصادية (كهبوط اسعار النفط والحصار الاقتصادي على ليبيا)

ومع التغيرات السياسية التي صاحبت احداث 2011 وما صاحبها من نزاعات مسلحة في الكثير من المدن الليبية وخاصة العاصمة طرابلس وبنغازي والمدن الحدودية بالجنوب والوسط انعكس سلبا في حياة المواطن في ليبيا وقد ساهم العنف والسطو المسلح وامتلاك السلاح خارج نطاق الدولة ولادة مليشيات مسلحة امتهنت سياسة الخطف والابتزاز استخدام السلاح في اشباع الرغبات الشخصية وما نتج عنه من فقدان هيبة الدولة وغياب الامن ورحيل الشركات الأجنبية.

وفشل التحول الديمقراطي في البلاد وزيادة وتيرة العنف وتشظى النسيج الاجتماعي وتزايد حالات النزوح والهجرة وقفل موانى النفط وانهيار الاقتصاد وهبوط قيمة الدينار الليبي امام العملات الأجنبية وقد تسببت هذه الاحداث في تدهور الاوضاع المعيشية في ليبيا وتزايد نسبة البطالة والفقر، وانهيار معظم مؤسسات الدولة الامر الذي فقد فيه أي امل لعودة مسار التنمية.

وبالرغم من التحسن الطفيف الذي يشهده النفط المصدر الوحيد للدخل وعودة نسبية للاستقرار في البلاد وعودة الكثير من الاسر النازحة الا ان هذه التحولات الهشة لم تعطي الثقة للداخل والخارج في بداية حقيقة للتنمية في ليبيا.

ووفقًا للنتائج السنوية في ليبيا والصادر من الأمم المتحدة 2022م فان الاقتصاد في ليبيا رغم تعافي انتاج النفط الا ان تعثر في توحيد مصرف ليبيا المركزي مع استمرار المأزق السياسي .

كما جاء في التقرير أن هناك اثار للغزو الروسي لأكرانيا على أسعار السوق الاجمالية نظرا لاعتماد ليبيا الشديد على الواردات الغذائية .

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي فان هناك التشتت المؤسساتي الخدمات الذي انعكس على إعاقة تقديم الخدمات الأساسية بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي.

وعلى صعيد حقوق الانسان جاء في التقرير ان هناك تأكل لحقوق الانسان والحريات الأساسية والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والاستخدام المفرط في القوة ضد المتظاهرين السلمين. (الأمم المتحدة في ليبيا، 2022، 6)

وفي التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول ليبيا 2020م حول اهداف التنمية المستدامة 2030م ويبين التقرير الى ان هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا أهمها عدم الاستقرار السياسي، وهشاشة الوضع الأمني، والهجرة غير الشرعية، وطبيعة الاقتصاد الليبي من حيث انه اقتصادي ريعي يعتمد على النفط، والافتقار للبيانات والمعلومات والمؤشرات المطلوبة للقياس والتقييم نتيجة للظروف الراهنة تؤثر بشكل سلبي على التنمية المستدامة.

- التربية والتنمية المستدامة :

التربية من اجل التنمية المستدامة مفهوم يذهب لما هو ابعد من مفهوم التربية البيئية بوصف أن التربية من اجل التنمية المستدامة هي عملية تربوية لتحقيق التنمية البشرية من خلال ثلاثة ركائز مقترحة للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، حماية البيئة بطريقة شاملة وعادلة وامنة، وبالتالي فهذا المفهوم يشمل التعليم من اجل الحد من الفقر وترسيخ حقوق الانسان والتنوع الثقافي والتفاهم الدولي والسلام.

أن مفهوم التربية من اجل التنمية المستدامة يشمل كافة مفاهيم التربية البيئية والسكانية والصحية وتربية المواطنة والتربية على حقوق الانسان، انها التربية التي تهدف الى أن يمتلك الانسان المهارات والمعارف التي تمكنه من العيش بكرامة على كوكب الأرض. (علي ابراهيم الخوالدة، 2009، 10-25)

صيغ في ميثاق اليونسكو في اعقاب الحرب العالمية الثانية عبارة تقول: (إن الحرب تبدأ في عقول الناس) وبالقدر نفسه فأن الحرص على البيئة والوعي بمقتضيات هذه السلامة يبدا في عقول الناس ،

والتربويون صـانعوا هذه العقول بما تكتسـبه من معارف وما يقر في أذهان النشء من قيم. (أسـامة الخولي، 2002، 35)

يجمع المهتمون بقضـية التنمية على أن العنصـر البشـري هو أهم هذه المقومات حيث يعد العنصـر البشـري العنصـر الأسـاسـي والركيزة التي تقوم عليها التنمية في أي بلد، ولا سـبيل الى يناء هذا الانسـان الا عن طريق التربية التي تقوم على تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها كما تعمل التربية على إيجاد أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الاخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية كما تعيد التربية بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الاجتماعية الناشـــئة عن عملية التنمية. (عبد الرحمن الحســـناوي، 2009، 24)

ويبرز دور التربية في ثلاثة نواحي رئيســة: التربية حاجة اســاســية للفرد يحصــل من خلالها على قاعدة عريضـة من المعارف والاتجاهات والقيم – التربية وسيلة لتوفير حاجات أساسية أخرى التربية نشاط يدعم ويسرع عملية التنمية بالتأهيل والتدريب. (محمود عبد المجيد عساف، 2016، 90) .

فالتربية أساس البناء والتكوين الخلقي الذي هو أساس تكوين المجتمعات وبنائيها على أسس سليمة، وقد برزت أهميتها في تطوير الشـــعوب تنميتها الاجتماعية والاقتصـــادية وفي زيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات، فقد باتت عامل مهم في تنمية الشـــعوب وتطويرهم من خلال الاســـتثمار الأمثل للموارد البشرية.

وتلعب المؤسسات التربوية دوري أساسي في عمليات تطبيع القيم والعادات والتقاليد المرغوب فيها من قبل المجتمع وفي مقدمتها الاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام ومنابر المساجد.

فللأســـرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي الى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح. ولعل الاسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الاسـرة حريصـة على محيطها وبيئته فان افرادها سـيكونون كذلك. فالأسـرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على الأخرين كما نحرص على أنفسنا.

- المؤسسات التعليمية في ليبيا ودورها في غرس قيم التنمية المستدامة :

تعد قيم التنمية المستدامة الداعمة الأسـاسـي التي يقوم عليها المجتمع فكلما امتلك المجتمع نظاما قيما نجده وقد امتلك معظم مقومات التطور، ويكون قادرا على مواجهة تحديات العصـــر، حيث تلعب القيم دورا في تشكيل شخصية الفرد وتحديد أهدافها، وتتيح له فرصـة التعبير عن النفس وتحقيق ذاته، كما تعد القيم من أهم مقومات تحقيق مشروع التنمية المستدامة في أي مجتمع.

فالتسلح بالقيم والاخلاق الصحيحة والإيجابية أساس الواقع العقائدي في ذات الفرد والذي يترجم الى سلوكيات فردية وجماعية تخدم بفعالية حاجاتها وتستجيب لطموحات المجتمع ولعدالة المساواة حيث يتم توزيع الموارد والفرص بطريقة عادلة ومتساوية بين جميع الأفراد والجماعات .

وفي هذا الاطار يقول سارترsartre نظام القيم انما يتشكل من خلال التجربة الاجتماعية للجماعات والأمم فنظام القيم لمجتمع ما يعكس بنيته ن فيما يرى اندريه بريدو (A.Bridoux) ان القيم مصدرها الاحكام الشخصية – الاحكام القيمية التي يصدرها الشخص على الأشياء بناء على حاجاته اليها أو ما تلبيه لديه من ميولات ورغبات. (عتيقة حرايرية، 2019، 15)

وتعد المدارس أحد المؤسسات التربوية التي يتم فيه تعليم قيم التنمية المستدامة للمتعلمين، وتتنوع القيم بتنوع دورها فمنها القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية، وتساهم جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتم غرس هذه القيم في المؤسسات التربوية منها دعم ثقافة الحوار ونبد العنف، والاعتراف بالأخر والعمل بروح الجماعة وغرس قيم نكران الذات، والابتعاد عن النظرة الدونية للغير والانانية الزائدة والابتعاد بالأفراد عن الولاءت القبلية والجهوية، وتنمية قيم الولاء للوطن ونبد الوساطة والمحسوبية في تولي المناصب القيادية التي تكون على حساب الكفاءات العلمية والمهارات الفنية والتي تحد من تحقيق التنمية المستدامة على أسس سليمة وتصحيح القيم والاتجاهات السلبية والتي تؤدي الى أنماط استهلاكية غير منتجة (الاستهلاك المظهري)، والذي يزيد من النفايات والتسبب في التلوث البيئي في غياب شبه تام الاستفادة من القيمة الاقتصادية لإعادة تدوير النفايات بمختلف أشكالها .

ضف لذلك ثقافة التوظيف المتغلغلة في عقلية المواطن والتي ترى بانه لكل مواطن الحق في الحصول على وظيفة في الدولة بمجرد حصوله على شهادة من مؤسسة تعليمية متوسطة أو جامعية.

- العمل على غرس قيم الأمانة والإخلاص في العمل والتسامح واحترام قيم الوقت وكيفية استغلاله في تطوير الذات، وكذلك الشفافية في إدارة الموارد والمال والقوانين واللوائح لضمان العدالة والمساواة .
- الاهتمام بالبيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحيوانات والنباتات والمناطق الحيوية، وتقليل التلوث (تلوث الهواء والمياه) .
- التشجيع على قيم الابتكار والاختراع لتحقيق التقدم التكنولوجيا الذي يساعد في تحسين الحياة وتصميم المنتجات والخدمات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة .

- التعليم والتنمية المستدامة في ليبيا :

يعد التعليم هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة، وتمكين الأفراد بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة لبناء عالم أكثر إنصافا ووعيا بيئيا ومرونة اقتصاديا، ويعد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030م الذي يهدف إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.

ويعد التعليم بمختلف أشكاله ومراحله وفي مختلف الأزمان والعصور، وفي كل البلدان المتقدمة والساعية إلى التقدم، من أقوى العوامل وأكثرها تأثيرا في صنع التقدم، وحل ما يواجهها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ،وأثبت أنه السلاح الأقوى في صنع الفارق بين الدول ،وترسيخ مكانتها في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء، فالتعليم يمثل أحد ركائز التنمية الأساسية (التعليم – الصحة – الاقتصاد)، ويلعب الدور الاستراتيجي الأهم في أي عملية تنموية وأي تغيير اجتماعي ،فلا يمكن تصور تحقيق تنمية متكاملة دون الأخذ بالمحرك الأساسي للتنمية المتمثل في التعليم ،الذي محوره الرئيس رأس المال البشري وسيلة التنمية وغايتها ، في تنمية العنصر البشري.كما يعد التعليم من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في حل ما يعترضها من إشكاليات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية، وترسيخ مكانتها، والمحافظة عليها والدفع بها إلى الأمام، لاعتبار التعليم الأفضل يؤدي الى المزيد من الرخاء وتحسن الزراعة والحصول على نتائج صحية أفضل وانخفاض معدلات العنف والمزيد من المساواة وزيادة رأس المال الاجتماعي وتحسن البيئة الطبيعية، والتعليم هو المفتاح لمساعدة الناس في جميع انحاء العالم على فهم سبب كون التنمية المستدامة مفهوما حيويا لمستقبلنا المشترك، كما يمنحنا التعليم أدوات رئيسية اقتصادية وتقنية وحتى أخلاقية لتبني أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها .

ولهذا يجب ان تعطى له الأولوية في المشروع التنموي بحيث يكون نقطة الانطلاق للتطوير والتغيير الشامل، فالتربية والتعليم هم السبيل الأوحد لتحقيق التنمية.

الا أن التقرير العالمي لرصد التعليم 2016 (GeEM) قد جاء متقن ومثير للقلق فهو على حد سواء، فهو تقرير رائع شامل ومتعمق كما انه مثير للأعصاب يبرهن التقرير على ان التعليم هو أساس التنمية المستدامة، إلا أنه يوضح مدى بعدنا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يكون هذا التقرير بمثابة ناقوس خطر في جميع أنحاء العالم و أن يؤدي إلى زيادة تاريخية في نطاق الإجراءات لتحقيق هدف التنمية المستدامة.

وبالنظر الى حالة التعليم في ليبيا فقد شهد التعليم انتشارا واسعا تحقق عبر عدة عقود وتراجعت بذلك نسب الأمية وبلغت أعداد الجامعيين وأصحاب المستويات التعليمية المرتفعة نسبا عالية شملت الذكور

والاناث على السـواء، فقد بلغت عدد الجامعات في ليبيا 14 جامعة يدرس بها 380 طالب وطالبة 91 معهدا فنيا عاليا يضـم أكثر من 61 طالب وطالبة، إلا أن هذا التوسـع الأفقي في التعليم تواجهه تحديات متمثلة في تدني الجودة النوعية في العملية التعليمية ، وضـعف القدرات المهنية والفنية، وعدم ملاءمتها لاحتياجات سـوق العمل، وكذلك فإن هناك ضـعف تواصـل وتفاعل كامل النظام التعليمي مع أنظمة التعليم والبرامج المتطورة في البلدان المتقدمة. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2015، 10)

ووفقًا للتقارير التنافسية الدولي الصـادر عن المنتدى الاقتصـادي العالمي عن السـنوات من 2008 2014 فقد كانت رتبة ليبيا وفق هذا المؤشـر متدنية فمن 121 دولة عام 2009 الى 144 دولة عام 2014م ، وفي هذا الإطار فقد جاءت النتائج التي توصـلت اليها دراسـة عبد الناصـر بشـير الصـغير – (التعليم في ليبيا طريق لتحقيق التنمية المسـتدامة لعام 2030) الى ان دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المسـتدامة في ليبيا مازال متواضـعا نتيجة انفصـال السياسـة التعليمية عن خطط التنمية المسـتدامة، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق الأهداف المرجوة منه والابتعاد كل البعد عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

كما توصـلت الدراسـة الى أن واقع التعليم في ليبيا متدني جدا بكل المقاييس مدللة بذلك تذيل ليبيا في اغلب المؤشرات الدولية المرتبطة بالتعليم والبحث العلمي. (عبد الناصر بشير الصغير، 2020، 186)

كما أظهر مؤشـر (دافوس) لجودة التعليم الدولي خروج 6 دول عربية من التقييم من بينها ليبيا، وحسـب التقرير العالمي لرصـد التعليم 18 /2017 من البلدان التي أدرجت حقوق الانسـان والحريات الأساسية في السياسة التعليمية والمناهج الدراسية من اجل تحقيق التنمية المستدامة فأنه ليس هناك ما يشير إلى سـياسـة واضـحة أو منتهج معتمدة في النظام التعليمي أو في المناهج التعليمية المتعلقة بهذه الجوانب. (المرجع السابق، 173)

وبالنظر إلى الوسـائل التنفيذية للعملية التعليمية في ليبيا والمتمثلة في بيئة التعليم الفعال والمنح الدراسية والمعلمين والمربين، فإن هذه الوسائل لازالت قاصرة في الوصول الى المستوى المقبول وخاصة بيئة التعليم الفعلي والتي تعاني اغلب الجامعات الليبية الى وجودة بيئة لا تتناسب وحجم المرحلة، وهذا الحال ينطبق على مدارس التعليم الأسـاسـي والمتوسـط والتي لا يسـع الحديث عنها في هذه الاسـطر الا ان البيئة التعليمية داخل المدارس وخارجها لا يرقى الى المسـتوى المقبول في غياب شـبه تام للحاجات الأسـاسـية كالوسـائل التعليمية الجيدة والإضـاءة والطلاء الجيد والمنافع الخدمية للتلاميذ وهذا الحال ينطبق على الفناء المدرسـي كما تفتقر المؤسـسـات التعليمية لعدد كافي من الفصـول والقاعات الدراسـية مقارنة بعدد التلاميذ والذين تجـاوز عددهم على اكـثر من 40 طالبا ، في حـين إشارة منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة

(OECD) أن متوسط الطلبة لا يتجاوز 25 طالبا في التعليم الثانوي 22 طالبا في الفصل التعليم الاساسي. (المرجع السابق، 178)

أما المنح الدراسية فقد شاهدت الفترة 2007 الى 2014 نشاط كبير في عمليات الايفاد بالخارج سرعان ما انتكست واندفنت قوائم الموفدين في ادراج مكتب الايفاد بالخارج.

أما المعلمين والمربين فان هناك ضعف تحصيل وأداء بعض المعلمين الراجع الى عدم الاختصاص وضعف المهارات وقلة التطوير والتدريب والتأهيل، وغياب روح المبادرة والعمل الجماعي والابتكار في المؤسسات التعليمية وكذلك فقدان المعلم للتأهيل التربوي وعدم اكتسابه الاساليب التربوية الحديثة التي تعده للتعامل مع المتعلم تربويًا ونفسيًا ومعرفيًا، لتنمية قدراته واستعداداته المختلفة، فهناك بعض المعلمين دخلوا مهنة التعليم باعتبارها المدخل الوحيد للحصول المعلم على مهنة في تدني المستوى المعيشي للمعلم وضعف مرتبه جعله يبحث عن مصدر رزق اخر بجانب عمله مما أثر على أدائه وواجباته التدريسية وبالتالي أثر على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب. (مجلس التخطيط الوطني، 2013، 33)

وبأي حال من الأحوال فلا يمكن ان نفصل التدني في المؤسسات التعليمية في ليبيا عن الضعف الذي تعانيه المؤسسات السياسية في الدولة الليبية والانقسامات والصراعات والحروب التي تسود الساحة الليبية منذ أحداث 2011م والذي كان وراء اخفاق تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أكدته دراسة محمد على عز الدين بعنوان أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا سنة 2020م. (محمد على عز الدين، 2020، 596)

ضف إلى ذلك التوسع الافقي في تأسيس الجامعات دون مراعاة الجودة، وتدني الانفاق المالي من الدخل القومي لقطاع التعليم في ليبيا حيث تشير البيانات الإحصائية الى ما ينفق على قطاع التعليم في الاقتصاد الليبي من الدخل القومي لم تتجاوز (2.1%) وهي لم تتغير من (2010- 2019)، وهي تعتبر منخفضة لقطاع يحظى باهتمام متزايد من كافة الدول لما له من دور في تحقيق التنمية المستدامة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما يوثر سلبا على التنمية في الاقتصاد الليبي، وبالتالي لابد من أن تضع الدولة استراتيجية محددة سريعة تعطي أهمية اكبر لقطاع التعليم حتى يتمكن الاقتصاد الليبي مستقبلا من اللحاق دون تأخيره عن الركب الدول المتجهة في مسار التنمية المستدامة وأهدافها 2030م (صلاح الدين امبية جمعة و هدى محمد ابوخريص، 2021، 16-17)

من ناحية أخرى فان إغراء التوظيف في القطاع العام أثر على عوائد التعليم من خلال التأثير على الخيارات التعليمية مباشرة، فكلما ارتفع مستوى المؤهلات ارتفعت إمكانية التوظيف في القطاع العام وما

يتبعها من أجور عالية ومزايا إضـــافية وبالتالي فإن الحكومة قد شـــجعت أنواع الاســـتثمار في رأس المال البشـري التي لا تلبي متطلبات اقتصـاد السـوق الحديث ولكنها تلبي احتياجات بيروقراطية الدولة، وقد سـعى المواطنون الليبيون في كثير من الأحيان للحصول على درجات وشهادات اعلى بدل مؤهلات مهنية لتحسين فرصهم للحصول على وظائف القطاع العام ، دون الاهتمام بمضمون التعليم وجودته ومطابقته إلى متطلبات سوق العمل الخاص.

مما يجعل مخرجات التعليم معضـــلة يعاني منها الاقتصـــاد وعب عليه كنتيجة لعدم وجود جودة نوعيتها، الأمر الذي يجعل سوق العمل غير قاد على امتصاصها وتوظيفها في العملية الإنتاجية.

- الخاتمة :

وفي ختام هذا البحث الذي حاول فيه الباحث تناول موضوع من أهم الموضوعات العالمية التي ترقى بها الأمم والمتمثل في دور التربية والتعليم في التنمية المستدامة.

فالتربية والتعليم من أهم الوســـائل التي تعتمد عليها الدول في صـــنع تقدمها، وتحقيق غاياتها وطموحاتها، وحل المشاكل التي تعترضـها في جميع الجوانب سواء كانت اقتصـادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية.

أما التنمية المســتدامة تهدف إلى بناء مســتقبل أفضــل للجميع، من خلال التوازن بين تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على البيئة والاستدامة على المدى البعيد.

وتمكّن أهمية التعليم والتربية التعليم تحقيق التنمية المســـتدامة بانه يزود الدارســـين على اختلاف أعمارهم من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم والسلوكيات الإيجابية.

بالرغم من هذه الأهمية للرقي بالمجتمع الليبي الى صــفوة الأمم فأن الواقع يحاكي غير ذلك فلا يزال التربية والتعليم في ليبيا لم يصل الى القدر المطلوب الذي يعتمد عليه في تحقيق التنمية المستدامة.

- نتائج البحث :

توصل البحث الى النتائج الاتية :

1- تعد التربية والتعليم بمختلف أشـكالها ومراحلها وفي مختلف الأزمان والعصـور، من أقوى العوامل وأكثرها تأثيرا في صنع التقدم.

2- توصلت نتائج البحث ان واقع التعليم التربية في ليبيا متدني جدا بكل المقاييس استنادا الى وقوع ليبيا في ديل القوائم ذات العلاقة بالمؤشرات الدولية المرتبطة بالتعليم والبحث العلمي.

3- توصـــلت نتائج البحث الى أن تدني النفقات المالية من الدخل القومي على التعليم والتي لم تتجاوز (2.1%) وهي لم تتغير من (2010 2019).

4- توصلت نتائج البحث الى أن المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية لا ترتقي الى المستوى المناط بها لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

5- توصـــلت نتائج البحث الى أن الوســـائل التنفيذية للعملية التعليمية في ليبيا والمتمثلة في بيئة التعليم الفعال والمنح الدراسية والمعلمين والمربين تحتاج الى تطوير كبير لتحقيق أهدافها.

6- توصلت نتائج البحث الى ان الانقسام السياسي وغياب حكومة موحد ساهم إلى حد كبير في قصور التعليم والتربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بوضعه الحالي.

- التوصيات :

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات :

1- ضـــرورة الاهتمام بالمؤســـســـات التعليمية بجميع مراحلها ومكوناتها وزيادة النفقات على العملية التعليمية لتحقيق أهدافها.

2- الاهتمام بالمناهج التعليمية التي تساهم في تنمية المهارات والتطوير والتدريب والتأهيل للمتعلمين.

3- غرس قيم التنمية المســـتدامة للمتعلمين ومحاربة القيم الســـلبية والتي ترى في التعليم مؤهلات للحصول على توظيف في القطاع العام.

- أهم المراجع :

1- أبو القاسم شبيلي ونورة قنيفة، راس المال البشري مدخا أبناء التنمية قراءة سوسيولوجية، مجاة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، الجزائر: مارس 2020 .

2- أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، العدد 285، الكويت، 2002.

3- التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول ليبيا 2020 حول أهداف التنمية المستدامة 2030.

4- الحسين الهادي عبد الله، إشكالات التنمية في ظل العولمة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية، زليتن: العدد الثامن، ديسمبر2016.

5- الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي: 18 - 22 شباط/فبراير 2013.

6- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030م.

7- الأمم المتحدة في ليبيا، تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا لسنة 2022م.

8- خالد زكي الديب ومحمد سعيد بأحمدان، أهمية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد42، نيسان 2022.

9- زعموش فوزية، قانون البيئة والتنمية المستدامة، جتكعة الاخوة منتوري قسنطينة، 2021.

10- زهور جبار راضي ومحسن سالم محمد، بناء وحدة تدريبية لمعلم التربية الفنية من أجل التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، 2019.

11- سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الامن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والترجمة، بغداد.

12- صلاح الدين امبية جمعة وهدى محمد ابوخريص، أهمية التعليم والتدريب في تحقيق التنمية االمستدامة 2030 دراسة حالة ليبيا، المجلة الليبية العالمية، العدد 53، اكتوبر2021م.

13- ضحى هلال، دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة جانب التنمية السياسية، المركز الديمقراطي العربي، مارس.2018.

14- عبد الله بن عبد الرحمن البردي، التنمية المستدامة، ط1، مكتبة العبيكان،2015.

15- عبد العزيز مرزاق، عبد العزيز مرزاق، مجلة القانون والأعمال الدولية 11 يناير, 2018.

16- عبد الرحمن الحسناوي، التربية والتنمية المستدامة، مجلة علوم التربية، العدد 59، نوفمبر 2009.

17- عبد الناصر بشير الصغير، التعليم في ليبيا طريق تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030م، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، نوفمبر 2020.

18-عتيقة حرايرية، منظومة القيم ودورها في إرساء دعائم التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الجزائر، العدد التاسع، مارس 2019.

19- عثمان عمر بم عامر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، منشورات جامعة قاريونس، 2002، 100.

20- علي سعيد المهنكر، جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لجمعية الدراسات والبحوث من أجل اتحاد المغرب العربي الكبير، تونس: مايو، 2017، 5.

21- على غربي، بعنوان التربية البيئية استراتيجية للتنمية المستدامة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 1، الجزائر :2012 علي ابراهيم الخوالدة، التربية من أجل التنمية المستدامة، مجلة الراي،25 -10 ،2009.

22- فاطمة الطرهوني، التربية من اجل التنمية المستدامة – التجربة التونسية أنمو دجا، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت:2006.

23- مجلس التخطيط الوطني، استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013 إلى 2040، أغسطس 2013م، 33.

24- محمود عبد المجيد عساف، التربية والتنمية، مكتبة سمير منصور،2016.

25- محمد على عز الدين بعنوان أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب .2020 .596.

26- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت، التنمية المستدامة، المجموعة لعربية للتدريب والنشر، 2017.

27- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم ترجمة حنان عبد الله نقادي، التربية من اجل التنمية المستدامة اليونسكو، 2013.

28- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حالة الشباب الليبي اليوم، الفرص والتحديات، 2015.

29- مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (15) في شان حماية وتحسين البيئة،1997- 1371 وف.

30- ETF working together leaming for life K عملية تورينو ليبيا 2014.

المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الشركة الليبية للحديد والصلب أنموذجاً

د. فريحة ابوبكر أبوعمود
أستاذ مساعد /قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كلية الآداب والعلوم جامعة سرت
frahaboamod@gmail.com

أ. علي إمحمد أبودبوس
محاضر /قسم الفلسفة
كلية الآداب/جامعة مصراتة
aem.bds2010@gmail.com

الملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة لدي الشركة الليبية للحديد والصلب من وجهة نظر موظفين الاداريين في الشركة ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة منهج الوصفي نظرا لملاءمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، تم تصميم استبيان الكتروني، تم توزيعه على عينة عشوائية على موظفين الاداريين بالشركة، والتي بلغت (300) مفردة، وتم التعامل مع البيانات احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي spss، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط بيرسون ، لقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين المسؤولية الاجتماعية و من خلال أبع ادها و التنمية المستدامة ، بمعنى أن المسؤولية الاجتماعية لها دوراً إيجابياً من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : (المسؤولية الاجتماعية – التنمية المستدامة - الشركة الليبية للحديد والصلب).

المقدمة :

لقد حظى موضوع التنمية المستدامة على اهتمام الكثير من البحاث والمتخصصين في مجال علم الاجتماع والاقتصاد والبيئة وغيرها من العلوم، وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، ولقيت اهتمام كذلك على مستوى المؤسسات من خلال جملة من الالتزامات والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية والبيئية، التي تجعل منها ملزمة بالتصرف المسؤول اجتماعياً، فالتنمية المستدامة هي الرابط العضوي بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع مع تحقيق التوازن في تلبية الحاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحاجات القادمة على حد السواء، بمعني تراعي شروط المحافظة على البيئة، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في إطار متوازن ؛ عليه سعت أغلب الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسؤولية

الاجتماعية وتأخذ في عين الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه سعياً إلى دعم المجتمع ومساندته وحماية البيئة المحيطة به وهذا بدوره يؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المؤسسات، حيث أن دورها لا يقتصر على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح بل يتعدى ذلك إلى تحقيق مصالح المجتمع الذي يعمل فيه، فالمؤسسات اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها، كما تسعى للإسهام بشكل عملي وفعلي من خلال دورها الاجتماعي المؤسساتي في تحقيق التنمية المستدامة ،التي أخرجت المؤسسة من عزلتها الداخلية كنظام مغلق إلى نظرة حديثة أكثر تشابكا وتعقيدا.

- مشكلة الدراسة :

إن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورًا هام في عملية بناء العلاقة الوطيدة بين الشركة القائمة بالدور الاجتماعي وبين المجتمع بكافة شرائحه حيث تعمل في حال الوفاء بها على تحقيق العديد من الفوائد وفي مقدمتها تحسين صورة الشركة لدى المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع، و على تحسين مناخ العمل السائد في الشركة حيث تعمل على إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف المعنية وما تحققه من تجاوبٍ فعّال مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة، وأن تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وما تقدمه من برامج وخدمات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وافراده.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي :

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لدي الشركة الليبية للحديد والصلب؟

- تساؤلات الدراسة :

1- ما هو مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) من وجهة نظر الموظفين الإداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب؟

2- هل تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب على تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر الموظفين الإداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب؟

3- ما هي قوة واتجاه العلاقات الارتباطية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات الدلالة الإحصائية من وجهة نظر الموظفين الإداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب؟

- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي :

1- التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

2- التعرف على مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

3- التعرف على مدى تجسيد الشركة الليبية للحديد والصلب التنمية المستدامة.

4- صياغة بعض المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في تدعيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالشركة الليبية للحديد والصلب بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية الموضوع المدروس، وهو المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) في شركة الليبية للحديد والصلب ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وحاجة المؤسسات الاقتصادية إلى تنشيطها وزيادة فاعليتها، فهو نشاط يساهم في نجاحها واستمراريتها، كونه يراعي الحاجات والرغبات التي من خلالها يتم الارتقاء بالمؤسسة وتطورها وإرساء التنمية المستدامة، كما تقدم إضافة علمية للباحثين في مجال التنمية.

كما أنه هناك ندرة في الدراسات التي تناولت دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي بصفة عامة ولدى الشركة الليبية للحديد والصلب بصفة خاصة، على حد علم الباحثان، تعد المحاولة البحثية الاولي التي تناولت دراسة على الشركة الليبية للحديد والصلب.

أما الأهمية العملية فإن الدراسة تساهم في الكشف عن دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) في شركة الليبية للحديد والصلب ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن نتائج الدراسة يمكن أن تسهم في إفادة المهتمين في تطوير السياسات العامة بشركة الليبية للحديد والصلب.

- حدود الدراسة :

1- الحدود الموضوعية: المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

2- الحدود الزمانية: 2/ مارس/2024 إلى 22/مارس/2024.

3- الحدود المكانية: الشركة الليبية للحديد والصلب (مصراتة).

4- الحدود البشرية: موظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب للعام 2023-2024.

- مفاهيم الدراسة :

- المسؤولية الاجتماعية : عرفها البنك الدولي على أنه " التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشية السكان بأسلوب يخدم الاقتصـــاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صـــناع القرار بالمؤســـســـة (طاهر وعرقوب،2018، ص136)

- عرفها مجلس الاعمال للتنمية المســتدامة " الالتزام المســتمر من قبل مؤســســات الاعمال بالتصــرف أخلاقياً، ومســاهمة في تحقيق التنمية الاقتصــادية، وعمل على تحســين نوعية الظروف المعيشــية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي ومجتمع ككل". (بخدة،2017، ص331)

- وعرفتها المنظمة الدولية للمعايير (ISO) بأنها مسـؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشـطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشـفافية والسـلوك الأخلاقي الذي يجب أن: يتناسـق مع التنمية المسـتدامة ورفاهية المجتمع، يضـع في اعتباره توقعات أصـحاب المصـلحة، يضـع في اعتباره القوانين المتعلقـة بـالمجتمع ويتفق مع المعـايير العـالميـة للســـلوك، وأن يكون متكـامـل مع المنظمـة نفســـهـا. (الصيرفي،2007، ص16)

- إذا المســؤولية الاجتماعية تتمثل بكونها مجموعة من القرارات والافعال التي تقوم بها الشــركة الليبية للحديد الصــلب من أجل الوصــول إلى الأهداف المرغوبة والقيم الســائدة في المجتمع، وكذلك التزاماتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه أصحاب المصلحة.

- التنمية المستدامة حسب تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)1987 والذي كان يقصد به "تنمية مبنية على التســـيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم الرهان بمســـتقبل الأجيال القادمة". (زريق،2005، ص3)

- التنمية المستدامة: بأنها "إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان مع الحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر، من خلال تحقيق موازنة بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل بشفافية عالية تضمن حاجات الجيل الحالي والاجيال المستقبلية". (رعد،2008، ص54)

- تعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة". (أبوعمود،2009،ص181)

يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها قدرة الشركة الليبية للحديد الصلب على تلبية احتياجات المجتمع (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئة)، من خلال إحداث تغيرات جذرية في تلبية نلك الاحتياجات مع نقلة نوعية وبجودة عالية نحو الرقي والتقدم في مختلف القطاعات المجتمعية وبما يحقق الرفاه العام للمجتمع.

الدراسات السابقة :

سوف يتم عرض ما أنجز حول الموضوعات السابقة التي تناولت دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة التي يقع بحثنا في نطاق اهتماماتها ومن أهم هذه الدراسات :

- دراسة بلعربي، بلعور(2019) ، تهدف الدراسة إلى معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية كنموذج من اجل المساهمة في التنمية المستدامة ضمن المجتمع الذي تنشط فيه، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات، وتكون عينة الدراسة من (33) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن المؤسسة تقوم بممارسات مسؤولية الاجتماعية اتجاه كل من العاملين والمجتمع والبيئة والمالكين بدرجات متفاوتة.
- دراسة عبدالقادر(2019)، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية ،ومستوى التنمية المستدامة فيها ومعيقاتها، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات، وتكون عينة الدراسة من (200) عضو هيأة تدريس، تم اخذ عينة عشوائية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن رسالة الجامعة وأهدافها تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع، وتحترم عادات وتقاليد المجتمع وتشارك في أعمال تطوعية لخدمة المجتمع ، وأنه يوجد رضا عن ما يتقاضاه العاملون من رواتب وبدرجة متوسطة من

استجابات المبحوثين، فيما أنه يوجد نقابة للموظفين تدافع عن حقوقهم وبدرجات ضعيفة من استجابات المبحوثين، وأنه يوجد شراكة بين مراكز البحث في الجامعة ومؤسسات المجتمع.

- دراسة حميدان والدويبى (2019)، تهدف الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بشركات الاتصالات الليبية (شركتي المدار وليبيانا)، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات، وتكون عينة الدراسة من عينة من موظفين في شركتي المدار وليبيانا، حيث بلغ حجم العينة (69) حالة، وتوصلت الدراسة أن هناك دور ذو دلالة احصائية يفوق مستوى الدلالة المعنوية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

- دراسة عثماني وآخرون (2019)، تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تبني مؤسسات القطاع الخاص لولاية الوادي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعها، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد ت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون عينة الدراسة من 40عاملا، وتم استخدام أداة الاستبيان لتجميع البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن مؤسسات القطاع الخاص في ولاية الوادي لا تساهم تنمية مجتمعها المحلي، لنقص في تنويع استثماراتها.

- دراسة دبس وآخرون (2022)،يهدف إلى تحديد دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري، البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في الشركات الصناعية الآتية محل الدراسة: شركة تنمية الصناعات الغذائية (كتاكيت) في دمشق، شركة صباغ وشركاه للصناعات الغذائية في دمشق، شركة الربيع للصناعات الغذائية في دمشق، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد ت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون عينة الدراسة من (100) من الأفراد العاملين في الشركات محل الدراسة ومن كافة المستويات الإدارية (الأعلى، الأوسط، والأدنى)، وتم استخدام أداة الاستبيان لتجميع البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: يوجد تأثير معنوي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري، البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية محل الدراسة.

- دراسة أمهنى وآخرون (2022)، تهدف إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية وممارستها من قبل المنطقة الحرة بمصراته، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات، وتكون عينة الدراسة من (100) مفردة من الموظفين والعاملين بالمنطقة الحرة، وتم اختبارها بطريقة عشوائية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية في أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي لدى المجتمع - بشكل عام ومؤسساته بشكل- خاص بأهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج.

- دراسة موسى (2023)، تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى قياس أبعاد المسؤولية الاجتماعية(البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي ، وتم استخدام استمارة الاستبيان لتجميع البيانات ، وتكون عينة الدراسة من (30) فرد من أفراد العاملين في شركة الخليج العربي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: عند أخذ الابعاد الفرعية لمتغير المسؤولية الاجتماعية للشركة نجد أن هذه الأبعاد ليس لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة.

- تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتفقت على هدف واحد، وهو المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، في عدة دول عربية من بينها ليبيا، وجميع الدراسات تعتبر دراسات حديثة تزيد من قيمة البحث ومدى الاستفادة منها كدراسات سابقة ، استخدمت جميع الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة الدراسات كما اتفقت في استخدامها لأدوات جمع البيانات، حيث استخدمت أداة الاستبيان، تنوعت مجتمعات الدراسة بين عدة دول عربية (الجزائر/ سوريا/فلسطين/ ليبيا). مع اختلاف وتنوع مجتمعات الدراسة .

وجاءت الدراسة الحالية من أجل تحقيق هدف عام، وهو التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لدى شركة الليبية للحديد والصلب وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدارسات الأخرى، واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي كباقي الدراسات السابقة .

- نبذه مختصرة عن الشركة الليبية للحديد والصلب(مصراتة) :

- تعتبر الشركة الليبية للحديد والصلب من أكبر الشركات الصناعية بليبيا، وتقع على مساحة قدرها 1,200 هكتار في مدينة مصراتة، على بعد 210 كيلومترات الى الشرق من مدينة طرابلس.

- وتبلغ الطاقة التصميمية للشركة 1,700,000 طن من الصلب السائل سنوياً بطريقة الاختزال المباشر لمكورات الحديد باستخدام الغاز الطبيعي المحلي.

- وقد وضع حجر الاساس للشركة في 18سبتمبر1979، ايذانا بإرساء قاعدة التصنيع الثقيل بليبيا.

- وبتاريخ 9 سبتمبر1989 تم افتتاح الوحدات الانتاجية وبذلك دخلت الشركة مرحلة الإنتاج. (دليل المنتجات الرئيسية، ص 6)

- رسالة ورؤية الشركة الليبية للحديد والصلب :

- رسالة : إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبأسعار منافسة تساهم في الإيفاء باحتياجات السوق المحلي والإقليمي وتطور القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني من خلال تبني تقنيات متطورة وتطبيق نظم الإدارة الحديثة بما يكفل رضا المجتمع والعاملين والزبائن .

- رؤية : تسعى الشركة الليبية للحديد والصلب ان تكون إحدى شركات الحديد والصلب الرائدة إقليميا ودوليا من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها البشرية والمادية وتبني تقنيات حديثة ومتطورة صديقة للبيئة تفي بمتطلبات الزبائن وتحسن اقتصادياتها وقدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية .

- المسؤولية الاجتماعية لدى شركة الليبية للحديد الصلب :

تساهم الشركة من خلال مسئوليتها الاجتماعية في العديد من المناشط لمحيطها الاجتماعي ومن أبرز مساهماتها :

1- المساهمة في تطوير المستشفيات ودعمها بتوفير الاجهزة والمعدات الطبية.

2- المساهم في تطوير المدارس وتوفير العديد من احتياجاتها ورعاية بعض مناشطها وتكريم المتفوقين في الدراسة.

3- توقيع اتفاقيات التعاون الأكاديمي المشترك مع المراكز البحثية والمؤسسات الجامعية والاكاديمية.

4- رعاية المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل التي تعقدها المؤسسات العامة والاكاديمية والمجتمع المدني.

5- دعم مناشط واعمال المجتمع المدني من مسابقات وأعمال. (www.libyansteel.com)

- الاجراءات المنهجية :

اتبعت الدراسة مجموعة من الاجراءات المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات.

- منهج الدراسة : استخدمت الباحثان المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها.

- مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين داخل شركة الليبية للحديد والصلب والبالغ عددهم (2000) موظفاً إدارياً.

- **عينة الدراسة :** تم استخدام جدول (مورجان) لتحديد الحجم الأنسب لعينة الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (300) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

- **أداة الدراسة :** تم جمع البيانات من المبحوثين من خلال تصميم أداة الاستبيان الإلكترونية، وتم بنائها بعد الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة، وتكونت في صورتها النهائية كالتالي :

- القسم الاول: احتوى على البيانات الأولية للمبحوثين.
- القسم الثاني: ويتكون المقياس من (45) عبارة، موزعة على أربعة محاور، كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول (1) يوضح محاور الاستبيان وعباراتها

الرقم	المحاور	عدد العبارات
1	**البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية**	**12**
2	**البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية**	**14**
3	**البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية**	**9**
4	**التنمية المستدامة**	**10**
الإجمالي		**45**

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق – موافق لحد ما – غير موافق).

- صدق أداة الدراسة :

وقد قام الباحثان بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين) :

قام الباحثان باستفتاء آراء جملة من الخبراء حول مدى تناسب فقرات المقياس وملاءمتها لأهداف الدراسة، وأن تقيس كل مجال على حدة، وتم الأخذ ببعض الآراء وتعديل الاستبيان وفقها، وهنا تحققنا من الصدق الظاهري للاستبيان.

- ثبات أداة الدراسة: تم التأكد من ثبات الاستبيان من خلال استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور المقياس .

جدول (2) يوضح معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة المقياس

الرقم	محاور المقياس	عدد الفقرات	ثبات المحور
1	البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	12	0.87
2	البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية	14	0.90
3	البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	9	0.93
4	التنمية المستدامة	10	94.0
	ثبات الكلي للمقياس	45	0.97

يتضح من الجدول (2) أن معامل الثبات الكلي للمقياس عالٍ حيث بلغ (0.97)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

- أساليب المعالجة الإحصائية :

تم التعامل مع بيانات الدراسة احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

- عرض النتائج وتفسيرها :

إجابة التساؤل الرئيس: إلى إي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لدي الشركة الليبية للحديد والصلب؟

للإجابة على السؤال الرئيس قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

جدول (3) الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

الرقم	المتغيرات	قيمة الارتباط	الدلالة الإحصائية
1	المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	0.857	0.000

مستوى الدلالة أقل من 0.01

من خلال الجدول (3) يتضح أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أي أقل من 0.01 وقيمة معامل ارتباط R قدرها (0.857) مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية

المستدامة ، بمعنى تسهم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب أساهماً قوياً في تحقيق التنمية المستدامة.

- **إجابة السؤال الأول:** ما هو مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) من وجهة نظر الموظفين الإداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب؟

من خلال الجدول التالي نجيب على السؤال الأول من خلال المتوسط الكلي للمحاور، ولكل محور على حدى، بالإضافة إلى الانحراف المعياري.

أولاً: البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية:-

جدول (4) درجة مستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بالتنويع في استثماراتها.	2.57	0.49	7
2	تسعى الشركة الليبية للحديد والصلب إلى زيادة حجم مبيعاتها.	2.96	0.18	1
3	تحترم الشركة الليبية للحديد والصلب قواعد المنافسة.	2.71	0.52	5
4	تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب على خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.	2.57	0.62	7
5	تقوم الشركة الليبية للحديد والصلب بتحقيق المساواة بين أصحاب المصالح.	2.57	0.62	7
6	بيئة الشركة الليبية للحديد والصلب مشجعة لثقافة الإبداع والابتكار.	2.75	0.57	3
7	تتميز الشركة الليبية للحديد والصلب بالصدق في تعاملاتها الاقتصادية مع الآخرين.	2.74	0.43	4
8	تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بتوفير الخدمات الاجتماعية.	2.46	0.73	9
9	لدى الشركة الليبية للحديد والصلب القدرة على مواجهة المخاطر.	2.67	0.54	6
10	تسعى الشركة الليبية للحديد والصلب للمحاربة من الفساد الإداري والمالي بداخلها	2.52	0.80	8
11	تساهم في دعم البرامج التكوين والتأهيل داخل وخارج الشركة.	2.78	0.41	2
12	تعترف الشركة الليبية للحديد والصلب بأهمية النقابات العمالية المختلفة وتحترم دورها	2.71	0.59	5
	المجموع	2.35	0.77	

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ (2.35) بانحراف معياري (0.77)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على أن البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية مرتفعة لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركة الليبية للحديد والصلب وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن جميع الفقرات قد حققت متوسط حسابي مرتفع، وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، جاءت فقرة (2) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.96) وانحراف معياري (0.18)، وهذا يعني أن الشركة الليبية للحديد والصلب تسعى إلى زيادة حجم مبيعاتها بدرجة اولي، ويليها جاءت فقرة (11) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(2.78) وانحراف معياري (0.59)، وهذا يعني أن الشركة تساهم في دعم البرامج التكوين والتأهيل داخل وخارج الشركة. وجاءت الفقرة (8) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.64) وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، وهي تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بتوفير الخدمات الاجتماعية. هذا مما يدل على أن ممارسة البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية كان مستوى عالٍ لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

ثانياً: البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية:-

جدول (5) درجة مستوى البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بالقوانين حماية المستهلك.	2.57	0.56	8
2	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بشكاوى المجتمع.	2.78	0.49	4
3	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بتوظيف المرأة.	2.71	0.59	6
4	تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بكل التزاماتها القانونية تجاه جميع الأطراف ذات المصلحة.	2.78	0.49	4
5	تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بتوفير كافة الوسائل الأمن والسلامة للعاملين مع ضمان النقل والرعاية الصحية.	2.64	0.55	7
6	تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بالصدق في أنشطتها وممارساتها.	2.89	0.41	2
7	تراعي الشركة الليبية للحديد والصلب حقوق الإنسان.	2.96	0.18	1
8	تساهم الشركة الليبية للحديد والصلب في مواجهة الكوارث والأزمات.	2.85	0.44	3
9	تحترم الشركة الليبية للحديد والصلب القيم والعادات المجتمع.	2.49	0.68	10
10	تتوافق رسالة الشركة الليبية للحديد والصلب وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع المحلي.	2.53	0.56	9
الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	امتلاك الشركة الليبية للحديد والصلب دليل خاص بأخلاقيات العمل واضح ومعلنا لجميع العاملين لديها.	2.78	0.49	4
12	تتخذ الشركة الليبية للحديد والصلب عقوبات الصارمة اتجاه سلوكيات غير القانونية.	2.53	0.68	9
13	تدعم الشركة الليبية للحديد والصلب المؤسسات الخيرية ومراكز رعاية المعاقين والمسنين.	2.38	0.72	11
14	تراعي الشركة الليبية للحديد والصلب العدالة في توزيع الأجور	2.74	0.58	5
	المجموع	2.67	0.16	

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ (2.67) بانحراف معياري (0.16)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على أن البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية مرتفعة لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمستوى البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركة الليبية للحديد والصلب وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن جميع الفقرات قد حققت متوسط حسابي مرتفع، وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، جاءت فقرة (7) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.96) وانحراف معياري (0.18)، وهذا يعني أن الشركة الليبية للحديد والصلب تراعي حقوق الإنسان بدرجة اولي، ويليها جاءت فقرة (6) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(2.89) وانحراف معياري (0.41)، وهذا يعني أن الشركة الليبية للحديد والصلب تلتزم بالصدق في أنشطتها وممارساتها. وجاءت الفقرة (8) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.72) وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، بمعني أن الشركة الليبية للحديد والصلب تدعم المؤسسات الخيرية ومراكز رعاية المعاقين والمسنين.. هذا مما يدل على أن ممارسة البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية كان مستوى عالٍ لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

ثالثا: البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية:-

جدول (6) درجة مستوى البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب على استغلال الأمثل للموارد الطبيعية.	2.49	0.56	6
2	تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب في رفع الوعي البيئي لدى عمالها.	2.64	0.61	3
3	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بنظافة مكان ومحيط العمل.	2.68	0.59	2
4	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بالعنصر البيئي وتنقيص نسبة التلوث.	2.61	0.55	4
5	تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بالقواعد واللوائح البيئية من أجل الحفاظ على محيطها.	2.78	0.49	1
6	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بطرق العلمية في التخلص من النفايات.	2.64	0.61	3
7	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بالمساحات الخضراء.	2.54	0.56	5
8	تقوم الشركة الليبية للحديد والصلب بإجراء دورات تحسسيه لعماله بأهمية الحفاظ على البيئة.	2.43	0.73	7
9	تقوم الشركة الليبية للحديد والصلب بإعداد تقارير حول الأداء البيئي.	2.68	0.53	2
المجموع		**2.69**	**0.13**	

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ (2.69) بانحراف معياري (0.13)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على أن البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية مرتفعة لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمستوى البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركة الليبية للحديد والصلب وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن جميع الفقرات قد حققت متوسط حسابي مرتفع، وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، جاءت فقرة (5) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.78) وانحراف معياري (0.49)، وهذا يعني أن الشركة الليبية للحديد والصلب تلتزم بالقواعد و اللوائح البيئية من أجل الحفاظ على محيطها بدرجة اولي، ويليها جاءت فقرتين (3) (9) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (0.59)، وهذا يعني تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بنظافة مكان ومحيط العمل. وجاءت الفقرة (8) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (0.73) وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، وهي تقوم الشركة الليبية للحديد والصلب بإجراء دورات تحسسيه لعماله بأهمية الحفاظ على البيئة. هذا مما يدل على أن ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية كان مستوى عالٍ لدى الشركة الليبية للحديد والصلب.

للإجابة على السؤال: ما مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)

جدول (7) ما مستوى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى شركة الليبية الحديد والصلب

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	2.35	0.77	4
2	البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية	2.67	0.16	2
3	البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	2.69	0.13	1
4	المسؤولية الاجتماعية	2.66	0.12	3

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمسؤولية الاجتماعية قد بلغ (2.66) بانحراف معياري (0.12)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على أن مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية مرتفعة لدى الشركة الليبية للحديد والصلب. وبالنظر إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية كل بعد على حد نجد البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية قد جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.69) وانحراف معياري (0.13) وهي تدل على الاتجاه الايجابي وهذا يدل على أن الشركة تهتم بالعنصر البيئي

وتنقيص نسبة التلوث تلتزم بالقواعد و اللوائح البيئية من أجل الحفاظ على محيطها، ويليها البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعي جاء بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(2.67) وانحراف معياري (0.16)، وهي تدل على الاتجاه الايجابي وهذا يدل على أن الشركة الليبية للحديد والصلب تراعي حقوق الإنسان وتلتزم بالصدق في أنشطتها وممارساتها، و تدعم المؤسسات الخيرية ومراكز رعاية المعاقين والمسنين.

والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعي جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري (0.13) وهي تدل على الاتجاه الايجابي وهذا يدل على أن الشركة تسعى إلى زيادة حجم مبيعاتها، بالتنويع في استثماراتها. بالصدق في تعاملاتها الاقتصادية مع الآخرين. ونظر لأهمية البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية فإن الشركة تبنتاها لتحقيق التنمية المستدامة.

- التنمية المستدامة :

إجابة السؤال الثاني: هل تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب على تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر موظفين الاداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب؟

من خلال الجدول التالي نجيب على السؤال الثاني من خلال المتوسط الحسابي الكلي للمحور، بالإضافة إلى الانحراف المعياري.

جدول (8) درجة تحقيق التنمية المستدامة لدى الشركة الليبية للحديد والصلب

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية	2.39	0.67	8
2	تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بالاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة	2.49	0.56	6
3	تهدف التنمية المستدامة إلى عدم وجود فوارق بين طبقات المجتمع	2.28	0.64	9
4	تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية.	2.60	0.55	3
5	تهدف التنمية إلى الحفاظ على التوازن البيئي.	2.53	0.62	4
6	تساهم في إعداد القادة المؤهلين علميا لخدمة وقيادة المؤسسات والقطاع الخاص بما يخدم عملية التنمية المستدامة.	2.42	0.68	7
7	التنمية المستدامة من أولويات الشركة الليبية للحديد والصلب.	2.50	0.68	5
8	تهدف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر	2.42	0.62	7
9	تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.	2.64	0.55	2
10	إن الالتزام بالمسؤولية يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي.	2.78	0.42	1
	المجموع	2.61	0.06	

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ (2.61) بانحراف معياري (0.06)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على مستوي تحقيق التنمية المستدامة لدى الشركة الليبية للحديد الصلب (مرتفعة). ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لتحقيق التنمية المستدامة لدى الشركة وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن جميع الفقرات قد حققت متوسط حسابي مرتفع نوعاً ما، وهي تدل على الاتجاه الايجابي (موافق)، جاءت فقرة (10) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.78) وانحراف معياري(0.42)، وهذا يعني أن الالتزام بالمسؤولية يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، وجاءت الفقرة (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(2.28) وانحراف معياري(0.64) وهي تدل على الاتجاه بين البينين (موافق لحد ما)، وهي تهدف التنمية المستدامة إلى عدم وجود فوارق بين طبقات المجتمع. هذا مما يدل على ضرورة سعي الشركة إلى تذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية مع مراعاة الشمول والتكامل.

إجابة السؤال الثالث: ما هي قوة واتجاه العلاقات الارتباطية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات الدلالة الإحصائية من وجهة نظر الموظفين الإداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب؟

للإجابة على السؤال: قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

جدول (9) الارتباط بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

الرقم	المتغيرات	قيمة الارتباط	الدلالة الإحصائية
1	البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	0.753	0.000
2	البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	0.822	0.000
3	البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	0.823	0.000

مستوى الدلالة أقل من 0.01

من خلال الجدول (9) يتضح أن قوة الارتباط مرتفعة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

من الملاحظ أن أعلى قوة ارتباط مرتفعة بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أي أقل من 0.01 وقيمة معامل ارتباط R قدرها (0.823) مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، بمعنى يساهم البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب أساهماً قوياً في تحقيق التنمية المستدامة.

ويلها البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة جاءت عند قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أي أقل من 0.01 وقيمة معامل ارتباط R قدرها (0.822) مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، بمعنى يساهم البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب أساهماً قوياً في تحقيق التنمية المستدامة.

في حين جاء البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أي أقل من 0.01 وقيمة معامل ارتباط R قدرها (0.753) مما يدل على وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، بمعنى يساهم البعد الاقتصادي

للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب أساهماً قوياً في تحقيق التنمية المستدامة.

- النتائج العامة :

1- تبين من الدراسة على وجود ارتباط دال إحصائيا وقوي بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، بمعنى أنه تسهم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب أساهماً قوياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث جاءت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) أي أقل من 0.01 وقيمة معامل ارتباط R قدرها (0.857).

2- تبين من نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية كان مرتفعاً جدا لدى الشركة الليبية للحديد والصلب بمتوسط حسابي (2.66) بانحراف معياري (0.12).

3- جاء البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية مرتفعاً في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري (0.13).

4- جاء البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعي مرتفعاً بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.67) وانحراف معياري (0.16).

5- وجاء والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعي مرتفعا في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري (0.13).

6- تبين من نتائج الدراسة أن مستوي تحقيق التنمية المستدامة لدى الشركة الليبية للحديد الصلب كانت مرتفعاً بمتوسط الحسابي (2.61) بانحراف معياري (0.06).

7- تبين من نتائج الدراسة أن قوة الارتباط مرتفعة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التوالي (البعد البيئي – البعد الاجتماعي- البعد الاقتصادي) والتنمية المستدامة؛ إذا يساهم ابعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين الاداريين لدى الشركة الليبية للحديد والصلب أساهماً قوياً في تحقيق التنمية المستدامة.

- التوصيات :

- إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية ثقافة الشركة وذلك ضمن قواعد ومبادئ الشركة إسوة بالمؤسسات العالمية الرائدة.

- توضيح اهمية مفهوم المسؤولية وواقع التنمية المستدامة للموظفين العاملين بالشركة.

- زيادة وعي المؤسسات ومسئوليها بأهمية تحملها للمسئولية الاجتماعية وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المشتركة معها.

- الالتزام بالمواثيق والمبادرات الدولية التي تصب في خانة تحسين الأداء الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

- إنشاء قسم متخصص بإدارة المسؤولية الاجتماعية يتولى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة، والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية، وتابعة بشكل مباشر للإدارة العليا.

- سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري (الشفافية والافصاح) من قبل الشركة الليبية للحديد والصلب في مجال المسؤولية الاجتماعية.

- المراجع :

1- أبوعمود، فريحة (2009)، التنمية المستدامة بين المفهوم والواقع (ليبيا نموذجاً)، مجلة جامعة التحدي العلمية: العلوم الإنسانية، جامعة سرت، المجلد الثالث، العدد الاول.

2- الصيرفي، محمد (2007)، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء، الاسكندرية.

3- أمهنى، نجوى وآخرون (2022)، واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة المنطقة الحرة مصراته، مجلة جامعة صبراته العلمية، المجلد 6 العدد 12 ديسمبر.

4- بخدة، شهرزاد (2017)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية- دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 8 2، جامعة طاهري محمد بشار.

5- بلعربي، محمد وبلعور، سليمان (2019)، دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع – دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغازبغرادية، الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد 1 2020.

6-حميدان، عائشة والدويبى، عبد الحميد (2019)، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية ودورها في التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات الليبية (شركة المدار- شركة ليبيانا)، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة.

7- دبس، يامن وآخرون (2022)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة _ دراسة ميدانية في شركات صناعة الأغذية العاملة في سورية، مجلد 5 عدد 10 اصدار العدد العاشر من مجلة جامعة حماة.

8- رعد، سامي التميمي (2008)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار الدجلة، عمان.

9- زريق، كمال (2005)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد25.

10- طاهر، بختة وعرقوب، علي، (2018) دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دارسة ميدانية للمؤسسة جزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم، مجلة دفاتر بوداكس، العدد 09 جوان 134.

11- عبدالقادر، حسين (2019)، المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 6، العدد 3-ديسمبر.

12- عثماني، أحلام وآخرون (2019) المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

13- فايزة، موسى (2023)، قياس أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية، مجلد 2، العدد (23).

14- دليل المنتجات الرئيسية، الشركة الليبية للحديد الصلب(مصراتة).

15- موقع الشركة الليبية للحديد الصلب (مصراتة) www.libyansteel.com

دور الريادة الاستراتيجية في الجامعات الليبية لتحقيق التنمية المستدامة

(جامعة بنغازي انموذجا)

دراسة ميدانية من وجهه نظر أعضاء هيأة التدريس

د. زينب ابوزيد ابوبكر
أستاذ مشارك علم اجتماع
كلية الآداب المرج جامعة بنغازي

أ. عادل ابوبكر عبدالقادر
ماجستير خدمة اجتماعية
طالب دكتوراة خدمة اجتماعية- طرابلس

مقدمة :

يعتبر التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية نظرا لما له من دور كبير في نقل حياة الافراد والمجتمعات وتحقيق النقلة النوعية وترسيخ القيم الثقافية الموجودة في المجتمع. ويعد طلاب الجامعات أهم مكونات المجتمع فمن خلالهم تتحقق نهضة أوطانهم فهم المحرك الاساسي للمجتمع، والشريحة التي يعول عليها قيادة عملية التنمية المجتمعية سواءا في الحاضر او المستقبل (التنمية المستدامة)، ولذلك تستثمر حكومات العالم الأموال الطائلة في قطاع التعليم العالي لما يعود بالإيجاب على مصالح افرادها في القطاع الجامعي في الوقت الحالي او المستقبلي وكدلك المردود الايجابي بالمصلحة العامة على الفرد والمجتمع. ولما كانت الجامعة هي الشعاع العلمي والمصدر الحقيقي لتحقيق مكانة مرموقة ضمن المؤسسات التعليمية والتربوية الرسمية فإن مسئوليتها تصبح من الأهمية بمكان دورها الفاعل في دعم وتكمل جهود مؤسسات التعليم العام التي سبقتها في الريادة الاستراتيجية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما أنها تعد مناخًا خصبا لما تتمتع به من إمكانات لا يمكن أن تتوافر فيما عداها من المؤسسات التعليمية والتربوية الأخرى.

ونتيجة لما يشهده عالمنا اليوم في ظل التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت الواقع المعاصر من ثورة علمية ومعرفية نتيجة التغيرات السريعة والمتتابعة في مجالاتها المعرفية والتقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال الحديثة، وما صاحب ذلك من تحديات أثرت على الواقع التنموي المستقبلي و أثرت على الثقافة المحلية للمجتمع، وانطلاقا من طبيعة الدور المنوط بالجامعات اتجاه خدمة المجتمع كمؤسسات علمية وتربوية وتعليمية وتنموية فإننا بحاجة الى رسم الخطط الاستراتيجية التي تساعد الجامعات على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل للبرامج التنموية المختلفة .

- تحديد مشكلة الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من الفهم الواقعي للجامعات وإن ما يحدث في المجتمع من التغيرات المتسارعة والأحداث الجارية والمشكلات الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المتفاقمة لا بد أن تحظ باهتمام كاف من قبل العلوم الاجتماعية والمهن الإنسانية، وإن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي يحتويها بعض الغموض وتحتاج الى الفهم والتحليل فهي العملية التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي الى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة

ويعد موضوع الريادة الاستراتيجية من الموضوعات المهمة. ومع تسارع معدلات التغير المجتمعي وما يصاحبه من التغير في حياة الافراد ومستوى ما تقدمه المجتمعات و بيئة الأعمال أدى بدوره إلى اشتداد المنافسة بين المنظمات ومؤسسات المجتمع المختلفة وخاصة مؤسسات التعليم العالي ودلك: من أجل رفع كفاءتها وخاصة المؤسسات التعليمية كالجامعات مثلا ازدادت أهمية هذا الموضوع بوصفه أحد الخيارات التي تلجأ اليها الجامعة لأنها دافعا لها نحو الرقى والتقدم وتحقيق النجاح من أجل التكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير والاتجاه نحو التقدم مع اخد الاعتبار توفير ما يحتاجه الأجيال القادمة وتوفير ما يحتاجه الأفراد في الوقت الحالي دون المساس بمتطلبات افرادها مستقبلاً..

وتعد الجامعة ضمان تأييد المجتمع والسعي في خدمته ،وخاصة فيما يتعلق بالريادة الاستراتيجية لصالح الطلاب وأعضاء هيأة التدريس لرفع من الجودة العلمية والتعليمية بالجامعات، في كل ماي خص البيت الجامعي بداية من احتياجات أعضاء هيأة التدريس والطلاب والاداريين والعاملين ونهاية بالإمكانيات الاقتصادية التي تحتاجها الجامعة وتعد الوحدات ذات الطابع الخاص بيت خبرة لخدمة المجتمع وتتمثل في الأقسام العلمية بالجامعات وتعمل على تحقيق أهداف ووظيفة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع والرسالة الجديدة للجامعة المتمثلة في الجانب الريادي بجانب وظيفتي التدريس والبحث العلمي، فتلك الوحدات أظهرت دوراً إيجابياً في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية، ونقص الموارد والمخصصات المالية للنهوض بالجانب العلمي والبحثي مما يسهم في خدمة المجتمع بشكل مهمًا وناجحًا في المستقبل، ولهذا، هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الريادة الاستراتيجية للجامعات في ظل التنمية المستدامة.

من هنا تنطلق الدراسة من سؤال مفاده: ما لمقصود بالريادة الاستراتيجية في الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة؟

ومنها يتفرع الاسئلة الاتية :

1- ما مفهوم الريادة الاستراتيجية الجامعية للعمل لإعداد الجامعة (أكاديميًا وعلميًا وممارسة مهنية) لتحقيق التنمية المستدامة؟

2- ما هو دور الأستاذ الجامعي في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؟

3- ما دور الأنشطة الطلابية في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؟

4- ما الدور المناهج والمقررات الجامعية في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؟

5- ماهي اهم العوامل المؤثرة في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؟

6- ما لمعوقات التي حالت دون تحقيق الريادة الاستراتيجية كمطلبًا للتنمية المستدامة؟

- أهمية الدراسة :

الريادة الاستراتيجية هي القابلية على إيجاد شيء من لاشيء. وهي: العملية التي من خلالها تساهم في النهوض العلمي بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

وكيف تساعد الريادة الاستراتيجية على تشجيع الابداع المؤسسي وخلق روح الفكر والعقل الجمعي لنجاح العملية المؤسسية الابتكار وإعطاء الفرص للأجيال الخلاقة مستقبلاً.

وتوفير المخصصات المالية والموارد والامكانيات الاقتصادية لتطوير البحث العلمي والنهوض به والرقي بمستوى الطلاب وعضو هيأة التدريس دون المساس والهدر للمال العام من اجل مصلحة أجيال المستقبل.

وهى كذلك القدرة على المبادرة بتنفيذ عمل او إنشاء فكرة جديدة بدلا من الافكار التقليدية الجامدة القديمة ،وهي ليست أمراً سهلاً حيث إن معظم المؤسسات تفشل خاصة غير المنظمة جيدا وتختلف أنشطة الريادة بين رؤساء الاقسام بحسب نوع عمل الجامعة الناشئة والمهم في الأمر الفكرة وهي جوهر المشروع و التنفيذ الصحيح له ولكي يتحقق ذلك على رئيس القسم أن يتمتع بالرؤية الثاقبة والمرونة وان يعمل بروح فريق العمل والتفكير الجمعي بدلا من الانانية والعمل الفردي، وان يضع خطة لخطوات العمل ويوفر المناخ المناسب للعمل من كافة الجوانب و التمويل اللازم وان لا يتقيد بأفكاره الشخصية ويحاول أن يغير البعض منها إن كانت خاطئة وعليه تطوير العمل بشكل مستمر ودائم ليصل الى مرحلة تحقيق معايير الجودة داخل الجامعة.

- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الى معرفة العديد من النقاط الآتية :

1- مفهوم الريادة الاستراتيجية.

2- دور الأستاذ الجامعي في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

3- دور الأنشطة الطلابية في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

4- دور المناهج والمقررات الجامعية في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

5- العوامل المؤثرة في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

6- المعوقات التي حالت دون تحقيق الريادة الاستراتيجية كمطلبًا للتنمية المستدامة.

- مصطلحات ومفاهيم الدراسة :

1- الريادة الاستراتيجية :

الرائد في اللغة :

الذي يرسل في التماس النجاة وطلب الكلأ والجمع رواد واصل الرائد الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلأ ومساقط الغيث (سمعت الرواد يدعون إلى ريادتها) أي طلب الناس إليها (ابن منظور) واستخدم مفهوم الريادي (Entrepreneur) لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر وكان مفهوم الريادة يستخدم للدلالة على المخاطرة التي ترافق الحملات الاستكشافية (2005:6,Hisrich et al)

هذا وتعرف أيضًا: الريادة في اللغة العربية مشتقة من الفعل) رَاد (وراد الكلأ ويرُودُه رُوداً ورِياداً، وارْتاده ارتياداً، أي بحث عنه وطلبه، ورائد (وهو من كان يرسله قومه لاستكشاف أماكن جديدة للأكل ومسقط الأمطار. (لسان العرب:2014)

ولقد عرفها (2010,224,Mathews) بأنها "تلك الأنشطة التي تساهم في الارتقاء وتقدم الاقتصاد في ضوء اتجاهات حديثة من خلال إعادة دمج الموارد والمصادر والأنشطة والإجراءات بواسطة المنظمات أو المؤسسات أو الشركات ومن خلال الريادي كالوكيل الاقتصادي الذى هو فى الأساس تنقصه الموارد (ولكنه يعرف أين يجدها)".

- مفهوم الشخص الريادي (أعضاء هيأة التدريس)

فالريادي (Entrepreneur): يعرفه (Daniel, 2004,5) بأنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال، مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، وقد عرفه السكارنه, على انه الشخص الذي تكون لديه مقدرة عالية على الإنجاز .

أي بمعنى ان الشخص الريادي ان يكون على قدرة من التنظيم وادارة الاعمال لكي يكون لديه الدافعية الحقيقية نحو الابداع والانجاز لتحقيق الربحية الفعلية للمؤسسة التعليمية داخل الجامعات من خلال راس المال البشري وتحفيزه للإنجاز والابتكار.

وكما أشار إليه (McClelland) بأن الريادي هو إنسان غير تقليدي، والذي يقوم بالأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة فالريادي الناجح يظهر قدرة عالية على فهم محيطه ويتعامل مع الآخرين بإيجابية، واستثمار أفضل ما لديهم من قدرات لتحقيق مفهوم ريادية الشركة (Corporate entrepreneurship).ونقصد به في بحثتنا الحالي هو : عضو هيأة التدريس بجامعة بنغازي من لديه الخبرة في التدريس الجامعي.

- الدراسات السابقة :

- دراسة عثمان (عثمان، 2022، 583-679) بعنوان " إطار مؤسسي مقترح لإدارة الأصول الاستراتيجية بمؤسسات التعليم العالي في مصر على ضوء مدخل التحالف الاستراتيجي"، وهدف البحث بناء الأصول الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي، وتحليل مؤشرات بعض الأصول الاستراتيجية، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل لنتائج منها ضعف التوجه نحو توحيد السياسات لمعارضة بعض القيادات، وتباين الهيكل التنظيمي طبقًا للنظام الإداري، وضعف توفر المعلومات الداعمة لصُنع واتخاذ القرارات، وقصور القيادات المسؤولين عن تحليل الوضع الراهن لمؤسسة التعليم، وتوصلت لتوصيات منها ضرورة تخطيط الموارد البشرية والتقنية داخل المؤسسات، والتدريب على برامج التحالفات الاستراتيجية، ومتابعة الالتزام بتنفيذ المهام والأنشطة، ودراسة حاجات العاملين، وتحديث الهيكل التنظيمي، ورصد وتحليل الاحتياجات البشرية والتكنولوجية، وتهيئة بيئة تنظيمية لبناء التحالفات الاستراتيجية.
- دراسة مغاوري (مغاوري، 2021) بعنوان "التحالف الاستراتيجي بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية لتحقيق التطوير التنظيمي في المدارس المصرية"، وهدف البحث تعرف الإطار المفاهيمي للتحالف الاستراتيجي في الأدبيات المختلفة، وتحديد عناصر التحالف الاستراتيجي ودراسة أهم العوامل التي قد تسهم في نجاح التحالف الاستراتيجي، وتعرف مجالات التطوير التنظيمي وأهم الأساليب التي قد تسهم في

تحقيقه، وتعرف جهود وزارة التربية والتعليم في تحقيق التطوير التنظيمي بالمدارس المصرية، ووضع خطة مقترحة من خلال التحالف الاستراتيجي بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها وضع خطة مقترحة لتحقيق التطوير التنظيمي في المدارس المصرية، وتوصل لتوصيات منها أنه على الرغم من جهود وزارة التربية والتعليم في تطوير مختلف أوجه العملية التعليمية داخل المدارس المصرية إلا أنها بحاجة إلى دعم من مختلف المؤسسات المهتمة بالتعليم في مصر، وذلك من خلال إنشاء تحالف استراتيجي بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية لتحقيق التطوير التنظيمي بها.

- دراسة (Mtonga, Banja Mtonga, Banja, 2020, 168-178) بعنوان استكشاف مزايا وتحديات التحالفات الاستراتيجية في أسواق التعليم العالي في زامبيا، وهدف البحث استكشاف فوائد وتحديات التحالفات الاستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي في زامبيا، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل لنتائج منها أن التحالفات أفادت جامعة زامبيا للوصول لتعليم أفضل بعيدًا عن المنافسة، وقصور الالتزام بالاستراتيجيات التي تطبق التحالفات بسهولة مما يؤدي لفشلها، وتشكيل تحالف استراتيجي داخلي للمؤسسات يمكن أن يؤدي إلى الوصول إلى المعرفة والخبرة، بما يعزز نمو تلك المؤسسات، وتعزيز نمو العاملين من خلال صقل مهاراتهم وتبادلها، فقد يؤدي الافتقار إلى التحالفات الاستراتيجية إلى منافسة غير ضرورية داخل المؤسسات ذات الموارد المحدودة، وتوصل لتوصيات منها ضرورة أن تنظر الجامعات في وضعها الداخلي لتتمكن من الدخول في التحالفات الاستراتيجية.

- دراسة محمود فوزي واخرون استهدف البحث الحالي توظيف مدخل الريادة الاستراتيجية في تحسين ترتيب جامعة المنوفية في التصنيفات العالمية للجامعات باعتباره مدخلًا متطورًا في تحسين أداء المنظمات المعاصرة من خلال استعراض الملامح العامة لهذا المدخل وأبعاده والعمليات المتضمنة فيه، ومتطلباته، وكذلك بعض الأسس النظرية للتصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها.

- وتوصل البحث إلي أن أبعاد الريادة الاستراتيجية والتي تتمثل في التفكير الريادي، الإبداع والابتكار، إدارة الموارد استراتيجيا، الميزة التنافسية، الثقافة الريادية، القيادة الريادية، وأخيرا استثمار الفرص، لها دور وأهمية كبيرة في تحسين ترتيب جامعة المنوفية في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، وقدم البحث مجموعة من الآليات المقترحة التي يمكن أن تساعد في تحسين ترتيب جامعة المنوفية في التصنيفات العالمية للجامعات وفقًا لما تم التوصل إليه من نتائج.

- الإطار النظري :

أولاً: النظرية المفسرة للدراسة :

- نظرية الدور الاجتماعي: تعتبر نظرية الدور الاجتماعي من النظريات الاجتماعية المفسرة لعملية الادوار الريادية في المجتمع، حيث أكدت على دور الذات في النمو الاجتماعي للإنسان. وهي تنطلق من فكرة رئيسية مؤداها: إن التنشئة الاجتماعية السليمة هي التي تساعد على توضيح وتأكيد الدور الاجتماعي للفرد باعتباره عضواً في الجماعة.

فالإنسان كائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بمجموعة الأفراد الذين يحيطون به، وفى ظل هذه الجماعة يتضح دور الفرد كعضو ينتمي إليه وفق شبكة العلاقات الاجتماعية.

ولما كانت الجمــاعة تمثل مجموعـة من الإفـراد تنشأ بينهم علاقــات اجتماعية، وبمرور الزمن ينتظم أفراد الجماعة في أعمال متكاملة يقوم كل عضو بدور معين في البناء الاجتماعي ويعرف الدور: بأنه مجموعة الأنماط الثقافية المرتبطة بمركز معين، أو هو الجانب الديناميكي للمركز والذي يلتزم الفرد بتأديته كي يكون عمله سليماً في مركزه.

وغالبا ما تكتسب الشخصية الريادية الأدوار الاجتماعية المختلفة من خلال العلاقات الاجتماعية التي تربطها مع غيرها من الأفراد في المجتمع.

وترجع أهمية هذه النظرية في تفسيرها لعملية دور رئيس القسم كشخصًا ريادي انطلاقاً من مفهوم الدور الاجتماعي الذي يعبر عن مركزه داخل العالم الاجتماعي الذي يعيشه، ومنه تنبثق شخصيته الاجتماعية, على اعتبار أن رئيس القسم جزء من بناء اجتماعي متعدد العوالم، ومع التغيرات الاجتماعية المعاصرة أصبح هناك تعدد في الأدوار الاجتماعية ,وبالتالي أصبحت الحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً عن دي قبل , وفي الوقت نفسه أهملت نظرية الدور الاجتماعي السمات الشخصية التي تميز كل فرد عن الأخر في تأدية دوره الاجتماعي داخل العالم الاجتماعي الذي يعيشه.

وترجع أهمية هذه النظرية في مجال الدراسة؛ في كونها قد ساهمت في إعطائنا الخلفية النظرية حول الاختلاف في تأدية الدور الاجتماعي بين الأفراد، ودلك باختلاف مكانتهم الاجتماعية في الاسرة والمجتمع في ظل التغيرات الاجتماعية المعاصرة.

فمن الملاحظ هناك العديد من العوامل الاجتماعية والتي تتمثل في السن والمهنة والتعليم ومكان الاقامة الى جانب العادات والتقاليد والقيم التي قد تكون دافعا الى ممارسة الدور الريادي الفاعل داخل الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة

وهذا بدوره يساهم في فهم كيفية صنع الاستراتيجية الريادية داخل الجامعات وخاصة ممن يتولون المناصب القيادية داخل الجامعة ويؤثرون بدورهم على مكونات هدا الصرح العلمي الاخرى.

وتعرف الريادة الاستراتيجية على أنها "مجموعة الفرص التي تحاول المؤسسات الحصول عليها وأيضا مجموعة الفرص التي تحاول الإدارة إدراكها واستغلالها، ومن ثم فهي مدخلاً لتطوير المنظمات و يتم من خلالها تبنى ونشر التجديد على جميع المستويات الإدارية عبر المنظمة ؛ حيث يتخلل فكر الفلسفة الريادية أعمال وأسلوب المنظمة بأكملها، وتركز الريادة الإستراتيجية على الممارسات التي تقوم بها المنظمات من أجل استثمار الابتكارات الجديدة التي تنشأ في خضم محاولاتها لاكتشاف فرص جديدة؛ حيث تتناول الإجراءات التي يتخذها مشروع ما من أجل تطبيق الابتكارات الجديدة التي تنشأ أثناء سعيه لإدراك فرص جديدة، وكذلك اتخاذ إجراءات ريادية ذات منظور استراتيجي (Ireland& Webb ,2007, 49).

وهذا يتسنى بدوره حول الدور الفعلي الذي سيقدمه رؤساء الأقسام لتطوير الجامعة من اجل خلق الابتكار والتجديد وإتاحة الفرص المختلفة امام القائمين على العملية التعليمية لتطوير انفسهم ومواكبة تطورات العصر وتشجيع الطلاب على الاستفادة من التكنولوجيا العصرية والتقدم المجتمعي.

- التراث الأدبي :

- مفهوم الريادة الاستراتيجية :

هذا وتعرف الريادة الاستراتيجية: عملية خلق القيمة عن طريق استثمار الفرصة من خلال موارد متفردة أي من خلال القائم بمجال العمل كرئيس القسم مثلاً.

وتعد الريادة الاستراتيجية داخل الجامعات ،مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد بسبب التخصصات المختلفة المكوّنة له كالاقتصاد والإدارة وعلم الاجتماع وغيرها وخاصة الدراسة تقوم على رؤساء الاقسام من مختلف التخصصات داخل العملية التعليمية ودوى توجهات مختلفة للعمل الريادي، إذ لا يمكن الجزم بوجود اتفاق موحد للباحثين والكتاب حول تعريف الريادية، وفي الوقت ذاته لا يختلف معظم هؤلاء الباحثين والكتاب في إرجاع مفهوم الريادية إلى تعبير فرنسي ظهر في العصور الوسطى، وقد تطورت الدلالات الوظيفية لهذا المفهوم بدءاً من معنى الوساطة بين طرفين في القرن السادس عشر حتى وصل إلى معناه المعاصر الذي يشمل انجاز الأعمال من خلال التمتع بخصائص محددة.

واصطلح مفهوم الريادية الإستراتيجية في بعض الأدبيات في محاولة لتحقيق التكامل بين نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من اجل تحقيق التكيف بين مكونات المؤسسة المختلفة من أجل (القدرة على الابتكار والمرونة والقرب من تحقيق الاهداف المرجوة بالجامعات)، وبين القدرات السوقية أي التناسب بين الكوادر التعليمية كموارد بشرية والقدرة الاستيعابية لسوق العمل حسب الكفاءات التعليمية.

وفى ضوء ما سبق :

فإنه لكي تعمل الريادة الاستراتيجية بنجاح بالجامعات عليها العمل على تطوير أدائها ومواكبة كافة التغيرات والتحولات على المستوى المحلى والإقليمي، سعيًا ووصولاً لتحسين مستوي أدائها والارتقاء به حتي تصبح قادره علي تطوير وتجويد خدماتها وذلك من خلال أبعادها(الامكانات والموارد – الريادي– الهيكل التنظيمي- الرؤية– والتعلم التنظيمي والقدرة الإستراتيجية) ومدى تأثيرها في جوانب الأداء المهني والاداري، وبهذا تمكنها من تطوير الأداء و تقديم خدمات جديدة ومتطورة تمكنها من امتلاك المزايا التنافسية، لكى تتيح لها الفرص للارتقاء في سلم التطور العلمي للجامعات على كافة الاصعدة المحلية والاقليمية والعالمية مستقبلا وضمانا لحقوق الأجيال المستقبلية .

ومما سبق ذكره نلاحظ بأن الريادة الإستراتيجية تعتمد كليا على خلق القيمة، وصنع الهدف وصولاً الى التغيير الناجح وسعيًا نحو التجديد والابتكار والنهوض بمستوى المؤسسة العلمية (الجامعة).

ومن الملاحظ ان الريادة الاستراتيجية في الجامعات: تعتمد على توفير الفرص المختلفة امام منتسبيها سواء من طلاب او أعضاء هيأة التدريس أو عاملين من أجل السعي نحو التجديد والابتكار وبهذا أصبحت ظاهرة تبرز على مستوى المؤسسة التعليمية (الجامعة) التي تلتزم بتوليد الابتكارات والإبداعات العلمية والتعليمية لتحقيق أهمية إستراتيجية مرتبطة بتنافسية القائمة بين الجامعات، فالجامعات الريادية قادرة على دعم الابتكارات بشكل نظامي ومستمر سواءا بالحاضر أو المستقبل.

- أهمية الريادة الاستراتيجية للمؤسسات الجامعية :

الجدير بالذكر أن الجامعات في ظل الاتجاهات الحديثة نحو التوجه الريادي للجامعات تعد من أهم مؤسسات الأعمال من خلال إمدادها للمجتمع بالقوى البشرية المؤهلة والقادرة على تحقيق التقدم والتنمية، وهذا يأتي من خلال وجود الفكر الريادي والاستراتيجي في الأداء وتقديم الخدمات والبرامج والبحث العلمي، فالريادة الاستراتيجية بالجامعات تساعد في غرس مبادئ تحمل المخاطرة والمبادرة والسبق والإقدام لتوليد الأفكار الابتكارية والعمل على خلق الموارد الذاتية للجامعات، فالمؤسسات كالجامعات التي تتبنى مدخل الريادة الاستراتيجية تختلف عن الأداء التقليدي المتبع في المؤسسات الأخرى من حيث وجود استراتيجية

واضحة تقوم على البحث عن التجديد المستمر والبحث عن قوى بشرية جديدة ذات رؤي ابتكارية وابداعية مع الاحتفاظ بالعاملين الحاليين.

كما تنظر تلك المؤسسات إلى التغيير باعتباره فرصا يحب أن يتم اقتناصها وهذا من أهم ما تستند إليها الريادة الاستراتيجية من خلال تبنى إجراءات لاقتناص الفرص وتحقيق الميزة التنافسية باستمرار. (Makinde, & Agu, 2018,55)

كما تسهم الريادة الاستراتيجية للجامعات من خلال أهميتها الفاعلة الريادة الاستراتيجية الجامعات القدرة على النظرة بعيدة المدى والقدرة على البقاء والاستمرار والنمو والاتجاه نحو التطوير الفعال لخلق كوادر تعليمية قادرة على الابتكار والتطور.

تساعد الريادة الاستراتيجية المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات تعزيز المخاطرة والقدرة على تحملها.

ومما سبق ذكره يمكننا الوصول إلى أهمية الريادة الاستراتيجية وتلخيصها في النقاط الاتية :

1- النشاط الريادي يعتبر ذات أهمية للقائم على الريادة الاستراتيجية وهو بدوره يساعد على الابتكار والتجديد الإستراتيجي.

2- تعد الريادة الاستراتيجية أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستعمال الأفضل للموارد المتاحة البشرية والتأكيد على مدة فعاليتها بالمؤسسات التعليمية وقدرتها على دفع المؤسسة نحو الأفضل الوصول إلى تطوير طرائق وأساليب جديدة للعمليات.

3- تساعد الريادة الاستراتيجية على دعم وتثبيت أساسيات الإدارة في الوقت الذي يتم فيه تحديد نمط سلوك الريادي بما يتناسب مع متطلبات التغير التكنولوجي، ويشجع على الإبداع.

4- تسهم الريادة الاستراتيجية على تشجيع الابداع المؤسسي وتحفيز العناصر البشرية على تكوين الراي العام واتخاد القرار الناجح الدى يدفع بمستوى الفعال للمؤسسة وخلق روح الفكر والعقل الجمعي لنجاح العملية المؤسسية بالمجتمع.

5- تتضمن ريادة المنظمة مجموعة من المواقف والإجراءات المتنوعة والتي تعزز قدرتها على تبني المخاطرة والتمسك بالفرص والإبداع.

6- ريادة منظمات الأعمال ذات أثر ايجابي جدا على الاقتصاد وعلى المجتمع، فهي تساعد على استقرارها وأول من عبر عنها هو العالم الاسترالي Joseph Schumpeter عام (1934) في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" (Barring & Ireland, 2008:18).

7- تـعـد الريـاديـة الاستراتيجية أحد دعائم نجاح المؤسسات التعليمية التي تعتمد على نجاح الريادي في تحقيق اهداف المؤسسة والاتجاه نحو النمو والابتكار.

- أسس ومبادئ وخصائص الريادة الاستراتيجية بالتعليم الجامعي :

تستند الريادة الاستراتيجية على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تمثل خارطة عمل ونقطة انطلاقة نحو التنافسية وتحقيق التنمية لأى مؤسسة وخاصة الجامعات، وأن الريادة الاستراتيجية وكيفية تطبيق ابعادها لدوى الاختصاص خاصة فيما يتعلق برؤساء الأقسام بالجامعات ليس من الامر الهين فهي تحتاج إلى مجموعة من الأسس والمبادئ التي يستند عليها دوى الاختصاص بهذا المجال، وهذه المبادئ تتمثل في:

- تحديد الفرص: ويظهر ذلك في استناد المؤسسة على اكتشاف الفرص والعمل على تقييمها بواسطة أحكام متوازنة ومهارات تنفيذية متميزة.

ونقصد بها في دراستنا الحالية كيف يمكن لأعضاء هيأة التدريس بجامعة بنغازي على اكتشاف القدرات والابتكارات عند الطلاب وتشجيعها من خلال المؤتمرات والندوات العلمية والملتقيات الثقافية والعمل بالفكر الجمعي نحو الابتكار.

- الابتكار: والابتكار من أجل الميزة التنافسية، وتقبل المخاطرة استنادا على التحليل والأحكام والبصيرة. وهي تعتمد على قدرة الريادي على تحقيق روح التنافس الشريف بين مكونات القسم من اجل الدفع به نحو الأفضل من خلال تحليل وتفسير المبادئ التي يستند عليها اهداف القسم والرقي به.

- المرونة: المرونة في التعرف على الحاجة اللازمة للتغيير، وتنفيذ التغيير بأسرع وقت.

وعلى الشخص الريادي ان يكون على درجة من المرونة والبعد عن التخبط الإداري من خلال أسلوب التسلط والسيطرة والعمل بالطرق الفردية وان المرونة في العمل الإداري تحتاج الى الربط بين الإمكانيات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.

- الرؤية: والهدف من وراء تمتع الريادي بالرؤية الثاقبة نحو المستقبل، واتباع التجديد ودلك من أجل التعرف على الفرص وتحديدها وخاصة الفرص الجديدة، والعمل وفقا للرؤية الموضوعة من اهداف الجامعة.

- دور الجامعات في تحقيق الريادة الاستراتيجية في ظل التنمية المستدامة :

أولاً: دور الأستاذ الجامعي في التنمية المستدامة:

يلعب أستاذ الجامعة دورا كبيرا في تحقيق الريادة الاستراتيجية كمطلبًا انجاح التنمية المستدامة إذا ما توفرت لدية سبل الاستثمار الواعي لإمكانات البيئة الجامعية من مناهج دراسية وأنشطة طلابية، ويعتبر دور عضو هيئة التدريس أساسا للعملية التعليمية بما لديه من علوم ومعارف متنوعة وخبرات بحثية مختلفة، ومن خلال ما يتبعه من أساليب في التدريس والتعامل مع الطلاب بما يمكنه من القيام بدور قيادي داخل الجامعة في غرس القيم النموذجية.

كما أن الأستاذ الجامعي هو حلقة الوصل بين المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم في مختلف التخصصات حتى يتمكن الطلاب من الإدراك والفهم، ومن ثم تطبيق ما تعلموه داخل مجتمعهم المحلي، ويمكن للأستاذ الجامعي الإسهام في تنمية قيم المواطنة من خلال المشاركة في التخطيط لبرامج التوجيه الديني والقيمي داخل الجامعة، كما يمكنه المساهمة في توفير المناخ التربوي والتعليمي لتربية الحرية العقلية، وتوظيف النشاط غير الصفي خارج الدراسة في تنمية قيم المواطنة والحرية والعمل الجماعي المنظم (سلامة، :132:2009).

ثانيًا : دور الأنشطة الطلابية في تنمية المستدامة:

تعرف الأنشطة الطلابية بأنها" مجموعة من الممارسات التربوية التي يؤديها الطلبة داخل الجامعة وخارجها، برغبة وتوافق منهم ووفق ميولهم واهتماماتهم تحت إشراف المتخصصين، وبتخطيط وتنظيم من قبل الأجهزة التربوية، مع توفير الإمكانيات المادية لتحقيق أهداف تربوية معينة، ويطلق عليها مسميات وفق المجال مثل: النشاط الثقافي، الاجتماعي، الرياضي وغيرها" (الحربي،27:2017).

وهي بدورها تلعب دورا مهما في تشكيل شخصيات الطلاب وابراز مواهبهم وتحفيزها وخاصة من خلال تطوير ذاتهم العلمية في مشاركتهم العلمية وتحفيزهم على اكتساب المهارات وتوفير الفرص المناسبة لتطوير الأداء الجامعي من خلال المسابقات العلمية وإبراز المواهب وصقلها وتطويرها من أجل الدفع بها في الحاضر وتطويرها مستقبلاً .

ثالثًا: دور المناهج والمقررات الجامعية في تنمية المستدامة:

المناهج التعليمية تعتبر القاعدة الأساسية في اعداد المعلم الناجح والطالب الريادي في المجتمع وهي التي تعتمد في محتواها على اسلوب التطوير والابتكار من خلال اتباع اسلوب الفهم والتفسير والتحليل بدلاً من استخدام اسلوب الذاكرة الصماء.

- العوامل المؤثرة في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة :

يعد دور الجامعة أساسي وحيوي في صقل الطلاب وتكوين شخصياتهم إذا ما توافرت الإمكانات المادية والمالية والبشرية فضلاً عن توفر مصادر المعرفة التي تساعد الجامعة في تحقيق أهداف الأنشطة الطلابية، وبالتالي المساعدة في تنمية وتعزيز مفهوم الريادة الاستراتيجية لنجاحها حاضرا ومستقبلاً لعدة عوامل من بينها ما يلي:-

العقلية الريادية ، والثقافة الريادية، والقيادة الريادية، والدور الريادي لتحقيق الابداع والابتكار العلمي بما يتناسب مع تطورات وتغيرات العصر الحالية.

بعض المعوقات التي تعوق دور الجامعة في تعزيز مفهوم الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة :

ومما سبق ذكره حول أهمية الريادة الاستراتيجية وابعادها وأهدافها، ولكن لا يخلو الامر من وجود عدة معوقات ومشكلات قد تكون عائقا أمام الريادي لتحقيق اهداف الريادة الاستراتيجية داخل الجامعات ندكر منها:

- ضعف الموارد المالية في المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات: إن فتح وإدارة المشاريع الريادية الجديدة بدوره يحتاج إلى توفير الراس المال المالي الذى يكون دافعًا نحو النهوض بمستوى رأس المال البشري، ولا يقدم ضمانات بأن الريادي سوف يحقق أموالاً كافية للبقاء، في أعمال اليوم وكذلك الداعم لها سواء بالجامعات العامة أو الخاصة التي سيكون المالك غالبا ما يعاني من المشاكل عند محاولته تسديد التزاماته المالية، بسبب أن الإيرادات المتحققة لا تساوي الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها.

- طول ساعات العمل في مقابل انخفاض العائد المالي للعامل سواءا من العاملين أو أعضاء هيأة التدريس والاداريين .

- إن ساعات العمل الشاقة والطويلة والتي لا تتناسب مع القدرات التنموية للمؤسسة والرياديين والتي تقدم لمنظمة جديدة قد يؤثر بشكل سلبي على المجالات الأخرى في حياة الرياديين الاجتماعية.

- وعليه بدأ يتجه الرياديين من رؤساء الأقسام او اعضاء هيأة التدريس إلى العمل الإلكتروني كاستخدام غرف الواتس والتواصل عبر الانترنت من حيث المراسلات الرسمية والمنظومة الإلكترونية ومعرفة القرارات وغير دلك ، فالعملية الإلكترونية وقدرة منظمات الأعمال ومدرائها في الاستفادة مما وفرته من

سهولة ويسر ودقة في ممارسة أعمالها، ودعم قدراتها في تحقيق الميزة التنافسية . ووفقًا لذلك أصبحت بيئة منظمات الأعمال تتميز بالتعقيد والتغير السريع بسبب التنافس الشديد فيما بين العدد الكبير للمؤسسات التعليمية.

عندما يترك الريادي وظيفته في الجامعة إلى أخرى مع وجود مستقبل فيه الكثير من حالات عدم التأكد فانه قد يتعرض إلى فقدان تلك الوظيفة بسبب ظروف عدم التأكد أو الغير متوقعة وهذا بدوره يؤثر على الصفة الريادية للمنظمة عندما تفقد عنصراً يحمل الصفات الريادية التي لا تتوفر لدى الآخرين .

- الدراسة الميدانية :

- الإجراءات المنهجية :-

- نوع الدراسة ومنهجها :- الدراسة المتبعة هي الوصفية التحليلية، حيث تقوم هذه البحوث بالعمل على وصف مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالدراسة، وهي أحد أنواع الدراسات الاجتماعية الملائمة لموضوع الدراسة، والتي تهتم بوصف الخصائص العامة للمجتمع المحلي وجمع المعلومات والبيانات حول موقف معين .

- وحدة التحليل : تمثلت في عضو هيئة التدريس في مجتمعنا الليبي المحلى بنغازي " جامعة بنغازي" باعتباره محور الدراسة التي توضح مدى وعيهم بالريادة الاستراتيجية وتأثيرها الفعال ظل التنمية المستدامة.

- مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

- عينة الدراسة : تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة حيث يبلغ عددهم (85) عضو هيئة تدريس.

- الصدق والثبات : الصدق الظاهري يقصد به ما إذا كانت الأداة المستخدمة حقًا تقيس نفس السلوك المراد قياسه ، أي إن مظهر الأداة صادق. فقد قام الباحثان بإعداد استمارة استبيان وتم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء، وبعد الاطلاع على الاستمارة وإبداء أراءهم واقتراحاتهم، أخذ الباحثان بجميع هذه الآراء والاقتراحات وتمَّ حذف وإضافة أسئلة، وتم تعديل الاستمارة بشكل نهائي .

وتم قياس ثبات محاور الاستمارة على عينة الدراسة الاستطلاعية حيث، تم توزيع (25) استمارة على أفراد العينة الاستطلاعية، وتم حساب معامل الثبات عن طريق إيجاد معامل الارتباط ألفاكرونباخ (Cronbach’s Alpha) حيث ظهرت نتيجة حساب معامل الارتباط ألفاكرونباخ (0.82) وأنها دالة إحصائياً، وذلك يؤكد إثبات الاستبيان.

قيمة ألفا كرونباخ :

عدد الاسئلة	ألفا كرونباخ
29	**.823**

- أداة الدراسة : تتمثل هذه الأداة في استمارة استبيان، وتضمنت مجموعة من الأسئلة، منها ما هو مغلق الإجابة، ومنها ما هو مفتوح لضمان الحصول على إجابات محددة مع إمكانية إضافة أي إجابات أخرى، فقُسِّمتْ استمارة الاستبيان إلى ستة محاور وهي :

1- مفهوم الريادة الاستراتيجية.

2- دور الأستاذ الجامعي في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

3- دور الأنشطة الطلابية في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

4- دور المناهج والمقررات الجامعية في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

5- العوامل المؤثرة في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

6- المعوقات التي حالت دون تحقيق الريادة الاستراتيجية كمطلبًا للتنمية المستدامة.

- الأساليب الإحصائية : أُسْتُخْدِمَ البرنامج الإحصائي (SPSS)) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات، وهو برنامج الحزمة الإحصائية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، وبعد جمع البيانات تم إتباع الخطوات الآتية: استخدام المعالجات الإحصائية التالية للتأكد من ثبات أداة الدراسة وتم استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). واستخدام المعالجات الإحصائية لتحليل البيانات وتم استخدام جداول التكرارات والنسب المئوية .

- تحليل وتفسير النتائج

- تحليل البيانات وتفسيرها

- العرض الوصفي للبيانات

- أولاً: البيانات الأولية :

جدول رقم (1) الفئة العمرية لعينة البحث

الفئة العمرية	31-40	41-50	51-60	61 فما فوق	المجموع
التكرار	35	20	20	10	85
النسبة	42%	23%	23%	13%	100%

تبين من الجدول رقم (1) أن الفئة العمرية 31-40 هي أعلي نسبة حيث بلغت 42% وكانت الفئة العمرية 61 فما فوق هي أقل نسبة حيث بلغت 13% بينما بلغت نسبة ذوي الفئة العمرية من 41-50 والفئة من 51-60 متساويات بلغن (23%) وهذا يعني أن النسبة الأعلى بين متوسطات الأعمار 31-40 وهي ما تطلق عليها فئة الشباب وبداية الانطلاقة بالعمل الجامعي وهن الأكثر إقبالا على العمل الجامعي.

جدول رقم (2) الحالة الاجتماعية لعينة البحث

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	المجموع
التكرار	40	30	10	5	85
النسبة	47%	34%	11%	8	100%

تبينن من الجدول رقم (2) الحالة الاجتماعية من فئة المتزوجين جاءت بنسبة 47% وهي أعلي نسبة أما فئة مطلق بنسبة أقل 11% ولم يتم التوافق للوصول إلى فئة الاول لقياس بعض الآراء على الاسئلة وبينما بلغت نسبة الأعزب و" الآنسات" 34% وهي فئة جيد لقياس التوافق على الأسئلة. بمشاركة فئة المتزوجين لقياس مدى مشاركتهم فى العمل الجامعي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل الريادي، وهدفنا لمثل هذا السؤال فى مجال البحث هل الزواج كان أحد المعوقات التي حالت بعص الريادين على اعمالهم التنموية حاضرا ودفعا بها للمستقبل.

جدول رقم (3) سنوات الخبرة لعينة البحث

سنوات الخبرة	أقل من عشر سنوات	أقل من عشرين سنة	واحد وعشرون سنة فما فوق	المجموع
التكرار	37	38	10	85
النسبة	43%	44%	13%	100%

تبين من الجدول رقم (3) سنوات الخبرة في التدريس الجامعي للمبحوث كانت أكبر نسبة كانت أقل من عشرين سنة بنسبة أكبر 44% تليها الاقل من عشر سنوات نسبة الفئة بنسبة 43% تليها الأقل نسبة وهى أقل من واحد وعشرون سنة بنسبة 13%وهدفنا من السؤال كلما زادت سنوات الخبرة للمبحوث كلما أصبح لديه القدرة على دعم الريادة الاستراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (4) يبين الدخل الاسرة لعينة البحث

مستوي الدخل الاسرة	ضعيف	متوسط	عالي	المجموع
التكرار	5	70	10	85
النسبة	6%	83%	11%	100%

تبين من الجدول رقم (4) مستوى الدخل الأسرة المتوسط أكبر نسبة 83% بذلك جاءت نسبة الدخل متوسط لعينة البحث بنسبة أكبر وأقل نسبة مستوى الدخل الضعيف 6% بنسبة دخل ضعيف جداً في مقابل الدخل العالي يساوى 11%هذا يرجع إلى عينة البحث سيؤثر حتما ضعف الدخل الأسري إلى اتجاه المعلم الجامعي إلى الأعمال الأخرى وبالتالي سيؤثر سلبًا على الدور الريادي وفعاليته لتحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (5) يبين مكان الاقامة لعينة البحث

مكان الاقامة	داخل المدينة	خارج المدينة	المجموع
التكرار	70	15	85
النسبة	82%	18%	100%

من الجدول رقم (5) مكان الإقامة لعينة البحث فكان أكبر كان داخل المدينة بنسبة 82% هذا بدوره لعب دورا مهما في التخفيف من عبء التنقل للأستاذ الجامعي ويكون لديه قدرة الوصول بالوقت المناسب لمواعيد المحاضرة والشغف في العطاء العلمي والاثراء الريادي في ظل تحقيق مطالب لتنمية المستدامة.

* بعض الاسئلة المتعلقة بمدى الدور الجامعي في تحقيق الريادة الاستراتيجية.

جدول رقم (6) هل ساهمت الجامعة في نجاح الريادة الاستراتيجية من خلال العمل أكاديميًا وعلميًا وممارسة مهنية لتحقيق التنمية المستدامة؟

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	80	91%
لا	5	9%
المجموع	85	100%

من خلال الجدول رقم (6) تبين لنا ان الجامعة ساهمت في تحقيق الريادة الاستراتيجية من جوانب العمل المختلفة حيث كانت الاجابة على السؤال بنعم بنسبة 91% تؤيد ان جامعة بنغازي في ظل خططها الاستراتيجية كانت لها مساهمة فعالة في خلق الروح الريادية من خلق الابداع والابتكار والتشجيع لأجيال الحاضر والعمل على نضج العقول الخلاقة والدفع بها مستقبلاً.

جدول رقم (7) دور الأستاذ الجامعي في التنمية المستدامة هل يعتمد عضو هيأة التدريس على الأساليب الحديثة للعمليات التعليمية في ظل الريادة الاستراتيجية للنهوض بالمستوى الجامعي في الوقت الحاضر ومستقبلاً؟

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	80	80%
لا	5	20%
المجموع	85	100%

تبين لنا من خلال الجدول رقم (7) كانت الاجابة بنعم بنسبة 80%، وهذا يدل على الدور الفاعل الذي يقوم به عضو هيأة التدريس بالجامعات الليبية وخاصة جامعة بنغازي في السعي نحو مواكبة التطور والتقدم التكنولوجي والتعليمي سواء من حيث المادة التي يقدمها للطالب أو ما يسعى الى تقديمه من مشاركات علمية في المؤتمرات والندوات العلمية المختلفة استنادًا إلى الريادة الاستراتيجية التي تسهم في تشجيع الابداع المؤسسي وخلق روح الفكر والعقل الجمعي لنجاح العملية المؤسسية الابتكار وعدم إعطاء الفرص للأجيال الخلاقة مستقبلاً.

جدول رقم (8) هل هناك تأثير ودور للأنشطة الطلابية من اساليب الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؟

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	62	72%
لا	23	28%
المجموع	85	100%

أكدت الاجابة بنعم 72% كما جاء في الجدول رقم (8) أن هناك علاقة بين تطور المجتمع وازدياد الانشطة الطلابية وهذا ما نراه مؤخراً ما تقوم به جامعة بنغازي من خلال الاعتماد على العقل الجمعي والدفع بالطلاب نحو الرقي مثلا المسابقات العلمية حول أفضل بحث مثلاً ومسابقات حفظ القران والعديد من الانشطة الطلابية لصقل مواهب الطلاب وتنميتهم بينما 23 أجابوا لا.

جدول رقم (9) ما لدور الفاعل المناهج والمقررات الجامعية في تنمية المستدامة:

- هل يساعد المنهج الجامعي على الابتكار والتجديد الإستراتيجي والنمو المجتمعي بما يخدم الواقع المجتمعي في الحاضر والمستقبل		
الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	82	96%
لا	3	4%
المجموع	85	100%

كانت الاجابة بنعم بنسبة بلغت 96% توجد مشاركة ومساهمة الفعلية للمنهج الدراسي بالجامعة وهو من خلال ما قدمت به مكاتب الجودة وتفعيلها داخل الجامعة والتأكيد على دور المقررات الدراسية وأهميتها في تحقيق التجديد والابتكار وضرورة الاستثمار العلمي والتطور بما يخدم التقدم العلمي، وجاءت على شكل محاضرات توعوية وملتقيات ثقافية ساهمت بها المراكز ونشرها على مواقع التواصل الإلكتروني للتعريف بأهمية الريادة الاستراتيجية في ظل التنمية المستدامة.

جدول رقم (10) العوامل المؤثرة في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

الإجابة	التكرار	النسبة
العقلية الريادية	20	30%
الثقافة الريادية من خلال إقامة محاضرات تثقيفية بالتعاون مع المؤسسات في المجتمع	25	32%
القيادة الريادية	40	38%
المجموع	85	100%

من خلال الجدول رقم(10) فيما يتعلق العوامل المؤثرة في الريادة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة أهمية القيادة الريادي فالريادي هو الشخص القائد القادر إلى إحداث التغيير في المجتمع بما يخدم متطلبات التغير المجتمعي حيث جاءت بأعلى نسبة وهى 38%تليها الثقافة الريادي من خلال المحاضرات التثقيفية في التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة جاءت بنسبة 32%بينما جاءت العقلية الريادة بنسبة 30%والنسب الثلاثة لا يوجد فرق كبير بينها انما لنجاح الريادة الاستراتيجية في ظل التنمية المستدامة فنحن بحاجة الى الربط بين هذه العوامل الثلاثة معًا .

من خلال الجدول التالي (11) نلاحظ أن هناك العديد من الصعوبات والعقبات حالت دون تحقيق الريادة الاستراتيجية تمثل في الاتي:

- ضعف الموارد المالية في المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات.
- عدم توفر المكاتب الالكترونية وتنوع الكتب العلمية ومواكبتها للتقدم العلمي.
- طول ساعات العمل في مقابل انخفاض العائد المالي للعامل سواءا من العاملين او اعضاء هيأة التدريس والإداريين، وعدم توفر الحوافز المادية والمعنوية لهم.
- إن ساعات العمل الشاقة والطويلة والتي لا تتناسب مع القدرات التنموية للمؤسسة والرياديين والتي تقدم لمنظمة جديدة قد يؤثر بشكل سلبي على المجالات الأخرى في حياة الرياديين الاجتماعية.
- وعليه بدأ يتجه الريادين من رؤساء الأقسام أو أعضاء هيأة التدريس إلى العمل الإلكتروني كاستخدام غرف الواتس والتواصل عبر الانترنت من حيث المراسلات الرسمية والمنظومة الإلكترونية ومعرفة

القرارات وغير ذلك، فالعملية الإلكترونية وقدرة منظمات الأعمال ومدرائها في الاســـتفادة مما وفرته من سهولة ويسر ودقة في ممارسة أعمالها، ودعم قدراتها في تحقيق الميزة التنافسية. ووفقًا لذلك أصبحت بيئة منظمات الأعمال تتميز بالتعقيد والتغير الســريع بســبب التنافس الشــديد فيما بين العدد الكبير للمؤســســات التعليمية.

الجدول رقم (11) المعوقات التي حالت دون تحقيق الريادة الاستراتيجية في التنمية المستدامة.

ر,م	صعوبات تواجه الريادي (عضو هيأة التدريس) على المستوى الشخصي	موافق		موافق الى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مج
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	المهام الاسرية داخل المنزل عائقا اما ممارسته المهنية	25	10%	44	78%	16	12%	2.02	.473	85
2	التزاماتي العائلية ومواعيده المختلفة حالت دون تحقيقه مطالب الريادة الاستراتيجية	21	02%	46	92%	18	06%	2.02	.247	85
3	ضعف الموارد المالية في المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات عدم توفر المكاتب الالكترونية وتنوع الكتب العلمية ومواكبتها للتقدم العلمي.	12	04%	54	88%	19	08%	2.02	.141	85
4	قلة الوعي بأهمية الدور الريادي لعضو هيأة التدريس بالجامعات	11	5%	79	98%	10	02%	2.04	.344	85
5	طول ساعات العمل في مقابل انخفاض العائد المالي	12	04%	50	30%	23	16%	2.12	.435	85
6	إن ساعات العمل الشاقة والطويلة والتي لا تتناسب مع القدرات التنموية للمؤسسة والرياديين	13	06%	67	84%	05	10%	2.04	.402	85
7	إن ساعات العمل الشاقة والطويلة والتي لا تتناسب مع القدرات التنموية للمؤسسة والرياديين	13	06%	67	84%	05	10%	2.04	.402	85
8	ضعف التواصل المباشر داخل المؤسسة التعليمية الجامعة	14	08%	59	78%	17	14%	2.10	.463	85
9	عدم توفر الحوافز بشتى انواعها لتحقيق الريادة الاستراتيجية في ظل التنمية المستدامة	55	60%	19	28%	11	12%	1.52	.707	85

- نتائج الدراسة :

1- أظهرت النتائج أن الريادة الاستراتيجية يعتبر من أبرز المعايير الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

2- أن للمقررات الدراسية دور كبير في تنمية وفهم الريادة الاستراتيجية لدى الطلاب من خلال تنمية حرية التعبير وثقافة الحوار الإيجابي، والمساهمة في تنمية القدرات الإبداعية للطلاب. من خلال الريادين (أعضاء هيأة التدريس),

3- يسهم أعضاء هيئة التدريس الجامعي في تنمية الروح الجماعية والابداعية لدى الطلاب وتعزيز دورهم الريادي داخل الجامعة، مما له بالغ الأثر في الاجيال المستقبلية.

4- أن الأنشطة الطلابية الجامعية هي أحد أهم المقومات التي تسهم في تنمية وتعزيز العمل الريادي لتحقيق التنمية حاضراً ومستقبلاً.

5- أن هناك معوقات وعراقيل وتحديات تعترض الجامعة في القيام بدورها الريادي ولكن تحاول الجامعات ولاسيما جامعة بنغازي التخلص منها وخاصة بالآونة الاخيرة لتحقيق التنمية المستدامة.

- التوصيات :

1- اتخاذ الجامعات جميع التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز دورها الريادي في ظل التغيرات المعاصرة.

2- كما توصي الدراسة بضرورة أن تقوم الجامعة بتشجيع طلابها على الـــمـــشاركة والحوار والأنشطة للنهوض بمستواهم العلمي والفكري وخلق روح الإبداع.

3- الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية والعالمية لتنمية في نجاح الريادة الاستراتيجية في تفعل والدفع بتحقيق التنمية المستدامة.

4- توفير الدعم المادي والمعنوي اللازم للجامعات من قبل الجهات المسئولة حتى تتمكن من أداء الدور المطلوب منها اتجاه طلابها وأعضاء هيأة التدريس الجامعي لأنهم عماد الأمة وتطورها حاضراً ومستقبلاً.

المـــــراجع :

أولاً : الكتب

1- الخريبى، ايناس عبد الحميد. (2018). فعالية أنشطة المراكز ذات الطابع الخاص في تعزيز وعي الشباب الجامعي بقضايا التنمية المستدامة، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والاعلان، (15)، 1-51.

2- القحطانى، سالم بن سعيد. (2012). الريادة الإستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات الحكومية"، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3- مرسى، محمد منير. (2002). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب. 21.

4- رشاد، عبدالناصر محمد. (2005). أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج. رسالة دكتوراة. كلية التربية: جامعة عين شمس.

5- رفاعى، ممدوح، الشحات نهال، خطاب، محمد& أحمد، هبة. (2017). قياس أثر تطبيق ظم الإدارة البيئية على المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات: دراسة تطبيقية على جامعة عين شمس، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس،37(1)،387-416.

6- ميادة السيد على وآخرون. (2018). دور الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (104)، 213-234.

7- زيدان، أسامة محمود. (2012). تفعيل دور عضو هيئة التدريس في التخطيط الاستراتيجي لتحسين جودة الأداء بالجامعات. المجلة الدولية للأبحاث التربوية. كلية التربية، جامعة الأمارات،23(1)، 78-132.

8- شبات، جلال اسماعيل، المصري، نضال حمدان. (2020). دور أبعاد الريادة الاستراتيجية في تعزيز االذاكرة التنظيمية: دراسة ميدانية على شركة أوريدو فلسطين للاتصالات الخلوية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية،28 (2)،23-50.

9- الأمم المتحدة. (2017). دراسة مدى تضمين مفاهيم العمل والعمل المهني والريادة والإبداع في الكتب المدرسية الأردنية، المجلس الأعلى للسكان، عمان، الأردن.

10- المصري، منذر. (2010). التعليم للريادة في الدول العربية. مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة StratREAL البريطانية. دراسة حالة الأردن. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الطبعة العربية، عمان، الأردن.

11- الجمني، محمد. (2010). التعليم للريادة في الدول العربية. مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة StratREAL البريطانية. دراسة حالة تونس. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الطبعة العربية، عمان، الأردن.

12- إبراهيم، عصام سيد أحمد السعيد. (2015). التعليم الريادي: مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد 18.

13- UNESCO (2004), United Nations Decade for Education for Sustainable Development 2005-2014: Draft International Implementation Scheme, Paris: UNESCO.

أهمية العلوم الاجتماعية في تحفيز المجتمع لخلق تنمية مستدامة

د. سامي عبدالكريم الأزرق

جامعة اجدابيا – كلية الآداب – قسم الاجتماع

sk_top_new@yahoo.com

الملخص :

يتضح من النظرة الأولى للمشكلة أنها تدور حول خلق بيئة اجتماعية تؤمن بالتنمية المستدامة وتؤطر للعمل على توجيه أفراد المجتمع لها.

إلا أن هذا ما هو إلا جزء من المشكلة التي تبحث في طريقة دمج كل الشرائح الاجتماعية في الإطار الاجتماعي للتنمية المستدامة، وهل يمكن للعلوم الاجتماعية بما تملكه من أدوات بحثية أن تسلك مثل هذا المسلك في توجيه المجتمع نحو هذا الهدف.

ومن هذا المنطلق الفكري فإن الإشكالية تدور حول سؤال مهم وهو: ما هي إمكانيات العلوم الاجتماعية في خلق وتحفيز المجتمع لخلق تنمية مستدامة؟

والهدف من هذا البحث أنه يؤطر لفكر نظري يتعمق في دور العلوم الاجتماعية المهم في الآليات التي يمكن من خلالها أن تحدث تغيير في فئات المجتمع المختلفة، كما يهدف إلى وضع تصور نظري حول دور تلك العلوم في المجتمع وحياة أفراده.

وسوف يتبع البحث الأسلوب النظري (الكيفي) في عرض المشكلة والإجابة عن تساؤلات البحث وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها موضوع المشكلة وعرض وجهات النظر المختلفة التي تؤطر للفكر الاجتماعي للعلوم الاجتماعية وأهميتها في تحفيز أفراد المجتمع نحو خلق تنمية مستدامة وهذا النوع من البحوث الاجتماعية الكيفية التي تعتمد على التحليل للكتابات النظرية والاستفادة من النظريات العلمية في الوصول إلى نتائج ذات جدوى.

الكلمات المفتاحية: (تنمية – مستدامة – العلوم الاجتماعية – المجتمع).

- المقدمة :

إن من أهم العوامل التي تؤسس لتنمية المجتمع هي تلك التي تعتمد على العلوم الاجتماعية: أحد أهم الركائز التي تؤطر لمفاهيم تنموية حديثة.

فالعلوم الاجتماعية لها ما يمكن أن نسميه القدرة على فهم المجتمع وإيجاد الصيغة المناسبة لتحريك وتوجيه الرأي العام وتحفيز أفراد المجتمع للتحرك نحو أهداف محددة.

ولعل علم الاجتماع يأتي في مقدمة تلك العلوم التي تحاول تحفيز واستثارة المجتمع للمساهمة في خلق تنمية مجتمعية أساسها حاجات المجتمع وتطلعات أفراده لتغيير الواقع الاجتماعي واستخدام الأساليب المنهجية في تطويع كافة الأسس المعرفية وتنفيذ المشاريع لصالح الشرائح المختلفة في المجتمع، ولابد من إشراك القوى الفاعلة في المجتمع، كالمرأة والشباب والمؤسسات المجتمعية كمؤسسات المجتمع المدني.

- مشكلة البحث :

إن مشكلة التنمية المستدامة في مجتمعاتنا العربية لم توجه في الاتجاه الصحيح، ولم تستغل كما ينبغي، ففقدت بذلك بريقها الذي وجدت أساساً من أجله، وذلك لإهمال جوانب مهمة لا تقوم التنمية إلا عن طريقها.

ومنها على سبيل المثال لا للحصر، دور العلوم الاجتماعية في تحقيق عملية التنمية المستدامة، فإن إهمال دور العلوم الاجتماعية في تحفيز المجتمع لخلق تنمية مستدامة، يفقد عملية التنمية ركنًا هامًا من أركانها والتي تهدف إلى تغيير وتحقيق الأفضل للإنسان واستبدال الوضع القائم بوضع جديد يتلاءم والتغيرات المتلاحقة ويحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد داخل مجتمعاتهم.

والمشكلة الأساسية التي نحاول من خلال هذا البحث طرحها وتحليلها هي أهمية العلوم الاجتماعية في تحفيز المجتمع لخلق تنمية مستدامة وذلك من خلال إشراك فئات المجتمع ومؤسساته في عملية التنمية وإيضاح الدور المناط بها من أجل النهوض بالمجتمع، وأن تبين دورها في رسم السياسات، فالارتباط بين العلوم الاجتماعية باعتبارها تدرس طبيعة المجتمع والتغيرات التي تطرأ عليه، وبين عملية التنمية الشاملة بحيث تشمل جميع مناح الحياة.

فالإفادة من تلك العلوم بمثابة المفتاح الرئيسي لعملية التنمية الشاملة بحيث تشمل جميع مناح الحياة، فالإفادة من هذه العلوم يعد من بين الضروريات وينبغي الأخذ بالأهمية العلمية والاجتماعية للعلوم الاجتماعية في النهوض بالمجتمع وتغيير الحالة التي يعيشها إلى الأفضل من خلال تحفيز المجتمع لخلق التنمية المستدامة.
والسؤال الذي تحاول الورقة الإجابة عنه هو :

ما هي تلك الأهمية للعلوم الاجتماعية التي من خلالها يمكن للعلوم الاجتماعية تحفيز المجتمع لخلق تنمية مستدامة؟

- أهمية البحث :

إن أهمية العلوم الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة ودورها في التغيرات المتلاحقة في العالم اليوم، ليست من قبيل المزايدة في العلم، ولكنها أصبحت ضرورة ملحة، فجميع برامج التنمية سواء البشرية أو الإنسانية أو المستقلة أو الشاملة أو المستديمة، جميعها لها علاقة بالبيئة الاجتماعية التي تمارس عليها عمليات التنمية، فهي بمثابة الطريق والوسيلة التي يجب على المخطط لعملية التنمية أن يتبعها من أجل تحقيق الأفضل في عملية التنمية.

- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الآتي :

1 - التأكيد على أن العلوم الاجتماعية علوم منفتحة ومحفزة لكل أنواع التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

2 - معرفة مدى دور شرائح المجتمع في التنمية المستدامة وتجذير المشاركة الجماهيرية في التنمية.

- المنهج المستخدم في البحث :

يستخدم هذا البحث (المنهج الكيفي) والذي يستخدمه الباحث لتحليل الدور الحقيقي للعلوم الاجتماعية في تحفيز المجتمع نحو خلق تنمية مستدامة (كالشباب، والمرأة، والمعلم) وتكن وحدة التحليل من الأدبيات والمراجع التي تناولت هذه المفاهيم ومحاولة تحليلها وفق (المنهج الكيفي).

- مفهوم التنمية المستدامة :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية والمؤتمرات التي مهدت الطريق اتجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة، ومن تلك المؤتمرات مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأت برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م، ولقد اتضح أيضا من خلال تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) 1987 الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به " تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم الرهان بمستقبل الأجيال القادمة " (رزيق 2005،ص 3)هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر (ريودي جانيرو) بالبرازيل عام 1992 حيث يعتبر أول مؤتمر عالٍ حول البيئة والتنمية أطلق علية تسمية " قمة الأرض" وقد حضرته 168 دولة بينما ارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات، وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، ومن خلال هذا الجدول تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة، وقد أخذت

بعين الاعتبار أيضـــاً الجانب البيئي والإنســـاني والتنموي وتأكيد صـــلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصـــلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضـــاء على الفقر من جهة أخرى (موســـشـــيت2000،ص17). وبهذا نستشف من قرارات مؤتمر ريو 1992 إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، وهذا نجده أيضـا في توصـيات لجنة حقوق الإنســان عام 2003 من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنســان والبيئة والتنمية المســتدامة، وبعد انصــرام عشــر ســنوات على هذا المؤتمر ينعقد مؤتمر "جوهانســبرغ" في جنوب إفريقيا2002 الذي تم من خلاله التأكيد على مفهوم التنمية المســـتدامة والمصـــادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة (رزيق 2005، ص3)

فالتنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يستخدم كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، وتتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها ، والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة، وينظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل.

وعليه يقصد **بالتنمية المستدامة** هي التنمية التي " تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "(أبوعمود2009، ص176).

وقد وضع تعريف للتنمية المستدامة في تقرير تلك الهيئة المعروفة بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987، حيث أكتسب شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم محاولة لتعريف التنمية المســتدامة بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضــر لا تؤثر ســلبيا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم، إنها عملية تغيير فمن خلالها يتم استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكيف التنمية التقنية، والتطوير المؤســســي فيتناســق و يعزز الإمكانيات الحاضــرة والمســتقبلة في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، إذا التنمية من هذا المنطلق هي تنمية نتيجة لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع الحافظة على البيئة دون الرهان بمستقبل الأجيال القادمة. (أبوعمود2009، ص177)

تتســابق المجتمعات إلى وضــع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصــادية والاجتماعية لرفع المســـتوى المعيشـــي للأفراد، وقد يؤدي ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاســـتهلاك والادخار والناتج القومي. ويعتبر النمو الاقتصــادي ضــرورة للتخفيف أو القضــاء على الفقر، إلا أن النمو الســريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشــاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيـــــادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة

ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية فعلى سبيل المثال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة. (أبوعمود2009، ص177).

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي يتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض. (أبوعمود2009، ص178)

ويمكن القول بان التنمية المستدامة تهتم بالجانب البيئي إلا أنها لا تقتصر على الأمور البيئية، بل تتضمن في مفهومها الواسع جميع السياسات التنموية التي تأخذ في الاعتبار القضايا الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، ولن يتسع المقام هنا لذكر جميع المجالات التي يتضمنها هذا المفهوم التي يبلغ عددها قرابة الأربعين مجالاً على سبيل المثال: الصحة والطاقة والتكنولوجيا الحيوية والنمو السكاني والتصحر والسياحة ...الخ (الأمم المتحدة2002،ص ص 8-9) ويمكن القول أيضاً بان التنمية المستدامة ترتبط بشكل أو بآخر بجميع مظاهر الحياة الحديثة. وفي ذلك عرفت التنمية المستدامة: بأنها " عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة، النظام الحيوي، النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي" (أبوعمود2009، ص177).

إذاً التنمية المستدامة ترتبط بشكل أو بأخر بجميع مظاهر الحياة الحديثة ، حيث يشمل التركيز على إستراتيجية تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً واقتصادياً قوامه التنمية البشرية، وعندما يتم إضافة صفة الاستدامة للمفهوم التنمية البشرية بأنها تعني جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعة والزراعة واقتصاديات الطاقة بحيث أن تتم صياغتها والتخطيط لها لتحمل عنصر التواصل بيئيا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، **والتنمية البشرية المستدامة "** هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة"**(**تقرير التنمية البشرية،1990، ص19) ومن ثم فإن للتنمية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني يتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية. ولكي تكون التنمية البشرية ناجحة فإنه لا بد من تواجد توازن دقيق بين هذين الجانبين.

تُعد التنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وآثارها الاجتماعية والبيئية، ومن عناصر التنمية البشرية المستدامة: **المقدرة البشرية**: قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجه وخلاقة. **الاستدامة:** بمعنى عدم إلحاق ضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال اللاحقة. **المساواة:** معنى تكافؤ الفرص المتاحة أمام كل إفراد المجتمع بغض النظر عن العرف، الجنس، الأصل، اللون. **التمكين**: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم**.** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2003، ص3**)**

إذاً فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل **التنمية الاجتماعية** وهي " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية"(محمود2001، ص12) والتنمية الاقتصادية التي تعني" عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان) مما تقود هذه الزيادة إلى تغير في الهيكل الاقتصادي، أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله قيمة مادية في بيئة الإنسان كالزراعة والصناعة وما إليها "(شفيق1991، ص123) وبهذا نجد أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة (ادوار باربير)، لقد اعترف بصعوبة وضع تعريف لمفهوم التنمية المستدامة ولكنه حدد أربع مظاهر أساسية لها هي:

1– التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية لكونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

2– التنمية المستدامة تتوجه أساسًا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى للحد من تفاقم مشكلة الفقر في العالم.

3- لها بعد نوعي فيما يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

4- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة التداخل في الأبعاد الكمية والنوعية.

إزاء ذلك يقترح بابير إيجاد مفهوم لاستيعاب النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار نظري معين ، من أجل تحقيق التنمية مع الحفاظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضيـــــــة.

وبنفس الوقت تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك والنظام الاجتماعي في هذه الحلقة يتمثل في الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

فالتنمية المستدامة بالنسبة له تمثل التنمية التي تحقق التوازن، بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في الحياة البشرية دون أن يتأثر أي نظام سلبا بها. وبذلك فأن بابير يعرف التنمية المستدامة بأنها " النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة "(أبوعمود، 2009، ص180)

استناداً لما سبق يمكن عرض بعض التعريفات التي يمكن إن تكون الأكثر شمولاً لمفهوم التنمية المستدامة وهي كالآتي:-

- هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة، دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية.
- هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وبهذا يمكننا أن نقول أن التنمية المستدامة هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

وإلى جملة ما توصلنا إلية من مفاهيم علمية في تطور مفهوم التنمية التي تجزم على أن التنمية مهمًا اختلفت هذه المفاهيم في تطورها عبر سنوات من التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – التنمية الشاملة – التنمية البشرية - وصولاً إلى التنميــة المستدامــة فهي تنتمــي إلى جنس واحد يختص بنمو المجتمع وتقدم

الإنسان، فالمجتمع بأفراده الذين ينتمون إليه ويعيشون فيه ويرتبطون بأرض محددة في الغالب، ويدخلون في علاقات اجتماعية مختلفة ومتشابكة ومتداخلة ويتبادلون المصالح والمنفعة والخدمات، وطبقاً لقيم ومعايير اجتماعية وقانونية يتفقون عليها بشكل أو بأخر وهذا التوافق هو الذي يشكل النسيج الاجتماعي فوق العضوي لهذا المجتمع او ذاك وبهذا فإن التنمية تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية لسكان البلاد النامية، وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين لتقيم علاقات جديدة ونظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات ،وعليه نحاول في هذه الورقة مناقشة أهم المعوقات التي تعيق العملية التنموية.

- تنمية الموارد البشرية وإمكانية رفع فاعليتها :

إن تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي يجب أن تكون تنمية مترابطة متكاملة في جوانبها الأساسية، كالسياسات السكانية والخصائص الهيكلية للقوى العاملة وسياسات التربية والإعداد والتدريب وسياسات الاستخدام، على أن يتم ذلك كله في إطار الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة"(الكفري، 2004، 4)، ولذلك نقول إن تنمية الموارد البشرية وخلق كوادر فنية مؤهلة لقيادة عجلة التنمية، لابد لها من تكاثف الجهود المشتركة بين مؤسسات المجتمع المختلفة، فلا يمكن أن تقوم تنمية منفصلة ومجزئة، فتنمية الموارد البشرية لابد لها أن تؤتي ثمارها، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون شاملة لكل فئات المجتمع وقطاعاته، وكذلك الرفع من كفاءة الإنسان في المجتمع وتنميته لا تكون ملقاة على عاتق المؤسسة السياسية فقط، بل لابد من توعية الفرد بأهمية دوره في المجتمع وتحفيزه على القيام بهذا الدور أنه شريك في رسم السياسات مع الدولة ورسم خطط التنموية وبرامجها بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وتدريبه بشكل مستمر على رفع الوعي والمستوى التقني والعلمي واستثمار هذا التدريب في المجتمع والزج به في مواقع العمل المختلفة لدفع عجلة التنمية والاقتصاد الوطني.

فالبشر هم أهم الموارد البشرية التي تُعول عليها المجتمعات من أجل النهوض بها، فإعداد الكوادر المؤهلة هو السبيل الوحيد لإحداث تلك التنمية، "وكنتيجة لعملية تنمية المجتمع. قد تظهر قيم وأنماط علاقات جديدة إلى موقع المجتمع تغير من الطرق السابقة للقيام بأعمال، فمثلاً قد تظل العائلة الوحدة الاجتماعية ولكن أعمالها الاجتماعية والاقتصادية قد تُعدل بشكل كبير كنتيجة لإدخال أراء حول حقوق المساواة للمرأة"(كاري، 1990، 125) وتعتبر عملية تنظيم المجتمع إحدى العمليات الأساسية في بعث التنمية وخلق موارد بشرية ذات جودة عالية، ومعدّة بطرق حديثة في مجال العمل الفني.

فقد يتطلب الأمر تعديل بعض السلوكيات المعينة لدى الأفراد في المجتمع مع الإبقاء على البناء الاجتماعي كما هو، ويحدث التعديل لإزالة بعض العراقيل الاجتماعية المكبلة للمجتمع والتي تمنع أو تحد من عملية التنمية.

وهنا يبرز دور المؤسسة الأهلية والاختصاصي الاجتماعي وعالم الاجتماع في إحداث هذا التغير وإقناع الأهالي بضرورة هذا التغير والذي يصب في مصلحتهم وتنظيم حياتهم وضمان لمستقبل أبنائهم، كما أنه لابد من إقناع الأهالي والمستهدفين بعملية التنمية بضرورة المشاركة فيها وعدم الاعتماد الكلي على الدولة في تغيير واقعهم الاجتماعي.

ولكن هذا الدور الذي نتحدث عنه لا يعطى إلى شخص أو يسند إلية، بل ينبع من إحساس الأفراد بأهمية تنمية مجتمعهم، فالدور لا يعطى ولكن الدور هو الذي يفرض نفسه.

"إن علماء الاجتماع يميلون بوجه عام إلى القول بأن أي نسق لتفسير التغير بعيد المدى ينبغي أن يعاون على التنبؤ كما يعاون في نفس الوقت المؤرخ على فهم الماضي وقد يحاول بعض علماء الاجتماع من تصور المستقبل النظر إلى التغير على أنه عملية مستمرة تترك أثارها على الحركة المستمرة لأجزاء البناء"(مصطفى، 2002، 368)، بمعنى أن عالم الاجتماع لابد أن يستفيد من الخطأ الذي يقع فيه أو يتعرض له أسلافه من العلماء والمفكرين وهذه الأخطاء قد حدثت في الماضي وقد تكون هي السبب في تأخير عملية التنمية أو فهمها بشكل خاطئ.

إن تقييد العلوم الاجتماعية وعدم تمكنها من خوض غمار التنمية في المجتمع من شأنه أن يجعل عملية التنمية مبتورة، فالعلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه الخصوص تؤدي دورًا حيويًا في قراءة واقع التنمية وإمكانية التنبؤ بالمستقبل وطرق توجيه عملية التنمية لمسارها الصحيح، والذي من خلاله يمكن أن تؤدي وظائفها بشكل متكامل ويمكن الاستفادة منها بالقدر المطلوب.

- الوعي الاجتماعي ودوره في التنمية المستدامة :

" إن عالم الغد ملئ بالتحديات إلا أنه عالم ملئ بالفرص في الوقت نفسه ويمكن مواجهة مثل تلك التحديات والإفادة من هذه الفرص من خلال الاهتمام بالإنسان وإعادة التفكير في العلاقة الجيدة بين الإنسان والثقافة، فالثقافة تعتبر إلى حد كبير المسئول عن حالة الإنسان الراهنة وهي التي تحمل مفتاح مستقبل الإنسان وهذا المستقبل والذي سوف يبدو مشوشًا أو مظلمًا أن لم نفهم بوضوح أبعاد التحدي"(مصطفى، 2002، 368)، وبهذا يكون الوعي الاجتماعي والفكري بشكلٍ عام من أهم العوامل على الإطلاق في تحقيق تنمية مستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي ينظر إليه كأساس لعملية التنمية.

إن تنمية العقل الإنساني هو جزء من عملية التنمية، فمادامت التنمية تُعنى بجميع أبعاد الحياة، فمعنى ذلك أنها عملية واعية وهي عملية موجهه وهي ذات إستراتيجية طويلة المدى تهدف على تغيير مقصود في البناء السياسي والاجتماعي لتحقيق تزايد منظم في معدلات الأدوار المجتمعية، وليست تقلبات عشوائية غير متصلة، ولحدوث التنمية بشكل عام يجب أن تشمل جميع مناحِ الحياة وكل القرى والمناطق النائية والصحراوية، لأن تنمية العقل البشري وبث الوعي الاجتماعي عمل وطني ومقدس وهو يساهم في حل معضلة التنمية بشتى أشكالها وأنواعها.

إن عدم وعي الإنسان بأهمية دوره الاجتماعي في المجتمع يجعل من عملية التنمية أمرًا في غاية الصعوبة، فمشكلة معظم الدول النامية اليوم هو عدم الوعي الناتج عن أسباب متعددة، لعل أهمها تدني مستوى التعليم في تلك البلدان وهنا تبرز الحاجة ملحة لأخصائيين اجتماعيين وفنيين تربويين لوضع سياسات اجتماعية معينة تمكنهم من خلق نوع من الوعي الجماهيري لدى الناس بأهمية دورهم ومساهمتهم في عملية التنمية وتنمية واقعهم الاجتماعي المعاش، وأنه ليس بالإمكان تحقيق واقع اجتماعي أفضل في غياب الوعي الاجتماعي، فالبيئة الاجتماعية لابد أن تفرز عقول ناضجة يمكنها استيعاب عملية التنمية الاجتماعية.

"ويعتبر منهج تنمية المجتمع المحلي من أكثر أساليب التنمية القومية استخدامًا في مجتمعاتنا المحلية والتقليدية منها والمستحدثة، وذلك بعد أن أضحى الاهتمام الفكري والعملي في مثل هذه المجتمعات ضروريًا لحياة المجتمع الحديث كله"(فهمي، 1999، 49).

إن الوعي الفكري لا يقصد به آلية الحديث واستخدام الآلة، بل يقصد به النضج الانفعالي للمواطن وإحساسه بالمسؤولية تجاه وطنه وبيئته المحيطة به، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أم السياسية، والتنمية المستديمة هي جزء من الوعي العالمي لمحيط الأرض الذي أضحى مهدد بخطر التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف المقدرات دون مراعاة لحاجات الجيل القادم.

ودور العلوم الاجتماعية والإنسانية في التعريف بهذا النوع من التنمية ودور مؤسسات المجتمع الأهلية في حث الناس على الإحساس والقيام بما ينبغي عليهم فعله من أجل حدوث هذه التنمية، كما أنه على مديري مشروعات التنمية أن يجعلوا المواطنين يتحسسون ثمار هذه التنمية التي هي جزء منها وألا يُحرموا من التمتع بعوائدها التي لولاهم ما كانت.

ويعتبر التخطيط لعملية التنمية من أهم الوسائل والي توصف بوعي المخطط والمجتمع، "لاشك أن التخطيط السليم للخدمات يعتبر حليقة وصل بين حاجات سكان المجتمع المحلي المستحدث وبين الخدمات الاجتماعية التي يفترض أنها تشبع تلك الحاجات"(فهمي، 1999، 268).

فوعي المخطط بأهمية البرامج الحديثة في عملية التنمية ووعيه بأهمية العامل الاجتماعي ودوره في التخطيط لعملية التنمية يكسب هذا المخطط ومشروعه النجاح، فللقيام بعملية التنمية لابد من مراعاة الجانب الاجتماعي للأفراد الذين يجري التخطيط لتغيير واقعهم المعيشي وإلا واجهت عملية التنمية بالرفض وقوبلت بالمقاومة من قِبل أفراد المجتمع المحلي.

- التنمية في ليبيا :

إن استخدام العلوم الاجتماعية في عملية التنمية في ليبيا يُعد محدودًا جدًا، ويرجع السبب في ذلك لعدم الوعي بأهمية السلوكيات في تسريع وتحقيق أفضل عائد من عملية التنمية، "وتدل مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا خلال عقد السبعينات أنها جاءت تعبيرًا عن حاجات ورغبات الجماهير وليست سياسة مفروضة من خارجها"(ارحومة، 1988، 75) "فثمة عقبات من نوع اجتماعي تحول دون تنفيذ عملية التنمية، ومن ذلك ما نجده في البيئة الاجتماعية من العادات والتقاليد والوظائف المختلفة للتركيبات الاجتماعية التقليدية فالبناء الاجتماعي الذي يعتمد على الترابط القوي داخل الوحدة الاجتماعية ترابطًا يحد من التفاعل بين الوحدات الاجتماعية الأخرى، يقف عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن عملية التنمية هذه تعتمد على التحرك والتغير والتفاعل الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع ومساهمتهم البنّاءة في رسم صورة المجتمع الحديث"(الأخرس، 1980، 25).

بمعنى أن هناك عقبات اجتماعية تقف في طريق التنمية، وإزاحة هذه العقبات ليست بالأمر السهل، لذلك يتطلب الأمر استخدام تقنيات العلوم الاجتماعية والسلوكية والنفسية ودراسة حالة السكان ووضعهم الاجتماعي والبيئي كي تتمكن مؤسسات التنمية من أداء عملها، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على التنمية بجميع أنواعها وأشكالها لا يمكن أن تتم إلا عن طريق استخدام العلوم الاجتماعية لتمهيد الطريق أمامها.

فعالم الاجتماع مثلًا يمكنه دراسة الوضع الاجتماعي للسكان ومعرفة ثقافتهم وطريقة تفكيرهم وإمكانية تحقيق رغباتهم.

"والمؤشرات الاجتماعية تترجم عناصر النسق الاجتماعي إلى وحدات قابلة للقياس من أجل قياس التغير الذي يطرأ على عدد من عناصر النسق أو حتى على النسق بأكمله"(ارحومة، 1988، 19) " ويرجع الاهتمام الكبير من قِبل المؤسسات القطرية والدولية ودوائر الأمم المتحدة بالمؤشرات الاجتماعية إلى الحرص على تقييم نتائج النمو الاقتصادي ومدى إسهام عوائد هذا النمو في رفاه السكان كما تهتم الحكومة بالمؤشرات الاجتماعية لمتابعة تأثير الإنفاق وقياس كفاءة وفاعلية أداء الإنفاق العام والخاص على الخدمات، ولقد أوجدت هذه الاهتمامات حاجات متعاظمة لإحصاءات اقتصادية اجتماعية سكانية من ناحية ولقياسات مختارة لظروف وأوضاع واتجاه رفاه السكان من ناحية ثانية.

ويأتي اهتمام المنظمة الدولية ودوائر الأمم المتحدة وحكومات الدول الصناعية المتقدمة بالمؤشرات الاجتماعية رغبة في قياس التكلفة الاجتماعية للتنمية والآثار الاجتماعية الناجمة عن التقدم التكنولوجي، كما إن اتساع حركة المؤشرات الاجتماعية على المستوى الدولي هي وليد لحركة النقد التي وجهة إلى إستراتيجية النمو الاقتصادي أخيرًا حيث كان التركيز على العناصر الاقتصادية وإهمال الأوضاع الحقيقية للجماهير وطبيعة التغير الذي يحدث"(ارحومة، 1988، 20)

وبهذا تتضح أهمية العامل الاجتماعي في عملية التنمية والتي تُعد من أهم روافد الرفاهية الاجتماعية وتوفر الخدمات للمواطنين والنهوض بجميع المؤسسات والمرافق العامة في الدولة، وتعد ليبيا من الدول النامية وتعتبر اغلب مناطقها ريفية في تصنيفها، ولذلك اهتمت بالتعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتوقف بدورها على "مدى تطور وكفاءة نظامها التعليمي في إشباع وتحقيق احتياجاتها من القوى العاملة كمًا وكيفًا"(الشيباني، 1995، 25)

إن الاعتماد على خطط طويلة المدى وتجاهل الوضع الاجتماعي ودور العلوم الاجتماعية في تحديد الوضع السكاني، يسفر عن فشل تلك الخطط التي تأتي محققه لرغبات بعض الأفراد الذين لا يملكون الخبرة الكافية في مجال التنمية.

"إن مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد طورت في بعض البلدان بعد دراسات واسعة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وبعد أن وضعت أهداف اقتصادية واجتماعية عامة وواضحة تعكس رغبات رئيسية وافق عليها اغلب أفراد المجتمع"(التير، 1980، 41)، ومهما يكن من أمر فإن التنمية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة تحتاج إلى نوع من المراجعة وإعادة النظر في مفهومها العام فالتحديات الموجودة في العالم اليوم تفرض على الدول الإقليمية التعامل معها، وفي نفس الوقت المحافظة على الثقافة والهوية واستخدامها ضد محاولة طمس الهوية.

- فئات المجتمع المستهدفة بالتحفيز لخلق تنمية مستدامة :

1- تحفيز المعلم في إطار التنمية المستدامة

إن دور المعلم يتجاوز قاعة الدرس والتدريس "إن التعليم أمانة ملقاة على المعلمين والمعلمات وهو جدير بالفخر والاعتزاز حيث هي مسؤولية بناء الإنسان من الناحية العقلية والسلوكية، وأنها رسالة لا تنحصر في المدرسة وقاعة التدريس بل هي سمة لازمة يتميز بها المعلم المعلمة في كل مكان وزمان"(بوفهيد وآخرون، 2006، 1) ولعل ما هو مطلوب من المعلم اليوم يفوق احتماله إذا كان غير مؤهل ومعّد الإعداد الجيد لتحمل المسئولية الملقاة على عاتقه.

فهل المعلم اليوم قادر على تطوير القدرة الإبداعية والنقدية والتفكير ومساعدة طلابه على حل مشاكلهم والمشكلات البيئية التي تواجههم، وأن يكونوا قادرين على تحمل أعباء الحياة بأنفسهم؟ إن غرس هذه المبادئ وغيرها من مفاهيم الدافعية والإنجاز وتحمل المسؤولية الأخلاق الحسنة والمحافظة على البيئة والمساهمة في خطط التنمية بكل أبعادها، كلها مبادئ يجب تعليها للطلاب.

كما أنه من واجب المعلم "أن يعلم تلاميذه كيف يتعلمون، وذلك بتعليمهم المهارات الأساسية للتعليم، وتدريبهم على ذلك، ثم تشجيعهم على توظيف هذه المهارات في دراستهم الذاتية لبعض وحدات المناهج" (حبش، 2003، 1).

ويظهر دور المعلم بارزًا وجليًا في سلوك التلاميذ بعد تخطيهم مرحلة التعليم وانتقالهم إلى العمل في مجال الحياة العامة ودفعهم وتحفيزهم للمشاركة في عملية التنمية كشركاء في العمل الجامعي ويظهر ذلك في قدرتهم على حل مشاكلهم ومشاكل البيئة المحيطة بهم والانخراط في المجتمع بصورة سوية، فبذلك يكون المعلم قد أدى رسالته في الحياة وقد ساهم في التنمية، فمن بين المراحل المهمة في حياة الطالب والتي يكون فيها المعلم مسئول مسئولية مباشرة هي مرحلة التعليم الابتدائي "فإن مسئولية المعلم وأهمية دوره في المرحلة الابتدائية... تفوق نظيرتها لدى معلمي المراحل الإعدادية والثانوية"(العكروتي، 2002، 170-171)، وكما أسلفنا فإن مرحلة التعليم الابتدائي أو السنوات الأولى من حياة الطالب تعد مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ومنها يمكن تحديد الملامح الأساسية لسلوك الطالب.

"إن الإيمان بأهمية المعلم وبدوره القيادي في العملية التربوية، سوأ أكان هذا الدور على الصعيد الاجتماعي أم التربوي أم التعليمي، يشكل أحد أهم المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها التربية الحديثة، حيث أنه ركن وعنصر أساسي في الموفق التعليمي، فالمعلم – كما يقول الدكتور الشيباني – "عنصر حي قادر على التأثير والتأثر ببقية العناصر الأخرى، وله الدور القيادي والتوجيهي في العملية التربوية، فهو الذي يقود ويوجه العناصر في المواقف أو المجال التربوي ليجعلها في وضع تخدم معه العملية التربوية، ولهذا لا يمكن أن يصلح حال التعليم ولا الموقف التعليمي إلا إذا صلح حال المعلم دينًا وخلقًا وعلمًا وثقافةً وإعدادًا فنيًا وتربويًا وشخصيةً"(فالوقي، 1987، 150-151).

ولهذا كانت الضرورة لوجود المعلم الملم بمختلف أنواع المعارف والاندماج في برنامج التنمية المستديمة وتدريبه، إلى جانب تخصصه الفعلي حتى يتسنى له زرع روح البحث والإبداع والمشاركة في نفوس الطلاب، ويحثهم على تبني هذه المفاهيم وتبني الواقع المعاش ومحاولة تطويره والرقي بمستوى الإنسان في بلادهم وتقديم أفضل الخدمات والمحافظة على مقدرات بلادهم والمساهمة في تحسينها،" ويترك الفرصة للطالب كي يتعلم بنفسه ويراقب وهو يبحث ويتعلم ويقدم له الخبرات التي يحتاجها ويوجه ويربي ويصحح

السلوك ويكتشف المواهب ويعززها وينميها ويهتم بالاتجاهات والقيم والمهارات كما يهتم بالمعلومات ويحترم رأي الطالب وينمي فيه روح البحث.

ومن هنا تبرز أهمية تحفيز دور المعلم في المجال المدرسي لخدمة التنمية المستدامة التعريف بها والعمل بمقتضاها وتكوين جماعات صفية لتشكل نواة مخططين وباحثين في مجال التنمية والتعريف بأهمية المحافظة على الموارد وترشيد استهلاكها والمحافظة على مقدرات الجيل القادم.

أن مثل تلك المفاهيم لابد أن تكون من ضمن ما يتعلمه الطلاب ويتم استثارتهم بالعلم والتفكير في اتجاه تنمية حقيقية واستثمار عقولهم بواسطة المعلم الذي هو ركن أساسي في هذه العملية.

- دور علم الاجتماع وعالِم الاجتماع في التنمية :

إن التغيرات المتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم لابد وان يترك فيها علم الاجتماع وعالِم الاجتماع بصمته، لأنهما معنيان بالتغيرات في هذا العالم ويؤثرون فيه من خلال بحوثهم ويتأثرون به لأنهم أفراد يعيشون داخله.

فالأخصائيين الاجتماعيون مثلًا هم من يتحسسون الواقع المعاش ويشعرون بالتغيرات ويبحثون عن أسبابها كي يصِلوا إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة الحلول المناسبة لمشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...إلخ، والتي تواجه الإنسان في بيئته.

فالدور الذي يلعبه الباحث الاجتماعي أو الأخصائي الاجتماعي يجب ألا يفرض عليه أو يسند إليه كمهمة عمل، بل يفرض نفسه على ساحة الأحداث ومجرياتها ويواكبها بما يتلاءم روح العصر، فالعالم اليوم يعج بالتحديات وفي الوقت نفسه ملئ بالفرص ويحب على عالِم الاجتماع أن يستغل هذه الفرص وينميها من خلال إقحام المؤسسات والجمعيات الأهلية وتحفيزها وتوعيتها لدورها في تنمية المجتمع، وحملها على أداء واجباتها وتطوير إدارتها، كمؤسسات رعاية الشباب ومؤسسات الطفولة والأمومة ومؤسسات حماية البيئة والنهوض بالمرأة...إلخ.

فالمختصون في علم الاجتماع يجب أن يكون لهم دور فاعل في تنبيه هذه المؤسسات لدورها في عملية التنمية المستدامة وتعيير المجتمع والواقع الاجتماعي والثقافي، فهي التي تخلق المناخ المناسب والجديد وهي التي تخلق التنمية المستدامة.

كما يتنبأ علم الاجتماع وعالِم الاجتماع بالأحداث المستقبلية للظواهر الإنسانية من خلال جملة من المعطيات الراهنة والتي تظهر كنتائج لعملية التغير الاجتماعي، إلا أن دور علم الاجتماع يأخذ في التطور والنمو مع تقدم الحياة الاجتماعية وما تتطلبه من تفسير للأحداث والظواهر اليومية.

ويجب أن يكون علم الاجتماع وعالِم الاجتماع ذو حضور دائم على ساحة الأحداث اليومية لأنه يوجد في حياتنا كثير من الظواهر والمشكلات التي تحتاج إلى حلول ناجحة من أجل تنمية مستديمة، وتفعيل لكل المؤسسات الأهلية والنوعية وتوعيتها بدورها الحيوي والفاعل في إحداث التغيير والتنمية والمحافظة على البيئة واحترام حقوق الإنسان وتعديل الثقافات التي مازالت تأن تحت وطأت القيم والأنساق الاجتماعية المكبلة لحركة التنمية والتحديث، فحاجتنا لدور الأخصائي الاجتماعي مهم جدًا في مؤسساتنا المختلفة وفي حياتنا العامة والمؤسسات الأهلية من أجل التقدم وضمان حياة كريمة لأفراد المجتمع، فالبحث العلمي الناجح هو أفضل أداة يقدمها علم الاجتماع لدراسة عملية التغيير الاجتماعي، ودور علم الاجتماع كمنهج أو برنامج لتوعية أفراد المجتمع بدورهم أو بدور المؤسسات الأهلية هو خير دليل لامتلاكه أدوات فعالة يستطيع من خلالها التأثير في دور الفرد داخل مجتمعه، فمن خلال علم الاجتماع يمكننا السيطرة على عمليات التغير الاجتماعي وتوجيهها حسب رغباتنا، فعلم الاجتماع يعاون على التنبؤ بالأحداث المستقبلية كما يساعد في نفس الوقت المؤرخ على فهم الماضي، وقد يحاول بعض علماء الاجتماع من أجل تصور المستقبل النظر إلى التغير على أنه عملية مستمرة تترك آثارها على أجزاء البناء الاجتماعي.

- دور الشباب في التنمية المستدامة :

الشباب هو عماد الأمة ومستقبلها وحامل تراثها ومقوّي نهضتها، فلا تنمية بدون قوة الشباب وإرادتهم، ويلعب الشباب اليوم دورًا مهمًا في عملية التنمية "وتتجمع أمام مخططي التنمية...والمسئولين عنها أسباب جوهرية كي يعطوا جانبًا غير قليل من اهتماماتهم للشباب في التنمية، ليس فقط لان مرحلة الشباب العمرية هي أنسب المراحل السنية وأكثرها تقبّلًا للتغيرات التي تنادي بها التنمية ليس فحسب لأن الشباب بتطلعاته المستقبلية ومثالياته النفسية هم جيش التنمية الرئيسي، بل أيضًا لأن الشباب فئة كبيرة من المجتمع تتعدد مشاكله وتتنوع، ولابد للتنمية كي تحقق صفة التكامل في أعمالها أن توجه اهتمامها إليهم وأن تسعى لإدماجهم في أنشطتها وأن توظف طاقتهم وحيويتهم في إنجاز أهدافها"(عبدالقادر، 1998، 92).

ولتحقيق تنمية في المجتمع لابد من إقحام الشباب في برامج التوعية والتدريب، فقدرات الشباب على خلق التنمية هي أكفاء من إمكانيات غيرهم، فالشباب اليوم يمكن الاعتماد عليهم في تنمية المجتمعات المحلية والريفية وتحسين ظروف ساكنيها، فالعلوم الاجتماعية تؤكد على استثمار طاقة الشباب في الأعمال الخيرية والتطوعية وفي أعمال التوعية والإرشاد الزراعي وفي تعريف الناس بأحدث الطرق وأجدرها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي مجال استثمار الصحراء وخلق فضاءات جديدة للعمل الشبابي، كما أن الشباب يقع عليهم عبأ كبير في تحمل مسئولية الحفاظ على البيئة من التلوث وتوعية الناس إلى أخطار التلوث وأهمية المحافظة على البيئة.

ولكن قبل هذا وذاك لابد من خلق الشباب المثقف والمحصن ضد أخطار العولمة والمدرب على كيفية تسخير مقدرات المجتمع لتحقيق تنمية مستديمة ووضع العلوم الاجتماعية في منهج عمله.

"إن الشباب هو مسئوليتنا، ومن الأهمية بمكان أن نرعاه في كل مراحل حياته، وأن نعمل على تقدمه روحيًا وعقائديًا وبدنيًا، وأن نأخذ بيده ونضعه في تنظيم يتلاءم وقدراته وإمكانياته قبل أن تجرفه التيارات المغرضة الفاسدة، ومجتمعنا النامي في أشد الحاجة لجهود وسواعد السباب من أجل زيادة الإنتاج لرفع مستوى معيشة المواطنين اقتصاديًا واجتماعيًا حتى يمكننا اللحاق بالدول المتقدمة في كافة المجالات" (فهمي،1999، 159).

فدور الشباب في التنمية لابد أن يكون بارزًا بحيث يشمل كافة مناشط الحياة، كالمشاركة في التوعية بدور الجمعيات الأهلية والأنشطة التي تقوم بها من أجل تنمية المجتمع، كما أنه لابد أن يساهم في مجال البحوث الفنية وأن يقترح كل ما من شأنه المساهمة في التنمية، وفي المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وغيرها...وفي عملية التنمية يجب أن نركز على فئة الشباب نظرًا لأن هذه الفئة هي التي تقبل التغيير بشكل سريع، فيجب التركيز عليها وتوجيه التغير كلما أمكن توقع نتائج أفضل.

- دور المرأة في التنمية المستدامة :

يُعدّ دور المرأة اليوم من الأدوار المهمة في تنمية المجتمع، فالمرأة نصف المجتمع، وإذا لم تستثمر هذه الطاقة نكون قد عطلنا نصف طاقة المجتمع المفترضة في عملية التنمية والبناء.

ولاشك أن للمرأة دورًا في التنمية والعمل الاجتماعي، ولها دور تنموي لا يستطيع أحد إنكاره، فهي تعمل إما بشكل تنفيذي أو فكري أو تطوعي في برامج التنمية، وفي الجمعيات العامة والأهلية التي لها دور مهم في تنمية الوعي الاجتماعي ونشر الإبداع الثقافي، ولها مساهمات كبيرة في مجال الشؤون الاجتماعية في بلادنا وفي الكثير من دول العالم، حيث أضحت المرأة في شتى مجالات الحياة تسهم بدورها في تنمية المجتمع ونقل الموروث الثقافي للأجيال الجديدة.

فمن خلال مراكز الأسرة المنتجة أو مراكز تدريب المرأة يمكن الاستفادة من القوى العاملة النسائية ودمجها في برامج التنمية المستدامة، وكذلك ضرورة وجود أندية نسائية يمكن من خلالها نشر الوعي التنموي الاجتماعي، وذلك في شكل برامج توعية ودورات تستفيد منها المنتسبات لتلك الأندية والدورات.

إن وعي المرأة بدورها وأهميته في عملية التنمية تزيد من إمكانية الوصول لمجتمع واعٍ وقادر على تأهيل أبناءه وإعدادهم الإعداد الجيد، فمن خلال الإعداد الجيد للأمهات ومنحهن الفرصة لكي بكن فاعلات في

المجتمع، يجعل إمكانية خلق تنمية مستديمة في الوسط النسائي أمر غير مستحيل، فلا يمكن الاعتماد على الرجال وحدهم في إحداث تلك التنمية.

"إن العديد من الدراسات التي تمت في شمال أفريقيا والدول العربية...عن المرأة في المجتمعات المختلفة، وضحت أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في هذه المجتمعات لاسيما الريفية لا تنال التقدير الكافي ولا يتوفر لها المعارف الإرشادية المطلوبة"(نور، 2002، 43).

وكما لا يخفى على الكثير منا إن الاهتمام بالمرأة العاملة في المدينة هو أكثر بكثير من الاهتمام بالمرأة الريفية، فمساهمة المرأة الريفية في عملية التنمية يكاد يكون معدومًا وذلك لقلة التعليم وتحكم العادات والتقاليد في أهالي الريف.

ولابد من توافر بعض الأنشطة والجمعيات الخيرية لتوعية المرأة بدورها في عملية التنمية المستدامة ووقوفها في وجه التحديات المعاصرة، فيجب ألا يهمل دور المرأة في التنمية الشاملة وقدرتها على تحقيق إنجازات قد يعجز عنها الرجل، خاصةً في جانب تربية الأبناء وإعدادهم الإعداد الجيد من أجل خوض معركة التنمية مستقبلًا.

- نتائج البحث :

1- إن للعلوم الاجتماعية دورًا بارزًا في عملية التنمية الشاملة فهي تزود المخططين للتنمية بالمعلومات والخبرات، بل تتعداه إلى وضع البرامج والمقترحات والحلول ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2- لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية يجب ألا يهمل شرائح المجتمع المختلفة، كالشباب والمرأة والمؤسسات الأهلية، فهي أساس عملية التنمية.

3- إن التنمية المستدامة لابد أن تشمل كافة القطاعات في المجتمع ومؤسساته، فلا يمكن أن تقوم تنمية بدون تضافر الجهود داخل المجتمع ووضع ضوابط للحد من المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية بشكل عام.

3- لتحقيق تنمية مستدامة يجب على المخططين والمشتغلين بالتنمية أخذ حاجات الجيل القادم ومطالبة بعين الاعتبار عند تخطيطهم ودراساتهم.

أهم المراجع :

1- أبو عمود، فريحة، (2009) معالم التحديث "دراسة في الشخصية القروية، ليبيا، جامعة سرت.

2- الأخرس، محمد صفوح، (1980)، علم السكان وقضايا التنمية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

3- ارحومه، سالم عبدالسلام، (1988)، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا 1970-1980، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط1.

4- الأمم المتحدة (2002) لجنة التنمية المستدامة، إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم (13)، نيويورك.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003)، مقدمة في مفهوم التنمية المستدامة، الأردن.

6- بوفهيد وآخرون، حمزة، (2006)، رسالة المعلم والمعلمة في التنمية، صحيفة اليوم، www.arabheaven.com

7- تقرير التنمية البشرية (1990)، المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف، ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات.

8- التير، مصطفى عمر، (1980)، التنمية والتحديث، منشورات معهد الإنماء العربي، طرابلس.

9- حبش، زينب، (2003)، التعليم في الظروف الصعبة، www.schoolarabia.net

10- زريق، كمال، (2005)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم لصالح الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد3، العدد 25.

11- الشيباني، عمر محمد التومي، (1995)، التنمية والتربية الريفية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ط2.

12- عبدالقادر، محمد علاء الدين، (1998)، دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

13- العكروتي، زريمق، (2002)، العوامل المؤثرة في عملية التحصيل العلمي لدى الطلاب، مجلة دراسات، العدد الثامن، السنة الثالثة.

14- فالوقي، محمد هاشم، (1987)، اتجاهات حديثة في التربية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط1.

15- فهمي، محمد سـيد، (1999)، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

16- كـاري، لي.ج، ترجمـة أ.ج.خميس، (1990)، تنميـة المجتمع كعمليـة، ميـدو للتنميـة والرعـايـة الصحية.

17- محمود، منال (2001) ،التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسـة المجتمعات المحلية ، الإسـكندرية المكتب الجامعي الحديث.

18- مصـطفى، مريم أحمد، السيد عبدالعاطي السيد، (2002)، التغير ودراسـة المسـتقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

19- موسـشـيت، ف. دوجلاس (2000)، مبادئ التنمية المسـتدامة، مصـر، الدار الدولية للاسـتثمارات الثقافية.

20- نور، عصام، (200)، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

دور الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي

" دراسة ميدانية على عينة من آراء بعض الأفراد بمدينة طرابلس.

د. مصطفى خليفة إبراهيم

أستاذ مشارك - جامعة الزيتونة - كلية التربية - قسم علم الاجتماع

ملخص الدراسة :

يعد دور العلوم الاجتماعية في حث الدولة على التنمية المكانية بالجنوب الليبي من أهم السياسات الفاعلة التي ينبغي أن تنال الاهتمام على مستوى صناع القرار بالدولة الليبية، ذلك الجنوب الليبي الذي يتميز بالعديد من المقومات، حيث الأراضي الخصبة، والمياه العذبة، والمعادن المختلفة التي تسرق من قبل دول الجوار، أضف إلى ذلك المناطق السياحية الصحراوية وبحيرات المياه، كلها تعد مقومات للتنمية المكانية والاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال لتنمية الجنوب الليبي بالمشاريع الزراعية الضخمة، من مزارع للحبوب، والأشجار المثمرة المختلفة، والخضروات، وكذلك إقامة المنتجعات السياحية الصحراوية على ضفاف عيون المياه والجبال المنقوشة بالمعالم التاريخية الأثرية، وحيث أن المجتمع الليبي قد مر بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية من عام 2011 إلى الآن، فنجد لا توجد سياسة تنموية مكانية في الجنوب الليبي، حيث غياب الأمن، وانتشار العصابات المسلحة والهجرة غير الشرعية، وقلة الخدمات المختلفة قد أثر على سكان الجنوب الليبي، مما دعا العديد من الأسر إلى الهجرة نحو الشمال بحثاً عن الأمن والخدمات، وبالتالي هذه الورقة تحاول أن تلفت انتباه الدولة لاعتماد التنمية المكانية بالجنوب الليبي في دعم الأفراد والأسر ورجال الأعمال بالمال والإمكانيات لتحقيق التنمية المكانية والحد من الهجرة واعتماد الهجرة العكسية، خوفاً كما يسوق له الإعلام من توطين المهاجرين الأفارقة بالجنوب الليبي من قبل بعض المنظمات الدولية وسياسات الدول الاستعمارية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدولة الليبية في تحقيق التنمية المكانية في الجنوب الليبي، والحد من الهجرة للشمال واستغلال المقومات الاقتصادية وفرض الأمن بالمجتمع الليبي، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالمقابلة على عينة من آراء بعض الأفراد بمدينة طرابلس، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية دور الدولة الليبية في دعم الأفراد والأسر ورجال الأعمال في تحقيق التنمية المكانية والهجرة العكسية من الشمال إلى الجنوب وتوفير الأمن الخدمات بالجنوب الليبي.

- المقدمة :

تعد التنمية المكانية من أولويات دور العلوم الاجتماعية في رسم سياسات الدول المتقدمة في التوزيع السكاني وفقاً لمقومات البيئة المحلية فالمجتمع الليبي يعد المجتمعات قليل الكثافة السكانية بالنسبة لمساحة ليبيا الجغرافية حيث تركز السكان في المناطق الساحلية الشمالية وتقل الكثافة السكانية كلما اتجهنا نحو الجنوب الليبي فالجنوب الليبي يمثل الأراضي الخصبة للزراعة والمياه الجوفية الغزيرة وثروات النفط والغاز والمعادن المختلفة، والمعالم الأثرية السياحية الصحراوية والتي تفتقر إلى السياسات التنموية المكانية من قبل صناع القرار في الدولة الليبية، حيث قلة الخدمات والأمن قد أدى إلى هجرة إعداد كبيرة من سكان الجنوب إلى الشمال الليبي بحثاً عن الخدمات المختلفة من تعليم جيد ورعاية صحية وتؤثر الوقود والغاز وكهرباء والأمن والخدمات الأخرى مما استوجب في هذه الدراسة إبراز دور الدولة في تحقيق التنمية المكانية ،وتوفير مقومات الحياة بإشراف الدولة للحد من الهجرة الداخلية ،والحد من زحف العديد من الأسر والأفراد من دول الجوار الليبي للاستقرار في الجنوب الليبي، وكذلك الحد من نهب الشركات لثروات الشعب الليبي في الجنوب، لذلك من الأهمية بيان دور الدولة الليبية في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي بغية تحسيس صناع القرار بأهمية الاستثمار والتنمية المكانية بأهل الجنوب ومدهم بكل أنواع الخدمات وفرض هيبة الدولة على كامل التراب الليبي، وأن لا يكون الجنوب الليبي مرتع للعصابات المجرمة، والمنظمات الإرهابية والمهربين، والحد من إفراغ مدن الجنوب من سكانه الأصليين وهجرتهم لمدن الشمال حيث الأمن والخدمات في كل مناحي الحياة.

- الأطر المنهجية والنظرية للدراسة : -

- أولاً الأطر المنهجية : -

- تحديد مشكلة الدراسة :

تمثل التنمية المكانية بالجنوب الليبي من أهم قضايا التنمية للدولة الليبية حيث أن أغلب المنتجات الزراعية والنفطية والمعادن المختلفة تأتي من الجنوب الليبي في ظل المساحات الشاسعة التي تقل فيها كثافة السكان بالجنوب الليبي لذلك من الأهمية العمل على حث الدولة على التنمية المكانية ودعم سكان الجنوب بكل مقومات الحياة والحد من الهجرة من الجنوب واحداث الهجرة العكسية وبالتالي مشكلة الدراسة تكمن في السؤال الثاني : ما دور الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي؟

- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعد من الدراسات النادرة في مجال علم اجتماع التنمية، حيث لم نجد دراسات تناولت دور الدولة في تحقيق التنمية المكانية، أو لم نجد نسقاً واضحاً للدراسات التنموية في تحقيق التنمية المكانية في المجتمع الليبي على حد علم الباحث واطلاعه على الدراسات السابقة، وبالتالي هذه الدراسة سوف تمد صناع القرار ورجال الاختصاص بأهمية السياسات التنموية ومنها التنمية المكانية والعمل على استدامتها بالجنوب الليبي كما تعد هذه الدراسة ثراء نظرياً في مجال علم اجتماع التنمية.

- أهداف الدراسة :

نسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- التعرف غلى الأسباب المؤدية لهجرة بعض سكان الجنوب إلى حدث الشمال الليبي.

2- التعرف على بعض المقومات الاقتصادية والتاريخية التي يتمتع بها الجنوب الليبي.

3- التعرف على دور الدولة الليبية في التنمية المكانية بالجنوب الليبي من عدمه.

- تساؤلات الدراسة :

1- ما هي الأسباب المؤدية لهجرة بعض سكان الجنوب الليبي إلى مدن الشمال؟

2- ما هي المقومات الاقتصادية والتاريخية التي يتمتع بها الجنوب الليبي؟

3- ما دور الدولة الليبية في التنمية المكانية من عدمها بالجنوب ِالليبي؟

- مفاهيم الدراسة :

♦ تعريف الدور: يعرف " لينتون" بأنه " الجانب الديناميكي لمركز الفرد ومكانته في الجماعة، واجتماعياً هو النشاط الاجتماعي الذي تقوم به الحركة اجتماعية معينة داخل المجتمع، ويظهر داخل الجماعات الرسمية، وغير الرسمية فجوهر هذه العملية هو معرفة الوظائف الاجتماعية، والاقتصادية، والتعاون من أجل المحافظة على مصالح الجماعات، والمجتمع، والدور الاجتماعي بشكل التوقعات المشتركة لأفراد الجماعة عن طريق أسلوب تفكير الفرد وسلوكه المطلوب منه في مركز ما"

ونقصد بالدور إجرائياً في هذه الدراسة هو الدور المتوقع من الدولة الليبية من برامج اقتصادية وخدمية وتشريعات قانونية من أجل إحداث التنمية المكانية بالجنوب الليبي.

تعريف الدولة لدى علماء الاجتماع حيث عرفه " روبرت ماكيفر" الدولة بأنها " تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها، وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها كما أن الدولة هي بنية المجتمع السياسية، وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها. وباختصار تعتبر الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وليست مرادفة للحكومة".

ونقصد بتعرف الدولة إجرائياً هي دور الدولة الليبية في إحداث التنمية المكانية لسكان الجنوب الليبي من توفير مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدمات المختلفة بغية عدم هجرة سكانها إلى مدن أخرى والخوف من توطين المهاجرين الأفارقة بالجنوب الليبي.

تعريف التنمية المكانية هي" التوازن الجغرافي في خطط التنمية، وهو توزيع مشروعات مخططات التحول على جميع مناطق الدولة على حسب مساحتها وطبيعة أرضها وعدد سكانها ونوع احتياجاتهم ".

ونقصد بتعريف التنمية المكانية إجرائياً هي دور الدولة الليبية في إحداث وتنمية الجنوب الليبي بالمشاريع الزراعية والصناعية وتوفير مقومات الحياة والخدمات لسكان الجنوب خوفاً من هجرتهم إلى مدن الشمال بفعل نقص الخدمات والتنمية المكانية والأمن ومكافحة الهجرة الداخلية والخارجية للجنوب الليبي.

منهج وأداة الدراسة: تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالمقابلة للاستمارة الاستبيان

- **نوع الدراسة :** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية.
- **مجتمع الدراسة وطريقة وأخذ العينة :** يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المواطنين والمواطنات القاطنين مدينة طرابلس باستخدام العينة العمرية.
- **وحدة الاهتمام للدراسة:** المواطنون والمواطنات الليبيون القاطنين مدينة طرابلس أثناء فترة الدراسة.
- **مجالات الدراسة :**

  - المجال البشري: هم المواطنون والمواطنات الليبيون القاطنين مدينة طرابلس.
  - المجال المكاني: تم إجراء الدراسة في مدينة طرابلس.
  - المجال الزماني : تم إجراء الدراسة في الفترة من 15/7/2023 إلى 25/7/2023.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :** تم الاعتماد على الجداول التكرارية والنسب.

- ثانيًا: الأطر النظرية :

- مفهوم التنمية والتنمية المكانية في العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى

- مفهوم التنمية : هناك عدة تعريفات للتنمية لبعض العلماء كالاقتصاديين والاجتماعيون وغيرهم، فالتنمية يقصد بها (التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرارية والرفاهية والنمو للمجتمع)(4) في حين مفهوم التنمية المكانية (تشير إلى توزيع عملية التنمية بشكل متوازن وعادل والى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والعمرانية بين المدن من جهة ،وبناء المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى ومن خلال الاستغلال للاستثمار الكافي والامكانات والمزايا النسبية المتوفرة في كل إقليم أ, مدينة) (5) فقد بينت نتائج دراسة أجريت أن مناطق الدراسة تعاني من أضرار في البيئة جراء التصحر ،وتتمثل في تدهور الحياة النباتية والحيوانية وفي التربة والمراعي وتقلص الأراضي الزراعية(6) وبالتالي إن التنمية إنما هو العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى حد (7) فقد بينت نتائج أن نقص الخدمات وعدم توفير فرص العمل ونقص التنمية بوجه عام في الأرياف أدى إلى هجرة أصحابها للمدن كمكان مفضل لإقامتهم(8) كما أظهرت نتائج دراسة أخرى عن ضعف شبكة الطرق والمواصلات وقلة الخدمات الأخرى(9) وعليه يتطلب الأمر تضافر الجهود الأهلية وكافة المؤسسات التي لها علاقة بالتنمية المكانية من أجل إعطاء طابع خاص للجنوب الليبي في ظل قلة الخدمات المختلفة، وهشاشة الأمن، والهجرة الداخلية، وتدفق أعداد المهاجرين من دول الجوار لليبيا، و ظهور شركات تنقب عن الذهب الليبي، وكذلك شبكات التهريب لمقدرات الليبيين ،وعليه ينبغي على الدولة التركز على التنمية المكانية للجنوب الليبي وعم إهماله حيث الأراضي الخصبة والمياه **الجوفية** الغزيرة، والمعالم الأثرية التاريخية، والنفط والغاز ،والمعادن المختلفة، وأن تعمل الدولة على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية ، وأن تدعم رجال الأعمال والمواطنين بالقروض، وأن تعمل على إقامة التجمعات السكنية الحديثة بكامل مرافقها، وإقامة المنتجعات السياحية الصحراوية حول عيون المياه والمعالم الأثرية، كما ينبغي أن تدعو المستثمرين الأجانب للاستثمار السياحي بالجنوب الليبي حتى تساهم الدولة في تنوع الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط والغاز، وهكذا كلما كان الجنوب الليبي متمتع بالتنمية المكانية ساعد سكانه على عدم الهجرة، بل يمكن إحداث هجرة عكسية من خلال التنمية المكانية

- ثالثاً: الدراسة الميدانية :

- أولاً: البيانات الأولية :

جدول رقم (1) يبين العمر لأفراد عينة الدراسة

العمر	ك	%
من 25 فأقل	7	15%
26-35	14	30%
36-45	12	26%
من 46 فأكثر	13	28%
المجموع	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) حول العمر لأفراد عينة الدراسة فنجد نسبة الذين أعمارهم 25 فأقل قد بلغت (15)، ونسبة (30%) للذين أعمارهم من (26-35)، ونسبة 26%) للذين أعمارهم من (36-45)، ونسبة (28%) للذين أعمارهم من (46) فأكثر.

ونستنتج من ذلك أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذين أعمارهم من (26-35) سنة

جدول رقم (2) يبين المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

المستوى التعليمي	ك	%
تعليم أساسي	16	35%
تعليم متوسط	18	39%
تعليم جامعي فما فوق	12	26%
المجموع	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (2) حول المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة فنجد نسبة الذين تعليمهم أساسي قد بلغت (35%)، ونسبة (39%) تعليم متوسط، ونسبة (26%) تعليمهم جامعي فما فوق. ونستدل من ذلك أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من التعليم المتوسط.

جدول رقم (3) يبين الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	11	24%
متزوج	29	63%
مطلق	4	9%
أرمل	2	4%
المجموع	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) حول الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة فنجد نسبة الذين الحالة الاجتماعية لهم أعزب قد بلغت 24%)، ونسبة (63%) متزوجون، ونسبة (9%) مطلق، ونسبة (4%) أرمل، يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم متزوجين.

جدول رقم (4) يبين الحالة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة

الحالة الوظيفية	ك	%
طالب	9	20%
موظف	23	50%
عمل حر	7	15%
متقاعد	6	13%
غير ما ذكر(معاق)	1	2%
المجموع	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) حول الحالة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، فنجد نسبة الطلاب قد بلغت (20%)، ونسبة (5%) يعمل موظف، (15%) يعملون عمل حر، ونسبة (13%) متقاعدون، ونسبة (2%) معاقون، ونستدل من ذلك أن أغلب عينة الدراسة هم موظفون في قطاعات الدولة.

- ثانياً: الابعاد المؤدية لهجرة سكان الجنوب إلى مدن الشمال الليبي.

جدول رقم (5) يبين الأسباب المؤدية لهجرة سكان الجنوب إلى مدن الشمال الليبي

من وجهة نظرك ما هي الأسباب المؤدية لهجرة سكان الجنوب إلى مدن الشمال الليبي؟	كثيراً		قليلاً		نادراً		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قلة الخدمات المقدمة من الدولة لهم	31	67%	10	22%	-	-	46	100%
انعدام الأمن	36	78%	8	17%	2	4%	46	100%
نشوب صراعات مسلحة بين قبائل الجنوب	24	52%	17	37%	5	11%	46	100%
انعدام التنمية المكانية من قبل الدولة	33	72%	9	20%	4	9%	46	100%
الهجرة الغير شرعية من دول الجوار الليبي لمدن الجنوب والاستقرار فيها	27	59%	11	24%	8	17%	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) حول الأسباب المؤدية لهجرة سكان الجنوب إلى مدن الشمال الليبي، فنجد نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة قلة الخدمات المقدمة من الدولة لهم قد بلغت (67%)، ونسبة (22%) أجابوا بقليلاً، أما نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة انعدام الأمن فقد بلغت (78%) ،ونسبة (17%) أجابوا بقليلاً، ونسبة (4%) أجابوا بنادراً، في حين نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة نشوب الصراعات مسلحة بين قبائل الجنوب فقد بلغت (52%)، ونسبة (37%) أجابوا بقليلاً، ونسبة (11%) أجابوا بنادراً، أما نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة انعدام التنمية المكانية من قبل الدولة فقد بلغت (72%)، ونسبة (20%) أجابوا بقليلاً، ونسبة (69%) أجابوا بنادراً، في حين نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة الهجرة غير الشريعة من دول الجوار الليبي لمدن الجنوب والاستقرار فيها فقد بلغت (59%)، ونسبة (24%) أجابوا بقليلاً، ونسبة (17%) أجابوا بنادراً، ونستنتج من ذلك أن الأسباب المؤدية بهجرة سكان الجنوب إلى مدن الشمال الليبي كانت بسبب انعدام الأمن بالدرجة الأولى ،وكذلك انعدام التنمية المكانية من قبل الدولة وكذلك قلة الخدمات من عدم توفر الوقود والغاز والخدمات الصحية والتعليمية .

جدول رقم (6) يبين المقومات الاقتصادية والمعالم الأثرية التاريخية التي يتمتع بها الجنوب الليبي

من وجهة نظرك ما هي المقومات الاقتصادية والمعالم الأثرية التاريخية التي يتمتع بها الجنوب الليبي؟	كثيراً		قليلاً		نادراً		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يتمتع بالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة	32	70%	14	30%	-	-	46	100%
يتمتع بالمخزون الهائل من المياه الجوفية العذبة	41	89%	5	11%	-	-	46	100%
يوجد به المخزون الهائل من النفط والغاز	42	91%	4	9%	-	-	46	100%
يوجد به العديد من المعادن المختلفة	29	63%	14	30%	3	7%	46	100%
يوجد به العديد من المعالم الأثرية وأماكن السياحة الترفيهية والعلاجية	30	65%	11	24%	5	11%	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) حول رأي أفراد عينة الدراسة من المقومات الاقتصادية والمعالم الأثرية التاريخية التي يتمتع بها الجنوب الليبي فنجد نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة يتمتع بالأراضي الخصبة الصالحة بالزراعة قد بلغت (70%)، ونسبة (30%) أجابوا بقليلاً، أما نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة يتمتع بالمخزون الجوفي الهائل من المياه الجوفية العذبة فقد بلغت (89%)، ونسبة (11%) أجابوا بقليلاً، في حين نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة يوجد به المخزون الهائل من النفط والغاز قد بلغت (91%)، ونسبة (9%) أجابوا بقليلاً أما نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة يوجد به العديد من المعادن المختلفة فقد بلغت (63%)، ونسبة (30%) أجابوا بقليلاً ،ونسبة (7%) أجابوا بنادراً، في حين نسبة الذين أجابوا بكثيراً عن فقرة يوجد به العديد من المعالم الأثرية ،وأماكن السياحة الترفيهية والعلاجية فقد بلغت (65%)، ونسبة (24%) أجابوا بقليلاً، ونسبة (11%) أجابوا بنادراً.

ونستنتج من البيانات السابقة حول رأي أفراد عينة الدراسة من المقومات الاقتصادية والمعالم الأثرية التاريخية التي يتمتع بها الجنوب الليبي كانت في المقومات الاقتصادية كالنفط والغاز، والمياه الجوفية الغزيرة، إضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة، والمعادن المختلفة وغيرها.

جدول رقم (7) يبين إجابة أفراد عينة الدراسة عن السؤال هل توجد تنمية مكانية للجنوب الليبي من قبل الدولة على مدى العهود السابقة؟

هل توجد تنمية مكانية للجنوب الليبي من قبل الدولة على مدى العهود السابقة؟	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
	12	26%	34	74%	46	100%

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (7) حول إجابة أفراد عينة الدراسة عن السؤال هل توجد تنمية مكانية للجنوب الليبي من قبل الدولة على مدى العهود السابقة؟ فنجد نسبة الذين أجابوا بنعم قد بلغت (26%)، ونسبة (74%) أجابوا بلا.

ونستدل على ذلك عن مدى إحساس أفراد عينة الدراسة بعدم الاهتمام بالتنمية المكانية للجنوب الليبي للدولة الليبية على مدى العهود السابقة، وبالتالي تظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتنمية المكانية للجنوب الليبي

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) حول رأي أفراد عينة الدراسة حول أولويات الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي فنجد نسبة الذين أجابوا بمهم عن فقرة تشكيل فريق من المتخصصين للتطرق على احتياجات مناطق الجنوب الليبي قد بلغت (41%) ،ونسبة (46%) أجابوا بمهم جداً ،ونسبة (13%) أجابوا بغير مهم، أما نسبة الذين أجابوا بمهم عن فقرة إقامة المزارع النموذجية الحديثة المتكاملة المرافق لكل أسرة ليبية قد بلغت (35%) ونسبة (57%) أجابوا بمهم جداً ،ونسبة (69%) أجابوا بغير مهم ،في حين نسبة الذين أجابوا بمهم عن فقرة حث العائلات الليبية القاطنة مدن الشمال الليبي إلى الهجرة للجنوب الليبي للاستثمار والإقامة هناك قد بلغت (50%)، ونسبة (50%) أجابوا بمهم جداً أما نسبة الذين أجابوا بمهم عن فقرة توفير الأمن وكل مناطق الجنوب فقد بلغت (30%)، ونسبة (70%) أجابوا بمهم جداً ،في حين نسبة الذين أجابوا بمهم عن فقرة أن تعمل الدولة على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة بالجنوب الليبي قد بلغت (22%)، ونسبة (67%) أجابوا بمهم جداً، ونسبة (5%) أجابوا بغير مهم.

جدول رقم (8) يبين رأي أفراد عينة الدراسة حول أولويات الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي.

من أولويات الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي هي	مهم		مهم جداً		غير مهم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تشكيل فريق من المتخصصين للتعرف على احتياجات مناطق الجنوب الليبي.	19	41%	21	46%	6	13%	46	100%
إقامة المزارع النموذجية الحديثة المتكاملة المرافق لكل أسرة ليبية.	16	35%	26	57%	4	9%	46	100%
حث العائلات الليبية القاطنة مدن الشمال الليبي إلى الهجرة للجنوب الليبي والاستثمار والاقامة هناك	23	50%	23	50%	-	-	46	100%
توفير الأمن في كل مناطق الجنوب	14	30%	32	70%	-	-	46	100%
أن تعمل الدولة على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة بالجنوب الليبي	10	22%	31	67%	5	11%	46	100%

ونستدل من ذلك أن أولويات الدولة في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي تتمثل في توفير الأمن بالدرجة الأولى، ثم أن تعمل الدولة على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة بالجنوب الليبي، وبالإضافة إلى بعض الأولويات الأخرى.

- نتائج الدراسة :

1- بينت نتائج الدراسة أن أعمار أفراد عينة الدراسة أكثر من الفئة العمرية 26-35 سنة، وأغلبهم من ذوي التعليم المتوسط، ومن فئة المتزوجين، وأغلبهم موظفون.

2- كشفت نتائج الدراسة أن من الأسباب المؤدية لهجرة سكان الجنوب إلى مدن الشمال الليبي هي بسبب، انعدام الأمن، وانعدام التنمية المكانية من قبل الدولة، وقلة الخدمات من عدم توفر الوقود والغاز والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى الهجرة الغير القانونية وما سببته من مشاكل لأهل الجنوب.

3- أظهرت نتائج الدراسة حسب رأي أفراد عينة الدراسة أن الجنوب الليبي يتمتع بالكثير من المقومات الاقتصادية والمعالم الأثرية التاريخية ومنها النفط والغاز، والمياه الجوفية العذبة الصالحة للزراعية،

والأراضي الخصبة بالجنوب الليبي، والمعادن الأخرى، إضافة إلى المعالم الأثرية التاريخية لمناطق الجنوب الليبي.

4- بينت نتائج الدراسة حسب رأي أفراد عينة الدراسة أنه لا توجد تنمية مكانية بالجنوب الليبي على مدى العهود السابقة للأنظمة الحاكمة وهذا يتطلب من الدولة الليبية الاهتمام بالتنمية المكانية بالجنوب الليبي خوفاً من توطين الهجرة الأفريقية إلى أوروبا بالجنوب الليبي كما يروج له بعض المنظمات الدولية والدول الاستعمارية.

5- كشفت نتائج الدراسة أن من أولويات الدولة الليبية في تحقيق التنمية المكانية بالجنوب الليبي تتمثل في توفير الأمن، وتعمير الجنوب الليبي بالمشاريع الزراعية والصناعية الضخمة بناء على ما يتوفر في الجنوب من مقومات اقتصادية هائلة، وكذلك اعتماد إقامة المزارع النموذجية الحديثة لسكان الجنوب، ودعوة الأسرة الليبية القاطنة بمدن الشمال للاستثمار بالجنوب الليبي وإحداث الهجرة العكسية.

- توصيات الدراسة :

1- حث الدولة الليبية على اعتماد التنمية المكانية بناء على المقومات الاقتصادية التي يتمتع بها الجنوب الليبي.

2- العمل على توفير الأمن بالجنوب الليبي وعدم السماح لسكان الجنوب بالهجرة لمدن الشمال الليبي، وتوطين التنمية المكانية بالخدمات المختلفة لأهل الجنوب.

3- دعوة رؤوس الأموال المحليين والأجانب للاستثمار في الجنوب الليبي وخاصة في قطاع الزراعة والصناعة والسياحة.

4- دعم الدولة الليبية للأسر والأفراد في مشاريع التنمية المختلفة لتوطين التنمية المكانية بالجنوب وإحداث الهجرة العكسية.

5- العمل على الحد من الهجرة الغير قانونية للأجانب من دول الجوار الليبي ومحاربة المنظمات الدولية التي تعمل على توطين المهاجرين الأفارقة بالجنوب الليبي.

- المراجع :

1- حسن صعب، مأكيفر، تكوين الدولة، بيروت، دار الملايين، 1966، ص50، نقلاً عن عبد الله محمد عبدالرحمن، علم الاجتماع السياسي، مطبعة البحيرة، ص 162.

2- خليفة رجب فرج الواعر، النمو السكاني وأثره على التنمية المكانية في منطقة غريان، الاكاديمية الليبية طرابلس، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، شعبة الدراسات الجغرافية،2013، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 191.

3- عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الاسكندرية للكتاب، ط3، 1996، ص348، نقلاً عن مفتاح علي دخيل، التنمية المكانية وأثرها في قضايا الاقامة المستقبلية لسكان منطقة تفسات بشعبية غريان ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، مدرسة العلوم الانسانية، قسم الجغرافيا،2008، رسالة ماجستير غير منشورة. ص3

4- عز الدين محمد أحمد شارطة، التخطيط الاستراتيجي وتأثيره على التنمية المكانية، دراسة تحليلية لمدينة الزاوية، الاكاديمية الليبية طرابلس، مدرسة العلوم الهندسية والتطبيقية، قسم الهندسة المدنية والمعمارية، شعبة العمارة والتخطيط العمراني،2019-2020 رسالة ماجستير غير منشورة، ص234.

5- قيس المؤمن وأخرون، التنمية الادارية، دار زهران للنشر، عمان الأردن 1997، ص10.

6- محمد عباس إبراهيم، التنمية العشوائية الحضرية، دار المعرفة الجامعية،2008، ص 112.

7- محمود السيد أبوالنيل، علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية،1985، ص8

8- محمود علي جحيدر، التخطيط البيئي لمعالجة ظاهرة التحضر في دول المغرب العربي (ليبيا – تونس- الجزائر– المغرب)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد0 ، ديسمبر 2016 ، ص234.

9- مفتاح علي دخيل، التنمية المكانية وأثرها في أفضليات الاقامة المستقبلية لسكان تفسات بشعبية غريان، مرجع سابق، ص89.

المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

"دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي"

د. بشير محمد العبار – أستاذ مشارك بقسم الإدارة العامة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

bashirwakil75@gmail.com

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي، لتحقيق هدف الدراسة أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم أستماره الاستبيان أداة رئيسية في تجميع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية والبالغ عددهم (140) مديراً أخذت منه عينه عشوائية نسبية بلغ قوامها (103) مديراً ، ووزعت استمارة الاستبيان على عينة الدراسة استرجع منها (96) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وأُستخدم برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في برنامج الحزم الإحصائية(SPSS) في تحليل البيانات الميدانية. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن مستوى التنمية المستدامة بأبعادها مجتمعة ، ودرجة تحقيق التنمية المستدامة قد جاءا متوسطان ، كما جاءا البُعدين ؛ الأخلاقي والبيئي للمسؤولية الاجتماعية بمستوى متوسط في حين جاء البُعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بمستوى مرتفع كما اتضح وجود أثر قوي موجب للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة ؛ وكذلك وجودُأثر قوي موجب لكل بُعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ، قدمت الدراسة جمله من التوصيات التي قد تسهم في تحسين مستوى المسؤولية الاجتماعية ، وفي رفع درجة المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية – التنمية المستدامة - فروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

المقدمة :

أصبح للتنمية المستدامة أهمية بارزة في الآونة الأخيرة لدورها في تحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل في كافة الدول- لاسيما النامية منها -، كما أن مختلف مشاريع

التنمية لن تكون فعالة إلا بالاستدامة التي أصبحت لا تعني الحفاظ على الثروات الطبيعة والموارد الحياتية فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى الحفاظ على كل ما يتعلق بالإنسان من جوانب ثقافية واقتصادية واجتماعية وصون حياته حاضراً ومستقبلاً .

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزام طوعي من الإدارة بالمؤسسات العامة تجاه المجتمع المحلي ؛ يؤدي إلى اتخاذ القرارات المهمة والأفعال المؤدية إلى تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحقيق استدامة التنمية.

الدراسات السابقة (Literature Review) :

سيتم في هذا الجزء من الدراسة سرد الدراسات – المحلية والعربية والأجنبية – ذات الصلة الوثيقة بمتغيري الدراسة : (المسؤولية الاجتماعية ، والتنمية المستدامة) التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها ، حسب تاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث ، كما يلي :

دراسة (**Sharma** ,2014) : هدفت الدراسة الى التعرف على دور البحث العلمي والتعليم العالي في التنمية المستدامة ، وتوعية الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس نحو التوجه للأبحاث التي تخدم قضايا التنمية المستدامة بالمجتمعات في الهند. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛وجود دور إيجابي للبحث العلمي والتعليم العالي في تحقيق التنمية المستدام، وأوصت الدراسة أهمية تعزيز التعليم العالي عن بُعد من اجل دعم برامج التنمية المستدامة .

دراسة (أبو الشعر، 2016): سعت الدراسة إلى التعرف على دور توظيف المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات .خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية .وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ، إعداد برامج توعية للشركات المدرجة عقد محاضرات وندوات وورش عمل وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الإعلام لبرامج خاصة تتعلق بتوظيف المسئولية الاجتماعية.

دراسة (اشطيبه ، 2019) : سعت هذه الدراسة إلى تبيان دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا، والتعرف على التحديات التي تواجه الدولة الليبية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من بينها؛ إن التنمية المستدامة تحظى باهتمام دولي واسع ولاسيما في الدول النامية ، وان هناك مستوى مرتفع من الاهتمام الدولي بتحقيق برامج التنمية المستدامة في ليبيا .

دراسة (المعايطه,2019) : سعت الدراسة إلى التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية للمنظمات والتعرف على اختبار أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية الشركة مناجم الفوسفات الأردنية . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر للمسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية للشركة أي أن التزام الشركة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية ككل يعزز الصورة الذهنية للشركة، وقد قدمت الدراسة مجموعة من اهمها؛ العمل على أنشاء دائرة خاصة ضمن الهيكلة التنظيمية في شركة مناجم الفوسفات الأردنية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

دراسة (عزالدين ، 2020) : وسلطت الضوء على أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا وتوصلت الدراسة إلى حزمه نتائج أهمها: أن ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية من أهم أسباب تدني مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، و أن المؤسسات القوية في الدولة المستقرة التي تعتمد على كفاءات وقدرات وطنية من ابرز أسباب فاعلية تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

دراسة (العبار وحماد ، 2023): هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تطبيق مبادئ الحوكمه الرشيدة على التنمية المستدامة بالدواوين الخدمية العامة في مدينة بنغازي . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: وجود أثر قوي موجب لتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة مجتمعة :(المشاركة، الكفاءة والفاعلية، العدالة، الاستجابة) على التنمية المستدامة، ووجود اثر قوي موجب لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة الرشيدة على التنمية المستدامة بالدواوين الخدمية العامة بمدينة بنغازي ، وطرحت الدراسة جمله من التوصيات أهمها؛ ضرورة أجراء المزيد من الدراسات المتخصصة ذات الصلة بمتغير التنمية المستدامة.

مما تقدم يمكن القول أن الاطلاع على الدراسات السابقة قد ساهم في أثراء الاطار النظري للدراسة ، وفي صياغة مشكلتها وتساؤلاتها و فرضياتها ، و في تحديد هدفها الرئيس وأهدافها الفرعية بشكل محدد ، وفي تحديد أبعاد المتغير المستقل (المسؤولية) والمتغير التابع (التنمية المستدامة) ، علاوة على المساهمة في تصميم استمارة الاستبيان وصياغه عباراتها، وتحديد المنهج الذي سيُتبع في إتمام الدراسة ، والقطاع الذي ستطبق فيه الدراسة وفي تفسير وتحليل ومقارنة ما ستتوصل له الدراسة من نتائج هذا من ناحية . وتتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي ولاستمارة الاستبيان أداه لتجميع البيانات الميداني، وفي استخدامها بعض الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية من ناحية أخرى .

وتختلف هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة التي أنجزت في البيئتين –العربية والأجنبية – في أنها تتناول بالدراسة اثر المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) على المتغير التابع (التنمية المستدامة) من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة

بنغازي،كما تتميز أيضاً في تناولها لأثر الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية مجتمعة وهي ؛ (البعد الأخلاقي والبعد البيئي ، والبعد الاقتصادي) على التنمية المستدامة ، الأمر الذي لم تتناوله جميع الدراسات السابقة المشار لها سابقاً . لذا ، يعتبر التعرض للدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ، من بين الموضوعات الادارية والتنظيمية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل .

مشكله الدراسة (Study Problem) :

نظرا للدور الفاعل الذي تقوم به المؤسسات الخدمية الإدارية العامة في الدول النامية – ومن بينها ليبيا - ولاسيما بالدواوين الخدمية العامة الليبية في تقديم الخدمات الإدارية العامة مثل الخدمات : (البلدية ، الثقافية ، والصحية ،التعليمية ، والاجتماعية) وغيرها من الخدمات العامة ، بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع .

ويعكس الواقع الإداري والتنظيمي العملي الممارس بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة الليبية بشكل عام ، الليبية بمدينة بنغازي بشكل خاص ، وجود مستوى متوسط من التنمية المستدامة ، وان هنالك أثر لبعد من ابعاد العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في بالدواوين الخدمية العامة بمدينة بنغازي ،وهذا ما خلصت الية دراسة (العبار وحماد ، 2023) ،وكذلك وجود التنمية المستدامة اهتمام من الدول النامية – ومن بينها ليبيا - بتحقيق برامج التنمية المستدامة ، وهو ما آلت له دراسة (اشطيبة ، 2019) ، فضلاً أن وجود مؤسسات عامة فاعلة ومستقرة ، ووجود كفاءات بشرية من ابرز أسباب فاعلية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ماتوصلت اليه من ابرز أسباب فاعلية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، علاوة على وجود أثر للمسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية في المؤسسات ، وان أن التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يعزز الصورة الذهنية تجاه العديد من القضايا ، وقد يكون من ابرزها تحقيق التنمية المستدامة ، وهو ما تمخضت عنة دراسة (المعايطه ، 2019) .

على هذا الأساس ، يمكن بلورة مشكله الدراسة في السؤال الرئيس التالي : هل يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ؟. يتفرع عن السؤال الرئيس للدراسة سؤالين فرعيان ، هما :

1.3 التساؤل الفرعي الأول: ما مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ؟.

2.3 التساؤل الفرعي الثاني: ما درجة تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ؟.

فرضيات الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها ، صيغت فرضيات الدراسة في شكل فرضيتان رئيسيتان ،هما :

1.4 الفرضية الرئيسية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (α= .05) للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

2.4 الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (α= .05) لكل بًعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية ؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

أهميه الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها (النظرية والعملية) من النقاط التالية :

أ. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية متغيريها وهما ، المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة .

ب. كونها من أولى الدراسات في البيئة الليبية - حسب علم الباحث- التي تحاول تبيان أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

ج. أهمية نتائج الأثر بين متغيرات الدراسة والتي قد تفيد مديري الإدارات العليا والوسطى بالدواوين الخدمية العامة الليبية بمدينة بنغازي في معرفة ابعاد المسؤولية الاجتماعية الأكثر والأقل تأثيراً على تحقيق التنمية المستدامة .

د. فد تكون نتائج الدراسة وما تتوصل اليه من توصيات مدخلاً للدراسات المتخصصة في ذات المجال .

هدف الدراسة (Study Objective):

تسعي الدراسة إلى التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ، كهدف رئيس للدراسة ، يتم تحقيقه من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

أ. التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة ؛ (البُعد الأخلاقي والبُعد البيئي والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

ب. معرفة أثر كل بُعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية منفرداً ؛(البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

ج. تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم بتعزيز اثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

متغيرات الدراسة :

احتوت الدراسة علي متغيران ، هما : المتغير المستقل ، و يتمثل المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة ، (البُعد الأخلاقي ، و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) ، والمتغير التابع : وهو التنمية المستدامة ، بالاضافة الى المتغيرات الديمغرافية والوظيفية الأتية ؛ النوع ، و المُسمى الوظيفي ، والمؤهل العلمي ، ومدة الخدمة في الوظيفة . كما يوضح ذلك الشكل رقم . (1)

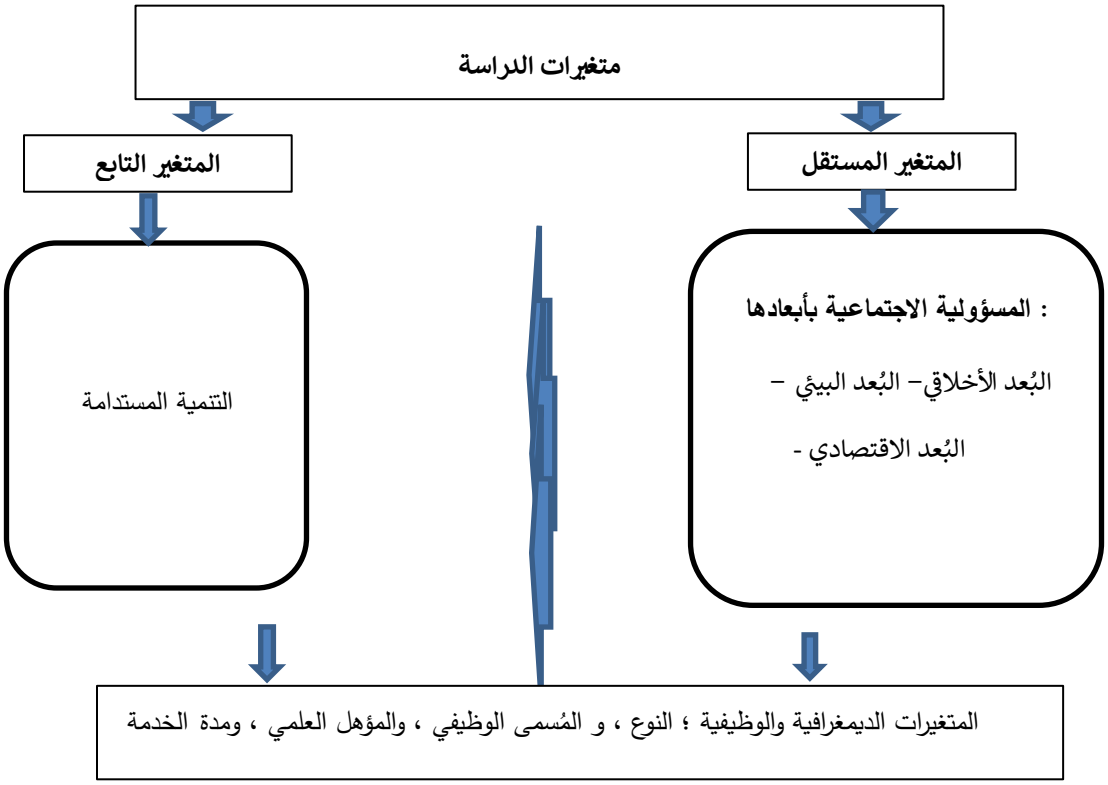

شكل رقم (1)* متغيرات الدراسة

حدود الدراسة (Limitations of the Study) :

اقتصرت الدراسة على الحدود الموضوعية، والبشرية ، والمكانية ، والزمنية التالية :

أ. **الحد الموضوعي :** ركزت الدراسة على متغيري ، المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة ، (البُعد الأخلاقي و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) ، والتنمية المستدامة .

ب. **الحد البشري :** اقتصرت الدراسة علي مديري الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية .

ج. **الحد المكاني :** أجريت الدراسة أجريت الدراسة على فروع والدواوين الخدمية الادارية العامة في مدينة بنغازي ، وهي: (ديوان التربية والتعليم ، ديوان الخدمة الاجتماعية ، ديوان بلدية بنغازي ، ديوان الخدمات الصحية ، ديوان الثقافة ، مكتب التخطيط العمراني ، مكتب الإصحاح البيئي ، مكتب الرياضة ، مكتب الشباب ، مكتب المواصلات والنقل). .

د. **الحد الزمني** : أجريت الدراسة خلال الفصلين الدراسيين خريف 2023 للعام الاكاديمي 2023 - 2024.

مصطلحات الدراسة :

استخدمت في تحقيق أغراض الدراسة المصطلحات التالية :

1.9 المسؤولية الاجتماعية : و هى "الالتزام المستمر من قبل المؤسسة طوعيا بالانشغالات البيئية والاجتماعية وإدماجها ضمن استراتيجياتها بما يضمن لها إشباع رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة" (صليحة,2021: 225).

2.9 التنمية المستدامة : هي "عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقى بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته والاقتصادية والاجتماعية والفكرية" (العزاوي، 2016 : 55).

3.9 الدواوين الخدمية العامة : مؤسسات عامة تتولي شؤون محدده وفقاً للقانون تهدف إلي تنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والتي يصعب علي القطاع الخاص تقديمها ، سواء بتقديم الخدمات مباشره أو بالأشراف علي الجهات التي تقوم بتقديمها . (إدريس ، 2001 :98).

10. الإطار النظري للدراسة : سيتم في هذه الجزء عرض الخلفية النظرية للدراسة ، حيث سيتم التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهدافها وخصائصها ، ثم تناول أبعاد المسؤولية الاجتماعية المدروسة ، ثم التعرض التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة ، والمفاهيم المرتبطة بها وأهدافها.

1.10 المسؤولية الاجتماعية

1.1.10 مفهوم المسؤولية الاجتماعية : للمسؤولية الاجتماعية دورا مهما في مجال التنمية المستدامة بمجالاتها المختلفة ، حيث أورد العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية العديد من التعريفات المختلفة ، فتعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيًا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف (قدري,2015: 33) . كما عُرفت بأنها" مبادرات والتزامات المنظمة والتي لها تأثير إيجابي على المجتمع أو بعض الفئات في إطار أربعة مستويات اقتصادية، قانونية، أخلاقية وخيرية"(سلامي ورفيقة، 2013: 3) . فالمسؤولية الاجتماعية هى " قرار طوعي تتخذه الشركات بهدف الإسهام في بناء مجتمع أفضل وبيئة أنظف، وهي مفهوم تنتهجه الشركات بشكل طوعي بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية في أعمالها وفي تعاملها مع أصحاب المصالح. (جرادات وابوحمام، ب. ت : 30) .

ومن التعريفات السابقة ، يتضح أن المسؤولية الاجتماعية هى التزام ، اخلاقي و بيئي واجتماعي طوعي من المؤسسات العامة ، يُسهم إيجاد حلول للمشاكل والظواهر المدروسة سيما بالقضايا المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة ومجالاتها .

2.1.10 أهداف المسؤولية الاجتماعية : للمسؤولية الاجتماعية عدة أهداف أهمها ما يلي (شين و نوال ,2012:10) :

1 - تحسين الأداء المالي وتخفيض التكاليف التشغيلية .

2- تعزيز صورة العلامة وسمعة الشركة وزيادة المبيعات وولاء العميل.

3- زيادة القدرة على جذب العمال والاحتفاظ بهم.

4- تخفيض إشراف التشريعات والنشطاء.

5- تخفيض المخاطرة، وبالتالي تسيل الوصول لرؤساء الأموال.

3.1.10 نطاق المسؤولية الاجتماعية : يرى بعض الباحثين أن انطاق المسؤولية الاجتماعية للمنظمات العامة يتمد ليشمل البيئات الاتية : (إبراهيم ، 2015: 11)

1- البيئة الداخلية وتشمل العاملين المال المواد والوقت .

2- البيئة الجزئية تتكون من الجهات الفاعلة كالموردين وأصحاب المصلحة والمستهلكين

3- البيئة الكلية وتتألف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية والطبيعية التي تأخذ بعين الاعتبار وتسمى الجهات الفاعلة في البيئة الجزئية والكلية للشركة باسم أصحاب المصلحة، بينما أصحاب الشركة والمساهمين يشكلون البيئة الداخلية للشركة ان المساهمين وأصحاب المصالح هم أعضاء في المجتمع عامة وفي عالم البيئة الشاملة يؤثرون في القرار الإستراتيجي وكذلك الروتيني للشركة.

4.1.10 أبعاد المسؤولية الاجتماعية: يشير الأدب الإداري ذو الصلة الوثيقة بالمسؤولية الاجتماعية ، إلى أن هناك عدة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية ، أهمها الاتي (جرادات وعزام: 212) :

1 - البُعد الأخلاقي : يعكس هذا البعد الرموز غير المكتوبة، والمبادئ والقيم والعادات والتقاليد والدين وكل ما يتعلق باتجاهات المجتمع وتهتم المسؤولية الأخلاقية لمنظمات الأعمال بالقيام بما هو صحيح وعادل وتجنب الضرر للآخرين، كما تتضمن عدم انتهاك المنظمة للمبادئ المتفق عليها والتي تحدد الصح والخطأ

عند توجيهها لأعمالها، ومن أجل أن تلتزم منظمات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية بشكل كبير فإن عليها أن تعطي الأولوية للسلوك الأخلاقي، وكي تقوم المنظمة بذلك، فإنه ينبغي إيلاء أهمية كبيرة للأخلاق، وتشجيع الأفراد لاتخاذ المسؤولية الأخلاقية بشكل أكثر جدية، والتركيز على الجماعة، واحترام وجهات النظر المختلفة للجميع وتستند المسؤولية الأخلاقية إلى المبادئ والمعايير الأخلاقية، والقيم الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

2 - البُعد البيئي : ويرتبط البعد الخير أو الإنساني بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام، كما يرتبط بمساهمة التقليل من تلقق البيئة بالمخلفات الصلبة والسائلة وانبعاث الغازات والمخلفات الصحية ، والمشاركة في النكبات والحوادث التي تصيب المجتمع كالزلازل والبراكين، وحل مشكلات الفقر والبطالة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية، ورعاية دور الأيتام ودور المسنين، والمحافظة على البيئة

3 - البُعد الاقتصادي : يشير البعد الاقتصادي إلى أن قطاع الأعمال عليه التزام بأن يكون منتجاً ومربحاً، ويلبي الحاجات الاستهلاكية للمجتمع، ويستند البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، ويشتمل على مجموعة من عناصر المسؤولية الاجتماعية، منها المنافسة العادلة التي تدعو إلى منع الاحتكار، وعدم الإضرار بالمستهلكين، واحترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الضرر بالمنافسين، ويعتمد نمط المسؤولية الاقتصادية على وجهة النظر التي تركز فيها منظمات الأعمال على هدف تعظيم الربح، وأن المساهمات الاجتماعية لا تعدو كونها نواتج عرضية للبعد الاقتصادي.

2.10 **التنمية المستدامة** (**Sustainable Development**) : أصبح للتنمية المستدامة بمختلف مفاهيمها أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث غدت من أهم متطلبات الحكومات وأصبح موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل و لا شك أن التنمية أصبحت هدفا منشودة لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وسياسياً، وتكنولوجياً

1.2.10 **مفهوم التنمية :** هي "تنمية حقيقية متواصلة هدفها وغايتها الانسان تؤكد التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "" (أبو المعاطي، 2014 :81) ، وتُعرف بانها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال ، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية ، بل تتعدى ذلك الى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفى والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه

الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية" .(إسماعيل ،2015: 45) . وتوجد خمسة مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة هي كالتالي (أبو المعاطي ، 2014: 85) :

1.1.2.10 **المفهوم الاقتصادي** ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين :

أ. **في دول شمال الصناعية :** تعني خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً .

ب. **في الدول الفقيرة والنامية :** يعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في دول الجنوب .

2.1.2.10 **المفهوم الاجتماعي الإنساني :** يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3.1.2.10 **المفهوم السياسي :** وهو العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختبار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية و والسياسية .

4.1.2.10 **المفهوم البيئي :** وهي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض .

5.1.2.10 **المفهوم التقني :**ويشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة ،حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ (ابوالنصر ، 2017)

2.2.10 **أهداف التنمية المستدامة :** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي (محمد ، وأخرون ، 2015 : ص ص 45- 58):

1.2.2.10 .**تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :** التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان ، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام .

2.2.2.10 **وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :** وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في أيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في أعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3.2.2.10 **احترام البيئة الطبيعية :** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، و بالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبينة وتعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

4.2.2.10 **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد :** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

5.2.2.10 **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية

استخدام المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة ، أوعلى الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6.2.2.10 **أحداث تغير مناسب في حاجات وأوليات المجتمع :** وذلك بأتباع طريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكلات البيئة .

7.2.2.10 **تحقيق نمو اقتصادي تقني :** بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية ، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه .

11 ـ المنهج والإجراءات :

1.11 ـ **منهج الدراسة (Study Methodology)** : في ضوء مشكلة الدراسة و وفرضياتها أهدافها، فقد أتبع في هذه المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس ويُحلل واقع الظاهرة قيد الدراسة ، وجوانبها المختلفة عن طريق تجميع البيانات الثانوية والأولية، وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تتعلق بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وتختبر فرضياتها ، وتحقق أهدافها ، كما أعتمد الباحث على مصدرين أساسيان في تجميع بيانات الدراسة ، هما :

أ. **المصادر الثانوية :** والمتمثلة في الكتب والدوريات والرسائل والأطروحات العلمية الورقية والإلكترونية ـ العربية والأجنبية ـ ذات الصلة الوثيقة بالدراسة .

ب .**المصادر الأولية :** وهى تجميع البيانات الميدانية من مديري الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية بفروع والدواوين الخدمية الادارية العامة في مدينة بنغازي ، وذلك بالاستعانة بالاستبانة أداة رئيسية ، فضلاً عن الاستعانة بالمقابلة الشخصية أداة مساندة .

2.11 **مجتمع وعينة الدراسة :** تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارتين العليا والوسطى بالدواوين الخدمية بمدينة بنغازي والبالغ قوامة (140) مديراً من مدراء - تم تحديد عددهم عن طريق إدارة الموارد البشرية بفروع الدواوين والمكاتب قيد الدراسة – وقد تم اختيارهم كمفردة للدراسة باعتبار أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية ؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) مرتبطة بمهام ومسؤوليات الإدارات العليا الإدارة الوسطى والتنفيذية ، كما أن تحقيق التنمية المستدامة هي من صميم مهام ومسؤوليات الإدارتين العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة .

كما تم تحديد حجم عينة الدراسة والبالغ قوامها (103) مديراً عن طريق جدول (كريزي، ومورجان) **krejcie& Morgan** والذي يحدد أحجاما مختلفة لمجتمعات إحصائية تقابلها احجاما مختلفة للعينات تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً، باتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة، فغلى سبيل المثال يمثل مديري ألاداره العليا والوسطى ببلدية بنغازي ما نسبيتة 15.72% من حجم مجتمع الدراسة ، فيكون حجم العينة من من مديري الادارة العليا والوسطى ببلدية بنغازي (16) مديرا ، وهو حاصل ضرب (103× 15.72% = 16) ، وهكذا في احتساب العينة لباقي الدواوين الخدمية قيد الدراسة . ونظراً لوجود بعض الصعوبات الإدارية والتنظيمية ، اقتصرت الدراسة الميدانية على عشرة دواوين ومكاتب خدمية عامه ، وهي : (ديوان التربية والتعليم ، ديوان الخدمة الاجتماعية ، ديوان بلدية بنغازي ، ديوان مراقبة الخدمات الصحية ، ديوان الثقافة ، ديوان مكتب التخطيط العمراني ، ديوان مكتب الإصحاح البيئي ، ديوان مكتب الرياضة ، ديوان مكتب الشباب ، ديوان مكتب المواصلات والنقل). والجدول (1) يبين توزع مجتمع وعينة الدراسة حسب عدهم ونسبهم علي فروع الدواوين الخدمية الادارية العامة بمدينة بنغازي قيد الدراسة.

جدول (1) توزيع مجتمع وعينة الدراسة حسب عدهم ونسبهم علي الدواوين الخدمية العامة بمدينة بنغازي قيد الدراسة

م	الديوان	مجتمع الدراسة		عينة الدراسة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	ديوان التربية والتعليم	**24**	**% 17.14**	**18**	**17.47%**
2	ديوان الخدمة الاجتماعية	**19**	**% 13.57**	**14**	**13.59%**
3	ديوان بلدية بنغازي	**22**	**%15.72**	**16**	**15.53%**
4	ديوان الخدمات الصحية	**20**	**%14.28**	**15**	**14.57 %**
5	ديوان الثقافة	**9**	**%6.42**	**7**	**6.80 %**
6	ديوان مكتب التخطيط العمراني	**8**	**%5.71**	**6**	**5.82%**
7	ديوان مكتب الإصحاح البيئي	**6**	**% 4.29**	**4**	**3.88%**
8	ديوان مكتب الرياضة	**11**	**% 7.86**	**8**	**7.77%**
9	ديوان مكتب الشباب	**10**	**% 7.15**	**7**	**6.80 %**
10	ديوان مكتب المواصلات والنقل	**11**	**% 7.86**	**8**	**7.77%**
	الإجمالي	**140**	**100 %**	**103**	**100%**

3.11 **أداه الدراسة Data collection tools** أسُتخدم الباحث أستماره الاستبيان كاداه رئيسيه في تجميع البيانات الأولية بهذه الدراسة ، حيث قام بتصميم الاستمارة ، استناداً علي الدراسات والبحوث سابقه ،وما تم استخلاصه من الاطار النظري للدراسة، وقد قسمت استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أقسام أساسية، هي :

1.3.11 **القسم الأول:** ويتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة ، وهي: النوع، المسمى الوظيفي ،المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، مدة الخدمة في الوظيفة .

2.3.11 **القسم الثاني :** ويختص بمقياس المسؤولية الاجتماعية ، يتكون المقياس من (18) عبارة ، مستمدة من أداة القياس التي أعدها ابو الشعر"، (2016 (، والمعايطة " 2020)) ، والعبار وحماد " 2023)) حيث وزعت عبارات المقياس علي ثلاثة ابعاد ،وفقاً للاتي : البُعد الأول: وهو " المشاركة " ، ويتضمن (6) عبارات ، وهي العبارات : (من 1- إلى6) ، و البُعد الثاني: " الكفاءة والفاعلية "، ويحتوي علي (6) عبارات،

وهي العبارات : (من 7 - الى 12) ، و البُعد الثالث: " العدالة"، واشتمل على (6) عبارات : (من 13 - الى 18)

3.3.11 القسم الثالث : ويتعلق بمقياس التنمية المستدامة ، واحتوى على (13) عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعدها كل من "اشطيبة " ، (2019) ،و " عزالدين . ، (2020) " وقد صيغت جميع فقرات المقاييس بشكل إيجابي، مقاسه على مقياس "ليكرت Lkiert " الخماسي ، الأكثر استخداماً وشيوعاً لدي الباحثين ، والمتدرج من (5) درجات : الدرجة (5) تعني أن المبحوث (موافق بشدة)، والدرجة (4) تعني انه (موافق) ، والدرجة (3) تعني أن المبحوث (محايد) والدرجة (2) تعني (غير موافق) ، والدرجة (1) تعني أن البحوث (غير موافق بشدة). ولتسهيل تفسير النتائج ، تم احتساب طول خلايا المقياس ، وذلك بأجراء عملية طرح الحد الأعلى والحد الأدنى (5-1 =4)، ثم تقسيمة على الحد الأعلى للمقياس (5) ، وذلك للحصول علي طول خلية المقياس (4/5 = 8.) ، وأضافه ناتج القسمة إلى ادني درجه في المقياس (الواحد الصحيح) بحيث اصبح مدى الدرجة يتراوح ما بين (1- 1.8) وهكذا لباقي طول خلايا المقياس

جدول (2) ميزان درجات مقياس ليكرت الخماسي

مستوى / الدرجة	الوسط الحسابي المرجح
منخفض / ة جداً	من 1.00 إلى أقل 1.80
منخفض/ة	من 1.80 إلى أقل 2.60
متوسط/ة	من 2.60 إلى أقل 3.40
مرتفع/ ة	من 3.40 إلى أقل 4.20
مرتفع جداً	من 14.20 إلى 5.00

4.11 ثبات وصدق مقاييس الدراسة

1.4.11 ثبات مقياس الدراسة : Study Measuring Reliability يُعرف الثبات بانة " درجة الركون إلى نتائج المقياس ودرجه الثقة في هذه النتائج ودقتها وثباتها " (دويدار، 2000: 248) ، كما يقيس معامل الثبات " درجه الدقة أو الضبط في عمليه القياس " (ثورانديك وهيجن ، 1986 : 191) ، وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة طبقت معادلة الف كور نباخ (Alpha Cronbach) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

2.4.11 **صدق مقياس الدراسة : Study Measuring Validity** يُشير صدق المقياس إلى " قدرة المقياس علي قياس ... الظاهرة المراد قياسها " (درة ، الصباغ ، 2010 : 237) ، بمعني أن تقيس فقرات المقياس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق المقياس المستخدم في الدراسة بطريقتين :

1.2.4.11 **الصدق الظاهري :** للتحقق من صدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بعرضها بصورتها المبدئية علي عدد من المحكمين المتخصصين في مجالي العلوم الإدارية والإحصائية من جامعة بنغازي ، والبالغ عددهم (5) محكمين متخصصين في مجالات ادارة الاعمال ، والادارة العامة ، بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي والمعهد العالي للعلوم الادارية والمالية / بنغازي – كما هو مبين بملحق الدراسة - ، وذلك لا بداء ملاحظاتهم حول أداة الدراسة من حيث مدى ملاءمة الفقرات للمعيار الذي تنتمي له، مدى وشمولية المعيار ووضوح فقراته ، ودقة صباغته اللغوية والعلمية .وعليه فقد قام الباحث بأجراء بعض التعديلات المطلوبة على أداة الدراسة.

2.2.4.11 **الصدق الإحصائي :** وهو أحد الطرق البسيطة والدقيقة المستخدمة في معرفه معاملات صدق المقياس ، " ويقاس باحتساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقباس(دويدار،223:1999)، والجدول (3) يوضح معاملات ثبات و صدق مقاييس الدراسة .

جدول(3) معاملات ثبات و صدق ومقاييس الدراسة

مقاييس الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات الفا كرونباخ	معامل الصدق
المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية)	**18**	**0.93**	**0.96**
البُعد الأخلاقي	**6**	**0.81**	**0.90**
البُعد البيئي	**6**	**0.87**	**0.93**
البُعد الاقتصادي	**6**	**0.85**	**0.92**
المتغير التابع (التنمية المستدامة)	**13**	**0.87**	**0.93**
الاستبانة ككل	**31**	**0.94**	**0.97**

يتبين من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لأبعاد إدارة المسؤولية الاحتماعية قد تراوحت من (0.81 – إلى 0.94) ، وان معاملات صدقها تراوحت من (0.90 – إلى 0.97) ، كما يتضح من جدول رقم (3) أن معامل الثبات للاستبانة ككل (0.94) وتعتبر قيمة مرتفعة بما يشير الى ثبات الاستبانة وقوة

تماسكها الداخلي مما يجعلها ممكن الاعتماد عليها، وقد بلغ معامل الصدق لاستبانة ككل (0.97) مما يدل على الثقة في صدق مقاييس الدراسة وأنها مصممة فعلاً إلى ما يجب قياسه.

5.11 **اختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي:** من شروط استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل البيانات أن تتبع هذه البيانات التوزيع الطبيعي ، وللتحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، فقد استخدم الباحث اختبار (شابيرو – وليكس) (Shapiro- Wilks) والذي يستخدم عندما يكون قوام مجتمع أو عينة الدراسة أقل من (100) مفردة (القماطي ، 2018، 51)، كما هو مبين بالجدول (4)

جدول (4) (شابيرو – وليكس ((Shapiro- Wilksلاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي	النتيجة
المسؤولية الاجتماعية	**95**	**1.04**	غير دال	تتبع التوزيع الطبيعي
التنمية المستدامة	***7***	***0.108***	غير دال	تتبع التوزيع الطبيعي

يتضح من الجدول (4) ،أن القيمة الاحتمالية لمتغيري الدراسة الدراسة أكبر من (0.05)، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

6.11 **توزيع أستماره الاستبانة :** قام الباحث بتوزيع عدد (103) استمارة استبيان علي عينة الدراسة فروع الدواوين الخدمية الادارية العامة بمدينة بنغازي ، واستغرقت مدة توزيع و أستلام الاستمارات مدة أربعة عشر يوماً، بغيه الحصول علي نسبة أستلام مرتفعة ، ومنح عينة الدراسة الوقت المناسب كي يدلوا ببيانات تتمتع بالدقة والموضوعية، يمكن الوثوق بها و الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي .وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة والصالحة للتحليل (96) استمارة، بما نسبته (93%) من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبه مرتفعة تعطي الثقة في نتائج هذه الدراسة.

7.11 **الأساليب الإحصائية :** لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ، قام الباحث بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (statistical package for social sciences ، spss) من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية التالية :

1 ـ معاملات الثبات والصدق لمقاييس الدراسة ، باستخدام معادله الفا كرو نباخ (Alpha Chronbavh).

2. اختبار (شابيرو – وليكس) (Shapiro- Wilks) ، لاختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

3- الجداول التكرارية(Table Frequency) لحصر أعداد عينة الدراسة ونسبهم المئوية وفقا لخصائصهم العامة

4. مقاييس النزعة المركزية (Measures Central Tendency) ، كالمتوسطات الحسابية Mean ، و مقاييس التشتت Measures Dispersion ، كالمدى Range ، والانحراف المعياري Standard Deviation ، بقصد التعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية ، ودرجة التنمية المستدامة.

5. معمل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لتحليل طبيعة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة وكذلك تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) .

12 تحليل بيانات الدراسة الميدانية

1.12 **خصائص عينة الدراسة :** توزعت عينة الدراسة حسب الخصائص العامة على النحو الموضح بالجدول (5).

جدول (5) الخصائص العامة لعينة الدراسة

الخصائص	البند	التكرار	النسبة المئوية
النوع .	ذكر .	**51**	**53.1%**
	أنثي .	**45**	**46.9%**
	المجموع	**96**	**100%**
المسمى الوظيفي	مدير الديوان	**2**	**2.1%**
	مدير عام	**13**	**13.5%**
	مدير ادارة	**13**	**13.5%**
	رئيس قسم	**47**	**49%**
	رئيس وحدة	**21**	**21.9%**
	المجموع	**96**	**100%**
المؤهل العلمي .	اقل من الثانوية العامة	**0**	**0**
	الثانوية أو ما يعادلها .	**3**	**3.1%**
	دبلوم عالي .	**21**	**21.9%**
	جامعي .	**62**	**64.6%**
	ماجستير أو دكتوراه.	**10**	**10.4%**
	المجموع	**96**	**100%**
مده الخدمة.	اقل من 5 سنوات	**13**	**13.5%**
	من 5 - أقل من 10 سنوات.	**23**	**24%**
	من 10 – أقل 15 من سنوات	**18**	**18.8%**
	من 15- أقل من 20 سنة.	**27**	**28.1%**
	من 20 سنة فأكثر .	**15**	**15.6%**
	المجموع	**96**	**100%**

يوضح الجدول (5) ، أن ما نسبته (53.1%) من عينة الدراسة من الذكور ، وقد يعزي سبب ذلك إلي طول ساعات الدوام الرسمي بالدواوين والمكاتب قيد الدراسة ،والذي قد يمتد علي فترتين في اليوم الواحد، كما تنوعت المسميات الوظيفية لعينة ما بين مدير ديوان ، ومدير عام ، ومدير إدارة ، ورئيس قسم، ورئيس وحدة ،حيث جاءت اعلى نسبة للمسمى الوظيفي " رئيس قسم " وبنسبة مئوية بلغت (49%) ، واقل نسبة للمسمى الوظيفي " مدير ديوان وبنسبة (2.1%)، كذلك يوضح الجدول (5) ما نسبته (64.6%) من عينة الدراسة هم ذوي المستوى التعليمي الجامعي (بكالوريوس أو ليسانس) ، وما نسبتة (10.4%) من حملة الدرجات العلمية العليا (الماجستير والدكتوراه) ، كما يلاحظ من الجدول (6) أن ما نسبته (28.1%) من عينة الدراسة لديهم مدة خدمة من 15 إلى أقل من 20 سنة ، وما نسبنه (13.5%) منهم لديهم مدة خدمة اقل من 5 سنوات، وعلية يمكن القول النسب الواردة بالجدول (5) حول الخصائص العامة لعينة الدراسة تعكس التنوع في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية ، والمؤهلات العلمية، والتخصصات العلمية ، وسنوات الخبرة ، مما يعني وجود تنوع في المعارف والمهارات والقدرات والخبرات الإدارية لدي عينة الدراسة تعطي مصداقية في بيانات الدراسة الميدانية.

2.12 الإجابة عن تساؤلات الدراسة :

1.2.12 **الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول :** والذي ينص على "ما مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ؟" :وللإجابة عن هذا التساؤل ،استخدم الباحث المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والمستوي، والترتيب ، في تحليل إجابات عينة الدراسة ، كما يبين ذلك الجدول (6).

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة عن مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

الابعاد	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
البُعد الأول :الأخلاقي	1	تتوافق رسالة وأهداف الديوان مع قيم وأهداف المجتمع.	3.35	0.83	متوسط	4
	2	يهتم الديوان باحترام عادات وتقاليد المجتمع المحلي.	3.64	0.78	مرتفع	1
	3	يمتلك الديوان دليل خاص ومعلن بأخلاقيات العمل.	3.56	0.84	مرتفع	2
	4	يمتلك الديوان نظاما لمحاربة الفساد الإداري بكافة أنواعه.	3.50	0.85	مرتفع	3
	5	يتعامل الديوان بعدالة مع العاملين بعدالة (دون تمييز)	3.07	0.94	متوسط	5
	6	يساهم الديوان في مساعدة المجتمع المحلى أثناء الأزمات.	2.52	0.95	متوسط	6
المتوسط الحسابي		3.27				
الانحراف المعياري		0.86				
المستوى		متوسط				
الترتيب		الثالث				
البُعد الثاني : البيئي	7	يعمل الديوان على المحافظة على البيئة الخارجية	3.90	0.84	مرتفع	1
	8	يهتم الديوان بالمشاركة في برامج حماية البيئة والتوعية	3.60	0.91	مرتفع	2
	9	يستخدم الديوان تقنية حديثة لتجنب مسببات التلوث	3.24	0.90	متوسط	4
	10	يتابع الديوان بصفة دورية مؤشرات التلوق البيئي	3.20	0.95	متوسط	5
	11	لدي الديوان خطة للطوارئ في حالة حدوث كوارث طبيعية	2.87	0.93	متوسط	6
	12	يمتلك الديوان دليل خاص للتعامل مع البيئة المحيطة	3.33	0.83	متوسط	3

المتوسط الحسابي			3.36			
الانحراف المعياري			0.95			
المستوى			متوسط			
الترتيب			الثاني			
البُعد الثالث : الاقتصادي	**12**	يساهم الديوان في دعم التنمية الاقتصادية المحلية	3.47	1.03	مرتفع	2
	13	يعْطِي الديوان الأولوية للشركات المحلية بالمنطقة	3.60	1.01	مرتفع	1
	14	يساهم الديوان في دعم بعض المشاريع المحلية	3.45	1.23	مرتفع	3
	15	يعمل الديوان بالتنسيق مع الجهات المحلية في تقديم بعض الخدمات في المجال الاقتصادي	3.42	1.16	مرتفع	5
	16	يخلق الديوان فرص عمل جديدة لأبناء المنطقة.	3.44	0.92	مرتفع	4
		يمتلك الديوان القدرات والمهارات البشرية التي تمكنه من التنمية الاقتصادية المحلية	3.41	0.85	مرتفع	6
المتوسط الحسابي			3.47			
الانحراف المعياري			1.03			
المستوى			مرتفع			
الترتيب			الأول			
المتوسط الحسابي العام			3.37			
الانحراف المعياري العام			0.95			
مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة			متوسط			

يُظهر الجدول (6) ، أن المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة حول ، قد بلغ (3.37) ، بانحراف معياري عام مقداره (0.95)، الأمر الذي يعن مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي قد جاء بمستوى (متوسط) ، واختلفت في ذلك مع ما توصلت الية دراسة (اشطيبه ، 2019)

وجاء ترتيب مستوى ابعاد المسؤولية الاجتماعية من الاعلى الى الادنى – حسب متوسطاتها الحسابية- ،كالاتي: في الترتيب الاول البُعد "الاقتصادي" ، " بمتوسط حسابي يساوي (3.47) وانحراف معياري قدرة (1.03) بمستوى (مرتفع) ، وبالترتيب الثاني البُعد " البيئي ا "، بمتوسط حسابي (3.36) بانحراف معياري بلغ (0.95) بمستوى (متوسط) ، وفي الترتيب الثالث البُعد " الاخلاقي " بمتوسط حسابي مقداره (3.27) وانحراف معياري (0.86) بمستوى (متوسط) .

2.2.12 **الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني :** والذي ينص على **"** ما درجة تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي؟ " **:**وللإجابة عن هذا التساؤل ، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والمستوي ، والترتيب ، كما يوضح ذلك الجدول(7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة عن درجة تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1 -	يوجد بالديوان فهم واضح للمفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة	3.01	0.97	متوسطة	9
2 -	يهتم الديوان بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة أثناء تنفيذ البرامج	2.99	1.26	متوسطة	12
.3	يعمل الديوان على ضمان استدامة المشروعات الصغرى	3.32	0.98	متوسطة	5
.4	يسعى الديوان إلى تحسين مستوى دخل أفراد المجتمع	3.18	1.09	متوسطة	7
.5	يسعى الديوان إلى خلق فرص عمل مستدامة	3.46	0.99	مرتفعة	3
.6	يهتم الديوان بالبرامج الخاصة بالشباب والرياضة	3.00	0.95	متوسطة	11
.7	يُعنى الديوان بوقاية المجتمع من الأمراض	2.87	0.94	متوسطة	13
.8	يعمل الديوان على رفع مستوى التعليم لدى أفراد المجتمع	3.07	1.07	متوسطة	8
.9	لدى الإدارة قدرة على الحفاظ على مواردها	3.60	1.01	مرتفعة	1
.10	يشجع الديوان المنظمة أفراد المجتمع على تدوير المخلفات	3.32	1.10	متوسطة	6
.11	يساهم في تقليل المخلفات الناتجة عن الأشطة والمشاريع	3.01	1.19	متوسطة	10
.12	تشجع الديوان في توعية المجتمع نحو استخدام الكيماويات الضارة	3.41	1.28	متوسطة	4
.13	يسعى الديوان إلى زيادة عدد الساحات الخاصة بالأشطة الرياضية	3.47	1.04	مرتفعة	2
	المتوسط الحسابي العام	**3.21**			
	الانحراف المعياري العام	**1.07**			
	درجة التنمية المستدامة	متوسطة			

يتضح من الجدول(7)، أن درجة تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي قد جاءت بدرجة (متوسطة) ، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.21) وبانحراف معياري عام مقداره (1.07)، واختلفت هذة النتيجة مع ما توصلت الية ، دراسة (عزالدين ، 2020) التي بينت وجود مستوى ضعيف لتحقيق التنمية المستدامة (2012

3.12 اختبار صحة فرضيات الدراسة :

3.13 اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة من عدمه :

والتي تنص على " : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (05. =α) للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ". أُستخدم تحليل الانحدار المتعدد ((Multiple Regressio Analysi لمعرفة اثر المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة ، كما هو مبين بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8) اختبار تحليل الانحدار المتعدد لاثر المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى الدلالة α	معاملات الانحدار β		احصائي الاختبار t	مستوى الدلالة α
التنمية المستدامة	.7660	0.587	33.726	0.000	الثابت		0.755	2.592	0.011
					البُعد الأخلاقي		0.199	2.203	0.030
					البُعد البيئي		0.209	2.245	0.027
					والبُعد الاقتصادي		0.246	2.436	0.017

*الاثر دال إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 (**≥ α**

** جميع الجداول من أعداد الباح استنادا على مخرجات التحليل الاحصائي **spss**

وضح جدول رقم (8) أن قيمة الاختبارF قد بلغت (33.726) بمستوى دلالة إحصائية يلغت (0.000) ، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (0.766) ، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.587) وهذا يعنى أن (58.7%) من التغيرات في مستوى جودة الخدمات التعليمية ناتج التغيرات في تطبيق إدارة المواهب بأبعادها مجتمعة، الامر الذي يعني وجود أثر قوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

3.14 2.3.12 اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة من عدمه :

والتي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (05. =α) لكل بًعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية ؛ (البُعد الأخلاقي و البُعد البيئي والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي.لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)بقصد التعرف على أثر كل بُعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة، كما هو مبين بالجداول التالية:

جدول رقم (9) اختبار تحليل الانحدار المتعدد أثر الُبعد " الأخلاقي " على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى الدلالة α	معاملات الانحدار β		احصائي الاختبار T	مستوى الدلالة α
التمية المستدامة	0.654	0.427	73.176	0.000	الثابت	1.784	6.655	.0000
					الُبعد الأخلاقي	0.576	8.554	.0000

*الاثر دال إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 .(**≥ α**

** جميع الجداول من أعداد الباح استنادا على مخرجات التحليل الاحصائي . **spss**

يوضح الجدول رقم (9) وجود اثر لُلبعد " الأخلاقي" للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ، حيث كانت قيمة معامل التأثير β (0.576) وهذا يعنى أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى ة بقيمة الُبعد " الأخلاقي " (0.576) سيزيد من مستوى تحقيق التنمية المستدامة بدرجة (0.576)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.427) وهذا يعنى أن (42.7 %) من التغيرات في درجة تحقيق التنمية المستدامة تاتج من التغير في البُعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ، وبلغت قيمة احصائي الاختبار (73.176) Fبمستوى دلالة إحصائية (0.05 (0.000≤

جدول رقم (10) اختبار تحليل الانحدار المتعدد أثر بُعد "البيئي " على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى الدلالة α	معاملات الانحدار β		احصائي الاختبار T	مستوى الدلالة α
التنمية المستدامة	**0.667**	**0.445**	**78.567**	**0.000**	الثابت	**1.652**	**6.039**	**.0000**
					البُعد "البيئي "	**0.592**	**8.864**	**.0000**

*الاثر دال إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 (**α ≥**

** جميع الجداول من أعداد الباح استنادا على مخرجات التحليل الاحصائي **spss**

يبين الجدول رقم (10) وجود اثر لُلبعد " البيئي" للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ، حيث كانت قيمة معامل التأثير β (0.592) وهذا يعنى أن الزيادة بدرجة واحدة ا قي البُعد "البيئي " ستؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة بقيمة (0.592)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.445) وهذا يعنى أن (44.5 %) من التغيرات في تحقيق التنمية المستدامة ناتجة عن التغير في البُعد "البيئي "، وبلغت قيمة احصائي الاختبارF (78.567) بمستوى دلالة إحصائية (0.05.(0.000 ≤

جدول رقم (11) اختبار تحليل الانحدار المتعدد أثر بُعد "الاقتصادي " على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى الدلالة α	معاملات الانحدار β		احصائي الاختبار T	مستوى الدلالة α
التنمية المستدامة	.6540	0.428	73.430	0.000	الثابت	1.374	4.365	.0000
					البُعد "الاقتصادي "	0.636	8.569	.0000

*الاثر دال إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 (**α ≥**

** جميع الجداول من أعداد الباح استنادا على مخرجات التحليل الاحصائي **spss**

يوضح الجدول رقم (11) اثر لُلبعد " الاقتصادي " للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ، حيث كانت قيمة درجة التأثير β ر لبُعد المحافظة على المواهب (0.636) وهذا يعنى أن الزيادة بدرجة واحدة في البُعد "البيئي " ستؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة بقيمة (0.636)، ، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.428) وهذا يعنى أن (42.8 %) من التغيرات في مستوى تحقيق التنمية المستدامة ناتجة عن التغير في البُعد "الاقتصادي **"** ، وبلغت قيمة احصائي الاختبارF (73.430) بمستوى دلالة إحصائية (0.05 . (0.000≤

13. النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة والتي تم تجميعها باستخدام أداة الدراسة ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت الدراسة أن ما نسبته (53.1%) من مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بفروع الدواوين الخدمية العامة الادارية في مدينة بنغازي من الذكور ، وان ما نسبته (49%) من المديرين لديهم مُسمى وظيفي رئيس قسم ، وما نسبتة (64.6%) من ذوي المستوى التعليمي الجامعي ، وما نسبته (28.1%) لديهم سنوات خبرة (من 15 إلى أقل من 20 سنة).

2. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ، و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) ودرجة التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي قد كانا (متوسطان) .

3. بينت الدراسة أن ترتيب أبعاد المسؤولية الاجتماعية قد جاءت مرتبة حسب متوسطاتها الحسابية ،وفقا للاتي: الترتيب الأول البُعد "الاقتصادي " بمتوسط حسابي قدره (3.47) بمستوى مرتفع ، وفي الترتيب الثاني البُعد "البيئي " بمتوسط حسابي يساوي (3.36) بمستوى متوسط ، وبالترتيب الثالث البُعد "الأخلاقي " بمتوسط حسابي يساوي (3.27) بمستوى متوسط .

4. كشفت الدراسة عن وجود اثر قوي موجب ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة ، وقد فسرت ما مقداره (0.587) من التغيير في درجة تحقيق مستوى التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

5. بينت الدراسة عن وجود اثر قوي موجب ذو دلالة إحصائية لابعاد للمسؤولية الاجتماعية ؛ (البُعد الأخلاقي و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) على تحقيق التنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي .

6. او ضحت الدراسة أن قوه اثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة قد جاء مرتب حسب معامل التحديد -من الأعلى إلى الأدنى- ، كالتالي: : في المرتبة الأولى : البُعد"البيئي" " وقد فسر ما مقداره (0.445) من التغيير في درجة تحقيق مستوى التنمية المستدامة ، في المرتبة الثانية البُعد" الاقتصادي "وقد فسر ما مقداره (0.428) من التغيير في درجة تحقيق مستوى التنمية المستدامة ، وفي المرتبة الثالثة البُعد" الخلاقي " وقد فسر ما مقداره (0.427) من التغيير في درجة تحقيق مستوى التنمية المستدامة .

14. التوصيات من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، يمكن تلخيص توصياتها في النقاط التالية :

1. العمل على تعزيز اثر المسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة؛ (البُعد الأخلاقي ،و البُعد البيئي ، والبُعد الاقتصادي) ، وذلـك لمـا أثبتتـه الدراسـة مـن وجود اثر قوي موجب لها في تحقيق التنمية المستدامة.

2. العمل على رفع مستويي البُعدين البيئي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ، اذا ظهرتهما نتيجة الدراسة بمستوى متوسط .

3. التركيز على دور البُعد البيئي في تحقيق التنمية المستمر ، اذ فسر ما مقداره (0.445) من التغيير في درجة تحقيق مستوى التنمية المستدامة

4. الاهتمام بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية، والدورات التدريبية وورش العمل في مجالي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بفروع الدواوين الخدمية العامة الليبية عامة ، وفي مدينة بنغازي خاصة .

5. أهمية وجود مدونة للسلوك الاخلاقي يكون من معاييرها المسؤولية الاجتماعية بفروع الدواوين الخدمية الادارية العامة الليبية عامة ، وفي مدينة بنغازي خاصة .

6. تعميق الوعي لدي المدراء والموظفون بالدواوين الخدمية العامة في مدينة بنغازي ، بأهمية اثر لمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة .

5. أجراء المزيد من الدراسات المستقبلية ، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح أجراء بعض الأتية : دراسة اثر البُعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة واقع التنمية المستدامة في الدواوين الخدمية العامة الليبية ، اثر اخلاقيات الوظيفة العامة في تحقيق التنمية المستدامة بالشركات النفطية العامة الليبية.

15. المراجع (References) :

- ابراهيم ، السعيد مبروك (2015). البحث العلمي ودورة في التنمية في العالم الرقمي ، ط1، دار الوفاء ، الاسكندرية ، مصر .
- أدريس ، ثابت عبدالرحمن (2001). المدخل الحديث في الإدارة العامة ، القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر
- ابوالنصر ، مدحت ، محمد ، ياسمين مدحت (2017) " التنمية المستدامة ، مفهومها ، ابعادها ، مؤشراتها ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، حلوان ، مصر.
- أبو الشعر، عبد الحكيم محمود (2016) . " دور توظيف المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجار جامعة غزة .
- العبار، بشير محمد ؛ حماد ، يحيى سعد (2023) . " تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة واثرها على التنمية المستدامة : دراسة ميدانية على الدواوين الخدمية الإدارية العامة بمدينة بنغازي ، مجلة عارف للدراسات الإنسانية ، جامعة اجدابيا ، عدد خاص ص ص 40-68.

- المعايطة، رقية اسماعيل. (2019). "أثر المسؤولية الاجتماعية في بناء الصورة الذهنية للمنظمات". رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة ال بيت .
- إسماعيل، معتصم محمد (2015) ، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة ، (سورية نموذج) ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق سورية.
- السيد ، محمد متولي (207). "مبدأ المساواة بالمرافق العامة ، بالتطبيق غلى توزيع الخدمات الصحية في مصر" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
- اشطيبه ، رجب محمد (2019) "دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا "،مجلة كلية الاقتصاد ، جامعة الزاوية العدد الثالث ، ليبيا.
- العزاوي، فلاح جمال (2016) ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة ، الطبعة الأول ، المملكة الأردنية الهاشمية .
- القماطي ، يوسف محمد طاهر (2018). المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام **SPSS** ، ط1، منشورات مركز البحوث والاستشارات ، جامعة بنغازي ، بنغازي .
- جرادات، ناصر وابوالحمام (2016) ، المسؤولية الاجتماعية والاجتماعية للمنظمات. اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن .
- ثورانديك، روبرت ، و هيجن اليزابيث (1986) ، القياس والتقويم في علم النفس ، ترجمة : عبدالله الكيلاني ، عبدالله علي ، عمان، مركز الكتب الأردني .
- دربوك، جمعة على و بيوض، رمضان محمد (2021) "دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بوزارة التعليم العالي ليبيا" كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة (الواقع والمأمول) الجزء الثالث .
- دويدار ، عبدالفتاح (1999).أسس علم النفس التجريبي ، بيروت : دار النهضة العربية .
- محمد ، عبدالله حسون واخرين(2015) ، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد" ، مجلة ديالى ، العدد السابع والستون ، جامعة ديالى العراق .

- سلامي، رفيقة(2013). "أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة الجزائر.
- عوض ، عباس محمد (1999). القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عزالدين، محمد علي (2020) "أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا "، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة
- فرج، شعبان (2012). "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر من 2000- الى 2010 "، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- قدري ، ابراهيم (2015). "أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقه على الشركات المساهمة السورية " ، اطروحة دكتوراه ، قسم الإدارة الأعمال ، جامعة دمشق .
- ذوقان ، عبيدات ؛ عدس ، عبدالرحمن ؛ كايد ، عبدالحق (1998). البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه ، ط 6، عمان : دار الفكر العربي للطباعة والنشر والوزيع.
- شين، فيروز ونوال (2012). "دور الية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة " ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة محمد خضير بسكرة.
- صليحة، يعقوبن , (2021). " المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " . مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (9). العدد (2)، ص ص 225 – 253 .
- Sharma Bhavtosh(2014). Sustainable Development thorough Research and Highe r Education in India, Amerrica Journal of Educational Research , Vol(2).No(3).pp 117-123.

الملحق

قائمه بأسماء محكمي أداه الدراسة

م	الاسم	الدرجة العلمية	المؤسسة
1	أ. د. عبدالسلام محمد المغربي	أستاذ أداره الأعمال	كلية الاقتصاد -جامعة بنغازي
2	د. ناصر عبد العاطي الزليتني	أستاذ مشارك بقسم الإدارة العامة	كلية الاقتصاد -جامعة بنغازي
3	د. يحيى سعد حماد	أستاذ مشارك بقسم أداره الأعمال	الاكاديمية الليبية – فرع اجدابيا
4	د. احمد سعد الشيخي	أستاذ مشارك بقسم أداره الأعمال	كلية الاقتصاد -جامعة بنغازي
5	ا. مجدي عياش	خبير إحصائي	عضو هيأة تدريس بالمعهد العالى للعلوم الادارية والمالية - بنغازي

دور الجمعيات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
"دراسة ميدانية في مدينة البيضاء"

د. عبد الباسط عمر امرايف

جامعة عمر المختار – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

abdelbaset.emrife@omu.edu.ly

باهية عطية الصالحين

جامعة عمر المختار- كلية الآداب-قسم علم الاجتماع

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في مدينة البيضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي وأدواته المنهجية المتمثلة في المقابلات البؤرية والإخباريين والمقابلات غير المقننة والملاحظة، وتم اختيار عدد سبع جمعيات لاختيارها كحالة للدراسة المعمقة، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الجمعيات جميعاً تؤدي وظيفة مهمة في إطار التقليل من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية للفئات الأكثر فقراً، والذي يعد من أهم أهداف التنمية المستدامة، وذلك على الرغم من افتقار غالبيتها للتنظيم المؤسسي الرسمي وعدم وجود مقار دائمة لأغلبها، وما تواجهه جميعاً من صعوبات في توفير الدعم المالي الذي يعتمد بشكل أساسي على أموال التبرع. وتشير النتائج أيضاً إلى تحقيق بعض هذه الجمعيات لبعض النجاحات في إطار دعم بعض أهداف التنمية المستدامة مثل تقديم الخدمات التعليمية والصحية للفقراء، أو دعم النشاط البيئي، إلا أن تلك الجهود تظل جهوداً فردية، حيث تشير النتائج هنا إلى عدم وجود تنسيق أو تواصل بين هذه الجمعيات فيما بينها في مجال عملها، أو بينها وبين المنظمات الأخرى، أو حتى مع مؤسسات الدولة، وهو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى عدم مساهمتها في دعم أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر، والذي يؤدي في المقابل إلى التقليل من فاعليتها في أداء دورها وضمان تحقيق التنمية المجتمعية نتيجة لعدم ممارسة نشاطها كشريك مجتمعي لتحقيق ذلك .

الكلمات المفتاحية : دور الجمعيات الخيرية، التنمية المستدامة .

المقدمة : تتباين الاتجاهات النظرية والفلسفات التي قامت عليها النظريات التنموية والأيديولوجيات المنبثقة منها، وتعددت معها مجالات الاهتمام التي ركزت عليها هذه الأطر النظرية لتحقيق التنمية، وتركز الاهتمام في آخر نماذجها وتصوراتها على ضرورة تحقيق التنمية الشاملة وعلى ترابط جميع جوانب التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وعلى أنها عملية لا تهتم بالواقع فقط، ولكنها تضع في اعتبارها مستقبل المجتمعات وضمان نصيب الأجيال القادمة من التنمية فيها، وهو ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، والتي تتطلب بدورها مساهمة كل قطاعات المجتمع – من الدولة إلى القطاع الخاص والمجتمع الأهلي - في تحقيق واقعها وأهدافها المستقبلية.

إن لمؤسسات المجتمع الأهلي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة على اعتبار أنها مؤسسات مدنية فاعلة ومتجددة تساعد على تدعيم قواعد الثقافة المدنية في المجتمع وإثراءها والحفاظ على ديناميتها فيه، وتعد الجمعيات الخيرية من أهم المؤسسات الأهلية التي تحقق هذه الوظيفية لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك بمساهمتها في دعم النسيج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بما تقوم به من جهود في العمل الخيري وتحسين ظروف المعيشة في المجتمع، والذي يعد من أهم أهداف التنمية المستدامة، وبما يفترض أنها تقوم به في مجال دعم العمل المؤسسي طويل المدى باتجاه دولة المؤسسات ذات الثقافة المدنية وذات التنوع في مؤسسات التمثيل الفاعلة، والذي يعبر عن طبيعة التنمية المستدامة وأهدافها. وفي هذا السياق تهتم هذه الدراسة بالتعرف على دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في مدينة البيضاء. وقسمت الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يشتمل المبحث الأول على إشكالية الدراسة وأهدافها ومفاهيمها، والدراسات السابقة والاتجاهات النظرية للدراسة ومنهجيتها، ويتضمن المبحث الثاني التحليل الكيفي الخاص بالدراسة.

المبحث الأول : مدخل الدراسة :

يتضمن عرض لمشكلة الدراسة وأهدافها ومفاهيمها ومنطلقاتها النظرية وأهم الدراسات السابقة والإجراءات المنهجية.

أولاً : مشكلة الدراسة :

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تظافر الجهود وتكاملها بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وتعد مشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي فيها مهمة باعتبارها تمثل الكيان الذي يملأ الفراغ بين الأفراد وبين الدولة، ومناقشة هذه القضية في مجتمع مثل المجتمع الليبي بكل ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها، وبترتيبه ضمن الدول المتعثرة تنموياً يضعنا أمام إشكاليتين رئيسيتين، أولهما إن ليبيا ومنذ عقود تفتقر إلى خطة واضحة لتحقيق التنمية وقد غابت مشاريعها الاستراتيجية فيها، وبالتالي ينعدم فيها الأساس التطوري للتنمية الذي يفترض أن يطرح فيه مفهوم التنمية المستدامة، إذ لا توجد هوية اقتصادية للبلد ويقتصر نشاطه الاقتصادي على نمط الاقتصاد الريعي في شكله الأكثر بساطة وبدائية، ويبدو أن تحقيق التغيير الاقتصادي

فيها بعيد الأمد مع استمرار الانقسام السياسي وعدم الاتفاق على شكل النظام السياسي وآليات تحقيقه، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي للبدء في مسيرة التنمية.

أما الإشكالية الثانية للحديث عن دور المجتمع المدني في ليبيا تتعلق بالمجتمع المدني نفسه الذي يفتقر إلى القاعدة المؤسسية والتمثيل الفاعل والفاعلية، ويعد وجوده شكلياً في مجتمع تسيطر عليه الثقافة القبلية، وذلك على الرغم من العدد الكبير لمؤسسات المجتمع المدني – وفقاً للإحصائيات – التي لا وجود على أرض الواقع للكثير منها، بالإضافة إلى استخدام العديد منها لأغراض أخرى سياسية وغير سياسية ولمصلحة قوى داخلية أو حتى خارجية.

ومن هنا يمكن اعتبار الجمعيات الخيرية المؤسسات الوحيدة التي تمثل المجتمع الأهلي في ليبيا بشكل عام، وفي مجتمع مثل مجتمع مدينة البيضاء بشكل خاص، وذلك من خلال ما تقوم به من جهود في مجال العمل الخيري، إذ يتحدد وجودها من خلال الحاجة إليها، والذي تهتم الدراسة بمعرفة ما إذا كان استمرار وجودها نتيجة لعملها كمؤسسات للمجتمع الأهلي يمكن البناء عليه لخلق قاعدة للمجتمع الأهلي الذي يساعد في تطوير البناء المؤسسي وتحقيق أهداف وقيم التنمية وتوسعة مفهوم المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع، أم أن وجودها فرضته فقط الحاجة إليها بسبب وجود من يحتاجون لتقديم خدمات العمل الخيري لهم.

وفي هذا السياق اعتمدت أهداف التنمية المستدامة 2030م كمعيار للتعرف على مدى تحقيق عدد من أهدافها من خلال ما تقوم به الجمعيات الخيرية من جهود وما تقدمه من خدمات، إذ يساعدنا ذلك في تقييم واقع المجتمع الأهلي ودوره في دعم العمل الاجتماعي، ويساهم أيضاً في بناء التوقعات حول مستقبله في هذه الإطار وكيفية تطوير أدائه وما يقدمه من خدمات.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف على مدى توافر متطلبات أداء الجمعيات الخيرية لدورها أو وظيفتها في العمل الخيري، والتعرف على كيفية أدائها لهذا الدور.
2. التعرف على ما تبذله الجمعيات الخيرية من جهود وما تقدمه من خدمات في مجال العمل الخيري.
3. التعرف على مدى توافق أداء الجمعيات الخيرية لدورها مع أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً :مفاهيم الدراسة :

تقوم الدراسة على مفهومين أساسيين هما التنمية المستدامة والجمعيات الخيرية.

1. التنمية المستدامة :

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم" (غنيم، وأبو زنط، 2014، 25).

وقد أورد (علي، 2022، 7) أنه يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة أهداف :

- الاستدامة البشرية : وتهدف إلى تطوير وتعظيم قدرات الإنسان وطاقاته لخدمة نفسه ومجتمعه، وذلك من خلال تحسين الأحوال التعليمية والثقافية، والصحية، وإشباع احتياجاته المادية، والروحية، والمعنوية، ليكون له دور أفضل في عجلة الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، فالإنسان هو الطاقة التي تولد التنمية.

- الاستدامة البيئية : وتهدف إلى الارتقاء بالبيئة وتنميتها وحمايتها وصيانة مكوناتها وعناصرها، من خلال تعريف الأجيال الناشئة بمكونات البيئة المحيطة بهم، والتأثيرات البيئية المختلفة على جميع الكائنات الحية، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية أو إيجابية تنعكس على الحياة، ومن ثم العمل على إيجاد الحلول للتغلب على النواحي السلبية.

- الاستدامة الاقتصادية : وتهدف إلى زيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات، وبناء الأساس المادي؛ للتقدم من خلال التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015م أهداف التنمية المستدامة، والتي تعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 م، وتتمثل هذه الأهداف في : "القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الإنتاج والاستهلاك المستدام، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، الشركات من أجل الأهداف" (موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وتشير هذه الأهداف إلى حزمة متكاملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتكاملة التي تتطلب تكامل جهود جميع القوى المجتمعية لتحقيقها في الحاضر، وضمان استمرار أسس تحقيقها في المستقبل، وهذا ما تشدد عليه منظمة الأمم المتحدة التي تؤكد على أهمية دور القطاع الخاص

ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م (موقع منظمة الأمم المتحدة).

2. الجمعيات الخيرية :

يختلف الباحثون في علم الاجتماع في تعريف وتسمية الجمعيات الخيرية وفقاً لدورها والوظيفة التي تؤديها فهناك من يطلق عليها مسمى الجمعيات الأهلية لقربها من الأهالي والدور المركز لها في دعم ومساعدة الأهالي في منطقة محلية محددة، ذلك لأن بعض الجمعيات الخيرية قد تتجاوز في دورها ووظائفها حدود المجتمع المحلي وتمتد جهودها على المستوى الإقليمي للدولة، وبعضها الآخر يؤدي وظائف وأدوار على المستوى العالمي، كما يطلق عليها الجمعيات الغير الهادفة للربح وهناك من يطلق عليها القطاع الثالث وغيرها من المسميات الأخرى.

وبرزت محاولات كثيرة لتعريف الجمعيات الخيرية منها وصفها بأنها: "مؤسسات تطوعية تعني بتقديم أعمال البر المختلفة لأفراد المجتمعات داخلياً وخارجياً وتتلمس مواطن الحاجة وتعمل على مد يد العون لها" (الفهمي، 2019، 235).

وفي تعريف آخر تعرف بأنها "تلك الجمعيات التي لا تهدف للربح وتقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة لأفراد المجتمع، وتتبنى تلك الجمعيات سياسة تنموية متمثلة في تنفيذ بعض المشروعات التنموية التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، وتقوم هذه الجمعيات بالعديد من أشكال العلاقات المتبادلة مع الجمعيات المماثلة والهادفة لتعزيز أدوارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (علي، 2023، 123).

وعرفها (جيمس بيتر وارباس) بقوله : "الجمعيات الخيرية هي جمعيات اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديموقراطية عن طريق العمل المتبادل حيث يكون الدافع الأول لهذا التنظيم هو أن أداء هذا العمل المفيد يعود بالنجاح وبأفضل الجزاء" (دية، 2015، 12).

الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الخيرية :

توجد الكثير من الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية يلخصها (التركستاني) كما توردها (الطريف، د ت، 10) في الآتي :

1. الخدمات المالية والاقتصادية: مثل المساعدات المالية للمحتاجين من الفقراء والمساكين.
2. الخدمات الاجتماعية: مثل إقامة المراكز الاجتماعية للشباب والعناية بالأسر الفقيرة.
3. الخدمات السكنية: مثل تقديم السكن المناسب لأفراد المجتمع.

4. الخدمات التدريبية التأهيلية: مثل تقديم البرامج المتخصصة في مجال التدريب وإعادة التأهيل.
5. الخدمات الطبية والصحية: مثل توفير العلاج المناسب للمحتاجين، وزيادة الوعي الصحي في المجتمع.
6. الخدمات التعليمية: مثل تقديم الخدمات والإعانات المالية لغير القادرين على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.
7. خدمات المحافظة على البيئة: مثل برامج التوعية وحماية المجتمع من التلوث، والمحافظة على نظافة البيئة.

الأدوار التي تؤديها الجمعيات الخيرية :

ويمكن اختزال الخدمات السابقة في مجموعات من الأدوار المهمة على مستويات عدة يستهدف من خلالها التكامل بين هذه الأدوار على النحو الآتي :

1- الدور الخدمي: ويتضمن هذا الدور تقديم الخدمات المباشرة للمحتاجين مثل الخدمات المالية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل حفر آبار المياه ومساعدة المقبلين على الزواج وإصلاح الطرق وبناء المساجد وغيرها (ديه، 2015، 26).
2- الدور الاجتماعي للعمل التطوعي: يعد العمل التطوعي همزة وصل ووسيلة للتكامل بين الأغنياء والفقراء من أفراد المجتمع الواحد، من خلال مساهمة تبرعات الفئات الميسورة في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الأقل حظاً من فقراء وأيتام ومعوزين من أبناء المجتمع (سعيدة، 2017، 107).
3- الدور التثقيفي للعمل التطوعي: لقد شكل العمل التطوعي في الوقت الراهن ركيزة أساسية لعمل الجمعيات الخيرية، إذ تعتمد عليه الحكومات في عملية التنمية الاجتماعية التي تسعى إليها، والتي تعد وقوداً لنهضتها، نظراً لشغله عديد الأدوار، التي منها الدور التثقيفي، وينقسم إلى قسمين المستوى التربوي التثقيفي ويعنى بإكساب المتطوعين طرق جديدة للعيش وسلوكيات وقيم إيجابية جديدة نتيجة احتكاكهم بالبيئة التنظيمية التطوعية، وعلى مستوى الخدمات التوعوية التثقيفية تعتمد الجمعيات الخيرية على المتطوعين في تنشيط برامجها الثقافية مثل تنظيم ملتقيات وندوات فكرية وعلمية بالتنسيق مع المتخصصين في العلوم المختلفة، دعم البرامج والفنون التشكيلية عن طريق رعاية المواهب الشبابية (سعيدة، 2017، 106).

وتعد الجمعيات الخيرية بتقديمها لهذه الخدمات وقيامها بهذه الأدوار من أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي وظائف مهمة وأساسية للمجتمع تتكامل مع ما تقدمه الدول من خدمات لتحسين ظروف المعيشة لأفراد المجتمع، وتساهم في تحقيق المساواة والعدل وضمان حقوق الفئات الأكثر فقراً، ويمكن لها أن تقوم بأدوار توعوية وتدريبية تختص بها منظمات أخرى، وبالتالي يمكن أن تكون شريك مجتمعي رئيسي لمؤسسات

الدولة في دعم أهداف التنمية بشكل عام وأهداف التنمية المستدامة منها، ويمكن لها أن تقدم الكثير في هذا الإطار.

دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة :

هناك الكثير من الأدوار التي يمكن أن تؤديها وتساهم بها الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة منها:

1- دور الوسيط : من المهم أن تتجاوز الجمعيات الخيرية المفهوم التقليدي للعمل الخيري والانتقال من المساعدات المؤقتة إلى التنمية في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحقيق الاستدامة في العمل الخيري، إذ أن هناك علاقة جدلية بين التنمية ومدى نجاحها في المجتمع والعمل التطوعي، فالتنمية تنبع من الإنسان وتهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء به في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، وبالتالي تستلزم خطط واضحة ومحددة ووجود الإنسان الواعي القادر على تحقيق التنمية والمشاركة فيها (ديه، 2015، 72).
2- دور الرفاهية والخدمات: ويتضمن تنفيذ برامج في التعليم والتدريب والتأهيل ومكافحة الأمية وبرامج الرعاية الصحية، وتبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، منها توعية المواطنين بالمحافظة على البيئة وبرامج النظافة والتشجير وتطوير المناطق العشوائية وتدوير النفايات وبرامج المرأة. (الفهمي، 2019، 237).
3- دور المدعم: تلعب الجمعيات الخيرية باعتبارها العمود الفقري للمجتمع المدني دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة في الكثير من الدول النامية، خاصة بعد تعثر بعض خطط التنمية التي اضطلعت عليها الحكومات، مما اضطرها إلى البحث عن منهج أكثر مرونة والتزاماً وكفاءة في العمل التنموي ولاتحركه بواعث الريع الخاص، فبناء جسور مع المنظمات الخيرية يدعم المدخل التنموي القائم على المشاركة الشعبية المتخصصة من القاع إلى القمة لتحقيق الاستدامة البيئية (ديه، 2015، 74).

ومن استعراض هذه الأدوار يمكننا أن نرى أن للجمعيات الخيرية أهمية كبرى لما تقوم به من جهود في مجال العمل الخيري وللتنمية وأهدافها المستقبلية من ناحية، ولكونها الوسيط الأساسي بين الدولة والمجتمع في ذلك من ناحية ثانية، ولكونها أيضاً يمكن أن تقوم بكل الأدوار التي تقوم بها بقية مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني النضالية والتوعوية والتدريبية من ناحية ثالثة، مستعينة في ذلك بشبكة العلاقات القوية التي يجب أن تكونها بينها وبين بقية المنظمات المدنية، وبين كل مكونات المجتمع الأهلي والدولة. ولكن هناك العديد من التحديات التي قد تواجه الجمعيات الخيرية في أداء أدوارها يوردها (الجديني، 2018، 11) على النحو التالي :

1. الجاهزية والإمكانيات المتاحة: وتتمثل في الافتقار إلى المقرات المناسبة لها، وقلة الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال العمل الخيري، والضعف في التخطيط لبرامجها، ووجود المحاباة في صرف المساعدات، والظهور الموسمي والركود بقية العام، وعدم وجود برامج التنمية المستدامة للموارد المالية والبشرية.

2. المدخلات الإدارية : وتتمثل في المدخلات البيئية والمادية والبشرية، والتي تعد جزء من منظمات الرعاية الاجتماعية بتحويلها إلى مخرجات لتحقيق أهداف العمل الخيري بكفاءة فنية وإدارية.

3.عدم تطبيق الطرق الحديثة في الإدارة، وتحديد الأهداف ووضوح الخطط والبرامج المطروحة، وضعف الدعاية للعمل الخيري.

4. القيادة والتمويل والميزانية : حيث يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية، ثم تحديات التخطيط الإداري، وتحديات الإدارة واتخاذ القرارات.

رابعاً : الدراسات السابقة :

نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بما يمكن أن تقدمه الجمعيات الخيرية والمنظمات الاهلية بشكل عام في مجال دعم التنمية.

- دراسة الدنقاوي (2011) بعنوان : دور الجمعيات الأهلية في دعم عملية التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي : دراسة عن الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية :

واعتمدت هذه الدراسة على تحليل تاريخي وصفي للتعرف على الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في دعم عملية التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : إن فاعلية الجمعيات الأهلية هي نتاج لتفاعل حزمة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع من ناحية، ومدى تطوره وقوة العمل الأهلي وقدرته التعبوية، ومدى وعي المشاركين فيه وإمكانياتهم المعرفية من ناحية أخرى، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الجمعيات تقوم بأدوار وظيفية لتطوير وتحسين نوعية الحياة لأفراد وجماعات المجتمع، وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة بين ارتفاع نسبة الكثافة السكانية وعدد الجمعيات الأهلية، وتبين من الدراسة أن الجمعيات الأهلية مازالت تعمل في إطار دورها الخدمي والرعائي، وأن النظرة إلى التنمية باعتبارها مسؤولية الدولة مازالت هي السائدة.

- دراسة الجديني والشريف (2018) بعنوان: الجمعيات الخيرية ودورها في تحقيق بعض قيم التنمية المستدامة الاجتماعية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في تحقيق بعض قيم التنمية المستدامة الاجتماعية، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبيان في جمع البيانات، وتمثلت عينة الدراسة في 775 جمعية خيرية بمنطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية بالسعودية، وتوصلت الدراسة إلى تحقيق الجمعيات المدروسة لقيم رعاية المجتمع ونشر قيم التفهم والعطف والحب، والقضاء على الفقر باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وبيئية وتعزيز ونشر ثقافة التسامح والسلام، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى حصول 10% من أفراد العينة حصلوا على تدريب في مجال القيم، وأن نسبة البرامج البيئية هي (0.025) من مجموع برامج الجمعيات الخيرية في مجتمع الدراسة.

- دراسة شمس (2020) بعنوان : دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في صعيد مصر :

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مؤسسة (مصر الخير) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م من خلال التعرف على طبيعة دور العاملين في المؤسسة ورأي المستفيدين من خدماتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى مجموعة من أساليب جمع البيانات تمثلت في : (المقابلة، الاستعانة بالإخباريين، الجماعات البؤرية، الملاحظة المباشرة، وأجريت الدراسة على عينة قوامها 59 مشاركاً في البحث من عدة قرى في صعيد مصر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية وتواصلية، تلبي احتياجات أفراد المجتمع، خاصة في المناطق الأكثر فقراً، ودعم الشعور بالتآزر والمساندة في هذه المناطق، ودعم مشروعات إدرار الدخل والقضاء على الفقر والجوع – جزئياً -، والمساعدة في تعليم الأطفال الأكثر فقراً من خلال بناء وتطوير المنشآت التعليمية، وتوفير مستلزمات العملية التعليمية، وأوصت الدراسة بضرورة الإعلان عن النماذج الناجحة في مؤسسات المجتمع المدني لتكون قدوة لغيرها، وعلى ضرورة التنسيق المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني في تقديمها لخدماتها.

- دراسة إدريس ومحمد (2022) بعنوان : دور المنظمات التطوعية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية : بالتطبيق على الجمعيات الخيرية بمدينة طبرق – ليبيا:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية من حيث الأبعاد التالية: السياسية، الاجتماعية، الإنسانية، الاقتصادية، الخدمية، المعرفية، واعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي وطريقة المسح بالعينة، واعتمدت على عينة عشوائية غير مقصودة بلغت (150) مفردة من المنتسبين لمؤسسات الخدمة الاجتماعية والمنظمات التطوعية في مدينة طبرق، واستخدم الاستبيان في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات تهتم بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإنساني، وذلك وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة.

- دراسة الجيلاني وزينة وبشرى (2022) بعنوان : دور الجمعيات في إرساء دعائم التنمية المستدامة :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور الجمعيات التطوعية في إرساء معالم التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، والتطرق إلى واقع الجمعية الوطنية الجزائرية للعمل التطوعي ومختلف نشاطاتها، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعية تساهم في إرساء أبعاد التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها من خلال الأنشطة التي تقوم بها بشكل دوري بنشر روح الخدمة العامة التطوعية بين أفراد المجتمع وتنمية الحس الاجتماعي لديهم ومجال التضامن والعمل الاجتماعي التطوعي والمحافظة على البيئة، وتنمية العمل الريادي من خلال إرساء ثقافة المهن الخضراء، وإرساء ثقافة إعادة تدوير النفايات لدى أطفال المدارس والأحياء الشعبية.

دراسة القادري (2024) بعنوان : دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل، والمنهج الاستكشافي الاسترشادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعية الكويتية للعمل الإنساني تعتبر نموذجاً مبتكراً في صناعة العمل الخيري متمثلة بمشاريعها الخيرية التي تحقق التنمية الاجتماعية المستدامة والتنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البيئية المستدامة.

وتشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن دراسة دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التعرف على ما تقوم به من مجهودات وأعمال في مجال العمل الخيري، ومن ثم تقييم مدى مساهمة ذلك في تحقيق أهداف التنمية بشكل عام، وأهداف التنمية المستدامة بشكل خاص، وأن أفضل الدراسات في الإحاطة بواقع الجهود التي تقدمها الجمعيات الخيرية هي الدراسات التي تعتمد على تنوع مصادر جمع البيانات في دراسة تحليل نشاطاتها وكيفية أدائها لأدوارها، والاعتماد على التحليل الكيفي بشكل كامل أو توظيفه مع التحليل الكمي في تقييمه، مثل دراسة (الدنقاوي) وخاصة دراسة (شمس)، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

خامساً : الاتجاهات النظرية للدراسة :

تقوم الدراسة على البحث في مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذا كان يمكن اعتبار ذلك كمعيار لقياس وتحليل ما يمكن التوصل إليه من نتائج في الدراسة، إلا أنه تم

الاعتماد على نظرية الدور ونظرية الأنساق الاجتماعية للتعرف على كيفية أداء هذه الجمعيات لدورها في العمل الخيري، وعن مدى أدائها لأدوار تساهم بها في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي تعريف الدور يرى (روبرت ميرثون) أن "سلوك الدور المتصل بوضعية معينة يشمل مجموعة كاملة من السلوكيات المكملة تجاه آخرين معينين، أسماها مجموعة الدور" (سكوت، 2013، 195). ومفهوم الدور من المفاهيم الأساسية في النظرية الاجتماعية، فهو يحدد لنا طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة، ويحلل تفاصيل تلك التوقعات. وإن كان لم يعد ينظر إلى مفهوم الدور بنفس الطريقة التي كان يستخدم بها في السابق، إلا أنه مازال يمثل أداة أساسية للفهم في علم الاجتماع (سكوت ومارشال، 2011، 124). وبغض النظر عن الجدل الفكري حول الكيفية التي يوظف بها مفهوم الدور في الدراسات الاجتماعية على مستوى الأفراد، فإنه يمكن أن يرشدنا في محاولة فهم كيفية أداء الجمعيات الخيرية لأدوارها في مجال العمل الخيري، والذي لا يمكن الإحاطة به إلا عبر الاعتماد على نظرية الأنساق الاجتماعية باعتبار هذه المؤسسات كأنساق اجتماعية مستقلة وباعتبارها أنساق تعمل داخل نسق يضمها– على الأقل على مستوى الإطار القيمي والثقافي المفترض لها - يهدف إلى تأدية وظيفة اجتماعية يتطلبها النسق الاجتماعي العام.

ويرى (تالكوت بارسونز) : "أن لكل نسق شامل أو فرعي وظائف مختلفة يؤديها في المجتمع، كما أن لكل نسق مهما كانت درجة تجريده مطالب وترتيبات بنائية مختلفة يحاول من خلالها مواجهة متطلباته الوظيفية، وإيجاد حلول لمشاكل التوتر في النسق الاجتماعي" (الحوات، 1998، 139). وبناءً على ذلك تهتم الدراسة بمدى توافر متطلبات العمل الخيري في الجمعيات الخيرية باعتبارها أنساق اجتماعية وكيفية أدائها لدورها في مجال العمل الخيري، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادساً : منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي لمحاولة التعرف على واقع أداء الجمعيات الخيرية لأدوارها، وطبيعة هذه الأدوار، واستخدمت عدد من الأدوات المنهجية للمنهج الكيفي مثل المقابلة البؤرية، والمقابلات غير المقننة، والاستعانة بالإخباريين، واستخدام الملاحظة، وذلك للحصول على معلومات متكاملة حول موضوع الدراسة، وتم الاعتماد على التحليل الكيفي في تحليلها.

وتبلورت فكرة الدراسة خلال مقابلة بؤرية – تم اعتبارها لاحقاً كدراسة استطلاعية - أجريت مع رؤساء (7) جمعيات خيرية من مناطق تاورغا وبراك الشاطيء وتازربو والكفرة وطبرق بالإضافة إلى مدينة البيضاء، وذلك على هامش ملتقى الجمعيات الخيرية الذي نظمته جمعية أفريقيا لرعاية الأيتام في مدينة

البيضاء يوم 23 يناير 2024م، وكان محور المقابلة عن مدى توافر متطلبات القيام بالعمل الخيري في هذه الجمعيات، وكيفية تطويره، وكان يتم طرح سؤال أو نقطة للنقاش ثم يجيب الجميع على كيفية القيام بها، ويدور نقاش جماعي حول كيفية تطويرها. وكانت أهم الملاحظات التي تم الخروج بها من هذه المقابلة وجود مشكلات تواجه هذه المؤسسات في أداء عملها مثل غياب التنظيم المؤسسي فيها وافتقار غالبيتها إلى مقار لممارسة نشاطها منها، ووجود نقص في عدد منها في الكوادر مثل المسؤول المالي أو الأخصائيين الاجتماعيين خاصة من العنصر النسائي، واستنتج من المقابلة أن نجاح هذه المنظمات في القيام بالعمل الخيري يعتمد فقط على الجهود الفردية لرؤسائها وعلى سماتهم الفردية.

واستنتج أيضاً عدم وجود تواصل بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات العاملة في نفس المجال في محيطها، مما يعني عدم وجود آلية للتواصل لتكامل عملها الخيري (إلا فيما ندر)، أو حتى ضمان عدم تداخل خدماتها مع نفس المستفيدين، بالإضافة إلى غياب متابعة الدولة لعمل هذه المؤسسات.

وبناءً على ذلك تقرر القيام بهذه الدراسة كبداية لمجموعة دراسات يخطط لها عن بنية المجتمع الأهلي وما يمكن أن يقوم به من أدوار اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، وتقرر اختيار مدينة البيضاء للتعرف على ملامح مؤسسات العمل الخيري فيها وما تقوم به من وظائف وتؤديه من جهود في مجال العمل الخيري، والتي حددت أهداف التنمية المستدامة كمعيار لتقييم مدى ما تقوم به هذه الجمعيات بالرجوع إليها، خاصة فيما يتعلق بالجهود الخاصة بمكافحة الفقر وتحسين مستوى حياة الأسر والأفراد وتقديم عدد من الخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية للأسر التي تفقد معيلها أو أحد الأبوين.

وكان الشرط الأساسي للجمعيات التي تشملها الدراسة أن تكون مرخص لها بممارسة العمل الخيري، وأن تكون من الجمعيات الفاعلة في هذا الإطار، وبعد الاستعانة بالإخباريين والقيام بعدد من الاستفتاءات على عدد من الصفحات العامة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) كانت الجمعيات التي اختيرت للدراسة من أبرز الجمعيات التي تم الحديث عنها أو يتداول اسمها كجمعيات ناشطة في هذا الإطار هي : جمعية ريان للأعمال الخيرية، جمعية بصمة خير، جمعية الأثر الطيب، جمعية أفريقيا للأعمال الخيرية، وجمعية وردامة الخير)، وجمعية ذات النطاقين، وهي جمعية تمارس العمل الخيري إلى جانب برامج أخرى تختص بدعم تمكين المرأة ومشاركتها المجتمعية، وأضيف إليها لاحقاً جمعية نهضة وطن كنموذج للجمعيات التي تمارس العمل الخيري بشكل جزئي)، ليستقر الاختيار على سبع جمعيات لدراستها بشكل معمق كونها من الأبرز في هذا الإطار، مع الإشارة إلى أن الجمعيات المسجلة لدى فرع مفوضية المجتمع المدني في مدينة البيضاء يبلغ عددها (25) جمعية ، لكن الكثير منها ليس له نشاط واضح أو محدودة النشاط. وأجريت المقابلات والزيارات الخاصة بالدراسة الميدانية في شهر أبريل 2024 م.

المبحث الثاني : دور الجمعيات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مدينة البيضاء :

يتركز اهتمام أغلب الدراسات التي يتم القيام بها في البحث عن دور الجمعيات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إما على تحليل البناء المؤسسي للمؤسسات الخيرية وتحليل مدى كفاءته في تقديم الخدمات التي تقدمها، وهو ما لا يمكن القيام به هنا لغياب البناء المؤسسي في الكثير من الجمعيات التي درست، أو أن الدراسات تهتم بأثر الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات على المستفيدين منها، وهو ما لا تهتم به الدراسة الحالية، التي حددت لنفسها أهداف بعينها تتمثل في معرفة مدى توافر متطلبات الدور في هذه المؤسسات كأنساق لها أدوار محددة، وكيفية قيامها بهذا الدور، فضلاً عن مدى دعم هذه الأدوار لأهداف التنمية المستدامة.

أولاً : متطلبات أداء دور الجمعيات الخيرية :

في البداية لابد أن نعرج على تاريخ نشأة هذه الجمعيات في مدينة البيضاء، والذي يعطينا صورة عن تاريخ العمل الخيري المرخص في المدينة، وأقدم هذه الجمعيات جمعية أفريقيا التي تأسست عام 2000م وأحدثها جمعية وردامة الخير التي أشهرت في شهر نوفمبر 2023م، وبشكل عام أشهرت بقية الجمعيات المدروسة خلال العشر سنوات الأخيرة، وبشكل خاص خلال آخر خمس سنوات، أي بعد 2011م وبعد تاريخ التغيير السياسي في ليبيا، وقد يرجع ذلك إلى أن عدد الجمعيات كان محدود قبل فبراير 2011م، ويخضع لرقابة شديدة من الدولة أو أنها كانت تخضع بشكل مباشر للدولة، ووحدها جمعية أفريقيا استمرت بعد 2011م، فمثلاً أوقف عمل فرع جمعية هناء الخيرية في مدينة البيضاء بعد ثورة فبراير لأسباب سياسية، والتي لازالت بعض فروعها تنشط في مناطق ومدن أخرى، كما أوقف عمل جمعية الحكيم للأعمال الخيرية -والتي كانت من أبرز الجمعيات الخيرية في الخمس سنوات الأخيرة قبل 2011م - لأسباب أيديولوجية وسياسية. وبالتالي فإن الجمعيات المدروسة تعد من الأبرز في المجال الخيري في مدينة البيضاء ومحيطها على مدى السنوات الماضية، وإن كانت كل الجمعيات التي أنشأت في السنوات الأخيرة ذكر رؤسائها بأن العمل فيها بدأ بشكل غير رسمي قبل الإشهار الرسمي لها بعدة سنوات، أو كان من ساهموا في تأسيسها يعملون ضمن جمعيات أو منظمات أخرى ثم تركوها بعد ذلك.

وعن رؤساء الجمعيات فغالبيهم من النساء ما عدا جمعية واحدة رئيسها رجل وهي(جمعية أفريقيا)، وجميع رؤساء الجمعيات ذكروا بأنهم تولوا رئاسة هذه الجمعيات منذ بدء نشاطها وحتى فترة إقامة الدراسة. وفيما يتعلق بمقار الجمعيات يلاحظ أن هناك مشكلة تواجه هذه الجمعيات في توفير مقار لها، وذلك باستثناء جمعية أفريقيا التي تمتلك مكتب مستقل خاص بها يعمل به طاقم الجمعية، يوجد ضمن مبنى نادي الأخضر، ويوجد لها مقار أخرى خاصة تمكنت من بناءها من جمع التبرعات على مدى السنوات الماضية، وجمعية

وردامة الخير الناشئة التي يوجد لديها مكتب في محل تجاري يقع ضمن إطار بيت رئيسة الجمعية تم تحويره ليكون مكتب للجمعية، ومنظمة ريان الخير التي تدار من صيدلية لا يتقاضى صاحب المكان الذي تدار منه أي مقابل مادي دعماً للمنظمة، وجمعية بصمة خير التي يوجد لها مكتب في مقر جمعية الحرية لذوي الإعاقة، أما بقية الجمعيات لا يتوافر لها مكاتب خاصة وتدار من البيوت أو أماكن عمل أعضاء مجالس إداراتها.

أما عن فرق عمل هذه الجمعيات فيلاحظ أن عدد الفاعلين فيها أقل من الأعضاء المسجلين باستثناء جمعية أفريقيا وجمعية وردامة الخير اللتان ذكر رئيسيهما بأن جميع الأعضاء يؤدون عملهم بفاعلية، ويبدو أن جمعية أفريقيا هي الأكثر تنظيماً وتوزيعاً للأدوار، خاصة وأنها تتضمن فريق عمل واضح من أخصائيين اجتماعيين وإداريين ومتخصصين في الأمور المالية، وهي مهارات مهمة تحتاج إلى أشخاص مؤهلين في عمل الجمعيات الخيرية، وإن كان يؤدى ذلك بكل كفاءة في بقية الجمعيات نتيجة لقوة الروابط الاجتماعية التي يقوم عليها تنظيمها، ومن ذلك يتشكل مجلس إحدى الجمعيات من مجموعة من الأخوات ويعملن كفريق متكامل، ومن الواضح أنهن يؤدين أعمالهن بكل كفاءة واقتدار سواءً مما تم استنتاجه من خلال المقابلة مع رئيستها، أو حتى من خلال ما يتم الحديث به عنها بين أفراد المجتمع، وتظهر قوة التماسك أيضاً وفاعلية الأداء في جمعية أخرى تمارس المهام فيها من قبل زوجين يعملان كفريق عمل، وهي من الجمعيات ذات السمعة الكبيرة أيضاً، وهناك جمعية أخرى تظهر فيها قوة تماسك الفريق لأن رئيستها ونائبة الرئيسة صديقتين ويتلقين الدعم والمساندة من باقي الأعضاء. وهكذا يتبين أن قوة العلاقات بين الأعضاء – بغض النظر عن عددهم – والاستمرارية واكتساب الخبرات يؤدي إلى تمكن فرق عمل هذه الجمعيات من تأدية مهامها بكل كفاءة وإن غابت عن غالبيتها التخصصات المهنية التي يجب توافرها فيها.

ويمكن القول أن غالبية الجمعيات التي درست تفتقر من الناحية النظرية إلى الشروط التي يجب توافرها في المنظمات العاملة في هذا المجال، وذلك بسبب افتقارها للمقار الثابتة وللتنظيم الإداري الذي يفترض وجوده فيها، إلا أنه من الناحية العملية تؤدي هذه المؤسسات عملها أو وظيفتها بكفاءة عالية بسبب ما تم الحديث عنه من دعائم التنظيم غير الرسمي فيها، الأمر الذي تؤكده سجلات عملها واستمرارية عملها ونسبة شعبيتها بين أفراد المجتمع، لكن الأمر الذي لا يمكن التنبؤ به هو هل يمكن أن تستمر هذه الجمعيات في المستقبل إذا حدثت تغييرات في أعضاء التنظيمات غير الرسمية (المبنية على القرابة أو الصداقة) نتيجة لغياب التنظيم الرسمي الذي يعد – نظرياً – ضامناً لذلك، في ظل عدم وجود المقار الثابتة التي تدعم الاستمرارية وعدم الاعتماد على النظم الإدارية الرسمية وأساليب عملها. إذ يعد ضمان توافر الشروط لاستدامة عمل هذه الجمعيات من ضمن الأهداف التي تحقق قيم التنمية المستدامة في التخفيف من الفقر والمساهمة في إشباع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لمن يحتاج إلى ذلك وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، وتتفق

هذه النتيجة مع جميع الدراسات السابقة التي توصلت إلى أن الجمعيات الخيرية تمارس دورها الأساسي في مواجهة الفقر بفاعلية.

ويمكن القول بأن هذه المنظمات وعلى الرغم من عدم تنظيم أغلبها إلا أنها تمثل المجتمع الأهلي إلى حد كبير، وتقوم على قوة العلاقة بين أفرادها والمتعاونين معهم وحتى مع المستفيدين من خدماتها، وإن كان لا يمكن الحديث عن مساهمتها بشكل فعال في التنمية إلا بوجود دولة تتبنى خطة تنموية واضحة للتنمية والتنمية المستدامة ولتطوير هذه المنظمات والاعتماد عليها في التأسيس للمجتمع المدني وتوسعة قاعدته الشعبية والمؤسسية.

ثانياً : الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية في مجال العمل الخيري :

تتنوع الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية في مدينة البيضاء، وتتنوع فئات من تقدم لهم هذه الخدمات، وبشكل عام يوجد لدى جميع هذه الجمعيات قوائم من الأسر المكفولة من قبلها، وهذه الأسر هي من أسر الأرامل أو المطلقات اللاتي تعيل أبناء أو من الأسر محدودة الدخل، وهناك فئة أخرى أشار الغالبية بأنها تقفع ضمن اهتمامهم وبأنها من أهم الفئات التي توجد لديها مشكلات اجتماعية كبيرة وهي فئة الليبيات المتزوجات من أجانب وأبنائهن، خاصة ممن تم طلاقهن أو هجرن من قبل أزواجهن.

وتتكفل الجمعيات بتقديم الدعم لمن تتعهد رعايتهم بشكل دائم، وإن كانت هناك بعض التباينات في هذا الإطار وفقاً لما تم التوصل إليه من نتائج، فكل الجمعيات تقوم بتوفير السلع الغذائية للأسر المحتاجة، باستثناء منظمة ريان الخير التي يتركز مجال اهتمامها الأساسي في مجال الجانب الطبي، من توفير الأدوية لمن يحتاجها سواءً ضمن الأسر المسجلة لديها أم لغيرها، أو المساعدة في علاج المحتاجين مجاناً أو على حساب المنظمة في المراكز الطبية الخاصة لدى من يتعاون معهم من الأطباء فيها أو من أصحاب هذه المراكز الطبية، وتساهم هذه المنظمة أيضاً في دعم الأسر المحتاجة بما يحتاجونه من متطلبات أخرى حسب طلبهم.

وفي ذات الوقت فإن بقية الجمعيات تساهم في تقديم الخدمات الطبية ضمن نشاطها ولكن ليس بشكل أساسي مثل منظمة ريان الخير، وتقوم جميع الجمعيات أيضاً بدفع الإيجار الشهري للأسر التي تقيم في مساكن مستأجرة، ويقوم الجميع أيضاً بتوفير الأثاث المنزلي لمن يحتاجه سواءً بشرائه من أموال التبرعات أو بما يتم التبرع به البعض من أثاث مستعمل، بالإضافة إلى مساهمة الجميع في توزيع سلال غذائية أو مبالغ مالية خارج نطاق الأسر المكفولة لديهم في الأعياد وفي شهر رمضان، ويساهم الجميع أيضاً في دعم حملات التبرع لمن لديهم عمليات عالية التكلفة أو لدعم علاج مرضى السرطان سواءً في الداخل أو من تتطلب حالتهم الصحية

العلاج في خارج البلاد، حيث يلاحظ هنا ارتفاع نسبة هؤلاء الأفراد في ظل ظروف اقتصادية صعبة وظروف سياسية أدت إلى غياب الدولة عن تقديم الدعم المناسب لمثل هذه الحالات وللنظام الصحي بشكل عام.

وهناك مساهمات أخرى تقوم بها الجمعيات الخيرية في إطار العمل الخيري مثل المساهمة في بناء المنازل أو صيانتها أو توفير أثاث أو أي مستلزمات تطلبها الأسرة، ويوجد استثناء هنا في تقديم الخدمات تقوم به جمعية أفريقياً، حيث تتعهد بمتابعة الأسر المكفولة لديها في تعليم أبناءها عبر الأخصائيين الاجتماعيين التابعين للجمعية أو المتعاونين معها، حتى أنه يتم تخصيص أخصائيات يعتبرن بمثابة أمهات بديلة للأطفال الأيتام، بحيث تتعهد كل أخصائية مجموعة من الأطفال بالرعاية والاهتمام والمتابعة، وتساهم الجمعية أيضاً في توفير معلمين متطوعين لإعطاء دروس تقوية دراسية لهم، وتقوم أيضاً بمتابعة تربية الأيتام الذين تتكفل الجمعية برعايتهم، بالإضافة إلى تقديم أي خدمات أخرى مثل المساعدة في إنهاء أي إجراءات إدارية أو حتى المساعدة في حل مشكلات قانونية تحتاجها هذه الأسر.

وبالنظر إلى كل هذه الجهود يلاحظ أن هذه الجمعيات هي من أهم المؤسسات التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار الأسري للأسر التي تتكفل برعايتها أو بتقديم الدعم لها من الفئات التي تحتاج إلى هذه الرعاية، خاصة في الجانب الاقتصادي أو الصحي، وضمان حصول أفراد هذه الأسر على سكن ملائم (دائم أو مستأجر)، بالإضافة إلى ما تم الحديث عنه من الاستثناء الذي تشكله جمعية أفريقيا بتقديم خدمات أخرى اجتماعية وتربوية تساعد في تدعيم واقع وحتى ضمان المستقبل لأفراد تلك الأسر. ويمكن اعتبار أن هذه الجهود تساهم بشكل واضح في مواجهة الفقر والمشكلات المترتبة عليه لفئة من فئات المجتمع وتؤدي بالمساهمة مع غيرها من داعمي العمل الخيري الذين يعملون بشكل فردي إلى مواجهة الفقر وهو أحد الأهداف المهمة للتنمية المستدامة، وتساهم هذه الجهود أيضاً في توفير بعض الخدمات الأخرى التي تعد من أهداف التنمية المستدامة مثل الخدمات الصحية، وهي بذلك تؤدي وظيفة مجتمعية مهمة، خاصة في ظل ما تعيشه البلاد من ظروف سياسية وظروف اقتصادية أثرت على المستوى المعيشي للأسر والأفراد، خاصة من ذوي الدخل المحدود، وهي وظيفية يقوم أدائها على ما يمتلكه العاملين في هذه المؤسسات من روح المبادرة والعطاء وثقافة العمل التطوعي والقدرة على القيام به بشكل جماعي، وعلى نسيج العلاقات الذي يوجد بين هذه الجمعيات ومحيطها الاجتماعي من المبادرين بالعمل الاجتماعي الفردي والداعمين لها من بقية أفراد المجتمع.

ولوحظ أنه لا يوجد تواصل أو تنسيق على مستوى كبير بين أغلب المنظمات المدروسة، والتي تعد من أبرز المنظمات العاملة في هذا المجال في مدينة البيضاء، إلا في حالات قليلة يكون التعاون فيها ثنائياً بين جمعيتين فقط لا أكثر، حيث تبين من المقابلات أن جمعية الأثر الطيب هي الجمعية الأكثر تنسيقاً مع غيرها، حيث قالت رئيستي منظمة بصمة خير ومنظمة ريان الخير بأنهما ينسقان معها في مجال العمل الخيري،

وأكدت رئيسة منظمة الأثر الطيب بدورها ذلك، وأضافت بأن هناك تعاون مشترك بينها وبين جمعية الحرية وهي جمعية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفي هذا الإطار أيضاً ذكرت رئيسة جمعية بصمة خير بأن لديهم تعاون وتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر الليبي. ومن جانب آخر ذكر الجميع بأن لهم تنسيق مشترك مع منظمات في مدن أخرى مثل مدينتي بنغازي وطرابلس وحتى مع منظمات من خارج البلاد، ويتمثل هذا التنسيق في الحصول منها على دعم مالي للعمل الخيري.

وعند سؤال الجميع عن سبب عدم التنسيق المشترك بين الجمعيات البارزة في مجال العمل الخيري لم يذكر الجميع أسباب معينة لذلك، وهم أيضاً لا يرفضون فكرة التعاون المشترك، وربما كان السبب في ذلك هو عدم عقد لقاءات أو اجتماعات بينهم، بالإضافة إلى غياب جسم أو آلية لتنسيق العمل المشترك بينهم، وذلك على الرغم من صغر المجتمع في مدينة البيضاء وقوة العلاقات الاجتماعية فيه، وكل ذلك يرجع إلى غياب التنظيم والعمل المؤسسي المنظم، وعدم الاعتماد على الأساليب الحديثة في الإدارة والتخطيط، والافتقار إلى البيئة المؤسسية التي تؤطر عمل هذه المنظمات في سياق واحد يساهم في زيادة فاعليتها وتحقيق تأثيره المطلوب، الأمر الذي تؤكده دراسة (الدنقاوي) التي توصلت إلى أن فاعلية الجمعيات الخيرية هي نتاج مجموعة من العوامل وقدرتها التعبوية.

ثالثاً : عدد الأسر المسجلة لدى الجمعيات الخيرية في مدينة البيضاء :

تباينت الأرقام حول أعداد الأسر التي تتكفل الجمعيات الخيرية برعايتها، حيث توجد هناك أسر تتم رعايتها بشكل دائم، وأسر أخرى يتم دعمها في مناسبات معينة، مثل شهر رمضان وعيد الفطر، أو دعمها بالأضاحي في عيد الأضحى، وبشكل عام لا يقل عدد الأسر المكفولة بشكل دائم في كل مؤسسة عن مئة أسرة، وترتفع أعداد الأسرة المكفولة إلى عدة مئات في بعضها، وأفاد الجميع بأن لديهم سجلات أو منظومات الكترونية لمن يتكفلون برعايتهم خاصة بهم، أما عدد الأسر التي تتلقى دعم موسمي فلم يذكر الغالبية أرقاماً محددة لها باستثناء جمعية بصمة خير التي ذكرت مديرتها بأن لديهم أكثر من (2200) أسرة مسجلة لديهم تشمل جميع من يقدمون لهم الدعم سواءً بشكل دائم أو موسمي، وذكر الجميع بأن توجيه المساعدة يتوقف على ما يتلقونه من الدعم المالي الذي وإن لم ينقطع بشكل كامل لكنه في أحيان كثيرة يقل بشكل كبير.

وعن كيفية تسجيل الحالات الجديدة ومدى التنسيق بين الجمعيات حولها، يتبين أنه لايوجد أي تنسيق بين هذه الجمعيات في عملية تسجيل الحالات الجديدة، ويشير الغالبية إلى أن ضم حالات جديدة لتعهدها بالمساعدة يتم عبر التواصل مع أحد أعضاء الجمعية لطلب المساعدة، سواءً بالحضور الشخصي أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو عن طريق الأقارب والمعارف، أو بتزكية ممن يتعاملون معهم من الناشطين في مجال العمل الخيري بشكل فردي، وذكر الجميع بأنه لا يتم تسجيل أي أسرة إلا بعد إجراء زيارة ميدانية

للتأكد من ما تمر به من ظروف معيشية. وتوجد استراتيجية تتبعها جمعية أفريقيا في البحث عن المحتاجين تعتبر متقدمة على باقي الآليات والأساليب المتعبة من قبل الجمعيات الأخرى، حيث ذكر رئيس الجمعية بأن لديهم تنسيق مع عدد من الأخصائيات الاجتماعيات في غالبية مدراس التعليم الأساسي في مدينة البيضاء، عبر أخصائية تتولى عملية التنسيق وتنظم عملية التواصل، حيث تبلغها الأخصائيات عن أي طفل تشير متابعته إلى أنه يمر بظروف أسرية تتطلب المساعدة في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى التربوي، وتقوم بدورها بإبلاغ رئيس الجمعية الذي يرسل فريق الدراسة الميدانية لزيارة أسرته وإذا انطبقت عليها شروط الرعاية يتم ضمها للأسر التي تتم رعايتها.

وبشكل عام يمكن النظر إلى الطرق التي تعتمدها الجمعيات الخيرية على أنها قاصرة على استهداف جميع المحتاجين لخدماتها، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجمعيات في هذا الجانب، والذي قد يؤدي حتى إلى الاشتراك في تقديم الخدمات لنفس الحالات طالما لا يوجد تنسيق مشترك أو قاعدة بيانات مشتركة يتم الرجوع إليها، ويرجع ذلك إلى عدم الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي في إدارة العمل الخيري والذي أشارت الأدبيات النظرية في فاعليته في نجاح ما يقدم من خدمات للمحتاجين.

رابعاً : مصادر تمويل الجمعيات الخيرية :

تعتمد جميع الجمعيات على ما يقدم لها من تبرعات من قبل المتبرعين، وذكر جميع المسؤولين عن الجمعيات المدروسة بأن هناك داعمين دائمين لهم بالإضافة إلى الكثير من الداعمين غير الدائمين، وترتفع نسبة هذا الدعم في شهر رمضان وفي عيد الفطر وعيد الأضحى، وأشار الجميع بأنهم يعانون من شح الدعم المالي على الرغم من استمراره على مدى أشهر السنة، ولكن بنسب قليلة، الأمر الذي يجعلهم يقفون عاجزين أمام بعض الحالات المستعجلة مثل الحالات الطبية.

ومن الملاحظ أنه لا توجد خطط دعاية واضحة لكل الجمعيات لحث الناس على التبرع، حيث ذكر البعض أنهم يعتمدون على الإعلان عن العمل التطوعي عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، خاصة في بعض الحالات الخاصة كالحالات الطبية، ونشر ما يتم تحقيقه في هذا الإطار، وحول أعمال أخرى يتم إنجازها مثل بناء منزل أو صيانته، وذلك لتشجيع وحث الناس على التبرع، ويذكر هنا أن البعض أبدى اعتراضه على ذلك باعتباره تشهير بمن تتم مساعدتهم. أما عن مدى وجود طرق أخرى لتمويل الجمعيات غير المتبرعين، فيمكن القول أنه لا يوجد الكثير من الخيارات في هذا الإطار، إلا فيما يتعلق بما تقوم جمعية أفريقيا من جهود حول ذلك، منها بناء مقر للجمعية تم التنازل عنه لاحقاً ليكون مستشفى خيري لعلاج الأورام

لدى الأطفال (لم يفتتح بعد)، وتم الشروع بعد ذلك في بناء مقر آخر للجمعية في مكان آخر (لم يكتمل بناءه بعد)، بالإضافة إلى قيام الجمعية بتنظيم حفلات غنائية وعروض يساهم فيها عدد من الأطفال المكفولين فيها، ويتم خلالها عرض قضية الأيتام ونشر الوعي بالعمل الخيري وجمع التبرعات.

ويقوم الجميع بتوزيع بعض صناديق التبرعات في بعض الأماكن مثل الصيدليات، وتقوم بعض الجمعيات بتنظيم بعض البازارات الخيرية التي يرجع ريعها أو غالبيته لدعم العمل الخيري، مع أن هذه البازارات – في أغلب الأحيان - تنظم داخل المدارس مستهدفة طلابها أو بعض المدعوين لحضورها ولا تحظى بالدعاية الكافية، ويتم فيها بيع بعض سلع مشاريع الصناعات الصغيرة النسوية مثل المخبوزات والحلويات والإكسسوارات ومواد التجميل وغيرها، ومن أمثلة ذلك بازار خيري تم حضوره ومشاهدته نظمته جمعية وردامة الخير ومنظمة نهضة وطن في مدرسة ابن خلدون للتعليم الأساسي في مدينة البيضاء لدعم العمل الخيري في المنظمتين. وتوجد تجربة أخرى للتبرع ذكرت رئيسة جمعية وردامة الخير أنها تمت تجربتها في صلاة عيد الفطر الأخير، تم فيها تخصيص مكان لتقديم القهوة والشاي للمصلين في ساحة صلاة العيد مع رفع شعار الجمعية ووضع صناديق لجمع التبرعات، وفي ذات السياق سبق لجمعية وردامة الخير ومنظمة ذات النطاقين القيام بحملات في شهر رمضان تحمل شعار (حملة إفطار صائم) لجمع التبرعات.

وهنا أيضاً يتبين غياب برامج دائمة ومنظمة للحث على التبرع أو السعي إلى خلق مصادر مستدامة للتمويل، باستثناء بعض الاستثناءات التي تقوم بها جمعية أفريقيا مثلاً، أو بعض المحاولات الفردية التي تقوم بقية الجمعيات من وقت إلى آخر، وفي ذات السياق يلاحظ غياب التنسيق بين هذه الجمعيات وبين مؤسسات الدولة المختلفة في هذه الإطار، وحتى مع بعض المؤسسات ذات العلاقة بجمع التبرعات والصدقات والعمل الخيري مثل صندوق الزكاة بهيأة الأوقاف الذي بدأ ينشط بشكل كبير في العمل الخيري في آخر عشر سنوات، والذي ذكر الجميع بأنه لا يوجد تواصل بينهم وبينه ولم يسبق لهم التنسيق معه في أي نشاط، بالإضافة إلى غياب التنسيق مع منظمات أخرى يمكن أن يكون التنسيق معها فاعلاً في العمل الخيري وغيره من الأعمال التي يمكن أن تدعم أهداف التنمية المستدامة مثل الهلال الأحمر وحركة الكشافة، وحتى المنظمات الأخرى ذات الاهتمامات الأخرى، مثل منظمات النشاط البيئي، أو المنظمات المختصة ببرامج التنمية البشرية.

وعند السؤال عن مدى الاهتمام بأية أنشطة أخرى غير العمل الخيري، نجد أن غالبية الجمعيات تركز على العمل الخيري فقط، ما عدا منظمة ذات النطاقين لدعم مشاركة المرأة، وعلى الرغم من أنها من الأقل في مجال العمل الخيري مقارنة بجمعيات أخرى، فإنها كانت المنظمة الوحيدة التي سبق لها المشاركة في عدة حملات تشجير داخل مدينة البيضاء وفي محيطها، ولديها برنامج للمشاركة في حملات أخرى. أما بقية المنظمات أو الجمعيات فلا يوجد لديها أي اهتمام بمثل هذه المناشط، وحتى منظمة نهضة وطن التي من

المفترض أن لديها اهتمام بتطوير المشاريع الصغيرة للنساء، لا توجد لديها رؤية للمستقبل تتضمن برامج تطوير لهذه المشاريع الصغيرة أو تدريب المزيد من النساء على كيفية إنشاء وتكوين مشاريع مماثلة لها. وجميع الجمعيات المدروسة لا تولي اهتماماً ببرامج التدريب الخاصة بالتنمية البشرية، وذلك بعدم تبنيها والإشراف عليها، أو حتى بانخراط أعضائها فيها، ويعد العمل الخيري هو محور الاهتمام الذي يركز فيه الجميع جهودهم، ويفرغون له غالب وقتهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الدنقاوي) التي توصلت إلى أن الجمعيات الخيرية على الرغم من مساهمتها في تحسين نوعية الحياة للكثيرين لكنها لا تساهم في تحقيق التنمية.

ويمكن اعتبار ذلك نتيجة قابلة للتعميم على واقع عمل الجمعيات الخيرية في المجتمع الليبي بشكل عام، وهو ما أكدته الدراسة التي تم اعتبارها لاحقاً كدراسة استطلاعية لهذه الدراسة، والتي تم فيها جمع بيانات عن كيفية القيام بالعمل الخيري في عدد من الجمعيات من مناطق ومدن ليبية مختلفة، والذي عززت من صدقه دراسة واقع ما يقدم من قبل الجمعيات الخيرية في الدراسة الحالية، وذلك بدلاً من الاعتماد فقط على أراء العاملين في هذه المؤسسات واعتبارها كمعيار لتقييم ما يقدم من خدمات، ثم محاولة تعميم تلك النتائج لتقودنا إلى تعميمات مضللة عن واقع العمل الخيري ودوره في تحقيق التنمية.

خامساً : علاقة الجمعيات الخيرية مع محيطها (الجمعيات الأخرى – مؤسسات الدولة الرسمية – المجتمع):

تم الحديث في السابق بأنه لايوجد تنسيق مشترك أو تعاون بين غالبية الجمعيات التي تمت دراستها، ما عدا بعض أنواع التعاون التي تتم بشكل ثنائي، وهذا ما يعد مؤشراً سلبياً على عدم وجود هوية موحدة للمجتمع الأهلي الخيري في مدينة البيضاء، وهو ما يؤثر على زيادة فاعليتها في استهداف الفئات الحاجة للمساعدة، من خلال عدم تكامل الجهود وعدم تبادل الخبرات في مجال عملها، وفي ذات السياق أفاد الجميع بعدم وجود علاقة مع مؤسسات الدولة إلا بعض حالات التعاون التي تعتمد على العلاقات الشخصية بين أصحابها والمسؤولين في بعض المؤسسات العامة، إذ أنه يجب أن يكون هناك تنسيق بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات اجتماعية مهمة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في فرعها المحلي في مدينة البيضاء، وصندوق الزكاة التابع لهيأة الأوقاف.

وفي إطار متصل إن التعاون بين الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى أيضاً يكاد أن يكون شبه معدوم، وإن كان يمكن إرجاع ذلك إلى غياب نشاط تلك المنظمات أو محدوديته إلى حد كبير، ويكاد ينعدم التعاون حتى مع منظمات شبه رسمية مثل حركة الكشاف وجمعية الهلال الأحمر اللتان لهما نشاطات تطوعية ويتداخل عملهما مع مجال عمل الجمعيات الخيرية، وذلك بالإضافة إلى ما يمكن استنتاجه من عدم وجود التفاعل المطلوب بين الجمعيات الخيرية ومحيطها الاجتماعي والذي يمكن يشير إليه حجم الدعم المالي الذي تتلقاه منها ومن حجم مصادره فيها.

الخاتمة :

يمكن تحديد أبرز ما تم التوصل إليه في التحليل السابق في النقاط التالية :

1. إن محاولة دراسة مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في دعم قيم التنمية المستدامة في المجتمع الليبي فيه الكثير من الظلم لها نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتعمل فيها هذه الجمعيات.
2. وفي المقابل فإن دراسة الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية التي درست – والتي تعد الأبرز في مجالها في هذا الإطار في مدينة البيضاء – تشير إلى أنها تساهم بشكل كبير في أداء وظيفتها الظاهرة في مواجهة الفقر والتخفيف من معاناة ذوي الدخل المحدود، وإن كان غالبيتها يعاني من عدم وجود مقار خاصة أو دائمة للعمل منها، وقيام تنظيمها على العلاقات الاجتماعية غير الرسمية، الأمر الذي قد يؤثر على استمرار هذه الجمعيات في تقديم خدماتها في مجال العمل الخيري في المستقبل، بمعنى استدامة محاربة الفقر واستدامة تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها من الخدمات للفقراء.
3. ومما يعزز عدم ضمان استمرار هذه الخدمات هو قلة الدعم المالي الذي تتلقاه الجمعيات، والافتقار إلى طرق مبتكرة لخلق مصادر للدخل، وعدم تطوير برامج حديثة للدعاية للعمل الخيري وللحصول على دعم مالي أكثر لتمويل برامجها.
4. ومن جانب آخر تشير النتائج إلى عدم قدرة هذه الجمعيات على القيام بوظائف أخرى تخدم أهداف التنمية المستدامة، خاصة وأنها لا يمكن أن تساهم بطريقة عملها الحالية في أن تكون وسيطاً مجتمعياً وشريكاً ناجحاً لفعل ذلك، وإن كانت تعذر في ذلك بسبب الظروف السياسية التي تجعلها تعمل في مجتمع تتصف فيه مؤسسات الدولة بالضعف وسوء الإدارة، إلا أن هذه المؤسسات عجزت حتى عن خلق بيئة خاصة بها – كمجتمع أهلي - بسبب غياب التنسيق والعمل المشترك فيما بينها، والذي كان سيمكنها من تطوير أدائها لأدوارها في العمل الخيري من ناحية، ويمكنها من الاستفادة من الخبرات المشتركة فيما بينها من ناحية أخرى، ويمكنها من جانب آخر من دعم خلق قاعدة حقيقية للمجتمع المدني قد تساهم في انتقال المجتمع وتغييره على كافة الجوانب وبناء مؤسساته السياسية والاجتماعية المختلفة.
5. ومن أهم الفوائد التي كان سيضفيها التنسيق المشترك بين الجمعيات على خدماتها في العمل الخيري تتمثل في تأسيس قاعدة بيانات مشتركة للمحتاجين في المجتمع بالتنسيق والتواصل والمشاركة بين الجميع، والاستفادة من الخبرات المشتركة لتطوير آليات حديثة وأكثر كفاءة للبحث عن المحتاجين والوصول إليهم. ويمكن مثلاً لبقية الجمعيات الاستفادة من تجربة إحداها في تقديم الرعاية الشاملة للأسرة المكفولة بدلاً من

الاقتصار على الدعم الاقتصادي لها، والذي قد يشكل النواة لمشروع مجتمعي مدني لدعم البناء الأسري قد تساهم فيه حتى منظمات أخرى من خارج نطاق منظمات العمل الخيري.

6. والتنسيق المشترك يساهم في الاستفادة المتبادلة من تجارب خلق مصادر دائمة للتمويل وتجارب تقديم الدعم الدائم والشامل للمحتاجين، وزيادة فرص قابلية هذه التجارب للتعميم وإعادة الإنتاج من قبل الجمعيات الأخرى، والتي يمكنها بتنسيق العمل المشترك بينها أن تزيد من نشاط وفاعلية هذه الجمعيات ومن زيادة تفاعلها مع محيطها الاجتماعي وتقوية روابطه معها، وحثه على المساهمة في أعمالها ونشاطاتها. وفي ذات السياق إن نجاح إحدى الجمعيات في دعم النشاط البيئي يمكن أن يدعم بالمشاركة فيه على نطاق أوسع من الجمعيات الخيرية ونشر الوعي به بين أفرادها والمستفيدين من خدماتها والمجتمع ككل، ومساهمة منظمات ذات اهتمامات أخرى مثل دعم المشاريع الصغيرة للنساء في العمل الخيري يمكن أن يكون ركيزة لزيادة مشاركة المنظمات المماثلة في هذا الإطار، ولتشجيع القطاع الخاص للانخراط بفاعلية للمشاركة في نشاط العمل الخيري، والذي يمكن من زيادة تطوير القطاع الخاص، وزيادة تفعيل العمل الخيري، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. وكل ما سبق يقودنا إلى نتيجة رئيسية تشير إلى أنه يمكن للجمعيات الخيرية أن تكون أكثر فاعلية في العمل الخيري وأن تحقق الكثير في إطار أهداف التنمية المستدامة على الرغم من كل الظروف إذا قامت بالتطوير من نفسها وتحديث هياكلها الإدارية وتفعيلها، وإذا اعتمدت على التنسيق المشترك فيما بينها وخلق آليات للتواصل والعمل بينها من ناحية، ومع بقية مؤسسات المجتمع الأهلي الأخرى، ومع مؤسسات الدولة في المجتمع الذي توجد فيه، ومع الكيانات التي تشكل القطاع الخاص في المجتمع، حيث تساهم بذلك مع الوقت في خلق بيئة عمل مدنية فاعلة ومشاركة مجتمعية واسعة النطاق تؤسس لثقافة العمل المشترك، الذي يعتمد على الأهداف المستقبلية لتحقيقها، والذي قد يساهم في إحداث تغييرات اجتماعية وحتى اقتصادية وسياسية تساهم في دعم أهداف أكثر أولوية حتى من أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات :

وفي ختام الدراسة واستكمالاً لما طرح في الخاتمة يمكن الخروج بالتوصيات التالية :

1. أولاً وقبل كل شيء إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى خطة تنموية استراتيجية للدولة الليبية تستهدف تغيير الواقع، وتحديد مجموعة من الأهداف المستقبلية يخطط لمشاركة المجتمع الأهلي فيها باستخدام أساليب إدارية حديثة.

2. ولكي تصبح الجمعيات الخيرية ممثلة فاعلة للمجتمع الأهلي الليبي وشريكاً حقيقياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب دعمها لتصبح أكثر تنظيماً وتأسيسا، ودعم استدامة عملها.
3. وفي هذا الإطار يجب إقامة أكبر عدد من الدراسات عن واقع المجتمع المدني وكيفية مساهمته في عملية تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية.
4. يجب خلق آليات للعمل المشترك بين الجمعيات الخيرية فيما بينها، وبينها وبين منظمات المجتمع المدني الأخرى، وبينها وبين مؤسسات الدولة ذات العلاقة بنشاطها، وبينها وبين البيئة الاجتماعية، وذلك لزيادة تفعيل عملها ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. يجب القيام بدراسات عن ثقافة العمل التطوعي في المجتمع الليبي، للوقوف على القيم التي تحكمها، والبحث في كيفية الرفع منها وتوجيه القيم التي تحكمها باتجاه دعم العمل الخيري المنظم الذي يخدم أهداف التنمية المستدامة.

أهم المراجع

1. إدريس، فتحي جاب الله. محمد، علي محمد سلومة. (2022). دور المنظمات التطوعية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية : بالتطبيق على الجمعيات الخيرية بمدينة طبرق – ليبيا، مجلة القرطاس، العدد 19.
2. الجديني، رأفت محمد علي. الشريف، أحمد محمد عبد الحي. (2018). الجمعيات الخيرية ودورها في تحقيق بعض قيم التنمية المستدامة الاجتماعية، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة جدة، السعودية.
3. الجيلاني، بن عوالي. زينة، عرايش. بشرى، بلمشري. (2022). دور الجمعيات في إرساء دعائم التنمية المستدامة : دراسة حالة الجمعية الوطنية للعمل التطوعي في الجزائر، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1.
4. الحوات، علي. (1998). النظرية الاجتماعية : اتجاهات أساسية، منشورات شركة إلجا، فاليتا، مالطا.
5. الدنقاوي، أماني فرج. (2011). دور الجمعيات الأهلية في دعم عملية التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي : دراسة عن الجمعيات الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طرابلس.
6. الطريف، غادة بنت عبد الرحمن. (د. ت). إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، استرجع بتاريخ 13 – 3 - 2024 من الرابط :

https://www.pnu.edu.sa/ar/faculties/socialwork/documents/charitablework.pdf
7. الفهمي، حمدي أحمد بن سالم. (2019) دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية : دراسة من وجهة نظر المستفيدين من برامج وأنشطة جمعية البر الخيرية بمركز جدم، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد 211.
8. القادري، مزنة عدنان. (2024). دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة: الجمعية الكويتية للعمل الإنساني أنموذجاً، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد 137.
9. ديه، حنين. (2015). دور المؤسسات الخيرية في التنمية الاجتماعية : مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
10. سعيدة ، باعلي، (2017)، دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
11. سكوت، جون. مارشال، جوردون. (2011). موسوعة علم الاجتماع، الجزء الثاني، ترجمة : محمد الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
12. سكوت، جون. (2013). علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية، ترجمة : محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.
13. شمس، أمل عبد الفتاح. (2020). دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في صعيد مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس ، العدد 33، الجزء 2.
14. علي، بايزيد. (2022)، التنمية المستدامة : مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي بافلو، الجزائر، المجلد 6، العدد 2.
15. علي، نادر عبد الرازق. (2023). دور الجمعيات الخيرية في المساهمة في التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد 77، العدد 1.
16. غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة. (2014). التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. موقع منظمة الأمم المتحدة، اليوم الدولي للعمل الخيري 5 أيلول / سبتمبر، تم الاسترجاع بتاريخ : 12 – 3 – 2024 من الرابط :
https://www.un.org/ar/observances/charity-day
18. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف التنمية المستدامة، تم الاسترجاع بتاريخ :
20 -3 – 2024 من الرابط : https://www.undp.org/ar/iraq

دور المرأة العاملة في تنمية المجتمع المحلي

(دراسة ميدانية على عينة من مدارس التعليم الاساسي بمكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي زليتن)

د . سالم أحمد الجندي

الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الآداب- قسم علم الاجتماع

Salemhah84@gmail.com

د . أحمد مفتاح مشيري

الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الآداب- قسم علم الاجتماع

mshiriahmad@gmail.com

الملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المرأة العاملة في تنمية المجتمع المحلي، وكيف استطاعت المرأة الليبية العاملة النجاح والتوفيق بين العمل داخل المنزل وخارجه، ومعرفة مدى مساهمة المرأة العاملة في تنمية المجتمع المحلي. مجتمعها وما هي المجالات التي ساهمت من خلالها المرأة العاملة في تنمية المجتمع المحلي, و تكونت عينة الدراسة من" 100 " عاملة من العاملات بقطاع التعليم بمكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي بمدينة زليتن. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، بينما كانت أداة الدراسة هي الاستبانة. وأظهرت نتائج الدراسة أن المرأة العاملة في المجتمع الليبي قد ساهمت في تنمية المجتمع المحلي بشكل فعّال من خلال عملها في التعليم، حيث يُعد التعليم من أهم مؤشرات التحديث في المجتمع, حيث تمكنت المرأة العاملة الليبية من خلاله أداء دورها على الوجه المطلوب بعد حصولها على مؤهل علمي عالي مكّنها من تحقيق أهدافها وطموحاتها وهو الرفع من مستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرتها وللمجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية : المرأة – المرأة العاملة – الأسرة – المجتمع المحلي – تنمية المجتمع – التنمية الاجتماعية – التنمية الاقتصادية.

المقدمة : شهدت المجتمعات الحديثة ومن بينها المجتمع الليبي تغيرات وتطورات لم تقتصر على مجال دون غيره، بل شملت كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، والمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات، شهد هو الآخر هذه الجملة من التغيرات ولعل أبرزها التغير في البنية الاجتماعية والأسرية والذي يتجلى وبشكل بارز في تغير وتعدد الأدوار للمرأة الليبية باعتبارها تمثل نصف المجتمع، فقد استطاعت المرأة في العصر الحديث وخاصة في المجتمعات العربية الإسلامية أن تساهم إلى جانب

الرجل في جميع المجالات، حيث كانت معلمة وقاضية ومهندسة وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة وفي الكثير من جوانب الحياة داخل المجتمع.

وبفعل التغيرات والتطورات التي حصلت على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، الثقافية والفكرية، فقد أثر هذا على تغير البنية الاجتماعية للأسرة وخاصة المرأة وسمح لها بالمشاركة في العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى كثف من مسؤولياتها، حيث وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين واحدة على مستوى الأسرة والأخرى على مستوى المؤسسة.
والمرأة العاملة وبالأخص الأم العاملة أصبحت ظاهرة متفشية تستدعي الدراسة والبحث فيها نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية الشاملة، حيث أن عدم مشاركة المرأة في العمل الخارجي يحد من إبراز قدراتها والتعبير عن أهدافها وطموحاتها والعمل على تحقيقها وتعتبر منطقة زليتن محل دراستنا هذه.

موضوع الدراسة :

قامت المرأة بدور محوري في نهضة المجتمع وأخذت من خلال هذا الدور مقدرتها على التغيير الايجابي, فحضورها في مختلف جوانب الحياة واصرارها على الوقوف بجانب الرجل ومساندتها له دليل على أنها عنصراً أساسياً في إحداث التغيير بالمجتمع.

والمرأة في المجتمع الحديث تعتبر أحد الركائز التنموية به إذ لم يعد يقتصر دورها في بناء الاسرة وتربية الأبناء ورعايتهم, وما تتحمله كزوجة من إدارة الاسرة بل فرض التغير الاجتماعي والثقافي والتطور الاقتصادي على المرأة الخروج للعمل ومشاركتها في كافة أوجه النشاط الاقتصادي بالمجتمع وكرغبة منها في تأكيد دورها وذاتها كعنصر فعّال ومساهم في تنمية المجتمع المحلي.

ويتحدد موضوع الدراسة في التركيز على دور المرأة العاملة في التنمية دراسة ميدانية على عينة من العاملات بمكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي زليتن, ويرجع اختيار موضوع المرأة العاملة لأنها أكثر ادراكاً ووعياً لطبيعة دورها في العملية التنموية وأكثر تفاعلً معها .

ومما سبق يمكن أن نطرح التساؤلات التالية :

1- ما هي الأسباب التي تدفع المرأة للخروج للعمل ؟
2- ما هي العوائق التي تحول دون ممارسة المرأة للعمل في مدينة زليتن " منطقة الجمعة "
3- هل ساهم خروج المرأة للعمل في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ؟
4- ما هي أكثر المجالات التي ساهمت فيها المرأة تنموياً ؟
5- هل عمل المرأة ساهم في تحسين أحوال التنمية في مختلف مجالاتها ؟
6- ما مدى مشاركة المرأة في عملية التنمية ؟

أهداف الدراسة :

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة هي:

1. التعرف على أهم العوامل التي تشجع المرأة الليبية في مدينة زليتن على العمل خارج المنزل.
2. التعرف على دور المرأة العاملة في تنمية وتطوير المجتمع .
3. التعرف على أهم العوامل التي تعيق عمل المرأة الليبية في مدينة زليتن .
4. معرفة أثر خروج المرأة للعمل على رعاية الاسرة .
5. التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة العاملة .
6. معرفة ما مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية في مختلف مجالاتها .

- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أنها تتناول أمرين مرتبطان ببعضهما البعض في بناء المجتمع وتطوره, هما المرأة والمجتمع, فلا يمكن أن تتحقق التنمية في أي مجتمع بدون مشاركة المرأة وأن يكون لها دور فعّال فيها, ويمكن أن نلخص أهمية هذه الدراسة في الآتي :

1. الكشف عن حقيقة الدافع الذي يدفع المرأة للعمل .
2. الكشف عن حقيقة وضع المرأة ودورها في تنمية مجتمعها .
3. معرفة مشاركة المرأة في عملية التنمية .
4. محاولة التعرف على الاسباب التي تحول دون ممارسة المرأة للعمل .
5. تفيد المرأة العاملة في التعرف على أهمية دورها في تنمية المجتمع ونجاحها ومساهمتها في تطوره وتقدمه .

حدود الدراسة :

1. **الحدود المكانية :** تحديد مجال الدراسة تم تبعا لطبيعة الموضوع، وبناء عليه فإن هذه الدراسة كانت بـــــمدينة زليتن في مدارس مكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي.
2. **الحدود البشرية :** تتوزع فئات العاملات بالمدارس الثانوية مدينة زليتن (مكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي) إلى ثلاث فئات حسب المستوى المهني وهي : فئة الأستاذات وفئة الموظفات وفئة عاملات النظافة .
3. **الحدود الزمنية:** لقد استغرقت هذه الدراسة ثلاثة شهور فبراير، ومارس، وابريل للسنة الجامعية: 2024م

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة :

1. **الدور :** هو مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعياً والمرتبطة به, والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الافراد محكومة اجتماعياً وتتبع نماذج سلوكية محددة, فالمرأة في أسرتها لها مكانة اجتماعية تمثل الدور المطلوب منها.
2. **المرأة العاملة:** هي المرأة التي تزاول مهنة أو وظيفة معينة خارج البيت بحيث تستغرق ساعات من وقتها مقابل أجر { كاميليا عبدالفتاح, بيروت 1984م, ص 100 }.
3. **التعريف الاجرائي للمرأة العاملة :** وهي المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة التي تعمل خارج المنزل وتتحصل على أجر مقابل ذلك.
4. **التنمية :** هي عملية تغيير اجتماعي تؤثر على سلوكيات الافراد وتصرفاتهم, وتهتم بدراسة مشاكلهم على اختلافها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو صحية { حسين عبدالحميد رشون, الاسكندرية 2009م, ص7 }.

ويعرفها سمير نعيم بأن التنمية هي الارتقاء بمستوى الانسان ذلك الارتقاء الذي يحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن اشباع حاجاته الأولية بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق واشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية التي تميزه عن سائر الكائنات الحية الأحرى { أبو الحسن عبد الموجود, الاسكندرية 2006م, ص17 }.

ـــ **التعريف الاجرائي للتنمية:** هي البرامج والخطط التنموية التي تحقق لكل انسان قدرات ومهارات تمكنه من الاستفادة من فرص الحياة وهذه البرامج تتمثل في الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، والدخل, والعمل, والاسكان والبيئة, والامن والاستقرار.

5. التنمية الاجتماعية: وهي عبارة عن اشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تُبدل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الايجابية، ويلزم لذلك أن يتميز بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم { أبو الحسن عبد الموجود, الاسكندرية 2006م, ص20 }.

6. التعريف الاجرائي للتنمية الاجتماعية: هو أن التنمية تعتمد على التخطيط الاجتماعي

7. المجتمع : هو عدد من الجماعات البشرية يعيشون في منطقة جغرافية واحدة وتربطهم ثقافة لفترة دائمة نسبياً مما ينتج عن هذا الترابط تعامل اجتماعي وعلاقات ينشأ عنها وجود جماعات ومؤسسات اجتماعية.

8. تنمية المجتمع: وهي عبارة عن عمليات يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ومساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه وتطوره.

المرأة الليبية واسهاماتها في عملية تنمية المجتمع الليبي :

من خلال التوجيهات والسياسات الاجتماعية الليبية فقد ساهمت المرأة الليبية في عملية التنمية واستفادت من فوائدها وثمارها دون أي تفرقة بين المرأة والرجل, وقد أظهرت نتائج خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي مند عام 1970م وحتى الوقت الحاضر هناك مؤشرات اجتماعية عالية في التطور وتغير واقع المرأة الليبية إلى الافضل والاحسن سواء في محال التعليم حيث اصبحت المرأة تمثل 50% من أعداد الطلاب المسجلين في كل المراحل التعليمية الاساسية والثانوية والجامعية، أو في مجال العمل حيث ارتفع معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاطات الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية من حوالي 5% أو أقل في السبعينات هذا ما جاء في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة وانطلاقاً من هذه المعطيات وتأكيدها فان تشريعات وقوانين العمل الليبية تشجع المرأة على العمل وتساويها بالرجل الذي تساوت ظروف وطبيعة العمل, وبذلك حقق القانون الليبي مبدأ الأجر المتساوي لما كانت المرأة العاملة الليبية تتحمل مسؤوليات الامومة والكثير من الواجبات المنزلية فقد أفردت لها تشريعات العمل الليبية بعض المزايا الخاصة بهدف مراعاة أنوثتها وظروف أمومتها كزوجة { علي الحوات, بنغازي 2006م ص102 }

دور المرأة في التنمية الاجتماعية :

إن المرأة التي تشكل نصف المجتمع تعتبر عاملاً مهماً من العوامل التي تساعد على إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعملية ابعادها أو تهميشها عن مجال التنمية يعني أن على المجتمع أن يعمل بنصف طاقاته وهذا بدوره يعيق عملية التنمية, كما أن المرأة نصف المجتمع وبالتالي لا يمكن أن تنجح الخطط التنموية دون مشاركة المرأة ولا يمكن اعتبار المرأة مستقبل لخدمات التنمية وذلك لأنها عنصر من عناصر التغير الاجتماعي, وبذلك لابد من تمكينها حتى تتطلع على دورها كاملاً في عملية التنمية, ويجب حلحلة وتدليل كل الصعاب والمشكلات التي تمنعها عن المشاركة الايجابية في تنمية المجتمع المحلي.

ـــ مؤشرات تمكين المرأة للمشاركة في تنمية المجتمع المحلي :

1. نشر الوعي الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع المحلي.
2. على المجتمع أن يقوم بتنمية القدرات والمهارات التي تخص المرأة.
3. تقديم المساعدة للمرأة كالحصول على قروض أو منح مالية لتشجيعها.
4. تسويق الانتاج الاسري أو المنزلي وذلك من خلال فتح معارض لتسويق الانتاج.
5. الاستفادة من رأي الدين في تدعيم ومشاركة المرأة في وضع الخطط التنموية.
6. تأسيس جمعيات أهلية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها في تعليم المرأة كيفية المشاركة في عملية التنمية المجتمعية.

الدراسات السابقة :

دراسات عربية :

1- **دراسة { ظاهر محسن هاني: 2017م }** بعنوان: المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة، دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل.

تناول موضوع الدراسة قضية المرأة والتنمية في العراق من خلال إبراز الظروف الاجتماعية التي مر بها المجتمع ودورها في تغير نظرة المجتمع للمرأة، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قناعة المرأة العراقية بأهمية دورها التنموي، وكذلك معرفة الصعوبات والمعوقات التي يراها مجتمع الدراسة أنها تحد من مشاركتهن في التنمية.

الاجراءات المنهجية :

- استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة على عينة عمدية من الموظفات بجامعة بابل قوامها 125 مبحوثة، واستخدم استمارة الاستبيان في جمع المعلومات من عينة الدراسة.
- وتوصلت الدراسة أنه رغم التغيرات التي مر بها العراق على امتداد تاريخه الاجتماعي، لم تتغير نظرة المجتمع للمرآة إلا قليلاً على الرغم من فاعليتها الاجتماعية وفي مختلف الأصعدة.
- . للظروف الاجتماعية التي مر بها المجتمع العراقي تأثير واضح في تحديد نوع المساهمة التي تؤديها المرأة في مجال التنمية.
- . ما تزال القيم والعادات والاعراف الاجتماعية تلعب دورا فاعلا في تشكل نظرة الافراد الذكور نحو المرأة.

2- **دراسة { رفيدة رفعت، أشرف محمد:2021م }** بعنوان: دور المرأة العاملة في التنمية الاجتماعية وعلاقتها بأدائها المهني، دراسة سوسيولوجية لعينة من النساء العاملات.

تناول موضوع الدراسة المرأة العاملة في المجتمع المصري ودورها في التنمية من خلال توضيح السمات الشخصية للمرأة العاملة كمحرك فعال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر، هدفت الدراسة الى وصف وتحليل خصائص المرأة الحضرية من حيث قدرتها المعرفية والثقافية وكذلك التعرف على اتجاهاتها نحو القضايا المجتمعية السائدة.

وكانت تساؤلات الدراسة كما يلي :

. ما دور المرأة المصرية في التنمية الاجتماعية وعلاقتها بسلوكياتها المهنية؟

. ما المقومات الشخصية والمهنية المطلوب توفرها في المرأة العاملة؟

. ما طبيعة التغيرات الاجتماعية التي تؤثر على دور المرأة في المجتمع

دراسات اجنبية :

1-**دراسة { Nikolaou, Vasilis :2019 }** بعنوان: مساهمة المرأة في التنمية المحلية المستدامة بقرية رودوس باليونان .

تناول موضوع الدراسة معرفة دور المرأة في التنمية المحلية المستدامة في أربعة محاور هي: (الاقتصادي، الاجتماعي ،الثقافي، والبيئي) على عينة عمدية من نساء بلدة رودوس ممن تزيد اعمارهن عن 65 سنة.

وقام الباحث في هذه الدراسة باستخدام اداة المقابلة الغير مقننة في جمع المعلومات من عينة البحث، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ان مشاركة المرأة كان لها أهمية ودور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقرية رودوس فقد كانت تعمل إلى جانب زوجها في حقول العنب والزيتون.

- كان للمرأة في قرية رودوس مساهمة كبيرة في العمل الريفي إلى جانب قيامها ببعض الصناعات المنزلية من حياكة المنسوجات والصناعات الغذائية.

2- **دراسة { Moses Atogo: 2016 }** بعنوان: دور المرأة في تنمية المجتمع، دراسة ميدانية بمدينة بواري بنيجيريا.

تناول موضوع الدراسة معرفة العوائق التي تحد من تمكين المرأة في تنمية المجتمع، كما هدفت الدراسة إلى اقتراح استراتيجيات يمكن من خلالها تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع. انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي: ما هي المشاكل التي تعيق مشاركة المرأة في تنمية المجتمع؟

وتم استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة في جمع المعلومات على عينة عشوائية من النساء العاملات بمدينة بواري قوامها 200 امرأة من مختلف الفئات العمرية والمهنية باستخدام أداة المقابلة المقننة في جمع المعلومات.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- التعليم واكتساب المهارات هو افضل طريقة لتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع.
- عدم دعم الحكومة يشكل أحد العوامل المسؤولة عن محدودية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع

- العوامل البيولوجية والثقافية هي التي تحد من مشاركة النساء في التنمية بمجتمع بوراي.

الاجراءات المنهجية :

في ضوء الاهداف المحددة لهذه الدراسة فإنه تعتبر من الدراسات الوصفية التحليلية باستخدام منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع البحث واختيار عينة الدراسة المناسبة التي يمكن أن تمثل المجتمع بأكمله, وتم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من وحدة اهتمام الدراسة .

المنهج المستخدم في الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكذلك إعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

أداة جمع البيانات :

الأداة المستخدمة في هذه الدراسة هي استمارة الاستبيان وهي تعتبر وسيلة من وسائل جمع البيانات.

مجتمع الدراسة :

اشتمل مجتمع هذه الدراسة الأصلي على المرأة العاملة التي تعمل بالمؤسسات التعليمية القطاع العام (مدارس التعليم الاساسي) "بمكتب الخدمات التعليمية الفرع الغربي"، وقد تم توزيع (100) استمارة كعينة تمثل مجتمع الدراسة وبنسبة 20% من مدارس التعليم الثانوي بمنطقة الجمعة بمدينة زليتن .

أساليب التحليل الإحصائي :

تم القيام بمراجعة استمارة الاستبيان للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل حيث تم ترميز المتغيرات والبيانات ومن تم تفريغها بواسطة الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حيث تم مراجعة عملية الإدخال للتأكد من دقتها وصحتها.

وتم تناول نتائج التحليل الإحصائي والأساليب في الإجابة على تساؤلات الدراسة، والتحليلات الإحصائية الوصفية التي تم فيها استخدام أساليب التكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة:

سيتم تناول نتائج التحليل الإحصائي والأساليب الاحصائية في الإجابة على تساؤلات الدراسة، والتحليلات الإحصائية الوصفية التي تم فيها استخدام أساليب التكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة .

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
20 - 25	13	%13
26 - 30	20	%20
31 - 35	26	%26
36 - 40	20	%20
41 - 45	14	%14
45 فما فوق	7	%7
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب العمر والذي يبين أن أغلبية عينة الدراسة من العاملات كان متوسط أعمارهن ما بين (31 – 35) وبنسبة 26 % من عينة الدراسة, وهذه النسبة تعتبر قليلة أو ضعيفة بالنسبة لهذا العصر, وهذا يرجع لعدم تقديم الدعم الكافي والكامل للمرأة العاملة من المجتمع ككل , وارهاقها بالأعمال والإلتزامات الاسرية مما سبب في تركها لمجال العمل في بعض الاحيان في سن مبكرة .

جدول رقم (2) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	36	%36
مؤهل جامعي	64	%64
المجموع	100	%100

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن المستوى التعليمي لأغلب العاملات في عينة الدراسة من حملة المؤهلات الجامعية وبنسبة 64 % وهذا مؤشر يدل على حرص المرأة على مواصلة تعليمها الجامعي وخاصة بعد تطور قطاع التعليم العالي وانتشار الكليات الجامعية وقربها وسهولة المواصلات .

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	78	%78
عزباء	21	%21
مطلقة	0	%0
أرملة	1	%1
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن غالبية عينة الدراسة من فئة المتزوجات وبنسبة 78% ولعل السبب في ذلك أن العاملات المتزوجات في حاجة الى دخل مادي (مرتب) يساعدها على تكاليف الحياة وهذا بدوره يحقق التعاون بين الزوجين في الاسرة اقتصادياً وكذلك يعتبر مؤشر على تغير ثقافة المجتمع حيث أصبح الزواج من المرأة العاملة أو المرأة التي لديها وظيفة مطلب أساسي عند الزواج أو كشرط من شروط اتمام عملية الزواج .

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات العمل " الخبرة "

سنوات العمل " الخبرة "	التكرار	النسبة المئوية
5 - 10	52	% 52
11 - 20	35	% 35
21 - 30	12	% 12
31 فما فوق	1	% 1
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن غالبية عينة الدراسة من فئة (5- 10) وبنسبة 52 % وذلك بسبب حداثة عمل المرأة في المجتمع الليبي " مجتمع الدراسة " وكثرة الصعوبات التي تواجهها التي قد تؤدي بها إلى ترك العمل مبكراً .

جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الدخل الشهري .

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
1500 - 1200	5	%5
1800 – 1500	20	%20
2100 – 1800	72	%72
2100 فما فوق	3	%3
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية العاملات في التعليم من دوي الدخل الشهري من فئة (1800– 2100) وبنسبة 72 % وهذا مؤشر يدل على تحسن الوضع الاقتصادي لأسرة المرأة العاملة ومساهمتها في ميزانية الأسرة محور أساسي في إدارتها .

جدول رقم (6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
موظفة ادارية	27	%27
معلمة	73	%73
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن أكثر العاملات يعملن على وظيفة معلمة وكانت نسبتهن 73 % وأن ما نسبته 27% من العاملات يعملن كموظفات ادارية أخرى , وقد يرجع سبب ذلك إلى أن أغلب العاملات يفضلن مهنة التدريس, وقد أدى ذلك إلى نجاحات كبيرة ومهمة في مجال التعليم.

جدول رقم (7) يوضح هل عمل المرأة يعتبر من الحاجات الضرورية

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	65	%65
لا	4	%04
أحياناً	31	%31
المجموع	100	%100

يتضح من خلال جدول رقم (7) أن عمل المرأة يعتبر من الحاجات الاساسية وكانت النسبة 65 % وتتمثل هذه الحاجات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للمرأة وهذا يؤكد على أن عمل المرأة أصبح ضرورة من ضرورات التنمية في مجتمع الدراسة .

جدول رقم (8) يوضح أثر عمل المرأة على شؤون المنزل

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	%08
لا	63	%63
أحياناً	29	%29
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن عمل المرأة لا يؤثر على شؤون المنزل وكانت النسبة 63 % من مجموع عينة الدراسة ويرجع ذلك للتعاون وحسن التنظيم بين الزوجين .

جدول رقم (9) يوضح هل يساهم عمل المرأة في تغيير نمط العادات والتقاليد في المجتمع

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	52	%52
لا	29	%29
أحياناً	19	%19
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9)أن عمل المرأة قد يساهم في تغيير نمط العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وبنسبة 52% من عينة الدراسة ويجب نشير إلى أن هذا التغير في نمط العادات والتقاليد يسير بشكل بطيء وتدريجياً ويظهر ذلك من خلال هذه النسبة المتوسطة إلى حد ما ولأنه مازالت هناك صعوبات وعراقيل تواجه عمل المرأة وتحد من مساهمتها في عملية التغيير في المجتمع المحلي .

جدول رقم (10) يوضح هل يساهم عمل المرأة في رفع مستوى الاسرة الاجتماعي والاقتصادي

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	86	%86
لا	02	%02
أحياناً	12	%12
المجموع	100	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن عمل المرأة يساهم في رفع مستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وكانت النسبة 86 % ويرجع ذلك لعمل المرأة والراتب الذي تتقاضاه مقابل العمل .

جدول رقم (11) يوضح بعض الخلافات الزوجية نتيجة عمل المرأة

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%11
لا	35	%35
أحياناً	54	%54
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن سبب الخلافات الزوجية تحدث أحياناً وكانت نسبته 54 % ويرجع السبب الى بعض القيم الاجتماعية والتي لا تزال تسيطر على العلاقات بين الزوجين , وسيطرة الزوج على الامور المادية وكذلك بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع

جدول رقم (12) هل دور المرأة هو تربية الابناء والاعتناء بهم وبالزوج والأسرة فقط

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	%08
لا	82	%82
أحياناً	10	%10
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن غالبية عينة الدراسة كانت اجابتهن (لا) وبنسبتهن 82 % أي أن عمل المرأة ليس بالبيت فقط, وأن ما نسبته 08% كانت اجابتهن (نعم) وما نسبته (10%) كانت اجابتهن (أحياناً) كل هذا يشير إلى أن للمرأة أدوار اجتماعية ووظيفية وأعباء كثيرة تثقل كاهلها والسبب حسب وجهة نظر الباحثين هو عدم المشاركة الفعلية في أداء هذه الادوار بين الزوجين , وكذلك تطلع المرأة إلى العمل خارج البيت وخاصة بعد حصولها على مؤهلات علمية تؤهلها للمشاركة في المساهمة في تنمية المجتمع المحلي .

جدول رقم (13) هل يساهم عمل المرأة في تطوير العلاقات بينها وبين الرجل

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	%49
لا	32	%32
أحياناً	19	%19
المجموع	100	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن عمل المرأة قد ساهم في تطوير العلاقات بين الزوجين وكانت الاجابة (نعم) بنسبة 49% وأن ما نسبته 32% كانت اجابتهن (لا) وما نسبته 19% كانت اجابتهن (أحياناً), هذا كله حسب وجهة نظر الباحثين يعتمد على مدى تفهم الزوجين لعمل المرأة ونوع وظيفتها, وكذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشانها .

جدول رقم (14) هل يساهم عمل المرأة في تطور وتقدم المجتمع

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	85	%85
لا	3	%03
أحياناً	12	%12
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن غالبية أفراد العينة كانت اجابتهن (نعم) وبنسبة 85 %, وأن ما نسبته 03% كانت الاجابة (لا) , وما نسبته 12 % كانت اجابتهن (أحياناً) وهذا يرجع حسب وجهة نظر الباحثين يعتمد على مدى توفير المجتمع لإمكانيات واحتياجات المرأة حتى تستطيع أن تبدع في عملها وبذلك يتطور المجتمع, فمساهمة المرأة مهمة وكبيرة بالنسبة للمجتمع متى توفرت لها البيئة المناسبة للعمل .

جدول رقم (15) هل يساعد عمل المرأة في زيادة دخل الأسرة

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	94	%94
لا	01	%01
أحياناً	05	%05
المجموع	100	%100

من خلال الجدول رقم (15) يتضح أن غالبية عينة الدراسة كانت اجابتهن (نعم) وبنسبة 94 %, وهذا مؤشر يدل على أن عمل المرأة له أثر كبير وملحوظ في تحسن ورفع مستوى المعيشة

جدول رقم (16) يوضح ماذا يعني العمل الوظيفي بالمؤسسات بالنسبة للمرأة

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
يشعرني بالثقة بالنفس	40	%40
يشعرني بذاتي	30	%30
أعتبره حق من حقوقي	30	%30
المجموع	100	%100

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة يرون أن عمل المرأة يشعرها بالثقة بنفسها وكانت نسبتهن 40%, وجاءت في المرتبة الثانية فقره تشعر بذاتها وكانت النسبة 30 %, وفقرة أعتبره حق من حقوقي جاءت بنسبة 30 %, وهذا كله يتأتى من خلال مساهمة المرأة الفعالة في رفع المستوى الاقتصادي لها ولأسرتها, وقدرتها على أداء العمل واتقانه والإبداع فيه, وعلى المجتمع أن يعمل على رفع مستوى هذه الثقة عن طريق تكليفها بأعمال مختلفة وأدوار مهمة تعود بالفائدة عليها وعلى المجتمع .

جدول رقم (17) يوضح المجالات التي تساهم من خلالها المرأة في تنمية المجتمع المحلي

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
التوظيف الاداري	24	%24
التدريس	68	%68
التمريض	4	% 4
العمل في الانتاج	4	% 4
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن غالبية عينة الدراسة يفضلن العمل في التدريس وكانت نسبتهن 68 %, وجاءت في المرتبة الثانية فقرة التوظيف الاداري وكانت نسبتهن 24 %, أما الفقرات الأخرى فحظيت بنسب ضئيلة جداً, وهذا حسب وجهة نظر الباحثين الانتشار الواسع للكليات بالجامعة الاسمرية وخرجاتها كانت كثيرة ومتنوعة وأغلبها تعليمية فكان للمرأة الليبية في مدينة زليتن الحظ الأوفر في الحصول على مؤهلات علمية تمكنها من الحصول على وظيفة التدريس كمعلمة لأن هذه الوظيفة هي الأكثر ملائمة بالنسبة لعمل المرأة حسب القيم السائدة في مجتمع الدراسة, وبالتالي تتم المساهمة في تنمية المجتمع المحلي .

جدول رقم (18) يوضح الاسباب التي تحول دون قدرة المرأة على مواصلة العمل

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
مشاكل نفسية كالقلق	14	%14
مشاكل اجتماعية وأسرية	46	%46
تدني المردود المادي للعمل	9	% 9
قلة المواصلات	31	% 31
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن غالبية عين الدراسة وبنسبة 46 % يعانون من المشكلات الاجتماعية والالتزامات ويعتبرنها من الاسباب التي تحول دون مواصلة العمل, وتأتي في المرتبة الثانية قلة المواصلات وكانت بنسبة 31 %, وفي المرتبة الثالثة المشكلات النفسية وكانت بنسبة 14 % وجاءت في المرتبة الاخيرة تدني المردود المادي للعمل وكانت بنسبة 9 %, ولكن يمكن التغلب على هذه المشاكل من خلال التعاون بين الأسرة والمجتمع وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تربوية بديلة كدور الحضانة مثلاً ورياض الاطفال لتقوم بمهام المرأة العاملة أثناء وجودها في العمل .

جدول رقم (19) يوضح دوافع خروج المرأة للعمل

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
الحاجة الاقتصادية	36	%36
الوصول إلى مكانة اجتماعية راقية	39	%39
الاستمتاع بالعمل	25	% 25
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن غالبية أفراد العينة كان دافعهن للخروج للعمل هو الوصول إلى مكانة اجتماعية أرقى وكانت نسبتهن 39 %, وهذا مؤشر يدل على أن المرأة المتعلمة تتحصل على عمل يتناسب مع مؤهلها العلمي وتخصصها وهذا من شأنه أن يرفع من مكانتها الاجتماعية داخل أسرتها ومجتمعها المحلي, وجاء في المرتبة الثانية الدافع الاقتصادي وكان بنسبة 36 %, وهذا يرتبط بالمستوى التعليمي للمرأة العاملة ودرجتها العلمية فكلما كانت الدرجة العلمية عالية كان المردود عالياً بمعنى أن هناك تناسب طردي بين الدرجة العلمية والمردود الاقتصادي , وجاء في المرتبة الاخيرة فقرة الاستمتاع بالوقت وبنسبة أقل مما

سبق وهي 25 %, مما يدل على أن المرأة العاملة ليس لديها أوقات فراغ للاستمتاع فوقتها كله مملوء إما في البيت أو في العمل .

جدول رقم (20) يوضح ما حققته المرأة من خلال خروجها للعمل

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
الحاجة الاقتصادية	41	%41
القضاء على أوقات الفراغ	25	%25
تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة	34	% 34
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن غالبية عينة البحث يرون أن ما حققته المرأة من خلال خروجها للعمل هو تحقيق الحاجة الاقتصادية أو الرفع من مستواها الاقتصادي وكانت بنسبة 41 %, وجاءت في المرتبة الثانية مما حققته المرأة من خلال خروجها للعمل هو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات وبنسبة 34 %, أما فقرة قضاء وقت الفراغ فجاءت في المرتبة الثالثة وبنسبة 25 %, كل هذا سيؤثر بشكل ايجابي على الاسرة والمجتمع والرفع من مستواهما الاقتصادي .

جدول رقم (21) يوضح نسبة مساهمة المرأة في تنمية المجتمع المحلي

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	54	%54
بدرجة محدودة	33	%33
بدرجة مقبولة	13	% 13
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) غالبية عينة الدراسة يرون أن مساهمة المرأة في تنمية المجتمع المحلي كانت (بدرجة كبيرة) وبنسبة 54 %, وجاءت في المرتبة الثانية فقرة (بدرجة محدودة) وبنسبة 33 %, وجاءت (فقرة بدرجة مقبولة) في المرتبة الثالثة وبنسبة 13 %, وهذا مؤشر يدل على اندفاع المرأة بشكل قوي وفعال في مجال العمل باعتباره مجال جديد في المجتمع الليبي رغم الصعاب والعقبات التي تواجه المرأة إلا أنها ساهمت مساهمة كبيرة في تنمية المجتمع الليبي, ويجب تشجيعها واتاحة الفرص المناسبة أمامها للعمل والإبداع .

جدول رقم (22) يوضح دعم المجتمع ومساندة المرأة العاملة

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	10	%10
بدرجة مقبولة	32	%32
بدرجة محدودة	58	% 58
المجموع	100	%100

تلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن غالبية عينة الدراسة يرون أن الدعم المجتمعي للمرأة العاملة كان (بدرجة محدودة) وبنسبة 58 %, و(بدرجة مقبولة) جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة 32 %, أما فقرة (بدرجة) كبيرة فجاءت في المرتبة الثالثة وبنسبة 10 %,

وهذا المؤشر يدل على عدم الاهتمام من قبل المجتمع بالمرأة العاملة ومساندتها مادياً ومعنوياً.

جدول رقم (23) يوضح مستوى اهتمام المجتمع بالمرأة العاملة عموماً والعاملات بالقطاع التعليم خصوصاً

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	7	%7
بدرجة مقبولة	26	%26
بدرجة محدودة	67	%67
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤيدون فقرة (بدرجة محدودة وكانت النسبة 67 %, وأن فقرة (بدرجة مقبولة) جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة 26 %, أما فقرة (بدرجة كبيرة) فقد جاءت في المرتبة الثالثة وبنسبة 07 %, أيضاً هذا مؤشر سلبي يدل على أن اهتمام المجتمع بالمرأة العاملة يكاد أن يكون معدوم أو اهتمام ضعيف جداً, فمازال أمام المرأة العاملة العديد من الصعوبات وعلى المسؤولين تدليل وحلحلة هذه الصعوبات لصالح المرأة العاملة .

نتائج الدراسة :

1. تبين لنا من البيانات الاساسية أن أغلب العاملات تتراوح أعمارهن ما بين (31 – 35) وبنسبة 26 %, وذلك من ذوات المستوى التعليم العالي (الليسانس) بنسبة 64 %, وأن أغلبهن من حاملات الشهادة الجامعية ومؤهلة للتدريس في مؤسسات التعليم المتوسط, وأن أغلبهن متزوجات وبنسبة 52 %, وأن أغلب المدرسات لهن مؤهل يؤهلن للتدريس في المؤسسات, وأن دخلهن الشهري يتراوح (1800-2100) وبنسبة 72 %.
2. تبين من خلال نتائج الدراسة أن عمل المرأة يعتبر من الضروريات في هذا العصر وذلك لرفع المستوى المعيشي للأسرة الليبية .
3. أكدت نتائج الدراسة أن عمل المرأة لا يؤثر على التزامات البيت الأسري .
4. أوضحت نتائج الدراسة أن عمل المرأة قد يساهم في تغيير نمط العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وبالتدرج البطيء .
5. أوضحت نتائج الدراسة أن بعض المشاكل التي تواجه المرأة العاملة في العمل هي عدم انتظام ساعات الدوام الرسمي والمتمثلة في زيادة ساعات العمل أحياناً والتي لا تتناسب مع طبيعة وخصائص المرأة .
6. أوضحت الدراسة أن ابرز المشاكل التي تواجه المرأة العاملة هي المشاكل الاجتماعية المتمثلة في ثقافة المجتمع والتي يمكن التغلب عليها من خلال نشر الوعي الاجتماعي بأهمية عمل المرأة ودورها في المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع المحلي .
7. أكدت الدراسة أن من أهم المجالات التي يمكن أن تساهم المرأة من خلالها في تنمية المجتمع هو العمل في مهنة التدريس بقطاع التعليم وذلك نظراً لأن هذه المهنة تتناسب مع طبيعة المرأة وكذلك لحصولها على مؤهلات علمية تؤهلها لذلك .
8. استنتجت الدراسة أن مساهمة المرأة العاملة في تنمية المجتمع وبدرجة كبيرة يرجع إلى اقبال المرأة الشديدة على العمل خارج البيت في مهن لم تعهدها من قبل في عقود ماضية, وانخرطت في هذا المجال بالرغم من كل الصعاب والعقبات التي تواجهها, ومع ذلك لا يزال مساهمة المرأة في بعض المجالات الاخرى ضعيف مقارنة بمساهمتها في مجال التعليم .

توصيات الدراسة :

1. محاولة علاج بعض المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العاملة والتي تعتبرها من الاسباب التي تمنعها عن مواصلة عملها.

2. تشجيع المرأة العاملة على العمل حتى بعد الزواج وذلك لأن عملها يساهم في زيادة رفع المستوى الاقتصادي لها وللمجتمع المحلي .
3. تنسيب كل امرأة عاملة في المكان المناسب حسب تخصصها حتى تتمكن من عملية التكيف مع الاوضاع الجديدة داخل المؤسسة التي ستعمل بها .
4. وجود اخصائيات اجتماعية داخل المؤسسة حتى تعتني بدراسة المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها المرأة العاملة .
5. توفير مراكز حضانة لاستقبال أطفال المرأة العاملة حتى تتمكن من تأدية عملها كما هو مطلوب منها .
6. توفير وسائل النقل والمواصلات للمرأة العاملة حتى تتمكن من العمل دون تأخير أو انقطاع .
7. تنظيم الوقت وساعات الدوام الرسمي للمرأة العاملة لأنها تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المرأة العاملة داخل المؤسسة .
8. تشجيع وتحفيز المرأة العاملة على تولي مناصب قيادية داخل المؤسسة أو القطاع الذي تعمل به.
9. تحسين الأجور أو رفعها لأن ذلك يؤدي الى الرفع من مستوى المعيشة ويعتبر حافزاً للمرأة العاملة لبدل المزيد من الجهد والعطاء.

أهم المراجع :

1- الموقع الالكتروني " الانترنت "

www.isesco.org.ma./arabe/Publicatiohs/taaliminatn/php

2- كاميليا عبد الفتاح, سيكولوجية المرأة العاملة, دار النهضة العربية , بيروت, 1984م.

3- زينب محمد زهري, المرأة العاملة في المجتمع الليبي المعاصر, منشورات قاريونس, بنغازي ,1988م.

4- حسين عبدالحميد رشون, التنمية ,اجتماعياً, ثقافياً, مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية, 2009م

5- تماضر زهري حسين, تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي, رسالة ماجستير منشورة, دار النشر بالمركز العربي للدراسات والتدريب, الرياض 1993م.

6- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم , التنمية وحقوق الانسان , المكتب الجامعي الحديث الازاريطه, الاسكندرية 2006م .

7- حنان بشير صالح, الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي للمرأة, دار الكتب الوطنية, بنغازي, 2010 م.

8- زينب حبيب منصور, الاعلام وقضايا المرأة, دار اسامة للنشر والتوزيع, عمان. 2010م .

9- علي الحوات , المرأة والتنمية للعمل في ليبيا , دار الكتاب الوطنية , بنغازي , 2006م.

10- طاهر محسن هاني, المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة, مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية , جامعة بابل , العدد 35 , سنة 2017 م .

11- رفعت أشرف محمد, دور المرأة العاملة في التنمية الاجتماعية وعلاقتها بأدائها رفيدة المهني, دراسة سوسيولوجية لعينة من النساء العاملات , مجلة الدراسات والبحوث البيئية , المجلد الحادي عشر , العدد الرابع , سنة 2021م .

1- Nikolaou, Vasilis,2019, The contribution of women in local sustainable development, Journal of Advances in Humanities and Social Sciences.

2- Moses Atogo,2016, THETHE ROLE OF WOMEN IN COMMUNITY DEVELOPMENT A Case Study of the Bwari Area Council of the Federal Capital Territory, Abuja, Nigeria

البحث مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي

ربيعة مسعود عمر احفاف

جامعة سرت – كلية التربية – قسم التربية وعلم النفس

rabieaa2015@gmail.com

الملخص :

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور ومدى مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة، والكشف عن الصعوبات التي تواجه المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي بمكتب تعليم سرت المدينة، وقد تكونت عينة البحث من (15) مرشد أو أخصائي نفسي، وقد أستخدم المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة البحث، وتم تطوير استبانة لهذا الغرض من قبل الباحثة والتأكد من صدقها وثباتها، وقد توصل البحث الحالي إلى عدة نتائج منها: أكدت عينة البحث بأن المرشد أو الاخصائي النفسي يعتبر الوقود الأساسي الذي يحرك العمل الإرشادي في المؤسسات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية وكانت نسبة الاستجابة (100%)، وأكدت النتائج أيضاً أن المرشد أو الأخصائي النفسي هو الشخص الجدير بثقة المسترشدين فيشاركه معلوماته الشخصية وقد كانت نسبة الاستجابة (96.69%)، وتم وضع توصيات للبحث منها: زيادة عدد المرشدين أو الأخصائيين النفسيين في مؤسسات التعليم الثانوي للمساهمة في تنفيذ وتحقيق التنمية المستدامة، العمل على تقديم الدورات التدريبية التي تخص المرشد أو الأخصائي النفسي ليتمكن من مساعدة الطلاب في مؤسسات التعليم الثانوي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المرشد النفسي، التنمية المستدامة، مؤسسات التعليم الثانوي.

مقدمة البحث :

يشهد العالم كل يوم تطور تكنولوجي وعلمي فائق السرعة، وكذلك تغيير في الحياة الأسرية، وفي منظومة القيم لدى جميع أفراد المجتمع وسلوكياتهم واتجاهاتهم وأسلوب الحياة التي يعيشونها، ونلاحظ كمية التغيرات في منظومة العلاقات المهنية والاجتماعية، مما أدى ذلك إلى زيادة الضغوط والأعباء وما يبرز عنها من توترات ومشكلات واضطرابات، وبالتالي فأن هذا كله يؤكد على تزايد حاجة الفرد إلى دور المرشد النفسي من أجل مواكبة التغيرات المتلاحقة والتخطيط لمستقبل مشرق وأفضل (بشرى إسماعيل أحمد، 2022، ص 4-5).

فالمرشد النفسي يقوم بتقديم أنشطة مميزة للمسترشدين بعد استشارتهم وموافقتهم على المسؤوليات التي يطرحها عليهم، فتعتبر مساهمة المرشد النفسي بمثابة خدمة أو مهنة يسعى إليها الناس في وقت الشدة وتحت علاقة مهنية أكثر سرية وانضباط من مجرد الصداقة، فيتبع المرشد النفسي استراتيجية التعاون مع المسترشد في عرض مشكلاته ومحاولة تقديم الحلول المناسبة لها والتغلب عليها (Gladding, 2004,6).

ويقوم المرشد النفسي بمهمة إنسانية عالية المستوى، خاصة المرشدين الذين تتوافر لديهم الخبرة وأصول المعرفة العلمية وممارسة التدريبات اللازمة للقيام بدورهم في مساعدة المسترشدين في تغيير سلوكهم وانطباعاتهم تحت بند أن سلوك الإنسان قابل للتعديل والتحسين في ظل ظروف يستخدم فيها المرشد النفسي الأنشطة والأساليب الملائمة والمناسبة مع التركيز على وجود علاقة تعاونية متبادلة مبنية على الثقة بالنفس وأصول الاحترام والتفاهم والرضا والتقبل ومراعاة الفروق الفردية بين المسترشدين (بشرى إسماعيل أحمد، 2019، ص 4).

ولقد تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة في جميع دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها فتظافرت الجهود لتحقيقها وتعددت المداخل المقترحة للرفع من كفاءتها (محمد دهان وعبد الحميد مهري ومريم زغاشو، 2018، ص 2).

وأن تحقيق التنمية المستدامة من الناحية النفسية لا ينظر إليها من منطلق البيئة الاجتماعية والطبيعية فقط، بل ينظر إليها من منطلق رفاهية وتعزيز جميع الأفراد، وبالتالي فأن تحقيق الاستدامة يركز على النمو والتغيير المرن والإثراء (Di Fabio, 2016-2017).

وبالتالي يكون دور المرشد النفسي هو مساعدة المسترشد على فهم عالمه ونفسه ويمكن أن تؤدي التدريبات والتوجيهات التي يقوم بها المرشد خاصة إذا لاقت اهتمام وتم تنفيذها بالشكل الصحيح إلى تحقيق تنمية وطنية مستدامة (بشرى إسماعيل أحمد، 2022، ص 7).

مشكلة البحث :

كما نلاحظ أن جميع التطورات التي تقوم بدفع عجلة التقدم إلى الأمام، وذلك بسبب بروز المعرفة العلمية والانفتاح التكنولوجي الذي يشهده العالم في الوقت الراهن، ونلاحظ أيضاً تأثيره الفعال على أفراد المجتمع بشكل عام وداخل مؤسسات التعليم بشكل خاص، كما تبين أن ازدياد العمل والضغوط على عاتق الإنسان فبدأ يشعر بالتعب وعدم قدرته على المواجهة الفعلية، ومن هنا تبين لأفراد المجتمع الضرورة والحاجة إلى مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي لامتلاكه أدوار وأنشطة يقوم بتقديمها وتساعده على مساعدة أفراد المجتمع والمسترشدين بوجه الخصوص في التغلب على مشاكلهم والاهتمام بصحتهم .

ومن هنا ترى الباحثة أن البحث الحالي يسعى إلى المعرفة والفهم العميق لدور ومساهمة المرشدين والاخصائيين النفسيين في تحقيق التنمية المستدامة ويتم ذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بالخبرات والتجارب في ممارسة عملهم الإرشادي داخل مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية.

وللبحث في هذه المشكلة يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي :

ما مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الأتية:

1- ما دور المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي؟
2- ما مدى مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي؟
3- ما أهم الصعوبات التي تواجه المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي؟

أهداف البحث :

يسعى البحث الحالي إلى الأهداف الأتية :

1- التعرف على دور المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي.
2- معرفة مدى مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي.
3- الكشف عن الصعوبات التي تواجه المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي.

أهمية البحث :

1- للمرشد أو الأخصائي النفسي أهميته البارزة والواضحة في مؤسسات التعليم الثانوي لأنه يسعى إلى تقديم مساعدة المسترشدين في تحقيق متطلباتهم والتعاون معهم والتحاور في وضع الحلول المناسبة لمشكلاتهم والمحاولة في التغلب عليها بكل الطرق بما يتماشى مع تطورات التكنولوجية والمعرفة في جميع دول العالم.
2- يهتم البحث الحالي بمساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة لدى فئة المسترشدين أو الطلاب في مرحلة النضج والمراهقة والتي تعتبر مرحلة حساسة ومهمة بالنسبة لهم وهي مرحلة النضج المعرفي، حيث يهتموا بتقديم عملهم ودورهم بشكل صحيح وكامل الدقة لسهولة التعامل مع هذه الفئة العمرية ومساعدتهم في بناء مستقبلهم والاهتمام بصحتهم ورفاهيتهم.

3-تساهم نتائج هذا البحث في معرفة دور المرشد أو الأخصائي النفسي ومساهمته في تقديم عمله والمواقف والتجارب التي مر بها، والخبرات مع زملائه المرشدين في العمل الإرشادي مما يتضح لهم فهم دقيق وعميق لموضوع البحث.

4-قد تساعد نتائج هذا البحث الباحثين في وضع عناوين وتقارير بحثية جديدة حول هذا الموضوع وخاصة في مجال الإرشاد النفسي والصحة النفسية والتربية وعلم النفس لدراسات الموضوع بمنهجية بحثية أخرى، وتمكنهم من استخدام استبيان لمساهمة ودور المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث :

المرشد أو الأخصائي النفسي :

التعريف الاجرائي له: أن المرشد أو الأخصائي النفسي هو الشخص المؤهل القادر على تقديم الدعم والإرشاد للمسترشدين أو الطلاب الذين يواجهون مشاحنات وتحديات في سلوكهم ولديهم الرغبة الداخلية في التغيير، ولابد أن يمتلك المرشد أو الأخصائي النفسي الخبرة والمهارات الكافية لتقديم المساعدة للمسترشدين لفهم أنفسهم وتحقيق التغيرات الإيجابية في تصرفاتهم وسلوكهم.

مفهوم التنمية المستدامة :

التعريف الاجرائي من قبل الباحثة للتنمية المستدامة: بأنها التنمية المتواصلة المستمرة في مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في مؤسسات التعليم الثانوي بتحقيقها وكذلك التنبؤ بمستقبل باهر.

مؤسسات التعليم الثانوي :

مرحلة التعليم الثانوي : هي آخر مرحلة من مراحل التعليم الإلزامي الذي يتلقاه جميع الطلبة، وذلك بعد اجتيازهم مرحلة التعليم الأساسي المتمثلة في الصفوف الابتدائية والاعدادية، وهي المرحلة التي تقرر طبيعة التخصص الجامعي الذي سيلتحق به الطالب بعد تخرجه من الثانوية أو طبيعة المهنة التي سيتعلمها لاحقاً، وعادة ما يبدأ التعليم الثانوي خلال سنوات أو مرحلة المراهقة.

مؤسسات التعليم الثانوي : هي التي ينحصر دورها الرئيسي ومهمتها الرئيسية في توفير التعليم، وهي المرحلة التي يلتحق بها الطالب بما يتناسب مع ميوله الدراسية والعلمية، حيث تساعده هذه المرحلة على الدخول إلى الجامعة ومن أهداف مرحلة التعليم الثانوي جعل الطالب قادراً على: التكيف مع المتغيرات البيئية بوطنه – التفاعل مع البيئة المجتمعية والعمل على تطويرها – الانفتاح على الحضارات العالمية مع المحافظة على ثقافته، وهي فترة تعليم مرحلة المراهقة، أي الطلاب ما بين عمر (15 حتى 19 سنة).

الإطار النظري للبحث الحالي :

المرشد النفسي : هو الشخص الذي اختار العمل في مهن المساعدة ليساعد فرد أو مجموعة على تحقيق شيء ما مطلوب.

وعرفت (بشرى إسماعيل أحمد أرنوط، 2019، 70) المرشد النفسي بأنه: شخص متخصص متدرب على خطوات العملية الارشادية وفنيتاها ومهاراتها، ولابد أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات والخصائص بالإضافة للمعرفة المتخصصة وأن يكون قد تلقى تدريب كاف على العمل الارشادي (بشرى إسماعيل احمد، 2022، ص 271).

الخصائص النفسية للمرشد أو الأخصائي النفسي :

- الاهتمام بالأخرين والرغبة في تقديم المساعدة لهم.
- القدرة على فهم ذاته وفهم الأخرين.
- لا يفرض قيمه الخاصة على المسترشدين.
- ثقة المرشد بنفسه واحترامه لها والابتعاد عن القلق.
- الثقة بالأخرين وبقدراتهم على حل مشكلاتهم وخلق الفرصة أمامهم لتطوير إمكانياتهم إلى أقصى حد ممكن.
- التقبل غير المشروط للمسترشد بصرف النظر عن سلوكه.
- الثبات والاتزان الانفعالي وعدم التهور والاندفاع في مواجهة المواقف الطارئة.
- أن يكون مثقف وواسع الاطلاع، يعرف قدراته، ودود ومرح ومحبوب، صادق وأمين، يعترف بنواحي القصور في عمله ويحاول تجاوزها (قسم علم النفس التربوي، كتاب آسس ومبادئ الإرشاد النفسي، ص 32-33) .

دور المرشد أو الأخصائي النفسي في المؤسسات التعليمية :

- مساعدة الطلاب في التغلب على الصعوبات والاضطرابات النفسية.
- مساعدة الطلاب في الاعتماد على النفس في اتخاذ القرارات.
- مساعدة الطلاب على اختيار مهنة المستقبل.
- القيام بالزيارات الميدانية لبيوت الطلاب والتعاون مع أولياء الأمور في فهم أبنائهم وميولهم.
- مساعدة الطلاب على مواجهة الأزمات والضغوط النفسية، ويتم ذلك من خلال تقديم البرامج والأنشطة والفعاليات والمشاريع الصغيرة.
- يتعاون المرشد مع المسؤولين في المؤسسات التعليمة ويساعدهم على فهم الطلبة بشكل أفضل.

- يقدم المرشد برامج إنمائية ووقائية وعلاجية وبرامج للتدخل في الأزمات والمواقف الطارئة.
- يساعد المرشد الطلبة في التغلب على المشكلات الانفعالية والوجدانية وإيجاد الحلول المرضية لهم لتجعلهم يحسون بالرضا عن أنفسهم وعن المحيط الأكاديمي (عبد الغفار عبد الجبار القيسي، 2008، ص 22)

ويستهدف الإرشاد النفسي في المؤسسات التعليمية إلى :

- العمل مع طاقم المؤسسة التعليمية على خلق جو مدرسي يتيح لجميع الطلاب أن يتطوروا وفقاً لقدراتهم وميولهم في المجالات التعليمية والعاطفية.
- مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات والمشاكل الخاصة للتأقلم والتكيف التعليمي والنفسي والاجتماعي.
- تقديم الارشادات الفردية والجماعية للطلاب من أجل تعميق الوعي الذاتي وكيفية مواجهة المشاكل ومواجهة الضغوط واتخاذ القرارات في التعليم أو المهنة أو المستقبل.
- تقديم التوعية والارشادات للمعلمين والأهل في كيفية التغلب والتعامل مع مشاكل الطلاب السلوكية والنفسية والتعليمية.
- التعاون مع جميع العاملين في المؤسسة التعليمية على رفع مستوى الوعي للحاجات الخاصة بالطلاب داخل إطار المؤسسة وطبيعة المشاكل العاطفية والسلوكية والانفعالية والاجتماعية الخاصة بكل مراحل النمو المختلفة (أحمد حسين عبد الرحمن دويكات، 2010، ص 6) (ئاسو صالح سعيد، 2010، ص 14-15).

التعليم والتنمية المستدامة :

عرف (ماهر أبو المعاطي علي، 2012، ص229 -230) التنمية المستدامة بأنها تنمية حقيقية ومستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان، وتؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتقنية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

يعرف (جمال شحاته حبيب، 2009، ص 409) التنمية كي تكون مستدامة يجب أن تسعى إلى مقابلة حاجات الأجيال الحالية دون الاخلال بحق الأجيال القادمة في اشباع حاجاتهم.

وتعرف (يسرى دعبس، 2005، ص 315) التنمية المستدامة أو التنمية الشاملة أو المتواصلة أو المستمرة هي التي تلبي حاجة الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم (نبيلة محمد لطفي عبد الرحيم، 2021، ص 48).

يقوم التعليم بإعداد الطلبة من جميع الأعمار لإيجاد حلول لتحديات اليوم والمستقبل فإنه يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات فردية وجماعية لتغيير المجتمع، ويرمي التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تنمية الكفاءات التي تمكن الطلاب من التأمل بتصرفاتهم والإحاطة بموقعهم الاجتماعي والثقافي على الصعيدين المحلي والعالمي.

وينظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة كأحد المكونات الأساسية للتعلم مدى الحياة، وبوصفه جزء لا يتجزأ من التعليم الجيد، وعلى جميع المؤسسات التعليمية من مرحلة التعليم قبل المدرسي إلى مرحلة التعليم العالي التركيز على معالجة قضايا التنمية المستدامة ودعم تنمية الكفاءات المتصلة بالاستدامة بوصفها جزء من مسؤولياتها (اليونسكو، 2017) (ميسون فايز الزيدات، 2022، ص 16-17).

خصائص التعليم من أجل التنمية المستدامة :

- يرتكز على: التعليم من أجل المعرفة، والتعلم من أجل العيش، والتعلم من أجل العمل، والتعلم من أجل نقل المعرفة.
- يشجع على تشخيص احتياجات المتعلمين للتعلم والتعليم، وصياغة الأهداف وتوفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، اختيار طرق واستراتيجيات تنفذها وصولاً لتقييم نتائجهم التعليمية.
- يركز على الأداء، ويسعى إلى تحقيق النجاح والتنمية وجودة الحياة.
- يعتمد على تعليم متعدد التخصصات، يساهم كل تخصص في تفعيل التنمية المستدامة.
- يركز على استخدام مهارات تربوية متنوعة التي تعزز التعليم التعاوني ومهارات التفكير، وهذ يوفر ضروريات التحول إلى مؤسسات تعليمية أكثر استدامة.
- يأخذ في الاعتبار المشاكل داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، ويساهم بشكل فعال في إيجاد الحلول الملائمة لها.

الأدوار التي يقوم بها المرشدين أو الأخصائيين النفسيين في المؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة:

- تنمية روح التعاون والمشاركة مع الأسرة والمؤسسة التعليمية والمجتمع وتوسيع مشاركة الناس في الحياة العامة.
- تنمية روح المواطنة واحترام وجود الأخرين، وإبداء الرأي وحرية الانتقال والقول والعمل.
- تنمية حس الانتماء للمستقبل واعتماد التخطيط المستقبلي كاستراتيجية حياتية للطلاب والمعلمين والأفراد والجماعات.
- تنمية روح المساواة والنقد الذاتي والشفافية.

- نشر الوعي عن الأخطار الصحية الناتجة عن تدهور المحيط البيئي والإدمان على المخدرات.
- تنمية حس الادخار واعتباره فضيلة من الفضائل التي يجب تعميمها في المجتمع.
- تنمي مشاعر وروح العدالة والرأفة.
- تنمية السلوك السوي، واعتماد السبل والمفاوضات لحل المشاكل (محمد دهان وعبد الحميد مهري ومريم زغاشو، 2018، ص 7-8-9).

الدراسات السابقة :

دراسة علي شنن (2017): دور قيادات التعليم قبل الجامعي في محافظات فلسطين الجنوبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جهود قيادات التعليم قبل الجامعي في محافظات فلسطين الجنوبية في تحقيق التنمية المستدامة، وتكونت العينة من (111) قائد تربوي وتم اختيارها بطريقة عشوائية في قطاع غزة، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: بلغ استغلال القيادات التعليمية للمستحدثات التكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة درجة عالية نسبياً وقد يعود ذلك إلى وعي القيادات التعليمية بأهمية دور التكنولوجيا في الارتقاء بالعملية التعليمية داخل المجتمعات الحديثة، وأظهرت أيضاً أنه لا توجد فروق دالة احصائياً في درجات التقدير لأفراد العينة لمدة ملائمة واقع أداء قيادات التعليم قبل الجامعي في طلبات التنمية المستدامة في ضوء متغير الجنس أو المستوى التعليمي أو سنوات الخبرة.

دراسة بشرى إسماعيل احمد أرنوط (2022): دراسة نوعية سردية لمهارات المرشد النفسي في القرن الواحد والعشرون وأهداف التنمية المستدامة نحو علم نفس الاستدامة.

هدفت هذه الدراسة على التعرف على مفهوم مهارات المرشد النفسي من وجهة نظر المشاركين في البحث، والكشف عن تصوراتهم حول اهداف الارشاد والمهارات التي يحتاجها المرشد النفسي بالقرن الواحد والعشرون، وقد تكونت العينة من (22) مرشد ومرشدة، تم جمع البيانات من خلال استخدام المقابلة، قد توصلت نتائج الدراسة الى ان الارشاد النفسي في القرن الواحد والعشرون يسعى الى تحقيق اهداف متنوعة منها: اتخاذ القرارات المهمة، النمو والتطور الشخصي، التخطيط المستقبلي، والاتفاق على أهمية الدور الذي تلعبه مهارات المرشد النفسي في العمل الارشادي في تكوين علاقات قوية بين المرشد والمسترشد.

دراسة محمد سعيد بأحمدان وخالد زكي الديب (2022): دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة، وانجازات التعليم المتماشية مع الرؤية في المملكة العربية السعودية، والتحليل الاقتصادي لأثر التعليم في المملكة العربية السعودية، واستعملت الدراسة نموذجين المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي وذلك تعبيراً عن البعد الاقتصادي للتنمية، والثاني المتغير التابع هو دليل التنمية البشرية وذلك تعبيراً عن البعد الاجتماعي للتنمية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، وكانت النتائج بشكل عام تؤيد فرضية الدراسة القائلة: التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

دراسة محمد شحاته عبد النبي واصل (2022): الحركة الكشفية الليبية واهداف التنمية المستدامة "دراسة حالة مفوضية طبرق للكشافة والمرشدات".

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع دور مفوضية طبرق للكشافة والمرشدات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المقابلات غير المقننة والملاحظة والمشاركة كأدوات لجمع البيانات، وتوصلت النتائج إلى أن أهم المعوقات التي تعوق المفوضية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة عدم توفر التمويل المالي الكافي لتنفيذ البرامج والأنشطة.

دراسة ميسون فايز الزيدات (2022): دور مديري المدارس في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مديري المدارس في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان، تكونت عينة الدراسة من (501) معلم ومعلمة وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور مديري المدارس الخاصة في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان جاءت بدرجة مرتفعة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

هدف هذا البحث إلى معرفة مدى مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم الثانوي بمكتب تعليم سرت المدينة.

وقد أفادت الدراسات السابقة الباحثة: بأنها ساعدتها في تحديد ووضع مشكلة البحث وتحديد الأهداف والتساؤلات، كذلك ساعدتها في تصميم استمارة الاستبيان، وبعد الاطلاع على كافة الدراسات التي ساعدت الباحثة لتتوجه هذا التوجه في بحثها الحالي، وتبين بأن هناك قصور في الدراسات السابقة في التركيز على مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في مؤسسات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية المستدامة.

ويتحدد هذا البحث بالنسبة للدراسات السابقة، حيث ركزت دراسة علي شنن (2017) على التعرف على جهود قيادات التعليم قبل الجامعي في محافظات فلسطين الجنوبية في تحقيق التنمية المستدامة، وركزت دراسة بشرى إسماعيل أحمد أرنوط (2022) على التعرف على مفهوم مهارات المرشد النفسي من وجهة نظر المشاركين في البحث، وركزت دراسة محمد سعيد بأحمدان وخالد زكي الديب (2022) إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وركزت دراسة محمد شحاتة عبد النبي واصل (2022) إلى التعرف على واقع دور مفوضية طبرق للكشافة والمرشدات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ركزت دراسة ميسون فايز الزيدات (2022) إلى التعرف على دور مديري المدراس في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان.

حدود البحث :

الحدود المكانية: اقتصر البحث الحالي على مؤسسات التعليم الثانوي بمكتب تعليم سرت المدينة (خولة بنت الأزور -الاتحاد-عقبة بن نافع-الثورة العربية-خليج سرت-17فبراير).

الحدود الموضوعية: المرشد أو الأخصائي النفسي – التنمية المستدامة – مؤسسات التعليم الثانوي.

الحدود البشرية: أقتصر البحث الحالي على المرشدين أو الأخصائيين النفسيين في مؤسسات التعليم الثانوي بمكتب تعليم سرت المدينة.

الحدود الزمانية: طبق البحث الحالي خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2023 – 2024.

الجانب الميداني للبحث:

مقدمة :

إن الغرض من هذا البحث هو تحديد (مقاييس مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية)، ويهدف إلي معالجة موضوع البحث من الناحية العلمية من خلال استخدام أسلوب الاستبيان كأداء أساسية لجمع البيانات ويعتمد تصميمها على الإطار النظري، وتم الاعتماد على التحليل باستخدام البرنامج(SPSS) لاختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام أكثر من مدخل حيث تم توظيف المنهج الاستقرائي لأغراض استقراء الظواهر المختلفة ذات الصلة بأهداف البحث، حيث أن الباحثون يقومون بدراسة وتفحص الجزئيات للوصول إلى الكليات، فالاستقراء يمهد لتكوين الفروض التي تمثل اقتراح الحلول الممكنة لمشكلة الدراسة.

ونظرا لأن الاستقراء وحده لا يستطيع استيفاء جميع الاحتياجات البحثية لهذا البحث لذلك تم استخدام المنهج الاستنباطي وهذا يعني أن الباحث يعتمد في تفسيره للظواهر والاحداث على العموميات للوصول إلى الجزئيات فالاستنباط يساعد على اكتشاف النتائج المنطقية، ومن ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات وذلك من خلال إجراءات البحث العلمية والتحليل الاحصائي للبيانات.

إجراءات البحث :

تضمنت اجراءات البحث العلمية كيفية تصميم أداة البحث وتحديد المجتمع والعينات المختارة منه وأسلوب التحليل الاحصائي المستخدم في تحليل البيانات الخاصة بتساؤلات البحث.

أداة جمع البيانات :

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع البحث وعينتها وتعتبر استمارة الاستبيان وسيلة مهمة للحصول على المعلومات من عدد كبير من الأفراد يفوق الحجم الذي تغطيه أدوات جمع البيانات الاخرى، كالمقابلة والملاحظة، وأيضا بما تتميز به هذه الأداة من توفير للوقت والجهد.

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بما يتناسب مع طبيعة البحث.

مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من المرشدين أو الأخصائيين النفسيين في مؤسسات التعليم الثانوي بمكتب تعليم سرت المدينة.

عينة البحث:

يوضح الجدول التالي (1) العينة وعدد الاستمارات الموزعة والمستلمة وبلغ عددها (15) استمارة استبيان.

الاساليب الإحصائية:

1 – الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي.

2 – معامل الصدق والثبات ل (ألفاكرونباخ).

نماذج استبيان وكانت نتائج التوزيع كآلاتي: -

جدول (1) يوضح توزيع الاستبيان

البيان	استمارات المرسلة	استمارات المستلمة	استمارات لم ترجع
العدد	15	15	0
النسبة	%100	%100	0

يوضح هذا الجدول عدد استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة البحث والتي تتكون من المرشدين أو الأخصائيين النفسيين بالمؤسسات التعليمة بالمرحلة الثانوية وعدد الاستمارات التي تم استلامها وكذلك عدد الاستمارات التي كانت صالحة للتحليل.

مصادر جمع البيانات :

من أجل جمع البيانات الأولية اللازمة لأغراض البحث تم الاعتماد على مصدرين هما:

- **المصادر الأولية:** ومن خلالها تم الحصول على كافة البيانات الأولية التي تحتاجها الباحثة لأغراض تحليل التساؤلات، وفي هذا البحث تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض.
- **المصادر الثانوية:** وقد استخدمت من قبل الباحثة من أجل الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الإطار النظري للبحث وهذه المصادر تشمل الكتب والدراسات السابقة المتوفرة عن موضوع البحث.

أداة جمع البيانات (الاستبيان) :

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوت استمارة الاستبيان على رسالة في مقدمتها الغرض من التعريف بموضوع البحث كما تضمنت تأكيدات للمشاركين في الاستبيان على سرية المعلومات وعدم تسريبها إلى طرف ثالث، واشتملت الاستبانة على أكثر من جزاء وهما:

- **الجزء الأول:** وهو يتعلق بخصائص عينة البحث "المعلومات الشخصية للمشاركين" وقد تألف هذا الجزء على عدد (4) اسئلة لكل منها عدد من الاجابات الاختيارية.
- **أما الجزء الثاني:** فقد تم تقسيمه إلى مجموعة فقرات حيث أن هناك ثلاث تساؤلات.

ولغرض قياس واختبار متغيرات البحث تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي :

جدول رقم (2) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
مدى المتوسط المرجح	1.67-1	2.33-1.67	3 -2.33
مدى الوزن النسبي	%(55-33)	%(77-55)	%(100-77)

حيث كان الوسط الحسابي الفرضي (لأداة القياس) هو (2)، ويتم استخراجه عن طريق المعادلة الرياضية التالية (1+2+3) /6=3

تحليل الجزء الأول: معلومات خاصة عن المشاركين.

تناول هذا الجزء من الاستمارة بعض الاسئلة التي توضح خصائص المشاركين في البحث.

توزيع المشاركين: جدول (3) يوضح الجنس لعينة البحث

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	1	%6.7
انثى	14	%93.3
الإجمالي	15	%100

يوضح الجدول توزيع عينة البحث البالغ عددها حوالي (15) عينة والتي تتعلق بمقاييس مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية حيث كانت الإجابة من حيث الجنس للمرشدين أو الأخصائيين النفسيين بالمؤسسات التعليمة بالمرحلة الثانوية وكانت كالاتي حيث أن الذكور حوالي (6.7%) والإناث حوالي (93.3%).

جدول (4) يوضح سنوات الخدمة لعينة البحث

البيان	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	1	%6.7
من 5 الي 10 سنوات	6	%40.0
أكثر من 10 سنوات	8	%53.3
الإجمالي	15	%100

يوضح الجدول توزيع عينة البحث البالغ عددها حوالي (15) عينة والتي تتعلق بمقاييس مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية حيث كانت الإجابة من حيث سنوات الخدمة كانت كالاتي: أقل من 5 سنوات (6.7%) ومن 5 إلى 10 سنوات (40%) أكثر من 10 سنوات حوالي (53.3%).

جدول (5) يوضح المؤهل العلمي لعينة البحث

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	14	%93.3
دراسات عليا	0	0
غير ذلك	1	%6.7
الإجمالي	15	%100

يوضح الجدول توزيع عينة البحث البالغ عددها حوالي (15) عينة والتي تتعلق بمقاييس مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية حيث كانت الإجابة من حيث المؤهل العلمي كانت كالاتي: ليسانس حوالي (93.3%) دراسات عليا حوالي (0%) غير ذلك من المؤهلات حوالي (6.7%).

جدول (6) يوضح التخصص العلمي لعينة البحث

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ارشاد نفسي	2	%13.3
خدمة اجتماعية	12	%80.0
علم النفس	1	%6.7
الإجمالي	15	%100

يوضح الجدول توزيع عينة البحث البالغ عددها حوالي (15) عينة والتي تتعلق بمقاييس مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية حيث كانت الإجابة من حيث التخصص العلمي كانت كالاتي: ارشاد نفسي (13.3%) خدمة اجتماعية (80%) علم النفس (6.7%).

اختبار التوزيع الطبيعي :

جدول (7) أراء المشاركين حول دور المرشد بالمؤسسات التعليمة بالمرحلة الثانوية

الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%					
يُعد المرشد النفسي العامل الأساسي والرئيسي في العمل الارشادي	15	100.0	0	0	0	0	3.00	0.000	%100	1	موافق
سر نجاح المرشد النفسي العمل بروح المرشد التفاؤلي	13	86.7	2	13.3	0	0	2.87	0.352	%91.74	4	موافق
يمكن للمرشد النفسي المحترف التعامل مع استفسارات المسترشدين لتحقيق أفضل النتائج لهم	15	100.0	0	0	0	0	3.00	0.000	%100	1	موافق

ينبغي على المسترشد زرع الثقة في نفس المرشد الذي يشاركه همومه ومشاكله ومعلوماته الشخصية	14	93.3	1	6.7	0	0	2.93	0.258	%96.69	2	موافق
يسير المرشد النفسي بسياسة عمل واضحة وسليمة بما تمكنه من التغلب على المصاعب في عمله مع المسترشدين بفاعلية ومرونة	15	100.0	0	0	0	0	3.00	0.000	%100	1	موافق
يبدأ عمل المرشد النفسي من المقابلة وجمع البيانات حول المشكلة ووضع الخطة المناسبة لحلها ومتابعتها	12	80.0	3	20.0	0	0	2.80	0.414	%92.4	3	موافق

يتمتع المرشد النفسي بسمات شخصية تمكنه من وضع الثقة في نفس المسترشد مستمعاً إلى مشكلاته والمساعدة في حلها	15	100.0	0	0	0	0	0	3.00	0.000	%100	1	موافق
المتوسط –الإجمالي								2.94	0.146			

يلاحظ من الجدول (7) أن نسبة اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول مقاييس مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية والتي تتعلق: دور المرشد بالمؤسسات التعليمة بالمرحلة الثانوية – حسب نتائج للمتوسط الإجمالي (2.94) وأن الانحراف المعياري (0.146) حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (2) والتي توضح لنا من خلال إجابات عينة البحث على الفقرات التالية :

أن نسبة (100%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على أنه: يعد المرشد النفسي العامل الأساسي والرئيسي في العمل الإرشادي وبينما ما نسبته (0%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) اما متوسط الإجابات فكان حوالي (3.00) والانحراف الإجابات (0.000).

أن نسبة (100%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على أنه: يمكن للمرشد النفسي المحترف التعامل مع استفسارات المسترشدين لتحقيق أفضل النتائج لهم وبينما ما نسبته (0%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (3.00) والانحراف الإجابات (0.000).

أن نسبة (100%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يسير المرشد النفسي بسياسة عمل واضحة وسليمة بما تمكنه من التغلب على المصاعب في عمله مع المسترشدين بفاعلية ومرونة وبينما

ما نسبته (0%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (3.00) والانحراف الإجابات (0.000).

أن نسبة (100%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يتمتع المرشد النفسي بسمات شخصية تمكنه من وضع الثقة في نفس المسترشد مستمعاً إلى مشكلاته والمساعدة في حلها وبينما ما نسبته (0%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (3.00) والانحراف الإجابات (0.000).

أن نسبة (93.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: ينبغي على المسترشد زرع الثقة في نفس المرشد الذي يشاركه همومه ومشاكله ومعلوماته الشخصية ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.93) والانحراف الإجابات (0.258).

أن نسبة (80%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يبدأ عمل المرشد النفسي من المقابلة وجمع البيانات حول المشكلة ووضع الخطة المناسبة لحلها ومتابعتها ما نسبته (20%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.80) والانحراف الإجابات (0.414).

أن نسبة (86.7%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: سر نجاح المرشد النفسي العمل بروح المرشد التفاؤلي ما نسبته (13.3%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.87) والانحراف الإجابات (0.352).

جدول (8) أراء المشاركين حول مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة

الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%					
يقوم المرشد النفسي بتكوين علاقات اجتماعية هادفه ومستمرة مع المسترشدين	15	100.0	0	0	0	0	3.00	0.000	%100	1	موافق
يساهم المرشد النفسي في تنمية الجوانب الشخصية الايجابية للمسترشدين	13	86.7	2	13.3	0	0	2.87	0.352	%94.71	2	موافق
يقوم المرشد النفسي بتشجيع المسترشدين على التحصيل الدراسي وأن يحققوا ذواتهم ونموهم الشخصي	15	100.0	0	0	0	0	3.00	0.000	%100	1	موافق

يساهم المسترشدين في مواجهة مشكلاتهم والتخطيط لمستقبلهم	14	93.3	1	6.7	0	0	2.93	0.258	%96.69	3	موافق
يساهم المرشد النفسي في أن يعيش المسترشد حياة سعيدة مليئة بالإيجابية وتحقيق الذات وتمكنه في حل ما يواجه من مشكلات بدلاً من تجنبها	14	93.3	1	6.7	0	0	2.93	0.258	%96.69	3	موافق
يساهم المرشد النفسي في التغيير النابع من الذات وليس الاجباري من شخصيات افراد المجتمع وادائهم وسلوكهم في الحياة	13	86.7	2	13.3	0	0	2.87	0.352	%94.71	4	موافق

يساهم المرشد النفسي في اظهار مهارات تواصل المسترشدين واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية ووضع الطالب على الطريق الصحيح	14	93.3	1	6.7	0	0	2.93	0.258	%96.69	3	موافق
المتوسط – الإجمالي							2.93	0.211			

يلاحظ من الجدول (8) أن نسبة اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول مقاييس مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية والتي تتعلق بدور مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة – حسب نتائج للمتوسط الإجمالي (2.93) وأن الانحراف المعياري (0.211) حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (2) والتي توضح لنا من خلال إجابات عينة البحث على الفقرات التالية:

أن نسبة (100%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يقوم المرشد النفسي بتكوين علاقات اجتماعية هادفه ومستمرة مع المسترشدين وبينما ما نسبته (0%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) اما متوسط الإجابات فكان حوالي (3.00) والانحراف الإجابات (0.000).

أن نسبة (100%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يساهم المرشد النفسي بتشجيع المسترشدين على التحصيل الدراسي وأن يحققوا ذواتهم ونموهم الشخصي وبينما ما نسبته (0%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (3.00) والانحراف الإجابات (0.000).

أن نسبة (86.7%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يساهم المرشد النفسي في تنمية الجوانب الشخصية الايجابية للمسترشدين وبينما ما نسبته (13.3%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.87) والانحراف الإجابات (0.352).

أن نسبة (93.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يساهم المرشد النفسي المسترشدين في مواجهة مشكلاتهم والتخطيط لمستقبلهم وبينما ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) اما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.93) والانحراف الإجابات (0.258).

أن نسبة (93.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يساهم المرشد النفسي في أن يعيش المسترشد حياة سعيدة مليئة بالإيجابية وتحقيق الذات وتمكنه في حل ما يواجه من مشكلات بدلاً من تجنبها ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.93) والانحراف الإجابات (0.258).

أن نسبة (93.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يساهم المرشد النفسي في اظهار مهارات تواصل المسترشدين واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية ووضع المسترشد على الطريق الصحيح ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.93) والانحراف الإجابات (0.258).

أن نسبة (86.7%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: يساهم المرشد النفسي في التغيير النابع من الذات وليس الاجباري من شخصيات أفراد المجتمع وأدائهم وسلوكهم في الحياة ما نسبته (13.3%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (0%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.87) والانحراف الإجابات (0.352).

جدول (9) أراء المشاركين حول الصعوبات التي تواجه المرشد في تحقيق التنمية المستدامة

الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الاهمية	درجة الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%					
عدم توفير منصة الكترونية خاصة بالعمل الذي يقوم به المرشد النفسي	9	60.0	5	33.3	1	6.7	2.53	0.640	%83.49	2	موافق
ضعف البيئة الارشادية المناسبة داخل المؤسسات التعليمية	8	53.3	1	6.7	6	40.0	2.13	0.990	70.29	4	محايد
قلة الدورات التدريبية التي تخص المرشد النفسي	12	80.0	1	6.7	2	13.3	2.67	0.724	%88.11	1	موافق
ضعف التعاون والتفاعل بين الادارة المدرسية والمعلمين	5	33.3	2	13.3	8	53.3	1.80	0.941	%59.4	7	غير موافق
التدخل في عمل المرشد النفسي من قبل الإدارة المدرسية	2	13.3	4	26.7	9	60.0	1.53	0.743	%50.49	8	غير موافق
ضعف مواكبة المستجدات للمرشد النفسي في مجال تخصصه	5	33.3	4	26.7	6	40.0	1.93	0.884	%63.69	6	محايد

قلة وجود وقت كاف لتقديم عمل المرشد النفسي مع المسترشد	8	53.3	2	13.3	5	33.3	2.20	0.941	%72.6	3	محايد
ضعف مقدرة المرشد النفسي على كسب ثقة المسترشد وأولياء الأمور	6	40.0	3	20.0	6	40.0	2.00	0.926	%66	5	محايد
قلة عدد المرشدين مقارنة بعدد المسترشدين في كل مؤسسة تعليمية مما يجعل العبء كبير عليهم في عملهم وقدراتهم ومساعدتهم	11	73.3	1	6.7	3	20.0	2.53	0.834	%83.49	2	موافق
المتوسط – الإجمالي							2.15	0.847			

يلاحظ من الجدول (9) أن نسبة اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول مقاييس مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم بالمرحلة الثانوية والتي تتعلق: بالصعوبات التي تواجه المرشد في تحقيق التنمية المستدامة – حسب نتائج للمتوسط الإجمالي (2.15) وأن الانحراف المعياري (0.847) حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات تزيد عن المتوسط الفرضي لأداة القياس (2) والتي توضح لنا من خلال إجابات عينة البحث على الفقرات التالية:

أن نسبة (80%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: قلة الدورات التدريبية التي تخص المرشد النفسي وبينما ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (13.3%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.67) والانحراف الإجابات (0.724).

أن نسبة (60%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: عدم توفير منصة الكترونية خاصة بالعمل الذي يقوم به المرشد النفسي وبينما ما نسبته (33.3%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (6.7%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.53) والانحراف الإجابات (0.640).

أن نسبة (73.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: قلة عدد المرشدين مقارنة بعدد المسترشدين في كل مؤسسة تعليمية مما يجعل العبء كبير عليهم في عملهم وقدراتهم ومساعدتهم وبينما ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (20%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.53) والانحراف الإجابات (0.834).

أن نسبة (53.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: قلة وجود وقت كاف لتقديم عمل المرشد النفسي مع المسترشد وبينما ما نسبته (13.3%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (33.3%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.20) والانحراف الإجابات (0.941).

أن نسبة (53.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: ضعف البيئة الارشادية المناسبة داخل المؤسسات التعليمية ما نسبته (6.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (40%) اما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.13) والانحراف الإجابات (0.990).

أن نسبة (40%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: ضعف مقدرة المرشد النفسي على كسب ثقة المسترشد وأولياء الأمور ما نسبته (20%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (40%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (2.00) والانحراف الإجابات (0.926).

أن نسبة (33.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: ضعف مواكبة المستجدات للمرشد النفسي في مجال تخصصه ما نسبته (26.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (40%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (1.93) والانحراف الإجابات (0.884).

أن نسبة (33.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: ضعف التعاون والتفاعل بين الادارة المدرسية والمعلمين ما نسبته (13.3%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (53.3%) أما متوسط الإجابات فكان حوالي (1.80) والانحراف الإجابات (0.941).

أن نسبة (13.3%) من المشاركين في البحث (موافق) والتي تنص على: التدخل في عمل المرشد النفسي من قبل الإدارة المدرسية ما نسبته (26.7%) كانوا محايدون، بينما غير موافق (60%) اما متوسط الإجابات فكان حوالي (1.53) والانحراف الإجابات (0.743).

جدول (10) التوزيع الطبيعي للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics		
الاستبيان	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**
دور المرشد بالمؤسسات التعليمية بالمرحلة الثانوية	2.94	0.146
مساهمة المرشد النفسي في تحقيق التنمية المستدامة	2.93	0.211
الصعوبات التي تواجه المرشد في تحقيق التنمية المستدامة	2.15	0.847
الاجمالي المتوسطات	**2.67**	**0.639**

يتضـــح من الجدول(10) الســـابق أن اتجاه اجابات أفراد عينة البحث حول فقرات المتعلقة بمقاييس مســاهمة المرشـد النفســي في تحقيق التنمية المسـتدامة في مؤسـسـات التعليم بالمرحلة الثانوية (2.67) حيث كانت نتائج الوسـط الحسـابي كالاتي: دور المرشـد بالمؤسـسـات التعليمية بالمرحلة الثانوية حوالي (2.94)، مســاهمة المرشـد النفســي في تحقيق التنمية المســتدامة (2.93)، الصــعوبات التي تواجه المرشـد في تحقيق التنمية المستدامة (2.15).

استخلاص نتائج البحث :

1- أكدت عينة البحث أن المرشــد أو الأخصــائي النفســي يُعد العامل الأســاســي والرئيســي في العمل الإرشادي داخل المؤسسات التعليمية، وقد كانت نسبة الاستجابة (100%).
2- أكدت عينة البحث بأنه ينبغي على المســترشــد زرع الثقة في نفس المرشــد الذي يشــاركه همومه ومشاكله ومعلوماته الشخصية، وقد كانت نسبة الاستجابة (96.69%).
3- كما أكدت عينة البحث أيضــاً بأنه يقوم المرشـد أو الأخصــائي النفســي بتشـجيع المسـترشـدين على التحصيل الدراسي وأن يحققوا ذواتهم ونموهم الشخصي، وقد كانت نسبة الاستجابة (100%).
4- وأكدت عينة البحث على مساهمة المرشد أو الأخصائي النفسي في تنمية الجوانب الشخصية الإيجابية للمسترشدين، وكانت نسبة الاستجابة (94.71%).
5- أكدت عينة البحث بأن هناك قلة في الدورات التدريبية التي تخص المرشد أو الأخصـائي النفسـي، وقد كانت نسبة الاستجابة (88.11%).
6- كما أكدت عينة البحث بقلة عدد المرشـدين أو الأخصـائيين النفسـيين مقارنة بعدد المسـترشـدين في كل مؤسـسـة تعليمية مما يجعل العبء كبير عليهم في عملهم وقدراتهم ومسـاعدتهم للمسـترشـدين، وكانت نسبة الاستجابة (83.49%).

توصيات البحث :

1- العمل على تقديم الدورات التدريبية اللازمة التي تخص المرشد أو الأخصائي النفسي ليتمكنوا من مساعدة المسترشدين في المؤسسات التعليمية ومن تحقيق التنمية المستدامة.

2- السعي في إعداد ورش العمل حول أهمية الإرشاد النفسي وذلك لزيادة الوعي لدى المرشدين ودور الخدمات الإرشادية في تحقيق مطالب الناس في جميع مجالات الحياة الصحية والرفاهية والتخطيط لمستقبل باهر.

3- زيادة عدد المرشدين أو الأخصائيين النفسيين في مؤسسات التعليم الثانوي لتنفيذ الأدوار والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

4- التحفيز وخلق روح التعاون والمشاركة الفعالة بين المرشدين والمسترشدين وأولياء الأمور وجميع العاملين في مؤسسات التعليم الثانوي من أجل أن يعيش المسترشد حياة مليئة بالعمل ومواجهة المشكلات بدل من تجنبها، والتخطيط للمستقبل وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع :

المراجع العربية :

1- ئاسو صالح سعيد (2010): دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، جامعة بغداد مركز البحوث التربوية والنفسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (26 – 27).

2- أحمد حسين عبد الرحمن دويكات (2010): أخلاقيات ومبادئ الإرشاد النفسي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين في المدن الفلسطينية، وقائع المؤتمر العلمي (7) والسنوي (16) في العلوم النفسية والإرشاد والصحة النفسية (15-16 كانون الأول 2009).

3- بشرى إسماعيل أحمد أرنوط (2019): الموسوعة المتكاملة في الإرشاد والعلاج النفسي، مكتبة مدبولي، الجزء الأول.

4- بشرى إسماعيل أحمد أرنوط (2022): سينراما البحث العلمي، شركة تكوين للنشر والتوزيع.

5- بشرى إسماعيل أحمد أرنوط (2022): دراسة نوعية سردية لمهارات المرشد النفسي في القرن (21) وأهداف التنمية المستدامة نحو علم نفس الاستدامة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (4مج 2)، جامعة الزقازيق-كلية التربية، جامعة الملك خالد-كلية التربية.

6- جمال شحاته حبيب (2009): الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

7- عبد الغفار عبد الجبار القيسي (2008): الإرشاد النفسي التربوي ونظريات العلاج، مجلة الثقافة الإرشادية، مركز البحوث النفسية جامعة بغداد.

8- علي شنن (2017): دور قيادات التعليم قبل الجامعي في محافظات فلسطين الجنوبية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 7 (2)، ص 6-90.

9- قسم علم النفس التربوي (بدون سنة): كتاب آسس ومبادئ الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة دمنهور.

10- ماهر أبو المعاطي علي (2012): الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

11- محمد دهان وعبد الحميد مهري ومريم زغاشو (2018): دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد والأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

12- محمد سعيد بأحمدان وخالد زكي الديب (2022): دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (42).

13- محمد شحاتة عبد النبي واصل (2022): الحركة الكشفية الليبية وأهداف التنمية المستدامة " دراسة حالة مفوضية طبرق للكشافة والمرشدات" مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد (22)، الجزء الثاني.

14- ميسون فايز الزيدات (2022): دور مديري المدارس الخاصة في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط.

15- نبيلة محمد لطفي عبد الرحيم (2021): إسهامات البحوث العلمية في مجالات الخدمة الاجتماعية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان، مجلة مستقبل العلوم، العدد (7).

16- يسرى دعبس (2005): المحميات الاجتماعية والتنمية التنمية المتواصلة، الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع.

17- اليونسكو (2017): تقرير الاستعراض الطوعي الوطني للأردن حول أجندة التنمية المستدامة 2030 https://jordan.un.org/ar/42127-tqryr-alastrad-altwy-alwtny-llardn-hwl-ajndt-altnmyt-almstdamt-2030

المراجع الأجنبية :

- Di Fabio, A. (2016) Constructing and Managing Personal Project, Career Project' Life Project: The Challenge of Sustainability. Invited lecture at the seminar organized by the Faculty of Health Sciences, Hokkaido University, Sapporo' Japan.
- Di Fabio, A. (2017) Promoting Sustainable Development and Well-Being in a Culturally Diverse World. Keynote at the First international cross-cultural perspective" organized by the Department of Education and Psychology, University of Florence, May 26-27, 2017, Florence. Co-presidents F. Cheung' J.-M. Peiro', D. H. Saklofske, and F. van de Vijver.
- Gladding S. (2004) Counseling: A Comprehensive profession (5th edition). Upper Saddle.

http://lms.su.edu.pk/download?filename=1588563431-counseling-a-comprehensive-profession-by-samuel-t.pdf&lesson=24501

دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

رؤية تحليله من خلال أهدافها

د. انتصار مسعود العقيبي

جامعة بنغازي – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

الملخص : -

تهدف هذه الدراسة إلى البحث والتحليل في مدى وجود دور واضح للعلوم الاجتماعية وبالأخص الخدمة الاجتماعية في عملية السعي نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة. في المنطقة العربية كما جاء في التقرير العربي للتنمية المستدامة عام 2020 من خلال محاولة الإجابة عن دور العلم بشكل عام والعلوم الاجتماعية وبالأخص الخدمة الاجتماعية بشكل خاص، وواضح في أحدات تحولات جوهرية وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الخدمة الاجتماعية ، أهداف التنمية المستدامة

المقدمة :

يعد موضوع التنمية من المواضيع المهمة التي لقيت اهتماما من قبل الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، واعتبرتها الكثير من المنظمات العالمية حقا لابد وأن تحظى به كل البلدان في العالم وخاصة النامية منها لتستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة. ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في خطاب لوزيرة البيئة السابقة في الدنمارك (بروتولاند) عام 1987 بسبعة عشر هدف يجب أن تتحقق بحلول 2030 ومن ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعارا ومصطلحاً مسلماً به من قبل المنظمات الدولية، وأصبح لزاما على دول العالم العمل جاهدة من أجل محاولة تحقيق هذه الأهداف او على الأقل مجاولة الاقتراب من تحقيقها بشكل أو بأخر، والبحث عن آليات ودعائم للتحقيق ذلك.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها : -

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015، في خطة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وشاملة للوصول إلى المرجو منها بحلول 2030. حيث يشير (انطونيو غويتريش) الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2019، "باننا لسنا على المسار الصحيح لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بحلول 2030. رغم كل الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأربع من 2015-2019).

ويقدم التقرير ست منافد وأربع دعامات رئيسية ينبغي التركيز عليها من أجل التسريع من وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبضهر العلم كأحد الدعامات الأربعة الأساسية التي يمكن الاستعانة بها بشكل متسق مع كل منفد من المنافد الست لتحقيق التحولات الضرورية للوصول إلى التنمية المستدامة.

ولكن السؤال الذي يُطرح هنا هل كان دور العلم بشكل عام والعلوم الاجتماعية وبالأخص الخدمة الاجتماعية بشكل خاص، واضح في أحدات تحولات جوهرية وصولاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ عليه تسعي هذه الدراسة إلى الإجابة على **التساؤل** الاتي:

- هل وجد دور واضح للخدمة الاجتماعية في أهداف التنمية المستدامة، وماهي اهم الوسائل التي يمكن أن يكون بها للخدمة الاجتماعية دور في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرح موضوع في غابة الأهمية، وخصوصا مع زيادة الاهتمام اليوم بقضايا التنمية المستدامة، مع ضرورة مطالبة دول العالم بمحاولة العمل على تحقيق أهدافها ومحاولة الوصول إليها بشكل أو بأخر.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث والتحليل في مدى وجود دور واضح للعلوم الاجتماعية وبالأخص الخدمة الاجتماعية في عملية السعي نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة. في المنطقة العربية من خلال أهدافها، كما جاء في التقرير العربي للتنمية المستدامة عام 2020 (الإسكو، 2020) وبذلك تندرج هذه الدراسة تحث المحور الثاني من محور المؤتمر المتعلق بتحليل دور العلوم الاجتماعية من خلال دراسة تحليله لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات التي من شانها العمل على تدعيم أهمية دور الخدمة الاجتماعية عن التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة :

تندرج هذه الدراسة تحث إطار المنهج التحليلي، الذي يهتم بتحليل الموضوع المدروس واستخلاص نتائج وتوصيات بشأنه، وسيتم في هذه الدراسة تحليل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كما جاءت في (التقرير العربي للتنمية المستدامة عام 2020)(الإسكو، 2020) في محاولة لإعادة قراءتها وتحليها والبحث فيما إذا كان هناك وجود وضح لدور للخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص. ومن ثم استخلاص نتائج وتقديم مقترحات من شأنها توضيح الامكانية التي يمكن أن يكون بها للخدمة الاجتماعية دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعليه سيتم عرض موضوع دراستنا هذه من خلال المحاور الاتية: -

اولاً/ نظرة تاريخية عن مفهوم التنمية (من التنمية إلى التنمية المستدامة).

ثانياً/ موضوع التنمية المستدامة.

ثالثاً/ التنمية المستدامة: المفهوم العلمي.

رابعاً/ اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية وواقعها.

خامساً/ دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

سادساً/ استخلاص وتحليل.

اولاً/ نظرة تاريخية عن مفهوم التنمية (من التنمية إلى التنمية المستدامة)

أخد مفهوم التنمية حيزا كبيرا من اهتمام المختصين والمهتمين حيث تبلور خلال فترات زمنية بمعاني مختلفة، فقد ظهر في بدايته بمعناه الاقتصادي الضيق ثم أخذ يتسع ليشمل جوانب أخرى من الحياة منها الاجتماعية والسياسية والثقافية والبشرية. ونظرا للأهمية تحديد مفهوم التنمية أصبح يتداول بين الباحثين في مواضع مختلفة واهتمامات أيضا.

ان التتبع للمعطيات التاريخية لمفهوم التنمية خلال فترات زمنية مختلفة يلاحظ بأنه تخلله مفاهيم أخرى كمفهوم التنمية الريفية، الحضرية، الإدارية، والثقافية ... الخ من المفاهيم، والتي اختلفت الكتابات في تحديد تاريخ واضح لظهورها، فمفهوم التنمية الريفية الذي قد يقصد به في بعض الكتابات هي العملية التي تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني في المناطق الريفية وهذه التطورات تستهدف بالأساس تطوير الفرد وقدراته وتعزيز الاقتصاد القومي وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي له. فقد تشير بعض الكتابات بانها عملية مصاحبة لظهور عملية التنمية، في حين تشير كتابات اخري بإن التنمية الريفية هي عملية ظهرت بعد الإهمال الواضح الذي يتعرض له المجتمع المحلي في برامج التنمية نتيجة لتركيز اغلب الخطط والبرامج التنموية عل الحضر.

اما التنمية الحضرية فقد يقصد بها تطور يضمن للسكان المحليين أن يحافظوا على مستوي مقبول وغير متدن من الرفاه، دون المساس بفرص السكان في المناطق المتاخمة. والتي تشير بعض الكتابات لبداية ضهورها في الفترة 1910-1920 ركزت في عملها على المبادئ التوجيهية للتنمية الموجهة نحو العبور حيث تخطط المنطقة بدأ من النواة وتحاط بالتنمية ذات الكثافة السكانية العالية مع انتشار تدريجي منخفض للكثافة نحو الخارج.

وقد ينطبق الشي نفسه على التنمية الإدارية والتي لم يحدد زمن واضح أيضا لفترة ضهورها فقد يقصد بها عن الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة سعيا وراء رفع مستوي القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية وتبسيط نظم العمل وإجراءاته ومحاولة

تنمية سلوك إيجابي لدي الموظفين تجاه أجهزتهم وتتأثر به وذلك لتحقيق أهداف التنمية خطط التنمية الاقتصادية بكفاءة عالية وأقل تكاليف. وعليه لم يظهر المفهوم التنمية المستدامة كما هو علبه الان وإنما تم تداوله بمسميات مختلفة تحاكي الفترة الزمنية التي ظهر فيها، كما تبين انه قد ظهرت بعض المصطلحات والمفاهيم استخدمت معا في نفس الفترة الزمنية

ثانياً / موضوع التنمية المستدامة

قد تطور مفهوم التنمية كمصطلح عام حتى وصل الى ما يعرف حاليا بمفهوم التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى فان مفهوم التنمية المستدامة أيضا لم يظهر فجأة بل مر بمراحل وإجراءات وأحداث حتى وصل الى ما هو عليه حاليا. " فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في خطاب لوزيرة البيئة السابقة في الدنمارك (بروتولاند) عام 1987ومن ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعارا ومصطلحاً مسلماً به م قبل المنظمات الدولية

وفي البداية جاء مصطلح التنمية مختلطا مع مجموعة من المفاهيم كمفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، والتنمية الشاملة، والتنمية المستقلة وذلك عبر فترات تاريخية مختلفة ثم اشتمل بعد ذلك مفهوم التنمية على أبعاد اجتماعية حيث أصبحت تسعى الى معالجة الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في وضع الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها.

ظهرت التنمية المستدامة في العقود الماضية؛ وكان ظهورها مرتبطاً ارتباط وثيق بالتغير البيئي وفي بداية السبعينات عرض تقرير عن حدود النمو سنة 1972. بعض الأفكار عن التنمية المستدامة وذلك نتيجة عن احتمال تناقص الموارد الغير متجددة (ابوعلى، 2012)

الآراء المختلفة حول مفهوم للتنمية المستدامة:

1ـ عند علماء الاقتصاد: التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تنظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات والموارد الطبيعية مع الوقت.

2ـ عند علماء البيئة: يشير تعبير التنمية المستدامة إلى أن دروس البيئة يمكن أن تطبق على العمليات الاقتصادية ومن علماء البيئة الذين كرسوا اهتماما كبيراً لمبادئ التنمية الزراعية المستدامة هو " جي كونواي " الذي يعالج مفهومه للاستدامة بميل مقاومة الانهيار في أزمة ما وهو ما يتعلق بالقدرة على الوقوف في وجه الازمات أو الصدمات.

3ـ علماء الاجتماع والباحثين في العلوم الإنسانية تعني التنمية المستدامة لدي هذا الاتجاه السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوي الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف (صلاح الدين، 2020)

ثالثا / التنمية المستدامة: المفهوم العلمي

ظهر مفهوم التنمية المستديمة بوصفها فلسفة تنموية جديدة وفتحت الباب امام وجهات نظر جديدة فهناك ما يزيد عن ستين تعريف لهذا النوع من التنمية وتضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفاً واسعاً للتداول في التنمية المستدامة وقد فسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات وهي اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية.

تتعد تعريفات التنمية المستدامة وظهر المفهوم لأول مرة في التقرير المعنون **"المستقبل يبدأ الآن: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة"** والذي عُرف بتعريف (بر و نتلا ند) وعُرفت التنمية في هذا التقرير على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجيتهم" . (فريق من العلماء المعين من الامين العام، 2019)، وهي تنمية تسعي نحو تحسين حياة الانسان وضرورة المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية لضمان رصيد الاجيال القادمة من التنمية، و هي حلقة الوصل بين الجيل الحالي والجيل القادم وهي ضمان استمرارية، الحياة الإنسانية، " وهي تنمية تضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد دخل للدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة وفيما يلي عرض تصور لتطور مفهوم التنمية وصولا لمفهوم التنمية المستدامة

المصدر من ـ مراد، رحال، التنمية المستدامة في دول مغرب العربي خلال 2000-2010متطلبات الحصول على الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

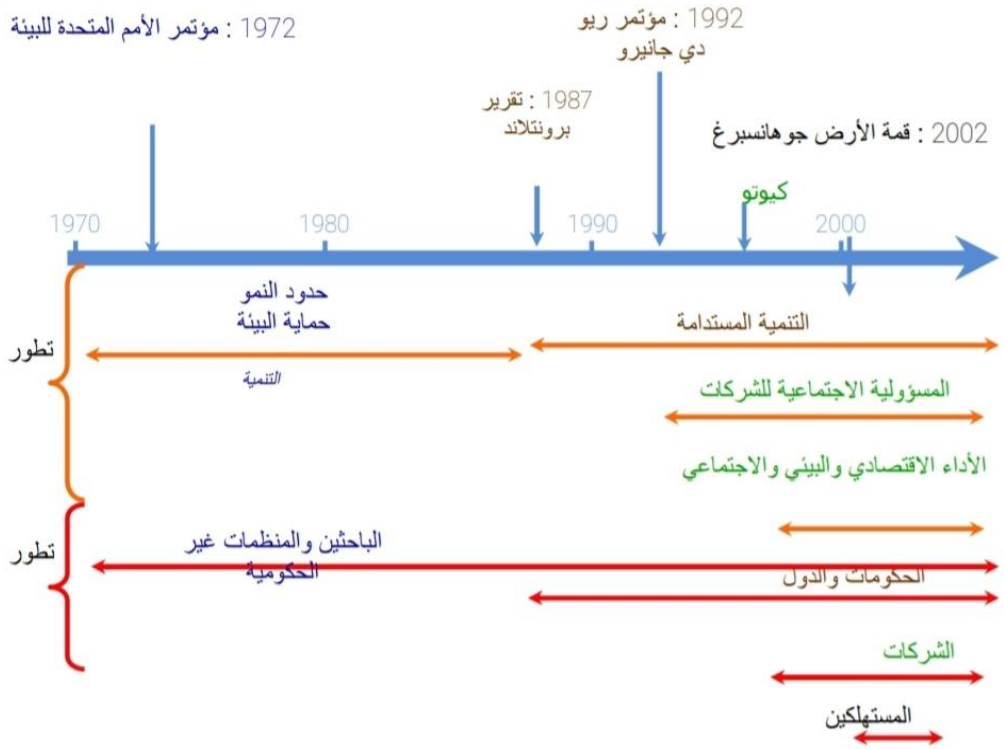

ource : Karen DELCHET, Qu'est ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, p. 60.

رابعاً / اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية وواقعها: - (الإسكو، 2020)

الهدف الأول : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

ينتشر الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في البلدان العربية، ويبلغ الفقر المدقع حدا ملحوظاً من الارتفاع في البلدان الأقل نمو. ولم تؤدّ جهود التصدّ ي للفقر في المنطقة إلى معالجة أشكال الحرمان المتعدّدة، ولا الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وعلى المستوى دون الوطني، ولا المخاطر التي تواجهها فئات اجتماعية مختلفة. لذلك، أصبح من الضروري أن تجعل الحكومات الأبعاد الاجتماعية والبيئية جزءا لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي إذا أرادات أن تحرز تقدماً في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. وهنا لا بدّ من توفر الإرادة السياسية لوضع سياسات اجتماعية وسياسات تضمن إعادة التوزيع، بغية التصدّ ي لتفاقم عدم المساواة والاقصاء.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفر الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية، مما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري والإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان. وكثيراً ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة، ما يحدّ من توفر الغذاء بكلفة ميسورة في الاجلين المتوسط والطويل.

وتؤدّي ندرة المياه وتغيّر المناخ والتوسّع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع. ويستمر ارتفاع معدّ الت الجوع ونقص التغذية، ولا سيما نتيجةً لتفشي الصراعات، إضافة إلى أن جيوب الجوع المزمن الحاد منتشرة في مختلف أنحاء المنطقة. ويتوقف إحراز التقدّم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على توظيف استثمارات مخصّصة ومنظمة في الزراعة المستدامة، وعلى استخدام المعرفة والتكنولوجيات لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي ومنعته، وعلى إنهاء الصراعات. والتعاون الاقليمي أساسي لتعزيز بناء المنعة، ولإحراز تقدّ م في تنفيذ خطّة مشتركة لتحسين حوكمة التجارة العالمي.

الهدف الثالث : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.

شهدت المنطقة العربية في العقود الأخيرة تحسناً كبيراً في المؤشرات الصحية الرئيسية ولا سيما بانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة. لكن مستويات الصحة والرفاه لا تزال على تفاوت كبير داخل البلدان وفيما بينها، فالخدمات الصحية تعمل غالباً حسب العرض لا الحاجة، والتباين في التغطية الصحية الشاملة كبير داخل البلدان وفيما بينها كما بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وتركز غالبية النظم الصحية على الخدمات العلاجية بدلاً من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تراعي بالقدر الكافي المحددات الاجتماعية للصحة. وتستلزم صحة الإنسان كما رفاهه تحوّلاً في المنطقة إلى نهج حقوقي متعدد القطاعات، يعمل على تقوية النُظم والخدمات الصحية، وتعزيز إمكانات مقدمي الخدمات وزيادة تقوية أعدادهم، وتغطية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة

الهدف الرابع : ضمان التعليم الجيد: التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

لم يحقق التعليم كامل قدرته في إحداث التحول المنشود على الرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وزيادة الاستثمار في التعليم في المنطقة. وتكمن التحديات الأساسية في قدم أساليب التدريس والتعلم وسوء نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم، وكذلك في البنى التحية. ولن تستطع المنطقة تسخير إمكانات التعليم مدى الحياة على النحو المطلوب في الهدف 4 ما لم ينظر إلى التعليم بوصفه مشروعاً مجتمعياً لإنتاج مواطنين مبتكرين، يملكون فكراً نقدياً وهذه الروية الجديدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولنشر قيم المساواة والعدالة والسلام؛ وكذلك لتأمين فرص عمل الشباب.

الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

أحرزت البلدان العربية تقدماً ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتستمرّ المرأة في خوض آفاق جديدة في كثير من مجالات الحياة، غير أن القوانين والممارسات القانونية والأعراف الاجتماعية والثقافية وما تنطوي عليه من تمييز، كما الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال راسخة. ولا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخرة، ولا سيما بين الشابات. ونتيجة لذلك، تواجه المرأة في كثير من الأحيان قيوداً على استقلاليتها وتمتعها بكافة حقوق الإنسان، بما في ذلك الاضطلاع بدور فاعل في صنع القرار، في المنزل وفي المجال العام. ومشاركة المرأة الكاملة في المجالين السياسي والاقتصادي عامل أساسي لتحقيق الهدف 5 وسائر أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الهدف السادس : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تواجه المنطقة العربية في ندرة المياه تحدياً كبيراً يتفاقم بفعل التداخل بين الحدود والاحتلال والصراع وتغير المناخ وكذلك بفعل النموّ السكاني والتوسع العمراني ويتطلب تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة نهجا حقوقياً حيال المياه وخدمات الصرف الصحي، كما يتطلب هياكل فعالة لحوكمة المياه داخل البلدان وفيما بينها، واستراتيجيات تربط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي. والمنطقة في حاجة ملحة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية، والتكنولوجيات الملائمة، واستخدام موارد المياه غير التقليدية بهدف تحسين الإنتاجية والاستدامة، ووصول الخدمة إلى الجميع.

الهدف السابع : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدامات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير والعمل اللائق للجميع

أحرزت الدول العربية تقدّ ما ملحوظاً في تعميم الحصول على الكهرباء، لكن البلدان الأقل نمواً مازالت متأخرة على هذا المسار. ولا شك في أن النمو السريع في الاستهلاك المنزلي للطاقة وازدياد كثافة

استخدام الطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي من بين التحديات الكبيرة. ويقتضي الإسراع في التقدّم في تحقيق الهدف 7ً من أهداف التنمية المستدامة تحوّلاً في السياسات لفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية، وزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجدّدة واستخدامها. وفي هذا السياق، من الضروري تحقيق تحوّ ل جذري في ذهنية المجتمع لصالح الطاقة المستدامةّ ودعم هذا التحوّل يتطلب بإعلاء أصوات حرّ ة ونابضة في الأوساط الأكاديمية والإعلامية، وفي المجتمع المدني.

الهدف الثامن : تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد، والشامل للجميعُ والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمه التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. ويؤدّ ي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات المتدنيّة الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام الذي يصون رفاه الإنسان والكوكب. وقدَ باتً من الضروري إحداث نقلة في التفكير والتخطيط الاقتصادي نحو تحوّ ل هيكلي اقتصادي في المنطقة لدفع التقدم على مسار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

الهدف التاسع : إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع الصناعة وتشجيع الابتكار

لا بدّ من خطوات شاملة للتحول ل إلى التصنيع المستدام الشامل للجميع في المنطقة العربية، حيث ظروف التعثر الاقتصادي، وتزايد البطالة، وضعف الكفاءة وعدم الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية. فالاحتياجات كبيرة على مستوى البنى التحتية، ولا سيما في البلدان الأقل نموا وتسجل المنطقة أدنى مستويات التكامل الاقتصادي في العالم، وأدنى مستويات الابتكار قياساً إلى الاستثمار في البحث والتطوير وإلى إنتاجيّته. وإيلاء الأولوية للابتكار والدفع بالتكامل الإقليمي وتحسين قدرة البنى التحتية على الصمود، كلها تتطلب تحولات جدرية في السياسات العامة وأدوات واستثمارات شاملة كما تتطلب إرادة سياسية تلتزم بمختلف أبعاد التنمية المستدامة وبالترابط الأساسي بين النظم والسلع والمجتمعات والشعوب في جميع أنحاء المنطقة

الهدف العاشر : الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

تتفاوت مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة السياسية إلى حد بعيد في البلدان العربية وفيما بينها. وتنتج أوجه عدم المساواة فوارق بين الطبقات وبين الجنسين وبين المناطق الجغرافية. وعلى الرغم من قل القياسات الرسمية لعدم المساواة، يصعب إخفاء الفجوات الآخذة في الاتساع

بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق، التي تقوّ ض التماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. ويتطلب تقليص أوجه عدم المساواة إعادة التأكيد على. دور الدولة بوصفها الضامن للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات اللازمة لإعادة توزيع الموارد على نحو منصف. وهذه العملية سياسية في المقام الأول. وعلى الصعيد الوطني، لا بد من تغييرات هيكلية في الاقتصادات والمؤسسات. وتغيرات اجتماعية وقانونية للقضاء على جميع أشكال التميز، ومن الضروري وضع آليات عالمية داعمة.

الهدف الحادي عشر : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

المدن العربية هي مراكز حيوية للنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. غير أن التوسّع العمراني المتزايد على غير تخطيط في جميع أنحاء المنطقة، بفعل الفقر وتغيّر المناخ والصراعات، يثقل المدن والمستوطنات البشرية والموارد الطبيعية الشحيحة بضغوط هائلة، تزيد من الإقصاء الاجتماعي والمخاطر. والمدن التي طالما احتضنت جماعات متنوّعة من المهاجرين الدوليين والنازحين الداخليين، تنتشر فيها وفيما بينها أوجه عدم المساواة. وتستمر الفوارق في إمكانية حيازة أرض أو سكن، والحصول على خدمة، والاستفادة من بنية تحتية جيدة النوعية، والخروج إلى مساحات عامة وبيئة نظيفة. ولتسريع التقدم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، على الدول العربية مواجهة تحديات التوسّع العمراني بالتخطيط الذي يركز على الإنسان والسياسات المتكاملة لتصميم المساحات. فتحسين الحوكمه في المدن والمستوطنات البشرية هو ضرورة ال تقل عن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي.

الهدف الثاني عشر : ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يختصر الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة نموذج التنمية المستدامة بأسره، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وفي المنطقة العربية، تظهر الحاجة الملحة إلى معالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامةً في اتجاهات مثل تزايد ندرة المياه، وتزايد استخدام الطاقة وما تسببه من انبعاثات، وإنتاج النفايات، وانخفاض مستويات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتفاقم تلوث الهواء والماء. وقد اعتمدت دول عدة مؤخرا واضحةً خططا وطنية في خطوة على مسار الاستهلاك والإنتاج المستدامين. الا أن الحاجة ال لا تزال ملحة إلى تغيير جذري في حوافز أنماط الاستهلاكً والإنتاج غير المستدامة. وهذا يتطلب تحوّلا من الاكتفاء بالنمو الاقتصادي إلى التركيز على نهج التنمية المستدامة، وتعبئة القطاع الخاص وتنظيمه لدعم هذا التحوّل، وإشراك المجتمعات والأفراد في إرساء فكر جديد

الهدف الثالث عشر : اتخاد إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

تطال المنطقة العربية من جراء تغيّر المناخ آثارٌ بالغة، بفعل ارتفاع درجات الحرارة، فتعرض أعدادا كبيرة من السكان لمخاطرَ وفي ندرة المياه والجفاف. ويُوقع تزايد الكوارث والظواهر المناخية الشديدة

خسائر في الأرواح ويُلحق أضرارا في الاقتصاد فيُّ حين يستثمر العديد من البلدان في التكيف مع تغيّر المناخ وتنويع الاقتصادات واعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، يبقى من الضروري توسيع نطاق الجهود على مستوى المنطقة، لتشمل جميع الجهات المعنية، وتوثيق الرابط بين العلوم والسياسات العامة للتصدي لتغيّر المناخ، وجعل تقييم آثار تغيّر المناخ والمخاطر جزءا اصيلاً من أنظمة التخطيط.

الهدف الرابع عشر : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

تتعرض المناطق البحرية المحيطة بالمنطقة العربية لمخاطر الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات والتلوث البحري، جراء أنشطة التنمية البحرية والساحلية. وتصل نسبة متزايدة من المناطق البحرية إلى مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط والصيد غير القانوني. وتهدد هذه التغيّرات صحة أجيال اليوم والمستقبل ورفاههم وازدهارهم في جميع أنحاء المنطقة. ولا بد من سياسات متماسكة وفعالة لإنشاء مناطق بحرية محمية، وتحسين البيانات ّ وبناء القدرات المؤسسية والتقنية، للتمكن من رصد الموارد البحرية وإدارتها بشكل مستدام، وإنفاذ القوانين ذات الصلة .

الهدف الخامس عشر : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع ع البيولوجي

يتراجع التنوّع البيولوجي في المنطقة العربية، في حين يزداد التصحّر. فتدهور الأراضي وتدهور النظم الايكولوجية وفقدان التنوّع البيولوجي، بما في ذلك في الغابات، عوامل لها تأثير سلبي تدريجي على صحة الإنسان ورفاهه، وتخفيف وطأة الفقر، والبيئة الطبيعية. ومن الضروري إدارة الأراضي على نحو مستدام من خلال المناطق المحمية والزراعة المستدامة، إلى جانب التخطيط الإقليمي المنسّق والاستراتيجي، وزيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات وترميم المناظر الطبيعية، وذلك من أجل عكس المسار الحالي للخسارة والتدهور.

الهدف السادس عشر : التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

في ضعف سيادة القانون، وعدم كفاية الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، وتفاقم ظروف النزاع والاحتلال، عوامل تخل بقدرة الدول العربية على تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتصطدم جهود تحقيق التنمية المستدامة بنواقص تشوب الحوكمه كتقلص الفضاء المدني، والفساد،

وضعف المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية. كما تعمق هذه النواقص الاستقطاب والتمييز وعدم المساواة. وتتطلب معالجة الأسباب الجذريّة لهذه التحديات توفر إرادة سياسية حقيقية وتوسيع الفضاء المدني للانتقال إلى مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة قادرة على دعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

الهدف السابع عشر : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يتطلب التحوّل الجذري الذي تدعو إليه خطة عام 2030 تضافرا وتكاملا بين البلدان ويلقي على كاهل الدول مسؤوليات مشتركة وبدرجات متفاوتة. فوسائل تنفيذ خطة عام 2030 لا تحددها الظروف التي يتفرد بها كل بلد فحسب. وتحيط مقاصد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بمواضع التركيز التي تتناولها خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتفرض هذه المقاصد أطراً وديناميات عالمية تنظم تدفق وإدارة الموارد المالية والاقتصادية والطبيعية، وتحدد إيقاع حراك الأفراد، وتوجّه سبل تبادل المعارف والقدرات ونقلها.

وتواجه البلدان العربية تحديات جساما في حشد وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني، ولا تزال الهياكل الاقتصادية العالمية غير داعمة، إذ ترسخ عدم المساواة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، ولا تزال المساعدات الدولية وجهود نقل المعارف والخبرات دون التوقعات والاحتياجات. وللمنطلقات الإقليمية أهمية حاسمة أيضا فهي إما تيسّر أو تعوق قدرة البلدان على تحريك الإرادة السياسية، وحشد الخبرات، وتعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأولويات العابرة للحدود.

خامساً / دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تؤدي العلوم الاجتماعية دوراً مهماً في عميلة التنمية المستدامة، وذلك لما لها أهمية كبيرة في إكساب وبناء وتنمية القدرات الإنسانية، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى أفراد المجتمع من أجل دعم الإيجابيات والتخلي عن السلبيات.

وتساعد العلوم الاجتماعية بشكل كبير في العمل على تنظيم واستثمار وتنظيم وتوجيه موارد المجتمع وتنظيمها وتوزيعها بشكل جيد من أجل العمل على الوقوف على قواعد ومبادي التنمية المستدامة وذلك من خلال العمل على: -

- تعتمد التنمية المستدامة اعتماداً أساسياً على العنصر البشري، وبذلك تعمل العلوم الاجتماعية على إعطاء اهتمام للعنصر البشري والعمل على اكتشافه وتنمية قدراته كأساس لأدوار العلوم الاجتماعية.
- تعطي العلوم الاجتماعية اهتمام بالعنصر البشري واهمية دورة في البيئة باعتبارها بعداً أساسيا من أبعاد التنمية المستدامة.

- تهدف التنمية المستدامة لإحداث التوازن البيئي بين الانسان والبيئة.

مرت الخدمة الاجتماعية كمهنة بعدة مراحل تغيرت خلالها النظرة إلى مفهوم الخدمة وأهدافها التي تسعي إلى تحقيقها وبالإضافة إلى دور الاخصائي الاجتماعي تتقاطع مهنة الخدمة مع العديد من المهن الأخرى الموجودة في المجتمع على الارتفاع بمستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الإنساني. ساهمت ظروف وعوامل عديدة لظهور الخدمة الاجتماعية منها الثورة الصناعية والثورات والحروب الناجمة عن النزعات الاستعمارية والاكتشافات العلمية المتطورة في إطار العلوم الاجتماعية والحركات والجمعيات الإنسانية في حين تطلب الامر لمواجهه تلك الظروف إلى الحاجة الماسة للخدمة الاجتماعية التي تتمثل أحد الموارد المجتمعية التي تقوم على مساعدة الناس لمقابلة احتياجاتهم والقيام بمسؤولياتهم فهي طريقة اجتماعية منظمة للوقاية من المشكلات الاجتماعية ومساعدة الافراد في علاجها كي يقوموا بوظائفهم الاجتماعية على أحسن وجه ممكن.

أساليب الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة: -

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن أهمها: - (السروجي وأخرون، 2001)

1-**أساليب وقائية: -**عن طريقها تتلافي المشكلات التي تؤثر سلباً في أحداث خلال في التوازن البيئي كمحور هام في التنمية المستدامة وبدعم وإيجاد واستمرارية التوزان البيئي، والعلاقة بين الانسان والبيئة ودفع التفاعل السلبي بين الانسان كمتغير حيوي في التنمية والموارد والطاقات المجتمعية والوسط الذي يحدث فيه هذا التفاعل بالدرجة التي لا يظهر فيها خلل في التوازن أو انحرافات أو خروج عن المدى المسموح به، فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلاً بزيادة نسبة التعليم وتوجيه الطاقات البشرية في مجالات مفيدة.

2-**أساليب علاجية:** -من أكثر المشاكل التي تواجه التنمية المستدامة هي مشكلة اختلال التوزان البيئي فتقوم الخدمة الاجتماعية بدور هام في محاولة استعادة التوازن البيئي في مواجهه الخلال الحادث في البيئة.

3-**أساليب إنمائية:** -حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها في اكتشاف وتنمية قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات، والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الانسان –جوهر عملية التنمية_ ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن، بالإضافة إلى دعم القيم التنموية لدى الانسان.

4-**أساليب تأهيلية:** -تهدف إلى زيادة القدرة التأهيلية وقيمتها لدى الانسان كمتغير حيوي في التنمية المستدامة ليمكنه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى الأداء الحقيقي له، ويمكنه من التغلب على الانخفاض في مستوى أدائه والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك

سادساً / استخلاص وتحليل: -

من خلال عرض واقع اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية نلاحظ أن الأولويات في المنطقة العربية لا لبس فيها تشمل الأمن المـــائي، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، وتغيير السياسات والسلام. ولايزال على

البلدان العربية أن تعقد الإرادة السياسية لتعزيز التكامل الإقليمي في مختلف أبعاد التنمية المستدامة، والمضي على مسار تنفيذ خطة عام 2030. الا أن الإشارة لمثل هذه السياسات لم تتضمن تحديداً دقيقاً لدور الخدمة الاجتماعية في ضمان أعادة التوزيع أو في التصدي لتفاقم عدم المساواة والاقصاء؛ رغم أهمية الدور الذي يمكن أن تودية الخدمة الاجتماعية في ذلك يظهر من عرض الاهداف غياب واضح لما قد تقوم به الخدمة الاجتماعية في تقديم الدعم والاستشارات في انشاء فكر جديد قادر على بناء القدرات المؤسسية.

فقد تقوم الخدمة الاجتماعية بدور هام من خلال وسائلها في توفر الإرادة السياسة لوضع سياسات اجتماعية تضمن إعادة التوزيع بغية التصدي لعدم المساواة والاقصاء كما في الهدف(1) **القضاء على الفقر،** وتقديم الدعم والاستشارات في انهاء الصراعات **كما** في الهدف (2) **القضاء على الجوع، و**تقدير إمكانات مقدمي الخدمة وتقوية اعدادهم الهدف رقم (3) **ضمان عيش الجميع بأنماط عيش صحية.** وفي نشر قيم المساواة والعدالة والسلام وكذلك توفير فرص عمل لشباب **(4) ضمان التعليم الجيد.**

كما إنه يمكن أن يكون للخدمة الاجتماعية دوراً في التسريع في تحقيق الهدف (5) **بالتخلص من القيود الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تحقق المساواة بين الجنسين** لما لأهميتها في التوعية بأهمية دور المراة ومحاولة التخلص من القيود المفروضة عليها؛ وتأهيلها لمعرفة حقوقها؛ واهمية دورها في الحياة المجتمعية بشكل عام، كما يمكن أن تؤدي الخدمة الاجتماعية دوراً في تقليص أوجه عدم المساواة وأحداث تغيرات هيكلية في الاقتصادات والمؤسسات وتغيرات اجتماعية وقانونية للقضاء على جميع أشكال عدم التمييز كما في الهدف (10) **الحد من انعدام المساواة بين الجنسين.**

كما أن لمثل الأهداف التي تحتاج اعداد استراتيجيات تتطلب الإدارة والحوكمة الرشيدة داخل البلدان وفيما بينها وخصوصاً الأهداف التي ترتبط بتحسين قدرة البني التحتية لأحداث تحولات جدرية في السياسات العامة كا الهدف (6) **ضمان توافر المياه وخدمات** الصرف الصحي. والهدف (9) **إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود.** فأن الخدمة الاجتماعية قد تؤدي دورا هاما من خلال وسائلها الإنمائية في تنمية قدرات الافراد العاملين في المؤسسات لفهم أهمية الدور المنوط بيهم وتأهيلهم بشكل يضمن قيام المؤسسات بتحسن البني التحتية من خلال أفراد مؤهلين جيداً لأداء ادوارهم.

كما أن الاهداف التي تتطلب تحولات جذرية في ذهنية افراد المجتمع واحداث نقلة في التفكير والتخطيط الاقتصادي كما في **الهدف** (7) **حصول الجميع على خدمات الطاقة.** والهدف (8) **تعزيز النمو الاقتصادي.** والهدف (11) **جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة.** فأن أهمية الخدمة الاجتماعية تتطلب ضرورة وجود واضح لدور الخدمة الاجتماعية في مختلف وسائلها من أجل نشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة بين افراد المجتمع والعمل على احداث التغيرات النوعية والفكرية التي تقبل بأهمية التنمية المستدامة لكافة افراد المجتمع من خلال برامج التوعية والتثقيف.

اما في الأهداف التي تتطلب حصول الجميع على بنى تحتية جيدة تركز على الانسان، والسياسات والحوكمة وإدارة مستدامة للموارد البشرية؛ كما في الهدف (12) **ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام؛** والهدف (13) **اتخاذ إجراءات عاجلة لتصدي لتغير المناخ،** والهدف (14) **حفظ المحيطات والبحار على نحو مستدام؛** والهدف (15) **حماية النظم الأيكولوجية البشرية؛** والهدف (16) **التشجيع على إقامة مجتمعات سالمة؛** والهدف (17) **تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية،** فأن دور الخدمة الاجتماعية لا يقل في الأهمية عن ضرورة تضافر مختلف وسائلها في العمل لبناء الانسان وتعزيز قدراته.

مجمل القول إن دور الخدمة الاجتماعية في التنمية المستدامة من خلال تحليل أهدافها في المنطقة العربية، لم يكن واضحاً؛ أن لم يكن معدوماً حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها في اكتشاف وتنمية قدرات الافراد ومحاولتهم للاعتماد على الذات، والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الانسان –جوهر عملية التنمية_ ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن، بالإضافة إلى دعم القيم التنموية لدى الانسان. الامر الذي يتطلب العمل بشكل جاد لجعل العلم بشكل عام والعلوم الاجتماعي بشكل خاص رافد أساسي من روافد التنمية المستدامة.

التوصيات :

- العمل بشكل جاد لجعل دور الخدمة الاجتماعية رافد أساسي من روافد التنمية المستدامة.
- العمل على الاستفادة من نتائج الدراسة في محاولتها توضيح طبيعية الدور الذي يمكن أن تقوم به الخدمة الاجتماعية في كل هدف من اهداف التنمية المستدامة،

أهم المراجع :

1- فريق من العلماء المعين من الامين العام. (2019). مستقبلنا يبداء الان: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. نيويورك: الأمم المتحدة.

2- الامم المتحدة / الإسكو. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة.

3- طلعت مصطفي السروجي وأخرون. (2001). التنمية الاجتماعية (المثال والواقع). جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

4- عطية عبد الكامل و هدوش صلاح الدين. (2020). التنمية المستدامة قراءة في الاسس والابعاد والاهداف. مجلة الدراسات الافريقية، الصفحات 309-324.

5- فريق العلماء المعين من الامين العام. (2019). المستقبل يبدأ الآ: تسخير العلم من أجل التنمية المستدامة، تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي عام 2019. نيويورك: الامم المتحدة.

6- نائف بن نائل ابوعلى. (2012). التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة السعودية رسالة ماجستير. جامعة ام القري.

دور المؤسسة الجامعية في تحقيق التنمية المكانية

كلية الآداب والعلوم زمزم-جامعة سرت -نموذجا.

أ. اسامة غيث احمد محمود **أ. ميلاد محمد ميلاد الشاطر**

جامعة سرت – كلية الآداب والعلوم – قسم الإدارة والتخطيط . **جامعة سرت – كلية الاقتصاد – قسم العلوم السياسية.**

osamaget2017@gmail.com **milad_sh92@yahoo.com**

الملخص :

هدفت الدراسة الي معرفة مدى مساهمة كلية الآداب والعلوم في التنمية الاجتماعية و تحقيق التنمية الاقتصادية، وكانت نتائج البعد الاقتصادي بدرجة منخفضة، بمتوسط عام (1.876)، وهذا يدل على عدم حرص الكلية والاهتمام بهذا البعد، على الرغم من أهميته الدور الذي يساهم في برامج التنمية المحلية، وجاءت نتائج البعد الاجتماعي بشكل عام بدرجة منخفضة والمتوسط العام (2.22)، جاءت نتائج البعد البيئي بدرجة منخفضة والمتوسط العام (1.884)،واوصت بضرورة الاهتمام بهذه الجوانب والتركيز عليها لكي تقوم الكلية بواجبها اتجاه البيئة المحيطة بها والمساهمة في خدمة المجتمع والمحيط المتواجدة به.

الكلمات المفتاحية : التنمية المكانية - المؤسسة الجامعية.

المقدمة :

يعتبر التعليم الجامعي أحد أهم مؤسسات الدولة التي يقع على عاتقها مسئولية المشاركة في تحقيق التنمية المجتمعية وقيادة التغيير فيه حيث تتطلع المجتمعات على اختلاف هويتها إلى جامعاتها بكل أمل لتحقيق الدور المنوط بها تجاه مجتمعها والقيام بمسئولياتها على أكمل وجه، فالجامعات لم يعد يقتصر دورها على تدريس طلابها فقط، بل أصبح لها دور كبير وفعال في خدمة المجتمع، لما لها من دور كبير وفعال في التكوين الفكري والثقافي للفرد والمجتمع بأكمله، من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في: التعليم، البحث، خدمة المجتمع، حيث تربط الجامعة بالمجتمع علاقة وطيدة تتمثل في إسهام الجامعة في التنمية الشاملة، فالتعليم الجامعي يعتبر مدخلا لقضايا التنمية المكانية المستدامة، إذا ما أخذ أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة قضايا التنمية المستدامة على عاتقهم سوف يستطيعون الربط بين أبعاد التنمية الرئيسية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)،مما يسهم في التقدم في كافة أنحاء المجتمع، ولا يتأتى حدوث هذا الامر إلا من خلال

تقديم تعليم جامعي يحقق التنمية ويضمن توفير المعرفة للمجتمع حتى يعرف طريقه إلى التنمية المستدامة من خلال تمكينه من التكيف مع التحديات الحالية والمستقبلية.

إشكالية الدراسة :

تختلف البيئة المكانية ومكوناتها في ليبيا من منطقة لأخرى، وتساعد دراسة البيئة المكانية وفق أساليب علمية الى تحديد الأولويات ورسم السياسات لتحقيق التنمية، وبما ان المراد من العملية التربوية في المؤسسات الجامعية هو المشاركة في تحقيق التنمية المكانية المستدامة، والرقي بمعيشة الفرد، ولكن يجب ان يتم ذلك دون الإفراط باستخدام الموارد الطبيعية، مع التركيز على جوانب النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

-هل تساهم كلية الآداب والعلوم بجامعة سرت في تحقيق التنمية المكانية؟

- ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل تساهم كلية الآداب والعلوم بجامعة سرت في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2-هل تساهم كلية الآداب والعلوم بجامعة سرت في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

3-هل تساهم كلية الآداب والعلوم بجامعة سرت في تحقيق التنمية البيئية؟

اهداف الدراسة :

1-تحديد مفهوم التنمية المكانية.

2-معرفة مدى مساهمة كلية الآداب والعلوم في التنمية الاجتماعية.

3-معرفة إلى أي مدى تساهم كلية الآداب والعلوم زمزم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4-تسليط الضوء على مؤسسة الجامعة بصفتها صرح علمي مهم وذا شأن من حيث الدور الذي يجب ان تضطلع به للمساهمة في تحقيق التنمية المكانية بالمنطقة.

5-محاولة إعطاء بعض التوصيات والمقترحات للجامعة للمساهمة في تحقيق وتجسيد التنمية المكانية، بالتواصل والتنسيق مع السلطات العليا.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من حيث المكانة الريادية التي تكتسبها الجامعة على امتداد الرقعة الجغرافية التي تغطيها بمختلف كلياتها وتخصصاتها، ومن خلال المسار العلمي والتربوي والتأهيلي للطاقات الشبابية، كمخرجات لسوق العمل ووفق احتياجاته من الخريجين المؤهلين والحاملين للأفكار والمشاريع التنموية، وإعطاء الحلول والاقتراحات المبنية على النظريات العلمية والتجارب الواقعية لذوي الاختصاص لاتخاذ القرارات التنموية السليمة، وبالتالي تحقيق التنمية المكانية المستدامة التي تعد مطلب هام للأجيال القادمة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتفسير الظاهرة كماهي في الواقع والتعبير عنها تعبيرا كيفيا، وتحليليا لتوضيح دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك على عينة من العاملين في كلية الآداب والعلوم زمزم، بالاعتماد على الاستبانة لجمع المعلومات.

حدود الدراسة :

-الحدود المكانية: كلية الآداب والعلوم زمزم.

-الحدود الزمانية: خريف (2023م- 2024م).

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الي مبحثين الأول يمثل الإطار النظري، مفهوم التنمية المكانية ومكوناتها ومجالاتها وأهدافها، والثاني الدراسة الميدانية، ثم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :

1- خالد محمد بن عمور ، (2014)، إشكالات التنمية المكانية في ليبيا : دراسة لتأثير الخصائص الجغرافية السياسية في التنمية المكانية بليبيا ، هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تعترض التنمية المكانية في مختلف مناطق ليبيا، وكذلك التعرف على تجربة التنمية المكانية في ليبيا و خصائصها، وتوصلت الدراسة الى ان بالإضافة الى مشكلة الموارد التي عرقلة التنمية هنالك ايضاً شكلت فجوة التقنية (الفجوة المعرفية) اهم مشكلات التنمية في ليبيا، واختتمت الدراسة ببعض التوصيات منها "يجب تقوية البناء المؤسسي في مختلف الوحدات الإدارية المحلية، لكي تصبح قادرة على إدارة التنمية المكانية بشكل مستدام، عن طريق بناء المعرفة والمهارة وتطوير الخبرات والقدرات وصقل المواهب والملكات والارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي.

2- الحواس، حمد بن خالد(2020)، المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، هدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة البحث من عدد(989) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وأظهرت نتائج الدراسة موافقة عينة الدراسة على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن أبرز المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية تتمثل في قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات لحل مشاكلها، وتطوير انتاجها، وانشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثرة الأعباء الدراسية.

3- علي منصور إشتيوي، جمال مفتاح أبوحجر، (2022)، دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المكانية (دراسة حالة ليبيا). وهدفت الدراسة الي تكوين أرض خصبة من الكفاءات والخبرات التي تحتاجها عملية التنمية، وكذلك هدفت الي تنفيذ المشاريع والمخططات التنموية وفق الأولوية والحاجة، وتوصلت الي ان هنالك مجموعة من المعوقات التي تعترض التنمية منها اجتماعي وتكنولوجي واداري واخر قانوني، كذلك تعتبر الاختصاصات عنصر مهم في استغلال الوحدات المحلية عن السلطة المركزية.

4- حديدان، ابتسام ميلاد، أمال(2023)، دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني، وهدفت الي التعرف على دور المؤسسات الجامعية في تحقيق تنمية مستدامة، الإشارة الي أهمية التدريب المهني المرافق للتعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الي ان التدريب المهني المرافق للتعليم الجامعي له علاقة قوية بالتنمية المستدامة، ان التدريب المهني المرافق للتعليم الجامعي يرتبط بمتطلبات التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويعد أحد المرتكزات الأساسية للتنمية.

تعد الدراسات السابقة التي تم دراستها والاعتماد عليها فيها بعض التشابه مع الدراسة الحالية ، حيث اشتركت في أحد المتغيرات وهو التنمية المكانية، وكذلك في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي، كما تشترك معها في علاقة مؤسسات التعليم العالي بالتنمية بشكل عام، والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي ، وامتازت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى، كونها دراسة تحليلية مسحية اعتمدت على عينة موظفي كلية الآداب والعلوم ببلدية زمزم ، واستفادة الدراسة من الدراسات السابقة في بناء أداة البحث المستخدمة ،كما استفادة منها في وضع مشكلة الدراسة والأهداف بشكل عام.

المبحث الأول : مفهوم التنمية المكانية ومكوناتها ومجالاتها وأهدافها.

1-مفهوم التنمية المكانية (spatial development) :

التنمية المكانية تعني (بلوغ الهيكل المكاني للتنمية في أي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور ملائما لتعزيز عملية التوازن الإقليمي ودعمها بشكل كفء، أي أنها تمثل الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية المستدامة، إذ أنها تدمج الأهداف المناطقية بالأهداف القطاعية القومية، ومن ثم فإنه لابد من النظر إليها نظرة شمولية تشمل (الاقتصاد، والبيئة، والإنسان) بشكل كامل على أساس مستوى الحيز المكاني(view`https//knepublishing.com).

2-المكونات الأساسية للتنمية المكانية(المحلية): تعتمد التنمية المكانية عل

ى مجموعة من المكونات الرئيسية وهي:

أ - **الأفراد:** هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في منطقة جغرافية معينة، ويعتبرون العنصر الرئيسي والفعال في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.

ب-المؤسسات العامة والخاصة: هي مجموع المؤسسات التي تعمل على توفير البيئة والظروف الملائمة والوظائف والمهن المتنوعة، وتساهم في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

ت - المجتمع : مجموعة السكان بمنطقة ما، وهم العنصر الأساسي والمكون الرئيسي لتحقيق التنمية المحلية (أحمد عجاج-2016م).

3-مجالات التنمية المكانية : لنجاح التنمية المكانية يقتضي توفر متطلبات عديدة، منها:-

أ - المجال التنظيمي(الإداري) : تحتاج التنمية المكانية لنظام إداري ومالي يواكب مراحل التطور المختلفة للمجتمع ويتفاعل مع المتغيرات والمستجدات بكفاءة ومرونة من خلال التطوير التقني وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة أداء الأجهزة والمؤسسات المختلفة المشاركة في عمليات التنمية(مجلة ديالي-العدد الأربعون-2009م)، كذلك وضوح القوانين والتشريعات والقرارات والسياسات والإجراءات وخطط التنمية الشاملة للدولة ينعكس إيجابا على حلحلة الكثير من المختنقات، الأمر الذي يقدم الدعم الإداري والفني واللوجستي للمستفيدين الداخليين والخارجيين، ويزيل الكثير من العقبات، ويساهم بالدفع قدما بمتطلبات التنمية المكانية، في المقابل فإن سوء الإدارة يقف حجر عثرة أمام عمليات التنمية.

ب - المجال السياسي: لا شك أن نجاح التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب وجود حالة من الاستقرار السياسي والأمني ويتولد عنها توفر العديد من الإجراءات والتشريعات المشجعة على التنمية مكانية كانت أو شاملة، ويمنح كثير من الأمان ويزيل الشكوك والعقبات التي تؤثر في اتخاذ قرارات صائبة.

ت - المجال الثقافي: التنمية المكانية تتطلب وجود وتوفر ثقافة عامة وثقافة تنظيمية تمثل القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتستند على المعرفة الدقيقة للتركيبة المجتمعية وكيفية التعامل معها، ما يسهل على القائمين على خطط التنمية اتخاذ القرار المناسب، وخفض مستوى المنازعات والصراعات التنظيمية الذي يمكن أن يحدث نتيجة للتباعد في التركيبة الثقافية، والذي يعتبر سبب الفرقة بين أبناء الوطن الواحد ويعيق عملية تحقيق التنمية المجتمعية المرجوة.

ث - المجال الاجتماعي: وذلك بالتعامل مع سلوك الأفراد، وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، وذلك لخلق القدرة الإبداعية لدى الافراد والمجتمع للتطوير والتحديث نحو تنمية مستدامة، فتحقيق التنمية المكانية المنشودة يتطلب خلق وتوفر العقل الذي يديرها ويسيرها ويحافظ عليها (أحمد عجاج،2016).

4-أهداف التنمية المكانية: تسعى التنمية المكانية إلى تحقيق أهداف عدة حيث أنها ترمي بوجه عام الى تحقيق التوازن بين المناطق والأقاليم بشكل يوفر تقاربا في مستوى المعيشة والتقليل من حدوث الهجرة وتوطين الصناعة وتوزيع الخدمات بشكل عادل ومتوازن، وتخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو، ويمكن حصر تلك الأهداف في النقاط التالية:

أ - تحقيق التوازن الإقليمي بحيث لا يكون هناك تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم أو المناطق المجاورة، كاستنزاف الإمكانات التنموية أو هدر الموارد.

ب - الارتقاء بمستويات التنمية في الاقاليم المختلفة، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب الهامة للارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى الوصول غلى التنمية المستدامة.

ج - التقليل من حركة الهجرة الداخلية للسكان، خاصة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما يقلل من ظاهرة ترييف المدينة ويمنعها من الانتشار.

د - توليد تجمعات حضرية، وما يرتبط بذلك من تغيير في أنواع المهن والأنماط السلوكية للأفراد.

ه - إحداث تغييرات بيئية من خلال الأخذ بمبدأ التنمية المكانية المستدامة، التي تؤكد على حماية البيئة والتوازن الإقليمي.

و - تعميق مستوى الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، مما سيعزز من قدرة البلد على مواجهة الأخطار الخارجية بفاعلية(الجارالله،2015م).

5-الجامعة ودورها في تحقيق التنمية المكانية:

تعتبر مؤسسة الجامعة اليوم مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من أهم المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، فهي من ناحية من صنع المجتمع نفسه، ومن ناحية أخرى أداة المجتمع في صنع كوادره الفنية والمهنية والسياسية والفكرية(العياشي،2017م).

وتقوم الجامعة بثلاث وظائف أساسية هي (التدريس-البحث العلمي-خدمة المجتمع)، وهذه الوظائف الثلاث مترابطة ومتشابكة مع بعضها ويصعب فصل إحداها عن الأخرى (خالد عبد الكريم،2017م).

كما أن التركيز على معرفة متطلبات سوق العمل في البيئة المحيطة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على هوية مؤسسة الجامعة وتنظيمها وفعاليتها، فلم يعد مفهوم المسئولية المجتمعية محصورا في النشاط الخيري والتطوعي، بل أصبح مفهوم أوسع وأشمل يتضمن حلولا لمشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية المكانية المستدامة بمعزل عن العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي ومؤسساته، ومن أهمها مؤسسة الجامعة والمجتمع، فهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأفراد المجتمع من خلال ضمان توافر الخدمات المتنوعة التي تسهم في تعزيز علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع(هناء شحات،2020م).

6-دور مؤسسة الجامعة في تحقيق التنمية المكانية:

يرجع الاهتمام الكبير بالتعليم الجامعي لأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة والمتدربة

والماهرة التي تسهم في تحقيق التنمية المجتمعية، والتي تتعامل مع متطلبات ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، كما أن المؤسسة الجامعية تسمح لهؤلاء الشباب بالحصول على فرص عمل لائقة، على النحو الذي يساهم في رفع مستوى دخلهم، وكذلك يمكن للتعليم الجامعي دعم التنمية عن طريق تدريب وتثقيف وتشجيع الطلاب على ضرورة البحث عن بدائل، ومصادر جديدة للطاقة، فالحفاظ على الطاقة والموارد غير المتجددة لا يقتضي فقط عدم الافراط في استخدامها، وإنما يتطلب توفير البدائل لها،(كالطاقة المائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية) وهنا يأتي دور الجامعة فهي التي يقع على عاتقها إجراء الأبحاث المتعلقة بالمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع، والعمل على حلها، كما يقع على عاتقها تخريج كوادر قادرة على قيادة عمليات التغيير نحو مستقبل أكثر استدامة داخل المجتمع(نادية إبراهيمي،2015م، ص266).

7- أبعاد التنمية المكانية:

التنمية لا تركز على جانب واحد فقط فهي تنمية ثلاثية الابعاد مترابطة ومتداخلة تتسم بالتفاعل والضبط والترشيد للموارد، حيث تعتبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية) أساسية لتحقيق التوازن والاستدامة في التنمية (عجاج أحمد،2016).

أ-البعد البيئي: يشمل البعد البيئي الحفاظ على صحة البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامة الموارد الطبيعية حيث يهدف إلى تحقيق التوازن بين نشاطات الإنسان والأنظمة البيئية المحيطة بها، وللحفاظ على التراث البيئي العالمي، والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلولا قابلة للاستمرار للحد من استهلاك الموارد وإيقاف التلوث.

ب-البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل حيث يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعادل والمستدام من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتسخيرها للرفع من مستوى معيشة المواطن، ويتضمن هذا البعد تحسين البنية التحتية، وتعزيز الصناعات المستدامة والمبتكرة، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتحسين الإدارة المالية والمؤسسية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل مستدامة وتحقيق الرخاء والتقدم الاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

ج-البعد الاجتماعي: تعرف على أنها حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة في بيئة أمنة ،مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية، ويعمل هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، حيث يهدف إلى توفير فرص متساوية للجميع وتعزيز حقوق الانسان والتنمية البشرية، ويشمل هذا البعد الاهتمام بموضوعات مثل(التعليم، والصحة، والتمكين الاجتماعي، والمساواة، والعدالة الاجتماعية).

ويساهم العمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية) في تحقيق التنمية الشاملة والاستدامة المطلوبة على المدى البعيد، وتعتبر هذه الأبعاد مترابطة وتتأثر بعضها ببعض، ولذلك يجب معالجتها مع بعضها وبشكل متكامل لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني الدراسة الميدانية:-

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي كلية الآداب والعلوم زمزم، وعددهم (45 موظف) واختار الباحث عينة عشوائية بسيطة عددها (25 موظف من مجتمع الدراسة).

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الاستبيان لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة وقد قسم الباحث الاستبيان الى قسمين حيث يحتوي القسم الاول البيانات الشخصية للمبحثين والقسم الثاني يحتوي على ثلاثة ابعاد وهي (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) ويتضمن كل بعد تسعة عبارات، وكانت الاجابات على عبارات كل بعد مغلقة وكانت الاجابات ترتيبية وهي (غير موافق) مقياسها واحد (محايد) مقياسها اثنان (موافق) مقياسها ثلاثة.

وتم تفريغ البيانات في البرنامج الإحصائي spss واستخدمت الاساليب الاحصائية التالية: -

-التكرار والتكرار المئوي والوزن النسبي.

-المتوسط الحسابي.

-الانحراف المعياري.

التحليل الاحصائي:-

اولاً البيانات الشخصية: والجدول رقم (1) يبين الاعداد والنسبة المئوية لعينة الدراسة وفقا لمتغير (الجنس ـ الحالة الاجتماعية ـ المؤهل العلمي).

المتغير	الفئة	النسبة %
النوع	ذكر	48.0
	انثي	52.0
الحالة الاجتماعية	متزوج	76.0
	اعزب	24.0
المؤهل العلمي	جامعي	76.0
	ثانوي	12.0
	دبلوم متوسط	12.0

الجدول رقم (1)

من الجدول أعلاه يتضح إن نسبة 52% من أفراد الدراسة اناث، ونسبة 76% من أفراد الدراسة متزوجين، ونسبة 76% من أفراد الدراسة مؤهلاتهم العلمية جامعي.

ثانياً التحليل الاحصائي الوصفي للأبعاد.

1-البعد الاقتصادي: والجدول رقم (2) يبين المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي.

الجدول رقم (2)

رقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تشارك الكلية في وضع الخطط التنموية الاقتصادية للمنطقة.	1.800	0.957	60.0	8
2	تقوم الكلية بشكل دوري بنشر دراسات وأبحاث عن الوضع الاقتصادي للمنطقة.	1.840	0.746	61.3	3
3	تعمل الكلية على تدريب الكوادر النسائية بالمنطقة على كيفية فتح مشروعات صغرى ومتوسطة.	1.800	0.816	60.0	5
4	تقوم الجامعة بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لتقييم الوضع الاقتصادي للمنطقة.	2.120	0.833	70.7	2
5	تعمل الكلية على توفير فرص عمل للطلبة الخريجين.	2.160	0.850	72.0	1
6	تقوم الكلية بالتعاون مع المجتمع المحلي باقتراح حلول لمشكلة البطالة.	1.720	0.792	57.3	9
7	تساهم الكلية في مكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال عقد الندوات وتوعية كافة أفراد المجتمع المحلي بمساوئ وأضرار الفساد على تحقيق التنمية.	1.800	0.866	60.0	7
8	تعقد الكلية برامج تثقيفية تساهم في ترشيد الاستهلاك المفرط للموارد الاقتصادية.	1.840	0.746	61.3	4
9	تسعى الكلية للقيام بدور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي بالمنطقة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي	1.800	0.816	60.0	6
	المتوسط العام	1.876	0.603	62.5	

يتضح من الجدول رقم (2) إن المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات بين (1.720-2.120) والمتوسط العام (1.876) وبوزن نسبي (62.5%).

حيث جاءت العبارة رقم (5) وهي (تعمل الكلية على توفير فرص عمل للطلبة الخريجين) بالمرتبة الأولي بمتوسط (2.16) وبوزن نسبي (72%)، وجاءت العبارة رقم (4) وهي (تقوم الجامعة بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لتقييم الوضع الاقتصادي للمنطقة.) بالمرتبة الثانية بمتوسط (2.12) وبوزن نسبي (70.7%)، وجاءت العبارة رقم (2) وهي (تقوم الكلية بشكل دوري بنشر دراسات وأبحاث عن الوضع الاقتصادي للمنطقة.) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (1.84) وبوزن نسبي (61.3%)، وجاءت العبارة رقم (8) وهي (تعقد الكلية برامج تثقيفية تساهم في ترشيد الاستهلاك المفرط للموارد الاقتصادية.) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (1.84) وبوزن نسبي (61.3%).

2-البعد الاجتماعي: والجدول رقم (3) يبين المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي.

يتضح من الجدول رقم (3) إن المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات بين (1.920 - 2.760) والمتوسط العام (2.22) وبوزن نسبي (73.9%)، حيث جاءت العبارة رقم (9) وهي (تحترم الكلية القيم الراسخة والتنوع الثقافي والعادات والتقاليد) بالمرتبة الأولي بمتوسط (2.76) وبوزن نسبي (92%)، وجاءت العبارة رقم (6) وهي (تساهم الكلية في تخريج الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية وفق متطلبات سوق العمل بالمنطقة) بالمرتبة الثانية بمتوسط (2.68) وبوزن نسبي (89.3%)، كما جاءت العبارة رقم (3) وهي (تعمل الكلية على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على مواكبة التطورات العلمية بما يخدم التنمية المكانية بالمنطقة) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (2.28) وبوزن نسبي (76%)، جاءت العبارة رقم (4) وهي (تساهم الكلية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية بالمنطقة) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (2.28) وبوزن نسبي (76%).

رقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تعمل الكلية على تمكين ومساعدة الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود بالمنطقة وتأهيلهم اجتماعيا.	1.960	0.889	65.3	8
2	تساهم الكلية في تطوير قدرات العاملين في المؤسسات المختلفة بالمنطقة بمجال التنمية المستدامة.	2.040	0.841	68.0	6
3	تعمل الكلية على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على مواكبة التطورات العلمية بما يخدم التنمية المكانية بالمنطقة.	2.280	0.936	76.0	3
4	تساهم الكلية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية بالمنطقة.	2.280	0.843	76.0	4
5	تدعم الكلية البرامج والخطط التي تخفف من حدة الفقر في المنطقة.	1.920	0.759	64.0	9
6	تساهم الكلية في تخريج الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية وفق متطلبات سوق العمل بالمنطقة.	2.680	0.557	89.3	2
7	تقدم الكلية برامج وأنشطة توعوية تدعم الامن والسلم الأهلي داخل المنطقة.	1.960	0.735	65.3	7
8	تسهم الكلية في الحد والتقليل من تأثير العادات والتقاليد السلبية على تحقيق التنمية المكانية.	2.080	0.812	69.3	5
9	تحترم الكلية القيم الراسخة والتنوع الثقافي والعادات والتقاليد.	2.760	0.523	92.0	1
المتوسط العام		2.218	0.502	73.9	

الجدول رقم (3)

يتضح من الجدول رقم (3) إن المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات بين (1.920 - 2.760) والمتوسط العام (2.22) وبوزن نسبي (73.9%)، حيث جاءت العبارة رقم (9) وهي (تحترم الكلية القيم الراسخة والتنوع الثقافي والعادات والتقاليد) بالمرتبة الأولي بمتوسط (2.76) وبوزن نسبي (92%)، وجاءت العبارة رقم (6) وهي (تساهم الكلية في تخريج الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية وفق متطلبات سوق العمل بالمنطقة) بالمرتبة الثانية بمتوسط (2.68) وبوزن نسبي (89.3%)، كما جاءت العبارة رقم (3) وهي (تعمل الكلية على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على مواكبة التطورات العلمية بما يخدم التنمية المكانية بالمنطقة) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (2.28) وبوزن نسبي (76%)، جاءت العبارة رقم (4) وهي (تساهم الكلية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية بالمنطقة) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (2.28) وبوزن نسبي (76%).

3-البعد البيئي: والجدول رقم (4) يبين المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب.

يتضح من الجدول رقم (4) إن المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات بين (1.64 - 2.56) والمتوسط العام (1.884) وبوزن نسبي (62.8%)، حيث جاءت العبارة رقم (1) (تساهم الكلية في تزويد المنطقة بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع المحلي البيئية.) بالمرتبة الأولي بمتوسط (2.56) وبوزن نسبي (85.3%)، وجاءت العبارة رقم (5) (تعمل الكلية على تنظيم حملات توعوية وتثقيفية بأهمية المحافظة على البيئة بالمنطقة.) بالمرتبة الثانية بمتوسط (1.96) وبوزن نسبي (65.3%)، كما جاءت العبارة رقم (6) (تتبنى الكلية برامج وخطط تساهم في الحد من التلوث البيئي بالمنطقة.) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (1.92) وبوزن نسبي (64%)، وجاءت العبارة رقم (7)، (تعقد الكلية مؤتمرات وندوات توعوية للحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة بالمنطقة.) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (1.88) ووزن نسبي (62.7%).

رقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تساهم الكلية في تزويد المنطقة بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع المحلي البيئية.	2.560	0.583	85.3	1
2	تقوم الكلية بإجراء أبحاث ودراسات لضمان أفضل إنتاجية للأراضي الزراعية بالمنطقة.	1.840	0.800	61.3	5
3	تتواصل الكلية مع مراكز البحوث العلمية المحلية للاطلاع على أخر المستجدات في مجال البيئة.	1.720	0.678	57.3	6
4	تقوم الكلية بالتنسيق مع مؤسسة الإصحاح البيئي بالمنطقة بما يسهم في المحافظة على البيئة المحلية.	1.720	0.792	**57.3**	**8**
5	تعمل الكلية على تنظيم حملات توعوية وتثقيفية بأهمية المحافظة على البيئة بالمنطقة.	1.960	0.841	**65.3**	**2**
6	تتبنى الكلية برامج وخطط تساهم في الحد من التلوث البيئي بالمنطقة.	1.920	0.812	**64.0**	**3**
7	تعقد الكلية مؤتمرات وندوات توعوية للحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة بالمنطقة.	1.880	0.833	**62.7**	**4**
8	تقوم الكلية من خلال قسم خدمة المجتمع بها إقامة حملات تشجير بالمنطقة.	1.720	0.737	**57.3**	**7**
9	تساهم الكلية بفاعلية في حل قضايا المنطقة البيئية من خلال تعزيز الشراكات مع القطاعات والمؤسسات المختلفة.	1.640	0.757	**54.7**	**9**
المتوسط العام		1.884	0.577	**62.8**	

النتائج والتوصيات :

اولاً النتائج :-

1- يتضح إن نسبة 52% من أفراد الدراسة اناث، ونسبة 76% من أفراد الدراسة مؤهلاتهم العلمية جامعي، وهذا مؤشر جيد يدل على مشاركة المرأة، وكذلك أهمية المستوى التعليمي للمساهمة في للتنمية.

2- كانت نتائج البعد الاقتصادي بدرجة منخفضة، والمتوسط العام (1.876) وبوزن نسبي (62.5%)، حيث جاءت العبارة الخامسة، (تعمل الكلية على توفير فرص عمل للطلبة الخريجين) بالمرتبة الأولي بمتوسط (2.16)، وجاءت العبارة الرابعة، (تقوم الجامعة بعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لتقييم الوضع الاقتصادي للمنطقة.) بالمرتبة الثانية بمتوسط (2.12)، وهذا يدل على عدم حرص الكلية والاهتمام بهذا البعد، على الرغم من أهميته الدور الذي يساهم في برامج التنمية المحلية.

3- جاءت نتائج البعد الاجتماعي بشكل عام بدرجة منخفضة والمتوسط العام (2.22) وبوزن نسبي (73.9%)، حيث جاءت العبارة التاسعة (تحترم الكلية القيم الراسخة والتنوع الثقافي والعادات والتقاليد) بالمرتبة الأولي بمتوسط مرتفع (2.76) وبوزن نسبي (92%)، وجاءت العبارة السادسة (تساهم الكلية في تخريج الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بالمشروعات التنموية وفق متطلبات سوق العمل بالمنطقة) بالمرتبة الثانية بمتوسط مرتفع (2.68) وبوزن نسبي (89.3%).

4- جاءت نتائج البعد البيئي بدرجة منخفضة والمتوسط العام (1.884) وبوزن نسبي (62.8%)، حيث جاءت العبارة الاولى (تساهم الكلية في تزويد المنطقة بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع المحلي البيئية)، بالمرتبة الأولي بمتوسط مرتفع (2.56) وبوزن نسبي (85.3%)، وجاءت العبارة الخامسة، (تعمل الكلية على تنظيم حملات توعوية وتثقيفية بأهمية المحافظة على البيئة بالمنطقة.) بالمرتبة الثانية بمتوسط منخفض (1.96) وبوزن نسبي (65.3%)، حيث يتضح مساهمة الكلية في تزويد المجتمع المحلي بالكوادر الفنية.

ثانياً التوصيات :-

1-أن تقوم الكلية بالتعاون مع المجتمع المحلي بالمشاركة في وضع الخطط التنموية والاقتصادية بالمنطقة، بما يسهم في القضاء والحد من مشكلة البطالة.

2-أن تعمل الكلية على إقامة دورات تدريبية وورش عمل للكوادر النسائية بالمنطقة، الامر الذي يساعد على فتح مشروعات صغرى ومتوسطة ومن ثم تحسين دخل الأسر.

3-أن تسهم الكلية في رفع درجة الوعي لكافة فئات المجتمع المحلي بالمنطقة بمساوئ وأضرار انتشار الفساد المالي والإداري على تحقيق التنمية.

4-أن تتبنى الكلية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني برامج وخطط تهتم بالفئات الأقل حظا والأولى بالرعاية من خلال التعامل معهم وفق مبدأ تكافؤ الفرص.

5-أن تدعم الكلية برامج وأنشطة توعوية تساهم في حفظ الأمن والسلم الأهلي بالمنطقة، وذلك من خلال إشاعة ثقافة المسئولية المجتمعية بين كافة فئات المجتمع المحلي.

6-أن تسهم الكلية في حل قضايا المنطقة البيئية، وذلك بزيادة درجة الوعي العام بأهمية الحفاظ على صحة البيئة والتنوع البيولوجي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالمنطقة، وذلك بهدف تحقيق وخلق توازن بين نشاطات الإنسان والأنظمة البيئية المحيطة به.

7-أن تعمل الكلية على التواصل والتنسيق المستمر مع مؤسسة الإصحاح البيئي بوجه خاص والمؤسسات بشكل عام بالمنطقة بما يسهم في نشر الوعي بضرورة المحافظة على البيئة.

المراجع :

أولا: البحوث والمقلات :-

1- إبراهيمي ، نادية (2015)، *دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية*، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، كنوز الحكمة للنشر، العدد(24) الجزائر.

2- أشتيوي، علي منصور، جمال)2022)، دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المكانية (دراسة حالة ليبيا)، المؤتمر العلميً السنوي الثالث، كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الاسمرية الإسلامية، إدارة السياسات التنموية في ليبيا.

3- الجار الله، حسين(2015)، *مفردات البعد المكاني في الخطط الاستراتيجية، بالمملكة العربية السعودية*، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد(1)، ص(175،161،الرياض).

4- الحواس، حمد بن خالد(2020)، *المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030*، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، الرياض 187 ..Vol.1, Issue 3

5- الخضر، محمد، نسيمة (2019)، *دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة*، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد(3)، العدد(1)، الجزائر.

6- السيد، هناء شحات (2020)، *تصور مقترح لتفعيل المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية، جامعة بنها نموذجا*، مجلة كلية التربية، مجلد(30)، العدد(1)، بنها، ص(213).

7- العياشي، رزار (2017)، *دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية*، مجلة الجامعة المغاربية، ليبيا، ص(33-68).

8- بن سليمان، خالد عبد الكريم (2017)، *واقع تفعيل المسئولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد(18)، مجلد(9)، القاهرة، ص(517).

9- بن عمور، خالد (2014)، *إشكالات التنمية المكانية في ليبيا: دراسة لتأثير الخصائص الجغرافية السياسية في التنمية المكانية بليبيا*، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الاسمرية الإسلامية.

10-حديدان، ابتسام ميلاد، أمال(2023)، *دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني*، مجلة الجامعة، ليبيا: جامعة غريان، السنة 13 – العدد 25، مارس 2023.

ثانيا: الرسائل العلمية: -

1- عجاج، أحمد(2016)، متطلبات التنمية المكانية، رسالة ماجستير غير منشور، (سوريا: جامعة دمشق، قسم التخطيط).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:-

1- **cont`https://www.lebarmy.gev.lb**
2- **ghaithfoundation.org.**
3- **view`https//knepublishing.com.**